مبرة الآل والأصحاب

ملتقى أعلام الإسلام

ملتقى أعلام الإسلام

الإمام البخاري نموذجاً

2012

اليوم الثاني

كتاب الأبحاث

مجلد ٢

موقف الإمام البخاري من آل البيت
أ. أسامة محمد زهير الشنطي

إختيارات الإمام البخاري الفقهية
أ.د. عبد المجيد محمود عبد المجيد

منهج الإمام البخاري في العقيدة
أ. د. فهد بن سليمان الفهيد

تقويم النقد الموجه لصحيح البخاري
د. عادل بن سعد المطرفي

موقف الإمام البخاري من آل البيت

أ. أسامة محمد زهير الشنطي
إمام وخطيب بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية

- عقيدة أهل السنة والجماعة في آل البيت
- موقف الإمام البخاري من آل البيت من خلال كتبه
- فضائل آل البيت في كتاب البخاري
- رواة آل البيت في كتب البخاري
- النقد المثار حول موقف الإمام البخاري من آل البيت :
  - روايته عن النواصب
  - عدم روايته عن بعض أعلام آل البيت
  - إعراضه عن ذكر ما ورد من فضائل في حق آل البيت

موقف الإمام البخاري من آل البيت

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾[2]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[3].

أما بعد:

فهذا بحث أقدمه لمؤتمر أعلام الإسلام البخاري أنموذجاً، تحدثتُ فيه عن موقف الإمام البخاري من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وعرضتُ فيه لبعض الشُّبه المطروحة حول هذه العلاقة، وقمتُ بالإجابة عليها بما يسر الله سبحانه وتعالى، ولشهرة الإمام البخاري التي طبَّقت الآفاق، لم أتعرض لذكر ترجمة له، حيث إن هذا المؤتمر الكريم إنما أقيم للحديث عنه رحمه الله، وعن مختلف الجوانب المتعلقة به.

---

١ – سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

٢ – سورة النساء، الآية: ١.

٣ – سورة الأحزاب ، الآيتان : ٧٠ ، ٧١.

وقد تم تقسيم البحث إلى تمهيد وفصول أربعة:

١- تمهيد: تعريف آل البيت لغةً واصطلاحاً، وفيه بيانٌ لشيء يسيرٍ من موقف أئمة الإسلام تجاهم رضي الله عنهم.

٢- الفصل الأول: نبذة عن فضائل آل البيت في كتب الإمام البخاري رحمه الله.

٣- علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم في كتب البخاري رحمه الله.

٤- الفصل الثاني: رواة آل البيت الذين أخرج لهم البخاري في كتبه.

٥- الفصل الثالث: الشبهات المثارة حول موقف الإمام البخاري من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه:

أ- روايته عن النواصب.

ب- عدم روايته عن بعض آل البيت(جعفر الصادق أنموذجاً).

ت- عدم ذكره لبعض فضائل آل البيت.

ولا بد من الإشارة والتنبيه إلى أن هذا المبحث بأكمله إنما هو مختصر من كتابي الذي أفردْتُه في الحديث عن موقف الإمام البخاري من آ ل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، والذي سيصدر قريباً بإذن الله تعالى، وقد حاولتُ في هذا البحث الاختصار ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً، مراعاةً للمادة المطلوب طرحُها في المؤتمر الكريم، وحيثما عزوتُ إلى الكتاب الأصل، فهو كتابي الذي أشرتُ إليه هنا.

ولا يفوتني بعد شكر الله عز وجل أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، أن أقوم بالشكر الجزيل لمبرة الآل والأصحاب التي قامت مشكورةً بالعمل على قدمٍ

وساق لعقد هذا المؤتمر الكريم، والذي بدوره قد ضم ثلةً من كبار علماء المسلمين، فجزاهم الله خيراً، وجزى الله خيراً كلَّ مَن قام وساهَمَ في الإعداد لهذا المؤتمر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

التعريف بآل البيت لغة واصطلاحاً، واعتقاد أهل السنة فيهم

التعريف اللغوي:

قال ابن فارس[1]: الهمزة والهاء واللام أصلان متباعدان أحدهما الأهل، وقال الخليل[2]: أهل الرجل زوجُه، والتأهُّل التزوُّج، وأهل الرجل أخصُّ الناس به، وأهل البيت سكانهُ، وأهل الإسلام مَن يَدينُ به.اهـ.

وقال ابن منظور[3]: وآلُ الرَّجُلِ: أَهْلُه. وَآلُ اللهِّ وَآلُ رَسُولِهِ: أَولياؤه.اهـ.

---

١ - ((معجم مقاييس اللغة)) (١/ ١٥٠).

٢ - قاله في ((كتاب العين)) له(٤/ ٨٩)ونص عبارته: أَهْلُ الرّجل : زَوْجُه وأخصّ النّاس به والتَأّهُّل : التَّزوجُّ، وأهل البيت : سُكّانُه وأهلُ الإسلام : من يَدينُ به. فِي التَّقْدِيرِ أَأْل، فَلَمَّا تَوَالَتِ الْهَمْزَتَانِ أَبدلوا الثَّانِيَةَ أَلفاً كَمَا قَالُوا آدَمُ وَآخَرُ، وَفِي الْفِعْلِ آمَنَ وآزَر.

٣- ((لسان العرب)) (١١/ ٣٠)وتتمة كلامه: أَصلها أَهل ثُمَّ أُبدلت الْهَاءُ هَمْزَةً فَصَارَتْ فِي التَّقْدِيرِ أَأْل، فَلَمَّا تَوَالَتِ الْهَمْزَتَانِ أَبدلوا الثَّانِيَةَ أَلفاً كَمَا قَالُوا آدَمُ وَآخَرُ، وَفِي الْفِعْلِ آمَنَ وآزَر.

وهذا الذي ذهب إليه ابن منظور، من أن أصل الآل: أهل، ثم أبدلت الهاء همزة، ثم سهلت الهمزة، قد سبقه إلى ذلك جمع من أهل اللغة، منهم الزمخشري في ((الفائق)) (١/ ٦٧) و((الكشاف)) (٢/ ٤٢٠)، وتبعه الزبيدي في ((تاج العروس)) (٢٨/ ٣٧).

وهناك قول ثان: وهو أن أصل الآل مأخوذ من الأَوْل، وممن مال إلى هذا من المتأخرين الفيروزآبادي في مادة أول من ((القاموس)) (٨٨) القاموس، وإن كان قد قال في موطن آخر: وآلُ الله ورسولِه: أولياؤُه، وأَصْلُهُ: أَهْلٌ، وتَقدَّمَ في أوَل. انظر(٨٥-مادة أهل).

والخلاف في هذا قديم، فقد نُسب إلى سيبويه-بل إلى البصريين عموماً-القول الأول، وهو أن أصل آل هو من أهل، وأما القول الثاني فقد نُسب إلى الكوفيين، وانظر في هذا: ((إبراز المعاني)) (١/ ٨٤)لأبي شامة، و((النشر في القراءات العشر)) (١/ ٢٢) لابن الجزري، و((إتحاف فضلاء البشر)) (٣٧) للدمياطي.

وعليه فأهلُ الشخص هم أخصُّ الناس به، كما أن لفظ أهل يدلُّ في حقيقته على صلةٍ وثيقةٍ بينه وبين مَن يضافُ إليه.

ولفظ الآل لا يقال إلا لما له شرفٌ غالباً، قال الزمخشري[1]: وَيخْتَصُّ بِالْأَشْهَرِ الْأَشْرَف كَقَوْلِهِم: الْقُرَّاء آل الله وَآل مُحَمَّد صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، وَلَا يُقَال: آل الْخياط والإسكاف، وَلَكِن: أهل.

هذا بالنسبة لما يتعلق بلفظ الآل ومادة اشتقاقه، وتخصيصِه بذوي الشرف غالباً، أما إضافتُهُ للبيت، فذلك لأن بيت الرجل هو داره وشرفه[2]، وهذا وإن كان عاماً، لكنْ قُيِّد فيما بعد، فصار مصطلح أهل البيت إذا أطلق انْصَرَفَ مباشرة إلى أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم[3].

١ - الفائق في غريب الحديث(١/ ٦٧)ونحوه في الكشاف(٢/ ٤٢٠)، وانظر في ذلك أيضاً: لسان العرب(١١/ ٣٠) والقاموس(٨٨-مادة أول). جلاء الأفهام(٢٣١-عالم الفوائد). وفتح الباري(١١/ ١٦٠)وقد قال العيني في شرحه على أبي داود(٤/ ٢٥٩): فإن قيل: قيل: آل فرعون. قلت: لتصوره بصورة الأشراف.اهـ. ونحوه في شرحه على البخاري(١٤/ ١٠٨)

٢ - قال ابن الأثير: بَيْت الرجُل دارُه وقصْرُه وشَرَفُه. انظر: النهاية في غريب الحديث(١/ ١٧٠).

٣ - قال الراغب الأصفهاني: وصار أهل البيت متعارفاً في آل النبي عليه الصلاة والسلام. انظر: مفردات ألفاظ القرآن(١٥١).

التعريف الاصطلاحي:

أشهر مَن ذكر أقوال العلماء في تعريف آل البيت اصطلاحاً، هو الإمام ابن القيِّم رحمه الله، وهو إن كان قد سُبق ولُحق[1] من بعض أهل العلم في ذكر ما قيل في تعريف أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم والاختلافِ فيه، إلا أننا نجد أن أكثر الباحثين اتجهت أنظارهم إلى تقسيمه، واعتمدوه في كتبهم[2]، فقد قال رحمه الله[3]: واختُلف في آل النبي صلى الله عليه وسلم على أربعة أقوال:

فقيل: هم الذين حرِّمت عليهم الصدقة، وفيهم ثلاثةُ أقوال للعلماء:

---

١ – فمن الذين سبقوه في سرد أقوال أهل العلم في تعريف آل البيت: أبو الوليد ابن رشد الجدُّ في ((فتاويه)) (١/ ٤٠٣)وجعل الأقوال فيه سبعة، والنووي في ((المجموع)) (٣/ ٤٦٦)وذكر ثلاثة أقوال في المذهب، مبيناً أن الصحيح في المذهب هو الأول منها وهو كون بني هاشم وبني المطلب هم آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا ذكر الأقوال الثلاثة في كتابه ((تحرير ألفاظ التنبيه)) (٣٠)، وأما في شرحه على صحيح مسلم فقد صرَّح بتبني قول القائل بأن آل البيت هم أتباع النبي صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة، وسيأتي معنا توثيق ذلك عنه.

ومن العلماء المتأخرين الذين ذكروا أقوال أهل العلم في معنى آل البيت: الحافظ ابن حجر في ((فتح الباري)) (١١/ ١٦٠) وتلميذه السخاوي في ((القول البديع)) (٨٩).

٢– انظر على سبيل المثال: ((عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم))، د.ناصر بن علي بن عائض آل الشيخ(١/ ٣٢٩) و((هكذا تحدث ابن تيمية))، عائض الدوسري(ص٣٢٣)،و((آل البيت وحقوقهم الشرعية)) (ص٦) للشيخ الدرويش.

٣ – ((جلاء الأفهام)) (٣٢٤–دار ابن الجوزي).

أحدها: أنهم بنو هاشم وبنو المطَّلب، وهذا مذهبُ الشافعي[١] وأحمد-رحمهما الله- في رواية عنه[٢].

والثاني: أنهم بنو هاشم خاصةً، وهذا مذهبُ أبي حنيفة رحمه الله[٣]، والروايةُ عن أحمد رحمه الله[٤]، واختيارُ ابن القاسم[٥] صاحبِ مالك[٦].

والثالث: أنهم بنو هاشم ومَن فوقهم إلى غالبٍ، فيدخل فيهم بنو المطَّلب وبنو أمية، وبنو نوفل، ومَن فوقهم إلى بني غالب، وهو اختيارُ أشهبَ من

---

١ - سيأتي توثيق ذلك عنه رحمه الله.

٢ - قال في ((زاد المستقنع)) (٧٩): ولا تدفع إلى هاشمي ومطلبي.أهـ. وإنما عزوت إلى ((زاد المستقنع)) مع كونه متأخراً، لأنه مع ((دليل الطالب)) قد صار عمدة المتأخرين، وانظر ما سيأتي من كلام المرداوي.

٣ - انظر: ((البناية شرح الهداية)) (٣/ ٤٥٠).

٤ - قال الزركشي في شرحه على الخرقي(٢/ ٤٤٠):ومقتضى كلامه أيضا أن لبني المطلب الأخذ من الصدقة المفروضة، لأنه خص المنع ببني هاشم، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لدخولهم تحت قَوْله تَعَالَى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ} [التوبة: ٦٠] خرج منه يقيناً بنو هاشم، فما عداه يبقى على مقتضى الأصل، ولأن بني المطلب في درجة بني أمية، لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يلتقي في النسب مع بني أمية وبني المطلب.

٥ - قال القرافي بعد ذكره لحديث تحريم الصدقة على آل النبي صلى الله عليه وسلم: وَاخْتُلِفَ فِي تَعْيِينِهِمْ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: هُمْ بَنُو هَاشِمٍ دُونَ مَوَالِيهِمْ. انظر ((الذخيرة)) (٣/ ١٤٢).

٦ - جاء في ((فتاوى)) ابن رشد(١/ ٤٠٥)أن أكثر أهل العلم إنما حصروا من تحرم عليهم الصدقة ببني هاشم، فبعد أن ذكر ابن رشد القول الأول في كونهم بني هاشم، قال: وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم.اهـ.

قلت: وهذا أعم من تخصيص القائلين بهذا القول بالأئمة المذكورين في قول ابن القيم.

أصحاب مالك، حكاه صاحب ((الجواهر)) عنه[1]، وحكاه اللَّخْمي في ((التبصرة)) عن أصْبغَ[2]، ولم يَحْكِه عن أشهب.

وَهَذَا القَوْل فِي الْآل ـ أَعنِي: أَنهم الَّذين تحرم عَلَيْهِم الصَّدَقَة ـ هُوَ مَنْصُوصُ الشَّافِعِي[3] وَأحمد والأكثرين، وَهُوَ اخْتِيَار جُمْهُور أَصْحَاب أَحْمد وَالشَّافِعِيّ.

وَالْقَوْل الثَّانِي: أَن آل النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم هم ذُريَّته وأزواجه خَاصَّة، حَكَاهُ ابْن عبد الْبر فِي ((التَّمْهِيد)) قَالَ فِي بَاب عبد الله بن أبي بكر فِي شرح حَدِيث أبي أَحْمد حميد السَّاعِدِيّ[4]: اسْتدلَّ قوم بِهَذَا الحَدِيث على أَن آل مُحَمَّد هم أَزوَاجه وَذريته خَاصَّة؛ لقَوْله فِي حَدِيث مَالك عَن نُعَيْمٍ الْمُجْمِرِ وَفِي غير مَا حَدِيث: اللَّهُمَّ صلِّ على مُحَمَّد وعَلى آل مُحَمَّد، وَفِي هَذَا الحَدِيث ـ يَعْنِي حَدِيث أبي حميد ـ: اللَّهُمَّ صلِّ على مُحَمَّد وأزواجه وَذريته.

قَالُوا: فَهَذَا تَفْسِير ذَلِك الحَدِيث، وَيبين أَن آل مُحَمَّد هم أَزْوَاجه وَذريته. قَالُوا: فَجَائِز أَن يَقُول الرجل لكل مَن كَانَ من أَزْوَاج مُحَمَّد صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَمن ذُريَّته: صلى الله عَلَيْك، إِذا وَاجهه، وَصلى الله عَلَيْهِ إِذا غَابَ عَنهُ، وَلَا يجوز ذَلِك فِي غَيرهم.

---

١ – قال ابن شاس في ((عقد الجواهر الثمينة)) (١/ ٣٤٨): لا خلاف في عد بني هاشم وعدم عد مَن فوق غالب، وفي عد مَن بينهما خلاف، عدهم أشهب، واقتصر ابن القاسم على بني هاشم.

٢ – قال في البيان والتحصيل(٢/ ٣٨٢): قال أصبغ: وآل محمد عشيرته الأقربون: آل عبد المطلب، وآل هاشم، وآل عبد مناف، وآل قصي، وآل غالب.

٣ – قال الإمام الشافعي رحمه الله: وَآلُ مُحَمَّدٍ الَّذِينَ تَحْرُمُ عَلَيْهِمْ الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ أَهْلُ الْخُمُسِ، وَهُمْ أَهْلُ الشِّعْبِ، وَهُمْ صُلْبِيَّةُ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ. انظر: ((الأم)) (٢/ ٧٧).

٤ – ((التمهيد)) (١٧/ ٣٠٢).

قَالُوا: والآل والأهل سَوَاءٌ، وَآل الرجل وَأَهله سَوَاءٌ وهم الْأَزْوَاج والذرية بِدَلِيل هَذَا الحَدِيث.

وَالْقَوْل الثَّالِث: أَن آله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَتْبَاعه إِلَى يَوْم الْقِيَامَة. حَكَاهُ ابن عبد البر عَن بعض أهل الْعلم[1]، وأقدمُ مَن رُوِيَ عَنهُ هَذَا القَوْل جَابر بن عبد الله رَضِي الله عَنْهُمَا، ذكره الْبَيْهَقِيّ عنهُ[2]، وَرَوَاهُ عَن سُفْيَان الثَّوْرِيّ[3] وَغَيره، وَاخْتَارَهُ

١ - قال في ((التمهيد)) (١٧/ ٣٠٣): وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْأَهْلُ مَعْلُومٌ وَالْآلُ الْأَتْبَاعُ.
وقال المرداوي في ((الإنصاف)) (٢/ ٧٩): آلُهُ أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ -، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَصْحَابِ، قَالَهُ الْمَجْدُ، وَقَدَّمَهُ فِي ((الْمُغْنِي))، وَالشَّرْحِ، وَشَرْحِ الْمَجْدِ، وَ((مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ))، وَابْنُ تَمِيمٍ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَ((الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى))، وَ((الْمَطْلَعِ))، وَابْنُ عُبَيْدَانِ، وَابْنُ مُنَجَّى فِي شَرْحَيْهِمَا، وَقِيلَ: آلُهُ أَزْوَاجُهُ وَعَشِيرَتُهُ مِمَّنْ آمَنَ بِهِ، قَيَّدَهُ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ، وَقِيلَ: بَنُو هَاشِمٍ الْمُؤْمِنُونَ، وَأَطْلَقَهُنَّ فِي الْفُرُوعِ، وَقِيلَ: آلُهُ بَنُو هَاشِمٍ، وَبَنُو الْمُطَّلِبِ، ذَكَرَهُ فِي ((الْمَطْلَعِ)). وَقِيلَ: أَهْلُهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: آلُهُ أَهْلُ بَيْتِهِ، وَقَالَ: هُوَ نَصُّ أَحْمَدَ، وَاخْتِيَارُ الشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِمْ فَمِنْهُمْ بَنُو هَاشِمٍ، وَفِي بَنِي الْمُطَّلِبِ رِوَايَةُ الزَّكَاةِ قَالَ فِي ((الْفَائِقِ)): آلُهُ أَهْلُ بَيْتِهِ فِي الْمَذْهَبِ، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ، وَهَلْ أَزْوَاجُهُ مِنْ آلِهِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ. انْتَهَى.
قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَالْمُخْتَارُ دُخُولُ أَزْوَاجِهِ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَيْضًا: أَفْضَلُ أَهْلِ بَيْتِهِ: عَلِيٌّ، وَفَاطِمَةُ، وَحَسَنٌ، وَحُسَيْنٌ. الَّذِينَ أَدَارَ عَلَيْهِمْ الْكِسَاءَ وَخَصَّهُمْ بِالدُّعَاءِ.

٢ - ونصه: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : آلُ مُحَمَّدٍ -صلى الله عليه وسلم- أُمَّتُهُ. انظر: ((السنن الكبرى)) (٢/ ٨٢)وضعفه الحافظ ابن حجر في ((فتح الباري)) (١١/ ١٦١).

٣ - ونصه بإسناده إلى عَبْد الرَّزَّاقِ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلاً قَالَ لِلثَّوْرِىِّ : مَنْ آلُ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ : اخْتَلَفَ النَّاسُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَهْلُ الْبَيْتِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَنْ أَطَاعَهُ وَعَمِلَ بِسُنَّتِهِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَحْسِبُهُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ قَالَ : مَنْ أَطَاعَهُ. انظر: ((السنن الكبرى)) (٢/ ٧٩).

بعض أَصْحَاب الشَّافِعِي، حَكَاهُ عَنهُ أَبُو الطّيب الطَّبَرِيّ فِي ((تعليقته))، وَرجَّحه الشَّيْخ محيي الدّين النواوي فِي شرح مُسلم[١]، وَاخْتَارَهُ الْأَزْهَرِي.

وَالْقَوْل الرَّابِع: أَن آله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم هم الأتقياء من أمته[٢]، حَكَاهُ القَاضِي حُسَيْن والراغب[٣] وَجَمَاعَة.

اعتقاد أهل السنة في آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم:

وأما عن محبة أهل السنة لآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وتعظيمهم لهم، فأشهرُ مِن أن يُذْكر وأكثرُ من أن يُسَطَّر، فقد حرص أكثر مَن أَلَّف في

١ - قال رحمه الله: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي آلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَقْوَالٍ أَظْهَرُهَا وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَزْهَرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُمْ جَمِيعُ الْأُمَّةِ. انظر: شرحه على مسلم(٤/ ١٢٤).

٢ - وقد روي في ذلك حديث لا يصح، وهو ما أخرجه البيهقي في ((السنن الكبرى)) (٢/ ٨٣)قائلاً: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ : مُحَمَّدُ بْنُ مَهْرَوَيْهِ بْنِ عَبَّاسٍ الرَّازِىُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَبُو هُرْمُزَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– مَنْ آلِ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: «كُلُّ تَقِيٍّ». ثم قال البيهقي: وَهَذَا لاَ يَحِلُّ الاِحْتِجَاجُ بِمِثْلِهِ، نَافِعٌ السُّلَمِىُّ أَبُو هُرْمُزَ: بَصْرِيٌّ، كَذَّبَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَضَعَّفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ.وانظر: ((شعب الإيمان)) (٢/ ٢٢٥) له.

ورواه الطبراني في ((الأوسط)) (٣/ ٣٣٨)و((الصغير)) (٢٠٠)بإسناد آخر من طريق نوح بن أبي مريم، الذي قال فيه البخاري: ذاهب الحديث جداً. وقال فيه مسلم: متروك الحديث، وقال عنه الحاكم: إنه وضع حديثاً في فضائل القرآن. وحكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه واه جداً. انظر : ((التاريخ الكبير)) (٨/ ١١١)و((ميزان الاعتدال)) (٤/ ٢٧٩)و((فتح الباري)) (١١/ ١٦١).

٣ - تابعه في العزو لهما: الحافظ ابن حجر، حيث قال: وَقَيَّدَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالرَّاغِبُ بِالْأَتْقِيَاءِ مِنْهُمْ. انظر: ((فتح الباري)) (١١/ ١٦٠)وكذا السخاوي في ((القول البديع)) (٨٩).

العقائد[1] ـ إن لم يكونوا جميعهم ـ على التنصيص على هذه العلاقة الحميمة بين الطرفين[2]، وقبل ذلك كانت المواقف العملية من أدلِّ الدلائل على ذلك[3]، وهذا

١ – انظر على سبيل المثال: ما قاله الطحاوي في ((عقيدته)) (٩٤٠) والبربهاري في ((شرح السنة)) (٩٣) والآجري في ((الشريعة)) (٥/ ٢٢٧٦)وكلامه فيه من أنفس ما قيل في بابه، وانظر كذلك: ((الحجة في بيان المحجة)) (٢/ ٥٢٧) لقوام السنة، و((تفسير ابن كثير)) (٧/ ٢٠١) و((العواصم والقواصم)) (١/ ١٧٧) لابن الوزير، و((الدرر السَّنية)) (١/ ٢٣٢) و((الدين الخالص)) (٣/ ٤٧٥) لِصِدِّيق خان.
ومن أراد الوقوف على مزيد من أقوال أهل السنة في مدح آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبيان حقوقهم فليرجع إلى الكتاب النافع: ((أهل البيت بين مدرستين)) للشيخ محمد سالم الخضر (١١٠–١٢٣).

٢ – ولم يقتصر هذا على كتب العقائد، بل إن الناظر في كتب المحدثين يرى أن الإمام مسلماً قد أفرد كتاباً في ذكر أولاد الحسين رضي الله عنه، وهذا الترمذي يروي عن علي رضي الله عنه أربعين ومائة حديث في كتابه ((الجامع)). انظر لذلك: ((الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح)) (٩٢)و((الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع)) (١/ ٢٠١).

٣ – أخرج الخطيب البغدادي في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١/ ٣٤٥)عن عبد الله بن الإمام أحمد أنه قال: رأيت أبي إذا جاءه الشيخ والحدث من قريش أو غيرهم من الأشراف، لا يخرج من باب المسجد حتى يخرجهم فيكون هم يتقدمونه ثم يخرج بعدهم. وذكر هذا الأثر أيضاً ابن مفلح في ((الآداب الشرعية)) (١/ ٤٤٣)، وذكر ابن مفلح أيضاً في الموطن نفسه عن المروذي أنه قال: ورأيتُ أبا عبد الله وقد حضر غلام من بني هاشم ومعه إبراهيم سبلان فرأيته قدَّم الغلام، ورأيت رجلاً من ولد الزبير في المسجد، فرأيت أبا عبد الله قد قدمه في الخروج من المسجد، وكان حديث السن، فجعل الفتى يمتنع وجعل أبو عبد الله يأبى حتى قدَّمه.
وقد كان الإمام أحمد من أشد الناس تعظيماً لعلي رضي الله عنه، فقد أخرج الخطيب في ((تاريخه)) (١/ ٤٦٢) من طريق السياري، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْعَبَّاسِ بن مسروق الطوسي، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْد الله بْن أَحْمَد بْن حَنْبَل، قَالَ: كنت بين يدي أَبِي جالسا ذات يوم، فجاءت طائفةٌ من الكرخيين، فذكروا خلافة أَبِي بكر، وخلافة عُمَر بْن الخطاب، وخلافة عثمان ابن عفان، فأكثروا، وذكروا خلافة عَلِيّ بْن أَبِي طالب، وزادوا، فأطالوا، فرفع أَبِي رأسه إليهم، فقال: يا هؤلاء، قد أكثرتم القول في عَلِيّ والخلافة، والخلافة وعلي، أتحسبون أن الخلافة تزين عليا؟ بل زينها عَلِيّ.
وقد ذكر الخطيب في تتمة الخبر أن السيَّاري أخبر بهذا الخبر بعض من كان يبغض الإمام أحمد رحمه الله لظنه أنه ممن يعادي علياً رضي الله عنه، فلما سمع ذلك قال له:قد أخرجت نصف ما كان في قلبي على أَحْمَد بْن حَنْبَل من البغض.

الأمر وإن كان لا يستغرب منهم، بل هو الأصل، إذ لا يُظن بالواحد منهم ـ فضلاً عن مجموعهم ـ أن يتبنّى موقفاً مغايراً لهذا الموقف، وكيف يكون هذا وهم قد أحبوا النبي صلى الله عليه حباً فاق حبهم لآبائهم وأبنائهم، بل ولأنفسهم، سواءٌ منهم مَن كان معاصراً للنبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة الأجلاء رضي الله عنهم، أو مَن جاء بعدهم إلى يوم الدين، فحبُّ النبي صلى الله عليه وسلم دينٌ يتدينون به ويتقربون به إلى مولاهم عز وجل، بل هو فرضٌ لا يصح إيمان عبد إلا به، ومن مقتضيات حبهم لنبيهم صلى الله عليه وسلم أن يحبوا كل من ينتسب له من آل بيته الكرام، وإلا لم يكونوا صادقين، وحاشاهم.

ومع ذلك فقد اضطُر علماء الإسلام إلى ذكر مواقفهم من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، لدفع ما افتري عليهم من بغضهم لآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وسأكتفي هنا بذكر كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية يوضح حقيقة موقف أهل السنة من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقد قال رحمه الله[1]:

وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ لِآلِ مُحَمَّدٍ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَقًّا عَلَى الْأُمَّةِ لَا يَشْرَكُهُمْ فِيهِ غَيْرُهُمْ، وَيَسْتَحِقُّونَ مِنْ زِيَادَةِ الْمَحَبَّةِ وَالْمُوَالَاةِ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ سَائِرُ بُطُونِ

١ – ((منهاج السنة النبوية)) (٤/ ٥٩٩)، وفي هذه النقول وغيرها الكثير، ردٌّ على من اتهم شيخ الإسلام ابن تيمية بعداء آل البيت وكونه ناصبياً، ولمن أراد المزيد من الاطلاع على موقف شيخ الاسلام من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فليرجع إلى كتاب: ((شيخ الإسلام ابن تيمية لم يكن ناصبياً)) للشيخ سليمان الخراشي، وكذلك لكتاب ((هكذا تحدث ابن تيمية)) للشيخ عايض الدوسري فقد عقد فيه فصلاً تحت عنوان: موقف ابن تيمية من أهل البيت(ص٢٢٣).

قُرَيْشٍ، كَمَا أَنَّ قُرَيْشًا يَسْتَحِقُّونَ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَالْمُوَالَاةِ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُ قُرَيْشٍ مِنَ الْقَبَائِلِ، كَمَا أَنَّ جِنْسَ الْعَرَبِ يَسْتَحِقُّ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَالْمُوَالَاةِ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ سَائِرُ أَجْنَاسِ بَنِي آدَمَ. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ الَّذِينَ يَرَوْنَ فَضْلَ الْعَرَبِ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَفَضْلَ قُرَيْشٍ عَلَى سَائِرِ الْعَرَبِ، وَفَضْلَ بَنِي هَاشِمٍ عَلَى سَائِرِ قُرَيْشٍ. وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنِ الْأَئِمَّةِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

ولما سئل رحمه الله من مقدَّم المغل بولاي: فما تحبون أهل البيت؟ أجاب رحمه الله مباشرة[1]: **مَحَبَّتُهُمْ عِنْدَنَا فَرْضٌ وَاجِبٌ يُؤْجَرُ عَلَيْهِ**، ثم ذكر حديث زيد بن أرقم الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، وفيه الوصيةُ بآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم. وذكر أيضاً مداومة أهل السنة على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله في الصلاة، ثم سأله المقدَّم قائلاً: فَمَنْ يُبْغِضُ أَهْلَ الْبَيْتِ؟

---

١ - ((مجموع الفتاوى)) (٤/ ٤٨٧). وقال رحمه الله في عقيدته العظيمة التي كتب الله لها القبول والانتشار، وأقبل عليها طلبة العلم حفظاً وتعلماً وتعليماً، وهي المسماة بالعقيدة الواسطية(ص٢٦): ويحبون أهل بيت رسول الله ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال يوم غدير خم: ((أذكِّركم الله في أهل بيتي)). وقال أيضاً للعباس عمه وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم فقال: ((والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي))، وقال: ((إن الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم)). ويتولون أزواج رسول الله صلى الله عليه و سلم أمهات المؤمنين، ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة، خصوصاً خديجة رضي الله عنها أم أكثر أولاده، أول من آمن به وعاضده على أمره، وكان لها منه المنزلة العالية، والصدِّيقة بنت الصديق رضي الله عنها التي قال النبي صلى الله عليه و سلم: ((فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام)).

فرد شيخ الإسلام بقوله: **مَنْ أَبْغَضَهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا**.

الفصل الأول

نبذة عن فضائل آل البيت في كتب الإمام البخاري رحمه الله.

ظهر موقف الإمام البخاري من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم جلياً في مؤلفاته عامة، وفي ((صحيحه)) خاصة، حيث أفرد في ((صحيحه)) عدةَ أبواب في مناقب كبار آل بيت النبي صلى الله عليه، ونثر فيه أحاديثَ متفرقةً في فضلهم، وقبل أن أذكر ما جاء في مناقبهم، أبدأ بذكر بعض الأحاديث العامة التي جاءت في فضلهم، فمن هذه الأحاديث:

ما كان متعلقاً بالتشهد في الصلاة، فقد روى الإمام البخاري[1] رحمه الله بإسناده إلى عَبْد الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: لَقِيَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، فَقَالَ: أَلاَ أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، فَأَهْدِهَا لِي، فَقَالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ الصَّلاَةُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ البَيْتِ، فَإِنَّ الله قَدْ عَلَّمَنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكُمْ؟ قَالَ: ((قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ)).

---

١ – كتاب الأنبياء برقم(٣٣٧٠)، وكرره في كتاب التفسير–باب قوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾–برقم(٤٧٩٧)، وفي كتاب الدعوات–باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم–برقم(٦٣٥٧).

وكذلك روى البخاري هذا الحديث في ((صحيحه)) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه، حيث قَالَ أبو سعيد رضي الله عنه[1]: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ هَذَا التَّسْلِيمُ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ».

قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: «عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ».

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، وَقَالَ: «كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ».

وكذا من الأحاديث التي رواها البخاري رحمه الله في فضل آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وما يمتازون به عن غيرهم، ما جاء في تحريم الصدقة عليهم، فقد ترجم رحمه الله في صحيحه قائلاً: **بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ**، ثم قال[2]: حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

١ - كتاب التفسير-باب قوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾-برقم(٤٧٩٨)، وكرر الرواية الأخيرة التي من طريق ابن أبي حازم والدراوردي عن يزيد في كتاب الدعوات-باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم-برقم(٦٣٥٨).

٢ - أخرجه في كتاب الزكاة-برقم(١٤٩١)، وكرره في كتاب الجهاد والسير-باب من تكلم بالفارسية والرطانة-برقم(٣٠٧٢).

زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخَذَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كِخْ كِخْ» لِيَطْرَحَهَا، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا شَعَرْتَ أَنَّا لاَ نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».

وكان البخاري رحمه الله قد أخرجه قبل ذلك بلفظٍ آخَرَ، فقد قال رحمه الله[1]: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤْتَى بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ، وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ، حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ رَضِيَ الله عَنْهُمَا يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاَ يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ».

فهذه بعضُ الأحاديث التي جاءت في بيان فضل آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وأما ما يتعلق بالأحاديث وبعض ما اختصوا به دون من سواهم من هذه الأمة، والآن لننتقل مع القارئ الكريم إلى الفصل الثاني.

---

١ - كتاب الزكاة-باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة- برقم(١٤٨٥).

الفصل الثاني

علي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم في كتب البخاري رحمه الله.

أبدأ هذا الفصل بترجمة أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه.

علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ترجم له البخاري في ((تاريخه الكبير)) فقال رحمه الله[1]: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، أبو الحسن القرشي رضي الله عنه، قتل في رمضان بالكوفة سنة أربعين.

قال يحيى بن بكير عن ليث عن أبي الأسود عن عروة قال: أسلم علي رضي الله عنه وهو ابن ثمان سنين.

وقال محمد بن الصلت عن ابن عيينة عن جعفر عن أبيه قال: قتل علي وهو ابن ثمان وخمسين، رضي الله عنه رضى الأبرار.اهـ.

قلت: بهذا ترجم البخاري في ((تاريخه الكبير)) لأمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه.

وأما في ((صحيحه)) فقد أفرد له باباً في ذكر مناقبه رضي الله عنه فقال رحمه الله: **باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه.**

ثم قال البخاري: وقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((أنت مني وأنا منك)).

وقال عمر: توفِّي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنه راضٍ.

---

١ - (٦/٢٥٩).

قلت: بهذا افتتح البخاري رحمه الله الحديث عن مناقب علي رضي الله عنه في كتابه الصحيحين، فبدأ بهذين الخبرين المعلَّقين، أما الأولُ منهما فقد أشار البخاري رحمه الله فيه إلى حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، الذي أخرجه البخاري في كتاب الصلح[1] - باب ما يكتب: هذا ما صالح فلان بن فلان بن فلان وإن لم ينسبه إلى قبيلة أو نسبه.

وهو حديث طويل، قال فيه البخاري رحمه الله: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه قال: اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة، فلما كتبوا....إلى أن قال: **وقال لعلي: أنت مني وأنا منك**[2]، وقال لجعفر: أَشْبهْتَ خَلْقي وخُلُقي، وقال لزيد: أنت أخونا ومولانا.اهـ.

وسيأتي معنا بتمامه، لكني اكتفيت هنا بذكر الشاهد الذي أشار إليه البخاري رحمه الله.

---

١ - برقم (٢٥٥٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب المغازي-باب عمرة القضاء رقم (٤٠٠٥).

٢ - قال الحافظ ابن حجر في ((الفتح)) (٧/ ٥٧٩): أي في النسب والصهر والمسابقة والمحبة، وغير ذلك من المزايا، ولم يُرد محض القرابة، وإلا فجعفر شريكه فيها.اهـ

وفال البدر العيني في ((عمدة القاري)) (٢٠/ ٤١٨): أي متصل بي و"من" هذه تسمى اتصالية، فطيَّب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلوب الكل بنوع من التشريف على ما يليق بالحال. وفيه منقبة عظيمة جليلة لعلي رضي الله تعالى عنه، وأعظم من قوله: ((أنت مني))، قوله: و((أنا منك)).

وهذه لفتة جليلة من البدر العيني رحمه الله حيث نبه على عظم هذا المعنى ألا وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم من علي رضي الله عنه، وهوما يزيد في بيان مدى قرب علي رضي الله عنه من النبي صلى الله عليه وسلم، وعلو مكانته عنده.

وأما الحديثُ الآخر الذي علّقه البخاري في افتتاحه للباب الذي خصّصه لذكر مناقب علي رضي الله عنه، فهو قولُ عمر رضي الله عنه: **توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنه راض**، وكان البخاري قد أخرجه في الباب الذي قبله[1]، وفيه:..فقالوا: أوص يا أمير المؤمنين استخلِفْ، قال: ما أجدُ أحقَّ بهذا الأمرِ من هؤلاء النفر أو الرهط الذي توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض، **فسمَّى علياً وعثمان والزبير وطلحة وسعداً وعبد الرحمن**.

ثم بدأ البخاري رحمه الله بذكر الأحاديث المتعلقة بمناقب علي رضي الله عنه، فبدأ بذكر حديث فتح حصون خيبر قائلاً رحمه الله[2]: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لأعطينَّ الراية غداً رجلاً يفتُح الله على يديه))، قال: فبات الناس يَدُوكون ليلتَهم أيُّهم يُعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه و سلم كلُّهم يرجو أن يعطاها، فقال: ((أين علي بن أبي طالب؟)) فقالوا: يشتكي من عينيه يا رسول الله!. قال: ((فأرسِلوا إليه فأتوني به))، فلما جاء بصق في عينيه ودعا له فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية. فقال علي: يا

١ – كتاب فضائل الصحابة–باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه وفيه مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنهما–برقم (٣٧٠٠).

٢ – أخرجه في كتاب المناقب–باب مناقب علي بن أبي طالب رقم (٣٩٤٤)، وكان قد أخرجه قبل في كتاب الجهاد والسير–باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام والنبوة وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله رقم(٢٧٨٣). وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه–باب فضل من أسلم على يديه رجل رقم (٢٨٤٧). وفي كتاب المغازي–باب غزوة خيبر رقم (٣٩٧٣).

رسول الله أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: انْفُذْ على رِسْلِكَ حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه، فوالله لأَنْ يهديَ الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم)).

ثم أخرجه أيضاً من غير طريق سهل بن سعد رضي الله عنه، فقال رحمه الله حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عن سلمة قال[1]: كان عليٌّ قد تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم في خيبر، وكان به رمدٌ، فقال: أنا أتخلَّفُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[2]؟ فخرج عليٌّ فلحق بالنبي صلى الله عليه و سلم، فلما كان مساء الليلة التي فتحها الله في صباحها، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: ((لأعطين الراية-أو ليأخذن الراية-غداً رجلاً يحبه الله ورسوله))، أو قال: ((يحب الله ورسوله يفتح الله عليه)). فإذا نحن بعليٍّ وما نرجوه، فقالوا: هذا علي. فأعطاه رسول الله صلى الله عليه و سلم الراية، ففتح الله عليه.

قلت: ولعل البخاري رحمه الله افتتح باب مناقب علي رضي الله عنه بهذا الحديث العظيم إشارةً منه إلى أنه أصحُّ ما روي في فضل علي رضي الله عنه، مع ما فيه من عظيم البشرى له من محبة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم له، ولما في هذا الحديث العظيم من بيان تأييد الله عز وجل بنصر له وتيسيره فتحَ

١ – كتاب المناقب-باب مناقب علي بن أبي طالب (٣٤٩٩). وكان قد أخرجه في كتاب الجهاد والسير (٢٨١٢)، وكرره في كتاب المغازي-غزوة خيبر (٣٩٧٢).

٢ – قال الحافظ في فتح الباري(٧/ ٥٤٤): وكأنه أنكر على نفسه تأخره عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذلك، وقوله: فلحق به. يحتمل أن يكون لحق به قبل أن يصل إلى خيبر، ويحتمل أن يكون لحق به بعد أن وصل إليها اهـ.

حصون خيبر على يديه، ومن عظمة هذه المنقبة تمناها كلُّ مَن كان حاضراً ذلك المجلس حيث بات الصحابة رضي الله عنهم ليلتهم بطولها يتساءلون فيما بينهم، ويتمنَّى كلٌّ منهم أن ينال تلك المنزلة المباركة، حتى صحَّ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو مَن هو في الرفعة و المنزلة عند النبي صلى الله عليه وسلم أنه تمنى الإمارة حينها، وما ذلك إلا من أجل نيل هذه المنقبة العظيمة، إذ قال رضي الله عنه[1]: ما أحببتُ الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساوَرْتُ لها رجاء أن أُدعى لها.

وما ذلك من عمر رضي الله عنه إلا لكمال حبه وتعظيمه لله عز وجل، وشدةِ ولائه لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما الحديث الثاني الذي أورده الإمام البخاري في بيان فضائل علي رضي الله عنه، فهو في بيان سبب تكنية النبي صلى الله عليه وسلم له بأبي تراب، وذلك حينما أراد بعضُ أمراء ذلك الزمان انتقاص علي رضي الله عنه بهذه الكنية، فقال البخاري رحمه الله[2]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فَقَالَ: هَذَا فُلَانٌ[3] ـ لِأَمِيرِ الْمَدِينَةِ ـ يَدْعُو

---

١ – صحيح مسلم(٢٤٠٥).

٢ – أخرجه في كتاب فضائل الصحابة– مناقب علي رقم (٣٥٠٠).

٣ – جاء في ((السنن الكبرى للبيهقي))(٢/ ٤٤٦): اسْتُعْمِلَ عَلَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ مِنْ آلِ مَرْوَانَ.

قلت: وهذا أوضح ما رأيته من الإشارة لهذا الرجل الذي أراد ان ينتقص علياً رضي الله عنه. وقد قال الحافظ رحمه الله: وفلان المذكور لم أقف على اسمه صريحاً، ووقع عند الإسماعيلي: "هذا فكان فلان ابن فلان".قوله: "يدعو علياً عند المنبر، قال: فيقول ماذا؟" في رواية الطبراني من وجه آخر عن عبد العزيز بن أبي حازم" يدعوك لتسب علياًّ".انظر: ((فتح الباري)) (٧/ ٧٢).

عَلِيًّا عِنْدَ الْمِنْبَرِ، قَالَ: فَيَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ: يَقُولُ لَهُ: أَبُو تُرَابٍ[1]، فَضَحِكَ قَالَ: وَاللَّهِ مَا سَمَّاهُ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا كَانَ لَهُ اسْمٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهُ، فَاسْتَطْعَمْتُ الْحَدِيثَ سَهْلًا وَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: دَخَلَ عَلِيٌّ عَلَى فَاطِمَةَ ثُمَّ خَرَجَ فَاضْطَجَعَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَيْنَ ابْنُ عَمِّكِ؟)) قَالَتْ: فِي الْمَسْجِدِ. فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَوَجَدَ رِدَاءَهُ قَدْ سَقَطَ عَنْ ظَهْرِهِ وَخَلَصَ التُّرَابُ إِلَى ظَهْرِهِ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ التُّرَابَ عَنْ ظَهْرِهِ فَيَقُولُ: ((اجْلِسْ يَا أَبَا تُرَابٍ)) مَرَّتَيْنِ.

وقد رواه البخاري في غير ما موضع من صحيحه باختلافٍ يسير في الألفاظ، فقد جاء في رواية أخرى عنده[2]: ((أين ابن عمك؟)) قالت: كان بيني وبينه شيءٌ فغاضبني، فخرج فلم يَقِلْ عندي.

وفي رواية[3]: وإن كان ليفرحُ أن يُدْعَى بها.

وقد ظهر في هذا الحديث مدى محبةِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم لعليٍّ رضي الله عنه، وحرصِه على إدخال السرور على قلبه، وذلك عن طريق البحث عنه ومسح

١ - يعني أنه يستهزئ به على كنيته هذه. قاله الكشميري في ((فيض الباري)) (٤/ ٦٨).
٢ - أبواب المساجد-باب نَوْمِ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ-رقم (٤٤١).
٣ - كتاب الأدب-باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى رقم (٥٨٥١). وأخرجه أيضاً في كتاب الاستئذان-باب القائلة في المسجد رقم (٥٩٢٤).

التراب عن ظهره، وممازحَتِه وتَكْنيته بهذه الكنية اللطيفة التي أصبحت من أحب الكنى إليه رضي الله عنه[١].

وليس في هذا الحديث ما يَضِيرُ علياً رضي الله عنه من كونه أتى ما يُغضب فاطمة رضي الله عنه، بل إن في وقوع هذا الأمر بينهما مما يدلِّل على عدم قدرة أحد من البشر -إلا من عصم الله- مهما بلغ من الفضل وعلوِّ المكانة أن ينسلخ من طبيعته التي جُبل عليها، من وجود خُلُق الغضب فيه، لكنه رضي الله عنه تدارك الموقف بسرعة فخرج من البيت قبل أن يتطور الأمر إلى أكثر من ذلك[٢].

وأما الحديث الثالث الذي أورده البخاري في صحيحه في مناقب علي رضي الله عنه، فهو حديث عظيم يُظهر مكانة علي رضي الله عنه في نفوس الصحابة،

---

١ - يقول البدر العيني(٢٤/ ٣٣٦): مطابقته للترجمة من حيث إن فيه دلالةً على فضيلة علي رضي الله تعالى عنه وعلو منزلته عند النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لأنه مشى إليه ودخل المسجد ومسح التراب عن ظهره واسترضاه تلطفاً به، لأنه كان وقع بين علي وفاطمة شيء، فلذلك خرج إلى المسجد واضطجع فيه

وبمثل قول البدر العيني-دون الجملة الأخيرة- قال العلامة عبد الحق الهاشمي انظر: ((لباب اللباب)) (٣/ ٢١٢).

وكان ابن بطال قد قال في شرحه(٩/ ٨٥): وفيه ممازحة الصهر وتكنيته بغير كنيته وبشيء عرض له كما كنى أبا هريرة بهرة.

٢ - قال ابن بطال رحمه الله(٩/ ٣٥٢): وفي هذا الحديث أن أهل الفضل قد يقع بينهم وبين أزواجه ما جَبَل الله عليه البشر من الغضب والحرج حتى يدعوهم ذلك إلى الخروج عن بيوتهم، وليس ذلك بعائب لهم.اهـ.

ونقل ذلك الحافظ ابن حجر عنه، ثم قال: ويحتمل أن يكون سبب خروج علي خشية أن يبدو منه في حالة الغضب ما لا يليق بجناب فاطمة رضي الله عنهما، فحسم مادة الكلام بذلك إلى أن تسكن فورة الغضب من كل منهما. انظر ((فتح الباري)) (١٠/ ٥٨٨).

وكيف كانوا يستدلون على فضله بمدى قربه من نبينا صلى الله عليه وسلم، فقد قال البخاري رحمه الله[1]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ عَنْ عُثْمَانَ، فَذَكَرَ عَنْ مَحَاسِنِ عَمَلِهِ، قَالَ: لَعَلَّ ذَاكَ يَسُوءُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَرْغَمَ اللهُ بِأَنْفِكَ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ عَلِيٍّ، فَذَكَرَ مَحَاسِنَ عَمَلِهِ[2]، قَالَ: هُوَ ذَاكَ بَيْتُهُ أَوْسَطُ بُيُوتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّ ذَاكَ يَسُوءُكَ؟ قَالَ: أَجَلْ، قَالَ: فَأَرْغَمَ اللهُ بِأَنْفِكَ[3]، انْطَلِقْ فَاجْهَدْ عَلَيَّ جَهْدَكَ[4].اهـ.

وهذ السائلُ إنما جاء متعرِّضاً لكلِّ من عثمان وعليٍّ رضي الله عنهما، ولم يكن موقفه خاصاً بأحد منهما، وهو بهذا قد شابَهَ الخوارج الذين بدؤوا مسيرتهم المُظلمة بمعاداة النبي صلى الله عليه وسلم، وما زالوا على ضلالهم حتى توصلوا إلى قتل علي رضي الله عنه، ولَعَنَ قاتِلَه.

---

١ – كتاب فضائل الصحابة–باب مناقب علي بن أبي طالب رقم٣٧٠٤–سلفية.

٢ – قال الحافظ ابن حجر(٧/ ٩٢): كَأَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ شُهُوده بَدْرًا وَغَيْرهَا، وَفَتْح خَيْبَرَ عَلَى يَدَيْهِ، وَقَتْله مَرْحَباً وَنَحْو ذَاكَ.

٣ – قال ابن الملقن في ((التوضيح)) (٢٠/ ٣٠٩): أوقع الله بك سوءاً، واشتقاقه من السقوط على الوجه فيلصق بالأرض بالرَّغام، وهو التراب.

٤ – قال الحافظ في ((الفتح)) (٧/ ٩٢): أَيْ اُبْلُغْ أَعَلَى غَايَتك فِي حَقِّي ، فَإِنَّ الَّذِي قُلْته لَك الْحَقّ ، وَقَائِل الْحَقّ لَا يُبَالِي بِمَا قِيلَ فِي حَقّه مِنْ الْبَاطِل، وَوَقَعَ فِي رِوَايَة عطَاء الْمَذْكُورَة: قَالَ: فَقَالَ الرَّجُل: فَإِنِّي أُبْغِضهُ، فَقَالَ لَهُ اِبْن عُمَر: أَبْغَضك اللَّهُ تَعَالَى.اهـ.

والجهد: بفتح الجيم: أي افعل في حقي ما تقدر عليه ، فإن الذي قلتُه لك الحق، وقائل الحق لا يبالي ما قيل فيه من الباطل. كما قاله السندي في حاشيته على البخاري(٢/ ١٢٠).

وأما الحديث الرابع الذي ذكره البخاري في هذا الباب، فهو حينما أرشد النبي صلى الله عليه وسلم كلاً من فاطمة وعلياً رضي الله عنهما إلى ما هو خير لهما في دنياهما وآخرتهما، وذلك حينما طلبت فاطمة رضي الله عنها منه خادماً يُعِينها.

وفي ذلك يقول الإمام البخاري رحمه الله[١]: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى[٢] قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ شَكَتْ مَا تَلْقَى مِنْ أَثَرِ الرَّحَا، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْيٌ، فَانْطَلَقَتْ فَلَمْ تَجِدْهُ، فَوَجَدَتْ عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ بِمَجِيءِ فَاطِمَةَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْنَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا، فَذَهَبْتُ لِأَقُومَ، فَقَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمَا». فَقَعَدَ بَيْنَنَا حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي، وَقَالَ: «أَلاَ أُعَلِّمُكُمَا خَيْرًا مِمَّا سَأَلْتُمَانِي، إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلاَثِينَ، وَتُسَبِّحَا ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ، وَتَحْمَدَا ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ».

١ - كتاب فضائل الصحابة-باب مناقب علي بن أبي طالب رقم (٣٥٠٢).

٢ - الراوي هنا هو عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد يطلق ويراد به ابنه محمد الذي كان من الفقهاء، وقد ذكر ابن الأثير في ((جامع الأصول)) طريقة التمييز بينهما، فقال رحمه الله(١٢/ ٦٤٢): اسم ابن أبي ليلى: عبد الرحمن، وهو تابعيّ مشهور. تقدَّم ذِكْره في حرف العين. وقد يقال: ابن أبي ليلى لولده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو قاضي الكوفة إمام مشهور في الفقه، صاحب مذهب وقول. وإذا أطلق المحدِّثون ابن أبي ليلى فإنَّما يعنون أباه، وإذا أطلق الفقهاء ابن أبي ليلى فإنَّما يعنون محمداً.

وفي رواية أخرى لهذا الحديث[1]: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ اشْتَكَتْ مَا تَلْقَى مِنَ الرَّحَى مِمَّا تَطْحَنُ، فَبَلَغَهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِسَبْيٍ، فَأَتَتْهُ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَلَمْ تُوَافِقْهُ، فَذَكَرَتْ لِعَائِشَةَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

وفي رواية أخرى[2]: أن علياً رضي الله عنه قال: فما تركتُها بعدُ. قيل: ولا ليلة صِفِّين؟ قال: ولا ليلةَ صِفِّين.

وقد يَعْجَبُ القارئ الكريم من وجه إدخال البخاري هذا الحديث في مناقب علي رضي الله عنه، لكن حين النظر في ألفاظ القصة، نجد قوة العلاقة بين النبي صلى الله عليه وسلم وعليٍّ وفاطمة رضي الله عنهما، حيث أتاهما النبي صلى الله عليه وسلم وقت نومهما، فدخل معهما في فراشهما، وأرشدهما إلى ما فيه خيرهما في الدارين، وذلك لتمام علمه بحرصهما على كل خير، وإيثارِهما الآخرةَ على الدنيا، وهذا كلُّه حصل بين الطرفين من غير تكلفٍ، بل بسهولةٍ ويسرٍ يُظهر حميمَ العلاقة بينهم[3].

وفيما فعله النبي صلى الله عليه وسلم إظهارٌ لكمال ما يتصف به صلى الله عليه وسلم من مكارم الأخلاق، حيث وجَّه فاطمة رضي الله عنها إلى ما فيه نفعُها هي

---

١ – كتاب الخمس–باب الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله صلى الله عليه وسلم رقم (٢٩٤٥) –بغا.

٢ – كتاب النفقات–باب خادم المرأة رقم (٥٠٤٧) – بغا. وكان قد أخرجه أيضاً قبل ذلك بباب، وهو: باب عمل المرأة في بيت زوجها رقم (٥٠٤٦). وأخرجه أيضاً في كتاب الدعوات–باب التكبير والتسبيح عند المنام رقم (٥٩٥٩).

٣ – انظر ((شرح المشكاة)) (٥/ ١٤٢) للطيبي و((فتح الباري)) (٧/ ٧٣) للحافظ ابن حجر.

وزوجُها في الدارين، وفيه أيضاً تمام إيثار الآخرين ولو لم يكونوا من قرابته، والحرصُ عليهم بإيصال ما يستطيعه من الخير لهم.

قال المهلَّب[1]: الأَثَرةُ بيِّنَةٌ في هذا الحديث، وذلك أن ابنة النبي صلى الله عليه وسلم لَمَّا استخدمته خادماً فعلَّمها من تحميده وتسبيحه وتكبيره ما هو أنفعُ لها بدَوْمِ النفع، وآثر بذلك الفقراء الذي كانوا في المسجد.اهـ.

فإن قيل: ما العلاقةُ بين التسبيح والتحميد والتهليل وبين الحاجة إلى خادم يقوم بمعاونة فاطمة رضي الله عنها، بمعنى: كيف تُسدُّ حاجةُ فاطمة رضي الله عنها بمدوامتها على ذكر الله؟

أقول: قد عَرَضَ الحافظُ رحمه الله لهذه المسألة فقال[2]: ويستفاد من قوله: «ألا أدلكما على خيرٍ مما سألتما»أن الذي يلازِمُ ذكر الله يعطَى قوةً أعظمَ من القوة التي يعملها له الخادم، أو تسهُلُ الأمور عليه بحيث يكون تعاطيه أمورَه أسهلَ من تعاطي الخادم لها، هكذا استنبطه بعضهم من الحديث، والذي يظهر أن المراد أن نفع التسبيح مختص بالدار الآخرة ونفع الخادم مختصٌّ بالدار الدنيا، والآخرةُ خير وأبقى.

وعند تعداد الحافظ لفوائد هذا الحديث في خاتمة شرحه له قال رحمه الله[3]: وفي الحديث منقبةٌ ظاهرةٌ لعلي وفاطمة عليهما السلام.

---

١ – نقله عنه ابن بطال في ((شرح البخاري)) (٥/ ٢٧٢).

٢ – ((فتح الباري)) (٩/ ٥٠٦).

٣ – فتح الباري(١١/ ١٢٤)قلت: والحديث عن فوائد هذا الحديث يطول، فمن أراد الوقوف على هذه الفوائد بتمامها فليراجع شروح الصحيح المطولة.

وأما الحديث السادس الذي ذكره الإمام البخاري في الباب الذي خصصه لبيان فضائل علي رضي الله عنه، فهو حديثُ استخلاف النبيِّ صلى الله عليه وسلم له رضي الله عنه، وذلك في خروجه صلى الله عليه وسلم لتبوك، قال الإمام البخاري رحمه الله[1]: حدثني محمد بن بشارٍ، حدثنا غُنْدَرٌ، حدثنا شعبةُ، عن سعدٍ قال: سمعتُ إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: قال النبيُّ صلى الله عليه و سلم لعليٍّ: ((أمَا تَرْضَى أن تكونَ منِّي بمنزلةِ هارونَ من موسى)).

قلت: هكذا أورده الإمام البخاري رحمه الله هنا دون ذكر مناسبة هذا القول من النبي صلى الله عليه وسلم لعليٍّ رضي الله عنه، ثم أخرجه بمناسبته في كتاب المغازي، فقال رحمه الله[2]: حدثنا مسدَّدٌ، حدثنا يحيى، عن شعبةَ، عن الحكم، عن مصعب ابن سعد، عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم خرج إلى تبوكَ واستخلف علياً فقال: أتخلِّفني في الصبيان والنساء؟ قال: ((ألا تَرْضَى أن تكونَ منِّي بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه ليس نبي بعدي[3])).

---

١ - كتاب فضائل الصحابة-مناقب علي بن أبي طالب رقم (٣٧٠٦). وقد أشار الحافظ رحمه الله إلى كثرة من روى هذا الحديث من الصحابة، فانظر كلامه في ((فتح الباري)) (٧/ ٧٤).

٢ - باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة رقم٤٤١٦.

٣ - قال الخطابي رحمه الله(٣/ ١٦٣٧): هذا إنما قاله رضي الله عنه حين خرج إلى تبوك فلم يستصحبه، فقال: تخلفني مع الذرية؟ فضرب له المثل باستخلاف موسى هارون على بني إسرائيل حين خرج إلى الطور، ولم يرد به الخلافة بعد الموت، فإن المضروب به المثل وهو هارون كان موته قبل وفاة موسى صلوات الله عليهما، وإنما كان خليفته في وقت خاص، فليكن كذلك الأمر فيم ضرب له المثل به.اهـ. ونحوه مختصراً عند البغوي في ((شرح السنة)) (١٤/ ١١٣).

وانظر كذلك ما قاله الطيبي في ((شرحه على المشكاة)) (١١/ ٢٦٣).

ثم قال الإمام البخاري رحمه الله: وقال أبو داود: حدثنا شعبةُ، عن الحكم: سمعت مصعباً[1].

ثم ختم الإمام البخاري رحمه الله الباب المتعلق بمناقب علي رضي الله عنه بأثرٍ عنه رضي الله عنه يحثُّ أصحابه على الاجتماع وعدم التفرق والاختلاف، فقال البخاري رحمه الله[2]: حدثنا علي بن الجَعْدِ، أخبرنا شعبةُ عن أيوبَ، عن ابن سِيرينَ، عن عَبِيدَةَ، عن عليٍّ رضي الله عنه قال: اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلافَ[3] حتى يكون للناس جماعةٌ أو أموتَ كما مات أصحابي. فكان ابن سيرين يرى أن عامة ما يروى عن عليٍّ الكذبُ.

وأما فيما يتعلق بسبب ورود هذا الأثر، فهو أن علياً رضي الله عنه كان قد وافق عمر رضي الله عنه على عدم بيع أمهات الأولاد، ثم رجع عليٌّ رضي الله عنه عن ذلك، وصار يرى بأن الأصوبَ جوازُ بيعهن، مع أن القول الأول هو المعمولُ به في زمن عمر وعثمان، فلما رجع عليٌّ رضي الله عن قولهما-أي: عمر

١ - أراد البخاري بذكره لهذه الطريق إثبات سماع الحكم بن عتيبة لهذه الرواية من مصعب بن سعد، إذ قد رمي الحكم بالتدليس، رماه بذلك ابن حبان في الثقات(٤/ ١٤٤)، وانظر: ((مشاهير علماء الأمصار)) (١٤٦). وانظر للوقوف على من وصل هذه الرواية: ((فتح الباري)) (٨/ ١١٢)و((تغليق التعليق)) (٤/ ١٦١).

٢ - كتاب فضائل الصحابة-مناقب علي بن أبي طالب رقم٣٥٠٤.

٣ - قال الكرماني(١٤/ ٢٤٥): فإن قلت: اختلاف الأمة رحمة، فلم كرهه؟قلت: المكروه الاختلاف الذي يؤدي إلى النزاع والفتنة، فإن قلت: الأمران مطلوبان فلم قال: أو أموت، بـ (أو)؟ قلت: لا ينافي الجمع بينهما.اهـ.

وعثمان- خالفه أصحابه، وأشاروا عليه بأن قوله الأول أحبُّ إليهم؛ لموافقته في ذلك مَن سبقوه، فوافقهم رضي الله عنه، وردَّهم إلى القول الأول، وبهذا تظهر مناسبةُ هذا الأثر لإيراده في مناقب علي رضي الله عنه، فهو يدلُّ على علمه وحكمته وتواضُعه، وحرصِه على دوام الألفة، إلى غير ذلك من وجوه الخير التي أودعها الله عز وجل في شخصه الكريم رضي الله عنه.

وقد جاءت الروايات توضح هذا كلَّه، فقد قال الحافظ رحمه الله[1]: وفي رواية حماد ابن زيد عن أيوب أن ذلك بسبب قول علي في بيع أم الولد، وأنه كان يرى هو وعمر أنهن لا يُبعن، وأنه رجع عن ذلك فرأى أن يُبعن. قال عَبيدةُ: فقلت له: رأيك ورأي عمر في الجماعة أحبُّ إلي من رأيك وحدك في الفُرقة. فقال علي ما قال.

قلت -: أي الحافظ-: وقد وقعت في رواية حماد بن زيد أخرجها ابن المنذر عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم عنه. وعنده: قال لي عَبيدةُ: بعث إليَّ عليٌّ وإلى شُرَيحٍ فقال: إني أُبغض الاختلاف فاقضوا كما كنتم تقضون. فذكره إلى قوله: أصحابي. قال: فقُتل علي قبل أن يكون جماعة[2]. انتهى ما نقله الحافظُ ابن حجر رحمه الله.

قلت: إلى هنا انتهى ما أودعه الإمام البخاري رحمه الله في هذا الباب الذي خصَّصه لبيان فضل علي رضي الله عنه وما جاء في مناقبه، لكن هل انتهى دور

١ - ((فتح الباري)) (٧/ ٩١-الريان).

٢ - وهذه الرواية الثانية أخرجها ابن أبي خيثمة في ((تاريخه))(٥/ ١٤١)وانظر أيضاً(٥/ ١٣٧).

علي رضي الله عنه، في كتاب البخاري العظيم، كلا، فإن الإمام البخاري رحمه الله قد ملأ كتابه بذكر علي رضي الله عنه، سواءُ كان ذلك ببيان بعض مناقبه الأخرى التي فرَّقها في كتابه، أو بالرواية عنه، أو بذكر قصة لها تعلُّقٌ به، أو غير ذلك.

وفي هذا يقول الحافظ رحمه الله في ختام شرحه لهذا الباب[1]: وقد أخرج المصنف من مناقب عليٍّ أشياءَ في غير هذا الموضع، منها حديثُ عمر: عليٌّ أقضانا[2]، وسيأتي في تفسير البقرة، وله شاهدٌ صحيحٌ من حديث ابن مسعود عند الحاكم.

ثم تابع الحافظ قوله في أحاديث الفضائل التي تفرقت في ((صحيح البخاري))، ولم يذكرها البخاري رحمه الله في باب فضائل علي، ومنها: حديث قتاله البغاةُ وهو في حديث أبي سعيد: تقتل عماراً الفئةُ الباغية[3]، وكان عمارٌ مع عليٍّ. وقد تقدمت الإشارة إلى الحديث المذكور في الصلاة.

١ - ((فتح الباري)) (٧/ ٩١).

٢ - أخرجه في كتاب التفسير-باب سورة البقرة برقم (٤٢١١) ولفظه: قال عمر رضي الله عنه: أقرؤنا أبيٌّ وأقضانا علي، وإنا لندع من قول أبيٍّ، وذاك أن أبياً يقول: لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه و سلم، وقد قال الله تعالى: ما ننسخ من آية أو ننسها. اهـ.

٣ - أخرجه البخاري في أبواب المساجد-باب التعاون في بناء المسجد-رقم (٤٣٦) ولفظه: عن عكرمة :قال لي ابن عباس ولابنه علي: انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حديثه، فانطلقنا فإذا هو في حائط يصلحه، فأخذ رداءه فاحتبى ثم أنشأ يحدثنا حتى أتى ذكر بناء المسجد فقال: كنا نحمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين، فرآه النبي صلى الله عليه و سلم فينفض التراب عنه ويقول: ((ويح عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار)). قال: يقول عمار: أعوذ بالله من الفتن.

ثم قال الحافظ رحمه الله: ومنها حديث قتاله الخوارج، وقد تقدم من حديث أبي سعيد في علامات النبوة[1]، وغير ذلك مما يُعرف بالتتبُّع. وأوعبُ مَن جمع مناقبه من الأحاديث الجياد: النَّسائي في كتاب ((الخصائص)). وأما حديثُ: ((مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه)). فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابنُ عقدَة في كتابٍ مفرد. وكثيرٌ من أسانيدها صحاحٌ وحسانٌ. وقد روينا عن الإمام أحمد قال: ما بَلَغَنا عن أحدٍ من الصحابة ما بَلَغَنا عن علي بن أبي طالب.

وكان الحافظ قد قال في بداية شرحه للباب المخصَّص لبيان مناقب علي رضي الله عنه[2]: قال أحمدُ وإسماعيلُ القاضي والنسائيُّ وأبو عليٍّ النيسابوري: **لم يَرِدْ في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثرُ مما جاء في علي**[3]، وكأن السبب في ذلك أنه تأخر، ووقع الاختلافُ في زمانه وخروجُ مَن خرج عليه، فكان ذلك سبباً لانتشار مناقبه من كثرة مَن كان بيَّنها من الصحابة رداً على مَن خالفه،... فاحتاج أهلُ السنة إلى بث فضائله، فكثر الناقلُ لذلك لكثرة مَن يخالف ذلك، وإلا فالذي في نفس الأمر أن لكلٍّ من الأربعة من الفضائل إذا حرِّر بميزان العدل لا يخرج عن قول أهل السنة والجماعة.اهـ.

---

١ – وسيأتي تخريجه معنا في الفصل الذي عقدته لبيان الأحاديث التي جاء فيها ذكر علي رضي الله عنه في ((صحيح البخاري)).

٢ – (٧/ ٨٩).

٣ – انظر تعليق شيخ الإسلام حول هذه المقولة في كتابه ((منهاج السنة)) (٨/ ٢٤١)، وقد أفضْت في بحث متعلقات هذه المقولة في الكتاب الأصل.

وقد اشتهر عند أهل العلم كثرةُ ما روي لعلي رضي الله عنه من مناقبَ، ما صحَّ منها وما لا يصح، حتى قال الحافظ الذهبي رحمه الله[1]: لم يُرْوَ لأحدٍ من الصحابة فى الفضائل أكثر مما رُوي لعلي بن أبى طالب رضى الله عنه، وهي ثلاثةُ أقسام: قسمٌ صحاحٌ وحسانٌ، وقسمٌ ضِعافٌ وواهياتٌ، وفيها كثرةٌ، وقسمٌ أباطيلُ وموضوعاتٌ وهي كثيرةٌ إلى الغاية، ولعل بعضها ضلالٌ وزندقةٌ، قاتل الله مَن افتراها.

وهذه الموضوعاتُ التي وصفها الحافظ الذهبي بكونها كثيرةً إلى الغاية، نُقل عن بعض الحفَّاظ أنه قال فيها: تأملتُ ما وضعه أهلُ الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف[2].

ذكر البخاري لعلي رضي الله عنه في صحيحه:

إن مَن يلازمُ مطالعةَ ((صحيح البخاري)) رحمه الله يقفُ بكل سهولة ويسرٍ على كثرة ورود اسم علي رضي الله عنه، سواءٌ جاء ذِكره رضي الله عنه لكون الحديث المذكور مروياً عنه، أو لكون الحديث يذكر قصةً تتعلق بصورة مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ به رضي الله عنه.

وقد مر معنا إشارةُ الحافظ ابن حجر-الذي هو من أعلم الناس بصحيح البخاري- إلى كثرة ورود ذكر علي رضي الله عنه في تضاعيف الصحيح، وبناء

١ - ((تلخيص الموضوعات)) (١٤١-ط الرشد).

٢ - نقله الحافظ الخليلي في ((الإرشاد)) (١/ ٤٢٠)، ولم يسم قائله، وقد بحثت عن اسمه في غير هذا المصدر فلم أجده، وقد علَّق العلامة ابن القيم على كلام الخليلي بقوله: ولا تستبعد هذا فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال. انظر ((المنار المنيف)) (ص١١٦).

على ذلك سأقوم بذكر بعض الأحاديث التي ورد فيها ذكر علي رضي الله عنه، فمن ذلك ما أسنده البخاري في ((صحيحه)) عن الأحنف بن قيس قال: ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ. قَالَ: ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ[1].

وقد جاء في رواية أخرى أن الرجل الذي أراد الأحنفُ نصرَه هو عليٌّ رضي الله عنه، لكن عبَّر عنه الراوي بقوله: ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أخرج البخاري هذه الرواية في كتاب الفتن[2]، وأما عند مسلم[3] فقد جاءت الرواية بتسمية علي رضي الله عنه، حيث قال الأحنف فيها: أريد نصر ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم -**يعني علياً**-، **وهذه التسميةُ الظاهر أنها من أحد رواة الحديث، لا من الأحنف.**

---

١ - أخرجه في كتاب الإيمان-باب ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾ فسماهم المؤمنين-رقم (٣١). وأخرجه في كتاب الديات-باب قول الله تعالى: ﴿ومن أحياها﴾-رقم (٦٨٧٥). وفي كتاب الفتن-باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم-رقم (٧٠٨٣).

٢ - انظر الهامش السابق.

٣ - ((صحيح مسلم)) -الفتن وأشراط الساعة-باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما-رقم (٧٤٣٤). وقال الحافظ في ((الفتح)) (١/ ٨٦): زاد الإسماعيلي في روايته: يعني علياً.

ومن ذلك أيضاً ما رواه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: فِيهِ الْوُضُوءُ[١].

وفي هذا الحديث إظهارُ مدى توقير عليٍّ رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم، وتركِ مواجهته صلى الله عليه وسلم بما قد يسبِّب له ضيقاً أو حرجاً[٢].

ومن الأحاديث التي جاء فيها ذكر علي رضي الله عنه، ما رواه البخاري من طريق أَبِي حَازِمٍ، سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَسَأَلَهُ النَّاسُ، وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ: بِأَيِّ شَيْءٍ دُووِيَ جُرْحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، كَانَ عَلِيٌّ يَجِيءُ بِتُرْسِهِ فِيهِ مَاءٌ، وَفَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَأُخِذَ حَصِيرٌ فَأُحْرِقَ، فَحُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ[٣].

---

١ - أخرجه في كتاب العلم–باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال–رقم (١٣٢)، وكرره في كتاب الوضوء–باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر–رقم (١٧٨)، وفي كتاب الغسل–باب غسل المذي والوضوء منه–رقم (٢٦٩). واقتصر البخاري رحمه الله في الباب الأول والثالث على حديث علي رضي الله عنه في الاستدلال لما ذهب إليه. والله أعلم.

٢ - قال ابن بطال(١/ ٢١٢) معلِّقاً على هذا الحديث، مبيناً شدة حياء علي رضي الله عنه مع حرصه على الاستفهام عما أشكل عليه : إنما استحيا عليٌّ أن يسأل رسول الله لمكان ابنته، وهذا الحياء محمود، لأنه لا يمتنع به من تعلم ما جهل، وبعث من يقوم مقامه فى ذلك، ففيه: الحياء من الأصهار فى ذكر أمور الجماع وشبهه.اهـ. ونحوه في ((فتح الباري)) (١/ ٣٨١) للحافظ ابن حجر.

٣ - كتاب الوضوء–باب غسل المرأة أباها الدم عن وجهه–رقم (٢٤٣)، وفي كتاب الجهاد والسير–باب المجن ومن يتترس بترس صاحبه–برقم (٢٩٠٣)، وفي الكتاب نفسه–باب لبس البيضة–برقم (٢٩١١)، وفي الكتاب نفسه–باب دواء الجرح بإحراق الحصير، وغسل المرأة عن أبيها الدم عن وجهه، وحمل الماء في الترس–برقم (٣٠٣٧)، وفي كتاب المغازي–باب: ﴿إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون﴾–برقم (٤٠٥٧)، وفي كتاب النكاح–باب: ﴿ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن﴾، إلى قوله: ﴿لم يظهروا على عورات النساء﴾ –برقم (٥٢٤٨)، وفي كتاب الطب–باب حرق الحصير ليسد به الدم–برقم (٥٧٢٢).

ومنها أيضاً ما رواه في كتاب الأذان من صحيحه قائلاً: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي العَلاَءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ فَقَالَ: ذَكَّرَنَا هَذَا الرَّجُلُ صَلاَةً كُنَّا نُصَلِّيهَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ[1].

ومنها أيضاً ما رواه عن علي بن عبد الله قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قَالَ عَمْرٌو: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، أَنَّ حَرْمَلَةَ مَوْلَى أُسَامَةَ أَخْبَرَهُ - قَالَ عَمْرٌو: قَدْ رَأَيْتُ حَرْمَلَةَ - قَالَ: أَرْسَلَنِي أُسَامَةُ إِلَى عَلِيٍّ وَقَالَ: إِنَّهُ سَيَسْأَلُكَ الآنَ فَيَقُولُ: مَا خَلَّفَ صَاحِبَكَ؟ فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ: ((لَوْ كُنْتَ فِي شِدْقِ الأَسَدِ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرَهُ. فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا، فَذَهَبْتُ إِلَى حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ وَابْنِ جَعْفَرٍ، فَأَوْقَرُوا لِي رَاحِلَتِي[2].

١ - كتاب الأذان-باب إتمام التكبير في الركوع-رقم (٧٨٤)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه-باب إتمام التكبير في السجود-رقم (٧٨٦) وفي باب يكبر وهو ينهض من السجدتين-رقم (٨٢٦) باختلاف يسير في الألفاظ، وفي جميعها أن الصلاة كانت خلف علي رضي الله عنه.

٢ - كتاب الفتن-بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا لَسَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»-رقم (٧١١٠)، ولم يكرره البخاري في غير هذا الموضع.

ولطول المادة المتعلقة بالأحاديث التي ذكر فيها علي رضي الله عنه، أكتفي بالإشارة إلى أرقامها ليَقُم بمراجعتها من شاء، وهي: ١٧٩-٣٤٤-٣٦٩-١٥٥٧-١٥٨٨-٢٦١٣-٢٦٣٧-٢٦٩٨-٢٧٤١-٦٩٢٢-٣٩٠٤-٤٠٣٤-٣١١٠-٣١١١-٣١٧١-٣٣٤٤-٣٥٢٢-٣٦٧٧-٣٦٩٦-١٣٩٢-٣٧٧٢-٣٩٦٦-٣٧٩٠-٣٩٩٨-وذكره في كتاب المغازي-باب تسمية=

وبعد هذا أنتقلُ مع القارئ الكريم إلى ذكر بعض الأحاديث التي أسندها البخاري من رواية علي رضي الله عنه، فأقول وعلى الله الاعتماد:

فمِن هذه الأحاديث قولُه رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ، قَالَ: سَمِعْتُ رِبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لاَ تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ[1])).

وكذلك قولُه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لاَ، إِلَّا كِتَابُ اللهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: العَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَلاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ[2].

=من سمي من أهل بدر- (٤١٤٢) – (٤٣٤٩) – (٤٣٥٠) -وذكره ضمن خبر معلق في كتاب النكاح-باب ما يحل من النساء وما يحرم – (٦٨٣٠).

١ – كتاب العلم-بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-رقم (١٠٦).

٢ – كتاب العلم-باب كتابة العلم-رقم (١١١)، وكرره في كتاب الجهاد والسير-باب فكاك الأسير-برقم (٣٠٧٤) وفيه سؤال أبي جحيفة لعلي رضي الله عنه قائلاً: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه إلا فهماً...، وفي كتاب الديات-باب العاقلة-برقم (٦٩٠٣) وفيه: قول أبي جحيفة: هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ وقال مرة: ما ليس عند الناس؟فقال: والذي فلق الحب وبرأ النسمة...وكرره باللفظ الأخير في الكتاب نفسه-باب لا يقتل مسلم بكافر-برقم (٦٩١٥).

وسأكتفي هنا أيضاً بذكر أرقام الأحاديث التي رواها علي رضي الله عنه في ((صحيح البخاري))، وهي: ١٢٧-١٣٢-١٣٦٢-١٥٦٣-١٥٦٩-١٧٠٧-١٨٧٠-٢٠٨٩-٤٠٠٤ – ٢٦١٤ – ٢٩٠٥ – ٢٩٣١- ٣٠٠٧-٣٠٩٢-٣٤٣٢-٣٩٦٥-٤٢١٦-٤٣٤٠-٤٤٤٧-٤٨٤٤-٣٦١١-٥٥٧٣-٥٥٩٤-٥٦١٥-٥٦١٦-٦٧٧٨-٦٨١٢.

ثم أنتقلُ بالقارئ الكريم إلى ذكر بعض ما علَّقه البخاري رحمه الله عن عليٍّ رضي الله، فمن ذلك قولُه في أبواب العمل في الصلاة -بَابُ اسْتِعَانَةِ اليَدِ فِي الصَّلاَةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلاَةِ: وَوَضَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَفَّهُ عَلَى رُسْغِهِ الأَيْسَرِ، إِلَّا أَنْ يَحُكَّ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا[1].

وقال في كتاب الحيض-باب إذا حاضت في شهر ثلاث حِيَضٍ: وَيُذْكَرُ عَنْ عَلِيٍّ وَشُرَيْحٍ: إِنِ امْرَأَةٌ جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بِطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يُرْضَى دِينُهُ أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلاَثًا فِي شَهْرٍ، صُدِّقَتْ[2].

---

١ - أبواب العمل في الصلاة-بَابُ اسْتِعَانَةِ اليَدِ فِي الصَّلاَةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلاَةِ.

٢ - كتاب الحيض-باب إذا حاضت في شهرٍ ثلاثَ حِيَضٍ وَمَا يُصَدَّقُ النِّسَاءُ فِي الحَيْضِ وَالحَمْلِ، فِيمَا يُمْكِنُ مِنَ الحَيْضِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ}.

وسأكتفي بذكر المواطن التي علق فيها البخاري رحمه الله عن علي رضي الله عنه في صحيحه، وهي:

١- كتاب الصلاة-باب الصلاة في الجبة الشامية.

٢- كتاب الصلاة- باب الصَّلاَةِ فِي مَوَاضِعِ الخَسْفِ وَالعَذَابِ.

٣- كتاب الجمعة-بَابُ يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ.

٤- كتاب الوكالة-باب وَكَالَةُ الشَّرِيكِ الشَّرِيكَ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرِهَا.

٥- كتاب المزارعة-باب المزارعة بالشطر ونحوه.

٦- كتاب المزارعة-باب من أحيا أرضاً مواتاً.

٧- كتاب العتق-بَابُ إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ، أَوْ عَمُّهُ، هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا.

٨- كتاب تفسير القرآن-باب قوله: ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب﴾.

٩- كتاب النكاح-باب ما يحل من النساء وما يحرم.

١٠- كتاب النكاح-بَابُ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِكَاحِ المُتْعَةِ آخِرًا.

١١- كتاب الطلاق-باب لا طلاق قبل النكاح.

١٢- كتاب الطلاق-باب الطَّلاَقِ فِي الإِغْلاَقِ وَالكُرْهِ، وَالسَّكْرَانِ وَالمَجْنُونِ وَأَمْرِهِمَا، وَالغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ فِي الطَّلاَقِ وَالشِّرْكِ وَغَيْرِهِ، وعلَّق عنه أيضاً أثرين آخرين في الباب نفسه.=

هذه نبذةٌ مختصرةٌ لمَا كان لعليٍّ رضي الله عنه في ((صحيح البخاري))، والناظرُ في كتب البخاري الأخرى يجدُ أن دور عليٍّ لم ينته عند حدِّ كتاب الصحيح البخاري، بل إن البخاري رحمه الله قد ذكر علياً في مواضع كثيرةٍ من كتبه، سواءٌ كان بالرواية عنه، أو بذكره في ضمن خبر له تعلُّقٌ مباشرٌ به، خاصة في ((تاريخه الكبير))، ومن هذه الأحاديث ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي رضي الله عنه:

١٥- قاله في كتاب الذبائح والصيد-باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم. وعلق عنه هنا خبراً آخر.

١٧- كتاب الرقاق-باب في الأمل وطوله.

١٨- كتاب الفرائض- بَابُ ابْنَيْ عَمٍّ: أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلْأُمِّ، وَالآخَرُ زَوْجٌ.

١٩- كتاب الحدود- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ (المائدة: (٣٨) وَفِي كَمْ يُقْطَعُ؟

٢٠- كتاب الحدود- بَابُ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ، هَلْ يُعَاقِبُ أَوْ يَقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلِّهِمْ.

٢١- كتاب الديات- بَابُ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ، هَلْ يُعَاقِبُ أَوْ يَقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلِّهِمْ.

٢٢- كتاب الحدود-باب إذا أصاب قوم من رجل، هل يعاقب أو يقتص منهم كلهم.

٢٣- كتاب الأحكام- بَابُ مَنْ حَكَمَ فِي المَسْجِدِ، حَتَّى إِذَا أَتَى عَلَى حَدٍّ أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ المَسْجِدِ فَيُقَامَ.

٢٤- كتاب الأحكام- بَابُ تَرْجَمَةِ الحُكَّامِ، وَهَلْ يَجُوزُ تَرْجُمَانٌ وَاحِدٌ.

٢٥- كتاب أخبار الآحاد- باب إثم مَنْ آوَى مُحْدِثًا.

٢٦- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ﴾[الشورى: ٣٨] ﴿فِي ٱلۡأَمۡرِۖ﴾[آل عمران: ١٥٩] وَأَنَّ المُشَاوَرَةَ قَبْلَ العَزْمِ وَالتَّبَيُّنِ، لِقَوْلِهِ : ﴿فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾[آل عمران: ١٥٩] فَإِذَا عَزَمَ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ لِبَشَرٍ التَّقَدُّمُ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

١ - ((يا علي، إن لك من عيسى مثلاً، أبغضَتْه اليهودُ حتى بَهَتوا أمَّه، وأحبَّته النصارى حتى أنزلوه بالمنزل الذي ليس به[١])).

٢ - ((مَن كنتُ مولاه فعلي مولاه[٢])).

*** فاطمة رضي الله عنها:**

أما فاطمةُ رضي الله عنها فقد أفرد لها البخاري باباً في مناقبها، عنونه بقوله:

بَاب مَنَاقِبِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَام:

ثم افتتح البخاري هذا الباب بقوله: وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **((فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ)).**

وهذا الحديثُ قد وصله البخاري في ((صحيحه)) في مكانٍ آخر، قال الحافظ ابن حجر: هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ[٣]، وَعِنْدَ الْحَاكِمِ

---

١ - أخرجه البخاري في ((التاريخ الكبير)) (٣/ ٢٨١)في ترجمة ربيعة بن ناجذ الأسدي، قال مالك بن إسماعيل: حدثنا الحكم بن عبد الملك عن الحارث بن حصيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجذ عن علي: دعاني النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا علي.اهـ.
وانظر تخريج الحديث مطولاً في الكتاب الأصل.

٢ - أخرجه البخاري في التاريخ الكبير(١/ ٣٧٥)في ترجمة إسماعيل بن نشيط العامري قال: قال لي عبيد: حدثنا يونس سمع إسماعيل عن جميل بن عامر أن سالماً حدثه: سمع من سمع النبي صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه. ثم قال البخاري: في إسناده نظر.
وانظر تخريجه مطولاً في الكتاب الأصل، وكذلك ينظرسائر ما يتعلق بعلي رضي الله عنه في التاريخ الكبير هناك.

٣ - وهو ما أخرجه في كتاب المناقب–باب علامات النبوة في الإسلام–برقم(٣٦٢٣)ونصه: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَقْبَلَتْ فَاطِمَةُ تَمْشِي كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مَشْيُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَرْحَبًا بِابْنَتِي» ثُمَّ أَجْلَسَهَا عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا=

مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَلَكٌ وَقَالَ: إِنَّ فَاطِمَةَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ[1]. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ مِنْ ذِكْرِ مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَغَيْرِهَا مُشَارَكَةً لَهَا فِي ذَلِكَ.اهـ.

ثم ذكر البخاري رحمه الله حديثاً واحداً في فضلها رضي الله عنها، فقال رحمه الله[2]: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْمِسْوَرِ ابْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((فَاطِمَةُ بِضْعَةٌ مِنِّي فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي)).

=حَدِيثًا فَبَكَتْ، فَقُلْتُ لَهَا: لِمَ تَبْكِينَ؟ ثُمَّ أَسَرَّ إِلَيْهَا حَدِيثًا فَضَحِكَتْ، فَقُلْتُ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ فَرَحًا أَقْرَبَ مِنْ حُزْنٍ، فَسَأَلْتُهَا عَمَّا قَالَ: فَقَالَتْ: مَا كُنْتُ لِأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلْتُهَا فَقَالَتْ: أَسَرَّ إِلَيَّ: «إِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي القُرْآنَ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنَّهُ عَارَضَنِي العَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلاَ أُرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجَلِي، وَإِنَّكِ أَوَّلُ أَهْلِ بَيْتِي لَحَاقًا بِي». فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ، أَوْ نِسَاءِ المُؤْمِنِينَ» فَضَحِكْتُ لِذَلِكَ.

وكرره في الباب نفسه–برقم (٣٦٢٥) في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم– باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وسلم–برقم (٣٧١٥)، وفي كتاب المغازي– باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته–برقم (٤٤٣٣) وفي كتاب الاستئذان–باب من ناجى بين يدي الناس ومن لم يخبر بسر صاحبه، فإذا مات أخبر به– برقم (٦٢٨٦).

١ – أخرجه الترمذي(٥/ ٦٦٠)والنسائي في الكبرى(٧/ ٣٦٨)والحاكم(٣/ ١٦٤) مختصراً.

٢ – أخرجه في كتاب فرض الخمس–باب ما جاء في درع النبي صلى الله عليه وسلم....–رقم (٣١١٠).

وفي كتاب المناقب–باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم–رقم (٣٧١٤)، وكرره في الكتاب نفسه–باب ذِكْرِ أَصْهَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْهُمْ أَبُو العَاصِ بْنُ الرَّبِيعِ–رقم (٣٧٢٩)، وأيضاً في باب مناقب فاطمة عليها السلام–رقم (٣٧٦٧).

وأخرجه أيضاً في كتاب النكاح–باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف–رقم (٥٢٣٠).

قلت: هذا ما ذكره البخاري رحمه الله في فضلها، ولكنَّ صحيحه احتوى على كثير من أخبارها رضي الله عنها، فقد جاء ذكرها رضي الله عنها في الحديث الذي أخرجه في كتاب الوضوء، باب: إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ المُصَلِّي قَذَرٌ أَوْ جِيفَةٌ لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلاَتُهُ(1)، حيث قال رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدٌ، ح. قَالَ: وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابٌ لَهُ جُلُوسٌ، إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَيُّكُمْ يَجِيءُ بِسَلَى جَزُورِ بَنِي فُلاَنٍ فَيَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ، فَانْبَعَثَ أَشْقَى الْقَوْمِ فَجَاءَ بِهِ، فَنَظَرَ حَتَّى سَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ لاَ أُغْنِي شَيْئًا لَوْ كَانَ لِي مَنَعَةٌ، قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ

---

١ - برقم(٢٤٠)، وكرره في كتاب الصلاة- باب: المَرْأَةِ تَطْرَحُ عَنِ المُصَلِّي، شَيْئًا مِنَ الأَذَى - رقم(٥٢٠) وفي كتاب الجزية-باب طَرْحِ جِيَفِ المُشْرِكِينَ فِي البِئْرِ، وَلاَ يُؤْخَذُ لَهُمْ ثَمَنٌ- رقم(٣١٨٥)، وفي كتاب المناقب-باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من المشركين بمكة-رقم(٣٨٥٤).

وفي الرواية الثانية-التي برقم(٥٢٠): فَانْطَلَقَ مُنْطَلِقٌ إِلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ - وَهِيَ جُوَيْرِيَةٌ-، فَأَقْبَلَتْ تَسْعَى وَثَبَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدًا حَتَّى أَلْقَتْهُ عَنْهُ، وَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَسُبُّهُمْ.

وقال الحافظ رحمه الله بعد أن ذكر أن في رواية البزار أنهم لم يردوا عليها شتمها لهم: وَفِيهِ قُوَّةُ نَفْسِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ مِنْ صِغَرِهَا لِشَرَفِهَا فِي قَوْمِهَا وَنَفْسِهَا لِكَوْنِهَا صرخت بشتمهم وهم رُؤُوس قُرَيْشٍ فَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيْهَا. انظر: ((فتح الباري)) (١/ ٣٥٢)، ورواية البزار التي أشار اليها الحافظ هي برقم(١٨٥٣).

بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدٌ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى **جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ فَطَرَحَتْ عَنْ ظَهْرِهِ** فَرَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ: ((اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ)) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ، قَالَ: وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ مُسْتَجَابَةٌ، ثُمَّ سَمَّى: ((اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ، وَعَلَيْكَ بِعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ وَأُمَيَّةَ بْنِ خَلَفٍ وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ))، وَعَدَّ السَّابِعَ فَلَمْ يَحْفَظْ، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ عَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرْعَى فِي الْقَلِيبِ، قَلِيبِ بَدْرٍ[1].

كذلك كان لفاطمة رضي الله عنه ما يُروى في فضائلها في كتب البخاري الأخرى، ومن ذلك ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إِنَّ فَاطِمَةَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أُمَّتِي))[2].

*** وأما الحسن بْن علي بْن أَبِي طَالِب القرشي الهاشمي، أَبُو مُحَمَّد المدني[3]، سبطُ رَسُول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وريحانته من الدنيا، وأحدُ سيدَيْ شباب أهل الجنة[4].** ع

---

١ - وأيضاً ورد ذكرها في الصحيح في الأحاديث التي بأرقام:٤٤١-٢١٢٢-٢٥٨١-٢٦١٣-٢٧٥٣-٢٩٠٢-٢٩٠٣-٢٩٤٥-٣٤٧٥-٣٧١٣.

٢ - أخرجه البخاري في التاريخ الكبير(١/ ٢٣٢)في ترجمة محمد بن مروان الذهلي، حيث قال رحمه الله: مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الذُّهْلِيُّ سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ الأشجعي عن أبي هريرة أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((إِنَّ فَاطِمَةَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أُمَّتِي))، سَمِعَ مِنْهُ أَبُو نُعَيْم، وَحَدَّثَنِي أَبُو نُعَيْم عَنْهُ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ مِنْ بَنِي عَامِرٍ - مِثْلَهُ.
وانظر أيضاً في فضائلها: ((التاريخ الكبير)) (٢/ ١٩٦)و(٩/ ٢٥).

٣ - ((الكنى)) للإمام مسلم رقم٢٨٧٦.

٤ - انظر: ((تهذيب الكمال)) (٦/ ٢٢٠).

فقد ترجم له البخاري في ((التاريخ الكبير)) فقال رحمه الله[1]: الْحَسَن بْن عَلِيّ بْن أَبِي طَالِبِ بْن عَبْد المطلب بْن هاشم، أَبُو مُحَمَّد الهَاشمي، سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لِي أَحْمَد بْن سَعِيد عَنْ أَبِي قتيبة من ولد أبى بكرة قال: أُخبر أبو بكرة بموت الحسن بن علي فاسترجع، وماتا في سنة إحدى وخمسين[2].

وَقَالَ لنا سَعِيد بْن سُلَيْمان، عَنْ حفص بْن غياث، عَنْ جَعْفَر بْن مُحَمَّد قَالَ: كَانَ بين الْحَسَن والْحُسَيْن طهرٌ واحد[3].

وَقَالَ لِي أَحْمَد بْن أَبِي الطيب: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْن أَبِي بكير، عَنْ شُعْبَة، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ قَالَ: توفي الْحَسَن بْن علي بعد مَا مضى من إمارة مُعَاوِيَة عشرُ سنين[4].اهـ ما أورده البخاري في ترجمة الحسن رضي الله عنه.

وقد أفرد البخاري في ((صحيحه)) باباً في كتاب المناقب للحسن والحسين رضي الله عنهما، وافتتحه بقول نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَانَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحَسَنَ.

١ – (٢/ ٢٨٦).

٢ – وأخرجه أيضاً في ((التاريخ الأوسط)) (١/ ٦٥٩).

٣ – وأخرجه أيضاً في ((التاريخ الأوسط)) (١/ ٦٦٢).

٤ – وأخرجه أيضاً في ((التاريخ الأوسط)) (١/ ٦٥٧)ولفظه: توفي سعد والحسن بن علي في أيام بعدما مضى من إمارة معاوية عشر سنين.اهـ.

وسعد المذكور هنا هو الصحابي الجليل ابن أبي وقاص، والخبر أعاده البخاري في ترجمة سعد رضي الله عنه مقتصراً فيه على ذكره دون الحسن رضي الله عنهما، انظر ((التاريخ الكبير)) (٤/ ٤٣).

وهذا الحديث قد وصله البخاري رحمه الله في ((صحيحه))، حيث قال[١]:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ لاَ يُكَلِّمُنِي وَلاَ أُكَلِّمُهُ، حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعَ، فَجَلَسَ بِفِنَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ، فَقَالَ «أَثَمَّ لُكَعُ، أَثَمَّ لُكَعُ» فَحَبَسَتْهُ شَيْئًا، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُلْبِسُهُ سِخَابًا، أَوْ تُغَسِّلُهُ، فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ، وَقَبَّلَهُ وَقَالَ: ((اللَّهُمَّ أَحْبِبْهُ وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ)).

ثم قال البخاري: قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْتَرَ بِرَكْعَةٍ[٢].

ثم عقَّب البخاري هذا الحديثَ بحديثٍ آخَرَ، فقال رحمه الله[٣]: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، عَنِ الحَسَنِ، سَمِعَ أَبَا بَكْرَةَ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى المِنْبَرِ وَالحَسَنُ إِلَى جَنْبِهِ، يَنْظُرُ إِلَى النَّاسِ مَرَّةً وَإِلَيْهِ مَرَّةً، وَيَقُولُ: ((ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ[٤])).

---

١ - كتاب البيوع-باب ما ذكر في الأسواق-رقم (٢١٢٢).

٢ - قال الحافظ ابن حجر معلقاً على قول عبيد الله: وَأَرَادَ الْبُخَارِيُّ بِإِيرَادِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ بَيَانَ لُقِيِّ عُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَلَا تَضُرُّ الْعَنْعَنَةُ فِي الطَّرِيقِ الْمَوْصُولَةِ، لِأَنَّ مَنْ لَيْسَ بِمُدَلِّسٍ إِذَا ثَبَتَ لِقَاؤُهُ لِمَنْ حَدَّثَ عَنْهُ حُمِلَتْ عَنْعَنَتُهُ عَلَى السَّمَاعِ اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْمُدَلِّسِ، أَوْ فِيمَنْ لَمْ يَثْبُتْ لُقِيُّهُ لِمَنْ رَوَى عَنْهُ. انظر: ((فتح الباري)) (٤/ ٣٧٢).

٣ - كتاب المناقب-باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما-رقم (٣٧٤٦).

٤ - وهو ما تحقق عند تنازل الحسن لمعاوية رضي الله عنهما عن الحكم حقناً لدماء المسلمين؛ وذلك في سنة أربعين، وقيل: سنة إحدى وأربعين، في أوائلها، وهو ما سمِّي بعام الجماعة؛ لاجتماع الكلمة فيه على معاوية رضي الله عنه، انظر: ((البداية والنهاية)) (٨/ ١٥)، ((فتح الباري)) (١٣/ ٦٣)، وغيرها من المراجع.

وقال أيضاً[1]: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُهُ وَالْحَسَنَ وَيَقُولُ: ((اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُمَا فَأَحِبَّهُمَا[2]))أَوْ كَمَا قَالَ.

وفيه أيضاً[3]: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيٌّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَى عَاتِقِهِ، يَقُولُ: ((اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ)).

وقال أيضاً[4]: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَحَمَلَ الْحَسَنَ وَهُوَ يَقُولُ: بِأَبِي شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ، لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ، وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ.

وذكر البخاري رحمه الله أيضاً حرصَ أبي بكر الصديق رضي الله عنه على آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقال البخاري رحمه الله[5]: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَصَدَقَةُ، قَالاَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: ارْقُبُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ.

---

١ – برقم (٣٧٤٧).
٢ – قال الحافظ ابن حجر (٧/ ٨٩): وَفِي ذَلِكَ أَعْظَمُ مَنْقَبَةٍ لِأُسَامَةَ وَالْحَسَنِ.
٣ – برقم (٣٧٤٩)، ورواه أيضاً في الأدب المفرد برقم (٨٦)من هذه الطريق.
٤ – برقم (٣٧٥٠).
٥ – برقم (٣٧٥١).

وفيه أيضاً[1]: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أنس، قَالَ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَشْبَهَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ.

وفيه أيضاً[2]: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نُعْمٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللهَّ بْنَ عُمَرَ، وَسَأَلَهُ عَنِ المُحْرِمِ، قَالَ شُعْبَةُ: أَحْسِبُهُ يَقْتُلُ الذُّبَابَ، فَقَالَ: أَهْلُ العِرَاقِ يَسْأَلُونَ عَنِ الذُّبَابِ، وَقَدْ قَتَلُوا ابْنَ ابْنَةِ رَسُولِ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا.

*** الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله، سبطُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته رضي الله عنه. ع**

سبق معنا في ترجمة الحسن رضي الله عنه أن البخاري رحمه الله قد أفرد باباً في ((صحيحه)) في بيان مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، ذكر فيه ثمانيةَ أحاديث، خمسة منها في فضل الحسن رضي الله عنه، أحدُها معلّق[3]، واثنين في فضل الحسين، وفي الثاني منهما الإشارةُ للحسن رضي الله عنه، والحديثُ الثامن

١ - برقم (٣٧٥٢)، وهو عند عبد الرزاق في مصنفه(١١/ ٤٥٣)ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أيضاً الترمذي(٣٧٧٦).

٢ - برقم (٣٧٥٣).

٣ - كما مر معنا في ترجمة الحسن رضي الله عنه.

جعله في فضل آل البيت عموماً، وهو قولُ أبي بكر الصديق رضي الله عنه: ارقبوا محمداً في أهل بيته.

أما الحديثان اللَّذان هما في فضل الحسين رضي الله عنه، فالأولُ منهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال[1]: أُتي عبيد الله بن زياد برأس الحسين بن علي عليه السلام، فجُعِلَ في طستٍ، فجَعَلَ ينكتُ، وقال في حُسْنه شيئاً، فقال أنس: كان أشبهَهم برسول الله صلى الله عليه و سلم[2]، وكان مخضوباً بالوَسْمة.

والثاني عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لَمَّا سئل عن قتل المحرِم للذباب فقال[3]: أهل العراق يسألون عن الذباب، وقد قتلوا ابن ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال النبي صلى الله عليه و سلم: ((هما ريحانتاي من الدنيا)).

---

١ - صحيح البخاري (٣٥٣٨).

٢ - قال الحافظ رحمه الله(٧/ ٩٦): أي أشبه أهل البيت، وزاد البزار من وجه آخر عن أنس قال: فقلت له: إني رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم يلثم حيث تضع قضيبك، قال: فانقبض.
والحديث الذي ذكره الحافظ، أخرجه البزار في مسنده(١٣/ ١٨٤-رقم٦٦٣٢) ولفظه عن أنس: لما أتي عُبَيد الله بن زياد برأس الحسين جعل ينكت بالقضيب ثناياه يقول: لقد كان ـ أحسبه ـ قال: جميلاً، فقلت: والله لأسوءنك، إني رأيت رسول الله صلي الله عليه وسلم يلثم حيث يقع قضيبك، قال : فانقبض.
ثم قال البزار: وهذا الحديثُ لا نعلم رواه عن حُمَيد إلاَّ يوسف بن عبدة، وهو رجل من أهل البصرة مشهورٌ ليس به بأس.

٣ - صحيح البخاري(٣٥٤٣).

وأخرج البخاري روايته في صحيحه، في أبواب التهجد- باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب[1]، وفي كتاب الخُمس-باب فرض الخُمس[2].

وأكثر رحمه الله من ذكره للحسين رضي الله عنه في تاريخيه الكبير والأوسط، واستفتح اسمَ حسين بترجمته له رضي الله عنه، كعادته في افتتاح أبواب تراجمه في تاريخه بأسماء الصحابة رضوان الله عليهم، ثم ثنَّى البخاري بذكر حفيده حسين بن علي بن حسين رضي الله عنهم، واهتم البخاري بإيراد الأخبار المتعلقة به، خاصة فيما يتعلق باستشهاده رضي الله عنه[3]، فمن ذلك ما رواه عن سليم القاصِّ أنه قال: مُطرنا أياماً أو يوم قُتل الحسينُ دماً[4].

وكان البخاري رحمه الله يشير إلى عظيم فضل الحسنين رضي الله عنهما وعلوِّ منزلتهما عند الصحابة، فقال رحمه الله[5]: حدثني موسى، ثنا حماد، أنا عمار:

---

١ - برقم ١٠٧٥، وكرره في ٤٤٤٧، ٦٩١٥،٧٠٢٧.

٢ - برقم ٢٩٢٥،١٩٨٣،٢٢٤٦،٣٧٨١،٥٤٥٧.

٣ - انظر: التاريخ الكبير(١/ ٢٤٢-٣٥٦)(٣/ ٤٣٧)(٤/ ٣٧)والأوسط(١/ ١٠٠-١٠١-١٢٣-١٣٠-١٤٩)وفيه ذكر ثأر المختار للحسين بقتله عمر بن سعد.

وسليم القاص راوي هذا الخبر، ترجم له أيضاً: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(٤/ ٢١٦)ولم يزد على ما جاء عند البخاري، وقال فيه ابن حبان: يخطئ. انظر: الثقات(٤/ ٣٢٩). وانظر في نقد معنى هذا الخبر وما جاء في معناه: منهاج السنة(٤/ ٥٦٠)لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

٤ - ((التاريخ الكبير)) (٤/ ١٢٩).

٥ - ((التاريخ الأوسط)) (١/ ١٠٣).

شهدتُ جنازة[1] صلَّى سعيد بن العاص، فجعل الرجلَ مما يليه وفي القوم الحسن والحسين وأبو هريرة وابن عمر، في نحوٍ من ثمانين من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم.

وذكر وصيةَ المقداد رضي الله عنه للحسن والحسين لكلٍّ واحد منهما بثمانية عَشَرَ ألفَ درهم، بينما أوصى لنساء النبي صلى الله عليه سبعة آلاف درهم لكل امرأة منهن، فقبلوا وصيته[2].

وذكر ما يُظهر مدى الوئامِ والوفاقِ بين الصحابة رضي الله عنهم في صلاة ابن عمر على زيد بن عمر وأمه أمِّ كلثوم بنت علي، وخلفه الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم جميعاً[3].

وذكر أيضاً تعظيم الحسين رضي الله عنه للسنَّة في تقديمه لسعيد بن العاص للصلاة على الحسن رضي الله عنه قائلاً[4]: تقدَّمْ فلولا أنه سنةٌ ما تقدمت.

وذكر ما يتعلق بخضابه رضي الله عنه، فروى عن السَّرِيِّ بن كعبٍ الأَزْدِيِّ أنه رأى حسين بن علي واقفاً على برذون أبيض، وقد خضب رأسه ولحيته بالوَسْمة[5].

---

١ – هي جنازة أم كلثوم بنت عليٍّ رضي الله عنهما، وابنها زيد بن عمر رضي الله عنهما، وأم كلثوم هي زوجة عمر رضي الله عنهما. انظر: ((الطبقات الكبرى)) لابن سعد (٨/ ٤٦٤)، و((السنن الكبرى)) للبيهقي (٤/ ٣٣). ورُوي أن الإمام كان ابن عمر رضي الله عنهما كما سيره.

٢ – ((التاريخ الأوسط)) (١/ ٨٣).

٣ – ((التاريخ الأوسط)) (١/ ١٠٢).

٤ – ((التاريخ الأوسط)) (١/ ١٠٢).

٥ – التاريخ الكبير(٤/ ١٧٥) وفي(٧/ ١٥١) ذكر خضابه بالسواد.

وذكر طرفاً من حديث يُظهر مدى تعظيمِ عمر رضي الله عنه لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقال البخاري رحمه الله[1]: يونس، عن ابن شهاب قال: أخبرني عبد الله بن كعب: أن حسيناً رضي الله عنه جاء إلى عمر رضي الله عنه وهو يخطب[2].

*** جعفر بن أَبي طالب ، واسمه عَبْد مناف بْن عبد المطلب بْن هاشم القرشي الهاشمي، أَبُو عَبْدِ اللهَّ الطيار.**

ليست له رواية وإنما أفرد له الإمام البخاري باباً في مناقبه في ((صحيحه))، فقال رحمه الله[3]: **باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضي الله عنه.** ثم قال: وَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي»[4].

١ – التاريخ الكبير(٥/ ١٧٩).

٢ – أخرجه ابن شَبَّة في ((تاريخ المدينة)) (٣/ ٧٩٨):حَدَّثَنَا الْحِزَامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهَّ بْنُ كَعْبٍ: ((أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهَّ عَنْهُمَا قَامَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللهَّ عَنْهُ وَهُوَ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: انْزِلْ عَنْ مِنْبَرِ جَدِّي، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهَّ عَنْهُ: ((تَأَخَّرْ يَا ابْنَ أَخِي)). قَالَ: وَأَخَذَ حُسَيْنٌ بِرِدَاءِ عُمَرَ رَضِيَ اللهَّ عَنْهُمَا فَلَمْ يَزَلْ يَجْبِذُهُ وَيَقُولُ: انْزِلْ عَنْ مِنْبَرِ جَدِّي، وَتَرَدَّدَ عَلَيْهِ حَتَّى قَطَعَ خُطْبَتَهُ وَنَزَلَ عَنِ الْمِنْبَرِ، وَأَقَامَ الصَّلاةَ، فَلَمَّا صَلَّى أَرْسَلَ إِلَى حُسَيْنٍ رَضِيَ اللهَّ عَنْهُ فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ: ((يَا ابْنَ أَخِي مَنْ أَمَرَكَ بِالَّذِي صَنَعْتَ؟)) قَالَ حُسَيْنٌ: مَا أَمَرَنِي بِهِ أَحَدٌ، قَالَ: يَقُولُ لَهُ ذَلِكَ حُسَيْنٌ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: مَا أَمَرَنِي بِهِ أَحَدٌ، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهَّ عَنْهُ: ((أَوَ لِي؟)) وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَحُسَيْنٌ رَضِيَ اللهَّ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ دُونَ الْمُحْتَلِمِ. وانظر تتمة تخريجه في الأصل.

٣ – كتاب المناقب من صحيحه. ومما يجدر التنبيه عليه أن الإمام البخاري وضع هذا الباب المتعلق بمناقب جعفر رضي الله عنه بعد باب مناقب علي رضي الله عنه، وقبل سائر العشرة بعد الخلفاء الأربعة رضي الله عن الجميع، وفي ذلك يقول العلامة البلقيني بعد كلام له في ترتيب البخاري لمناقب الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، قال: وكان ذكر ما يستشعر منه ذكر أخيه ذي الجناحين فترجم مناقب جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: ((مناسبات أبواب صحيح البخاري لبعضها بعضاً)) (ص١٣١).

٤ – علَّقه هنا، وكان قد وصله في مواطن من صحيحه، فأخرجه مطولاً في كتاب الصلح–باب: كيف يكتب: هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان، وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه– برقم (٢٦٩٩)، وفي كتاب المغازي–باب عمرة القضاء–برقم (٤٢٥١).

ثم قال الإمام البخاري رحمه الله[1]: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَإِنِّي كُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشِبَعِ بَطْنِي حَتَّى لاَ آكُلُ الْخَمِيرَ وَلاَ أَلْبَسُ الْحَبِيرَ، وَلاَ يَخْدُمُنِي فُلاَنٌ وَلاَ فُلاَنَةُ، وَكُنْتُ أُلْصِقُ بَطْنِي بِالْحَصْبَاءِ مِنَ الْجُوعِ، وَإِنْ كُنْتُ لَأَسْتَقْرِئُ الرَّجُلَ الآيَةَ هِيَ مَعِي، كَيْ يَنْقَلِبَ بِي فَيُطْعِمَنِي، **وَكَانَ أَخْيَرَ النَّاسِ لِلْمِسْكِينِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، كَانَ يَنْقَلِبُ بِنَا فَيُطْعِمُنَا مَا كَانَ فِي بَيْتِهِ، حَتَّى إِنْ كَانَ لَيُخْرِجُ إِلَيْنَا الْعُكَّةَ[2] الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، فَنَشُقُّهَا فَنَلْعَقُ مَا فِيهَا))**.

ثم قال البخاري رحمه الله[3]: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى ابْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا ابْنَ ذِي الْجَنَاحَيْنِ.

وكان الإمام البخاري رحمه الله قد ذكر في ((صحيحه))، استشهادَ جعفر رضي الله عنه، ونَعْيَ النبي صلى الله له ولصاحبيه زيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة رضي الله عنهم، ومدى تأثُّره بذلك، فقال البخاري رحمه الله[4]: حَدَّثَنَا أَبُو

---

١ – برقم(٣٧٠٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب الأطعمة–باب الحلواء والعسل–برقم٥٤٣٢.

٢ – قال الفيروزآبادي في القاموس(باب الكاف، فصل العين): والعُكَّةُ، بالضم: آنِيَةُ السَّمْنِ، أَصْغَرُ من القِرْبَةِ، ج: عُكَكٌ وعِكاكٌ.ونحوه في فتح الباري(٧/ ٧٥).

٣ – برقم(٣٧٠٩)، وكرره في كتاب المغازي–باب: غزوة مؤتة من أرض الشام– برقم٤٢٦٤.

٤ – كتاب الجنائز–باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه–برقم (١٢٤٦) –وكرره في كتاب الجهاد والسير–باب: تمني الشهادة–برقم (٢٧٩٨)، وفي الكتاب نفسه–باب: من تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو–برقم (٣٠٦٩)، وفي كتاب المناقب–باب(ولم يسم=

مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلاَلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ-وَإِنَّ عَيْنَيْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَتَذْرِفَانِ-ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفُتِحَ لَهُ».

=هذا الباب)-برقم (٣٧٥٧)، وفي كتاب المغازي-باب: غزوة مؤتة من أرض الشام-برقم (٤٢٦٢).

الفصل الثالث

رواة آل البيت في كتب الإمام البخاري.

سأقومُ في هذا الفصل بذكر كلِّ مَن وقفتُ له على روايةٍ في كتب الإمام البخاري ممن هو من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، أو من مواليهم، أو حتى ورد ذكرُهم في كتبه رضي الله عنهم، مرتِّباً لهم على حروف العربية، سالكاً في طريقة ترجمتي لكلِّ راوٍ ما يلي:

١ - إبراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم، المدني، أبو إسحاق. ع

كان مولًى للعباس رضي الله عنه.

٢ - إبراهيم بن عمر بن مطرِّفٍ الهاشميُّ مولاهم، أبو إسحاق بن أبي الوزير المكي نزيل البصرة. خ ٤.

روى له البخاري مقروناً[1].

٣- أزهر بن جميل بن جناح الهاشمي مولاهم، البصري الشطِّي، بالمعجمة وتشديد الطاء،. خ س.

١ - كما قال الحافظ في ((تهذيب التهذيب)) (٣/ ١٣٩). كتاب الطلاق-باب من طلق وهل يواجهُ الرجل امرأته بالطلاق-رقم (٥٢٥٦). وَقَالَ الحُسَيْنُ بنُ الوَلِيدِ النَّيْسَابُورِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي أُسَيْدٍ، قَالاَ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَيْمَةَ بِنْتَ شَرَاحِيلَ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَكَأَنَّهَا كَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ أَنْ يُجَهِّزَهَا وَيَكْسُوَهَا ثَوْبَيْنِ رَازِقِيَّيْنِ.

ثم قال البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الوَزِيرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمْزَةَ عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، بِهَذَا.

من شيوخ البخاري[1].

روى عنه في صحيحه، فقال رحمه الله[2]:

٤- إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي الجعفري. ر ت ق.

وهو زوجُ السيدة نفيسةَ ابنةِ الحسين بن زيد بن الحسن وله منها ولدان لم يُعْقِبَا[3].

روى له البخاري في ((خلق أفعال العباد)) فقال رحمه الله[4].

٥- أُسيد بن زيد بن نجيح الجمال، الهاشمي مولاهم الكوفي. خ

مولى صالح بن علي الهاشمي[5].

روى له البخاري حديثاً واحداً قرنه فيه مع عمران بن ميسرة[6].

---

١ - ذكره ابن عدي في كتابه ((أسامي من روى عنهم البخاري في صحيحه)) رقم (٤٤)، وابن منده في ((مشيخة البخاري)) رقم (٤٩)، والكلاباذي في ((رجال البخاري)) (١/ ٩٢)، والحاكم في ((تسمية من أخرجهم البخاري)) رقم (١٧٠)، وغيرهم.

٢ - كتاب الطلاق،-باب الخلع وكيفية الطلاق فيه-رقم (٥٢٧٣).

٣ - ((إكمال تهذيب الكمال)) (٢/ ٨٦)، ((تهذيب التهذيب)) (٣/ ٢٢١)، ((التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة)) (١/ ١١٣).

٤ - (٢/ ١١٧رقم٢٢٤)، وأخرجه أيضاً من طريق إسحاق المذكور في ((القراءة خلف الإمام)) (ص١٥٤)، لكن بدأ بذكر متنه ثم أردفه بذكر سنده.

٥ - ((الجرح والتعديل)) (٢/ ٣١٨).

٦ - كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب-رقم (٦٥٤١).

٦- ثوبان مولى النبي صلى الله عليه وسلم. بخ م ٤.

لم يخرج له البخاري في ((صحيحه))، وإنما أخرج له في ((التاريخ الكبير[١]))، وفي الأدب المفرد[٢].

٧- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله المعروف بالصادق[٣]. بخ م ٤

أمه: **أمُّ فروةَ بنتُ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه[٤].**

٨ ـ الحسن بن سعد بن معبد الهاشمي مولى علي بن أبي طالب، الكوفي. ويقال: مولى الحسن بن علي بن أبي طالب. بخ م د س ق

علَّق البخاري أثراً في ((صحيحه)) عن ابن عمر رضي الله عنهما، من طريق الحسن بن سعد، دون أن يذكره، حيث قال البخاري في كتاب الوكالة من

١ - (٢/ ١٨١).
٢ - باب من آذى جاره حتى يخرج-رقم (١٢٧)، وأخرج له أيضاً فيه بالأرقام التالية(٢٤٠-٥٢١-٥٢١م-٥٧٩-٥٧٩م-٧٤٨-١٠٩٣-١٢٩٥).
٣ - قال ابن خلكان في ((وفيات الأعيان)) (١/ ٣٢٧): ولقب بالصادق لصدقه في مقالته، وفضلُه أشهر من أن يذكر.
٤ - ((الثقات)) لابن حبان(٦/ ١٣٢).
قلت: أكتفي بذكره هنا دون الخوض في تفاصيل ترجمته، لكي أتحدث عنها بتوسع في المبحث الأخير من مباحث الكتاب، وهو الذي عقدته للإجابة عن رمي الإمام البخاري بالنصب، إذ كان من ضمن الشُّبه التي طرحها أصحاب هذه الفرية كونُ البخاري لم يرو لجعفر في ((صحيحه))، فعدُّوه لذلك من الذين يناصبون آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم العداء! ولهذا فإن وجود ترجمته هناك ألصق بذاك المبحث، والله الهادي إلى سواء السبيل.

((صحيحه))[1]: باب الوكالة في الصرف والميزان: وقد وكَّل عمرُ وابن عمرَ في الصرف.

وروى له البخاري في ((الأدب المفرد)) فقال رحمه الله[2].

٩ ـ الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني.ع

١٠ ـ داود بن رُشيد[3]، الهاشمي مولاهم، أبو الفضل الخوارزمي. خ م د س ق.

أخرج عنه في مواطن من تاريخيه الكبير[4] والأوسط[5].

وأخرج له في صحيحه حديثاً واحداً في كتاب كفارات الأيمان[6].

١١ - داود بن أبي عبد الله، مولى بني هاشم. بخ ت

روى عنه البخاري في ((الأدب المفرد)) حديثاً واحداً في باب قصاص العبد[7].

١ - (٢/ ٨٠٧).
وقد بين الحافظ ابن حجر بأن هذا الأثر إنما يروى من طريق الحسن بن سعد، فقال رحمه الله : وأما أثر ابن عمر فوصله سعيد بن منصور أيضاً من طريق الحسن بن سعد قال:..فذكر الأثر، ثم قال: وإسناد كل منها صحيح. انظر: ((تغليق التعليق)) (٣/ ٢٩٤)، ((فتح الباري)) (٤/ ٦٠٦-دار السلام). ((تهذيب التهذيب)) (٢/ ٢٤٤) وقال فيه: ويستفاد منها روايته عن ابن عمر.

٢ - رقم٣٨٢.

٣ - بالتصغير.

٤ - انظر:(١/ ٣٢٣)(٢/ ٣٦٥)(٣/ ٢٩-٣٥٣)(٤/ ٨٣)، ومواطن أخرى.

٥ - انظر:(١/ ١٨٦) وأرخ لوفاته في(٢/ ٣٧١) في سنة تسع وثلاثين ومائتين.

٦ - ((صحيح البخاري)) (٦٣٣٧). وكان قد أخرجه في كتاب العتق باب ما جاء في العتق وفضله برقم(٢٣٨١) من وجه آخر عن سعيد بن مرجانة ومن غير طريق داود بن رشيد.

٧ - ص(٧٢).

١٢- داود بن علي بن بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، أبو سليمان. بخ ت.

حفيد حبر الأُمة عبد الله بن عباس الهاشمي، عمُّ السفاح الأمير[١].

أخرج له البخاري حديثاً واحداً في ((الأدب المفرد))[٢].

١٣- سليمان بن داود بن داود[٣] بن علي بن عبد الله بن عباس البغدادي الهاشمي. عخ ٤.

أخرج له البخاري في ((خلق أفعال العباد)) في ثلاثة مواطن، اثنين من قوله[٤]، والثالث من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم[٥].

١٤- صهيب مولى العباس رضي الله عنه. بخ

روى له البخاري في ((التاريخ الكبير))[٦] و((الأدب المفرد))[٧].

١٥- العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عمُّ النبي صلى الله عليه وسلم. ع

روى له في ((التاريخ الكبير))[٨]: عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو الفضل الهاشمي، عمُّ النبي صلى الله عليه و سلم، قال عبيد بن يعيش:

---

١ - ((سير أعلام النبلاء)) (٥/ ٤٤٤).
٢ - رقم (١٢٢٩).
٣ - توفي أبوه وأمه حامل به، فسمي باسم أبيه. انظر: ((تاريخ بغداد)) (٩/ ٣١).
٤ - (٢/ ٣٢رقم٤٧).
٥ - (٢/ ٣١٦رقم٦٥٩).
٦ - (٤/ ٣١٦)، وترجم له ابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (٤/ ٤٤٤) بمثل ما جاء في ((التاريخ الكبير))، مع اختصار يسير.
٧ - رقم (٩٧٦). وقال الشيخ الألباني رحمه الله: ضعيف الإسناد موقوف، صهيب-وهو مولى العباس-لا يعرف.
٨ - (٧/ ٢). وذكره ابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (٦/ ٢١٠).

ثنا يونس بن بكير، أنا ابن إسحاق، عن عبد الرحمن الأعرج، عن سليمان بن عريب وكان صهراً لآل عباس قال: سمعت أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((رؤيا الرجلِ الصالحِ جزءٌ من ستةٍ وأربعين جزءاً من النبوة)).

فقال ابن عباس: يقول: قال أبو هريرة، وأقول: قال ابن عباس بن عبد المطلب[1].

وأخرج عنه البخاري في ((صحيحه)) حديثاً واحداً، فقال رحمه الله[2]: حدثنا مسدَّدٌ حدثنا يحيى، عن سفيان، حدثنا عبد الملك، حدثنا عبد الله بن الحارث، حدثنا **العباس بن عبد المطلب** رضي الله عنه: قال للنبي صلى الله عليه و سلم: ما

١ - الحديث أخرجه البزار في ((مسنده)) (٤/ ١٢٦) والطبراني في ((الأوسط)) (٦/ ٦٧) من طريق الأعرج عن سليمان بن عريب عن أبي هريرة قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ الصَّائِغُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ أَبُو مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَرِيبٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم : ((رُؤْيَا الرِّجَالِ ـ أَحْسَبُهُ قَالَ : الْمُؤْمِنُ ـ بُشْرَى مِنَ الله ، جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ)) قَالَ : فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ: قَالَ أَبِي الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ مَا حَدَّثَ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ : ((جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ))، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ : قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم : ((جُزْءٌ مِنْ خَمْسِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ)).اهـ.

قلت: فعلى هذا يكون الصواب في عبارة ((التاريخ الكبير)): قال أبي العباس، بدلاً من: بن عباس. وقد ذكره محقق مسند البزار احتمالاً في تعليقه على الحديث بعد أن أشار إلى أن البخاري خرجه في تاريخه الكبير.

٢ - كتاب فضائل الصحابة–باب قصة أبي طالب برقم (٣٦٧٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب الأدب–باب كنية المشرك برقم (٥٨٥٥)، وفي كتاب الرقاق–باب صفة الجنة والنار برقم (٦٢٠٣).

أغنيتَ عن عمك، فإنه كان يَحوطُك ويغضبُ لك؟ قال: ((هو في ضحضاحٍ من نارٍ، ولولا أنا لكان في الدَّرْك الأسفل من النار)).

وأَفرد له في ((صحيحه)) باباً في مناقبه، ذكر فيه توسُّل الصحابة بدعائه رضي الله عنهم، فعن أنس رضي الله عنه قال[1]: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قَحَطوا استَسْقَى بالعباس بن عبد المطلب. فقال: اللهم إنَّا كنَّا نتوسلُ إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعمِّ نبينا فاسقنا. قال: فيُسقون.

وذكره البخاري أيضاً ضمن أحاديث أُخَرَ. والله أعلم.

١٦- عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي. ع

عدادُه في صغار الصحابة رضي الله عنهم[2].

أخرج له البخاري في ((صحيحه)) عدة أحاديث[3].

١٧- عبد الله بن حُنَينٍ القرشيُّ الهاشمي، مولى العباس بن عبد المطلب. ع

أخرج له البخاري في ((صحيحه))[4]، وفي ((خلق أفعال العباد))[5].

١- كتاب فضائل الصحابة-باب ذكر العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه برقم (٣٥٠٧)، وكان قد أخرج هذا الحديث في ((صحيحه)) في كتاب الاستسقاء-باب سؤال الناس الإمام إذا استسقوا برقم (٩٦٤). وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه(٣/ ٩٢)ما يوضح أن التوسل كان بدعاء العباس رضي الله عنه لا بذاته وجاهه، فروى عن إبراهيم بن محمد، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن عمر استسقى بالمصلى فقال للعباس: قم فاستسق، فقام العباس فقال: اللهم إن عندك سحاباً وإن عندك ماءً فانشر السحاب...وذكر تتمة الدعاء.

٢- ((سير أعلام النبلاء)) (٣/ ٤٥٦).

٣- رقم (٣٢٤٩) ورقم (٥١٢٤). وعلَّق عنه في باب: ما يحل من النساء وما يحرم، وبرقم (٢٩١٦)وذكره في حديث رقم(٢٣٨١)وحديث رقم(٢٩٦١).

٤- أبواب الإحصار وجزاء الصيد-باب: الاغتسال للمحرم-برقم (١٧٤٣).

٥- رقم (٥٨٥ و٥٨٩).

١٨- عبد الله بن الصباح بن عبد الله الهاشمي العطَّار البصري المِرْبَدِيُّ، مولى بني هاشم. خ م د ت س.

أخرج البخاري عنه في ((صحيحه)) ستة أحاديث[١].

١٩- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف. أبو العباس، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. ع

حَبْرُ الأُمَّةِ، وَفَقِيْهُ العَصْرِ، وَإِمَامُ التَّفْسِيْرِ[٢].

ترجمه البخاري في ((التاريخ الكبير)) ترجمةً طويلةً، ذكر فيها بعض ما روي من آثارٍ في فضله رضي الله عنه[٣]، وأخرج عنه في ((صحيحه)) أكثر من عشرين ومئة حديث[٤]، وقد أفرد له باباً في ((صحيحه)) تحت عنوان: **ذكر ابن عباس رضي الله عنهما**، وذلك في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

٢٠- عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، أبو يحيى المدني. خ م د س

أخرج له البخاري في ((صحيحه)) حديثاً واحداً[٥].

---

١ - نقل مُغُلْطاي عن صاحب ((زهرة المتعلمين في ذكر مشاهير المحدثين))، قوله: إن البخاري أخرج عنه ستة أحاديث، بينما أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث. انظر: ((إكمال تهذيب الكمال)) (٧/ ٤٠٩).
والأحاديث الستة برقم (٥٧٥)، (٢٠٥١)، (٥٩٣١)، (٦٦١٤)، (٦٧٣٨)، (٦٨٤٣).

٢ - ((سير أعلام النبلاء)) (٣/ ٣٣١).

٣ - انظر: ((التاريخ الكبير)) (٥/ ٤).

٤ - له ألف وستمائة وستون حديثاً، كما ذكر ذلك بقي بن مخلد في مقدمة ((مسنده)) ص (٨٠)، وقال ابن علان في ((دليل الفالحين)) (١/ ٧٧): اتفقا منها على خمس وتسعين، وانفرد البخاري بثمانية وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين.اهـ.
وانظر على سبيل المثال: (٧٥-١٤٣)، وغيرها كثير.

٥ - برقم (٥٧٢٩) وكرره في (٥٧٣٠) وفي (٦٩٧٣).

٢٢-عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي المدني. ع

أخرج له البخاري في ((صحيحه))[١]، وفي جزء ((رفع اليدين[٢])).

٢٣-عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو محمد المدني. بخ د ت ق.

أخرج عنه البخاري في ((الأدب المفرد))[٣] حديثاً واحداً، وآخر في كتابه ((خلق أفعال العباد))[٤].

٢٤- عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو هاشم المدني. ع

أخرج عنه البخاري في ((صحيحه)) حديثاً واحداً قرنه فيه مع أخيه الحسن، وكرر حديثه في مواضعَ عدةٍ[٥].

٢٥- عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري، أبو سعيد، مولى بني هاشم، نزيل مكة، يلقب جَردَقة[٦]. خ

روى له البخاري في ((صحيحه))[٧].

---

١ - بالأرقام التالية: (٣٤١٤) - (٣٨٤٤) - (٤٦٢٣) - (٦٩٩١).

٢ - برقم (٨) وكرره برقم (٢٧).

٣ - برقم (٧٩٧).

٤ - برقم: (٤٨٠).

٥ - برقم (٥٢٠٣)، وكرره برقم (٤٨٥٢) و(٦٥٦٠).

٦ - بفتح الجيم والدال بينهما راء ساكنة ثم قاف. قاله في التقريب.

٧ - برقم (٢٧٦٤).

٢٦- عبد الرحمن بن أبي الموال، وقيل: عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموال، وقيل: عبد الرحمن بن أبي الموال، واسمه زيد المدني، أبو محمد، مولى علي بن أبي طالب. خ ٤

أخرج البخاري في ((صحيحه)) عنه في مواطن[١].

٢٧- الإمام الحافظ الحجة المقرئ[٢]، عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. ع

روى له البخاري في ((صحيحه)) في مواطنَ كثيرةٍ[٣].

٢٨- عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد منافٍ الهاشمي النوفلي. رق

أخرج له البخاري حديثاً واحداً في جزء ((القراءة خلف الإمام[٤])).

٢٩- عبيد الله بن أبي رافع المدني، مولى النبي صلى الله عليه وسلم، كان كاتب علي رضي الله عنه. ع

أخرج له البخاري في ((صحيحه)) أكثر من حديث[٥].

---

١ - برقم (٣٥٣) وكرره في (٢٧٠) وأخرج عنه أيضاً حديث الاستخارة برقم (١١٦٢) وكرره برقم (٦٣٨٢) و(٧٣٩٠).

٢ - ((سير أعلام النبلاء)) (٥/ ٦٩). وفيه: أخذ القراءة عرضاً عن أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة. وترجم له الحافظ الذهبي كذلك في ((معرفة القراء الكبار)) (١/ ٧٧).

٣ - انظر: ((التعديل والتجريح)) (٢/ ٨٧٩)للباجي، منها ما أخرجه برقم (١٤) وبرقم (٨٢٩).

٤ - رقم (٥٣).

٥ - منها برقم (٢٨٤٥). وكرره برقم (٤٠٢٥) و(٤٦٠٨)، وروى عنه أيضاً برقم (٦٥٧٧).

٣٠- عكرمة أبو عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بربري. ع

أخرج له البخاري في ((صحيحه)) وأكثر عنه[١].

٣١- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زين العابدين[٢]. ع

أخرج عنه الإمام البخاري في ((صحيحه)) في مواطن[٣].

٣٢- علي[٤] بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، بخ م ٤.

روى له في ((الأدب المفرد))[٥].

٣٣- عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي المدني. بخ م مد ت س.

أخرج له البخاري في ((الأدب المفرد))[٦].

---

١ - هدي الساري(١١).

٢ - قال أبو نعيم في الحلية(٣/ ١٣٣) في افتتاحه لترجمته: زَيْنُ الْعَابِدِينَ، وَمَنَارُ الْقَانِتِينَ، كَانَ عَابِدًا وَفِيًّا، جَوَّادًا حَفِيًّا.

٣ - منها ما أخرجه برقم ١٠٧٥ وكرره برقم٤٤٤٧و٦٩١٥و٧٠٢٧.

٤ - سمي باسم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، لأنه ولد في السنة التي قتل فيها علي رضي الله عنه. انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٥/ ٢٥٢)، وفي ((طبقات ابن سعد)) (٥/ ٣١٣): فسمي باسمه وكني بكنيته أبي الحسن، فقال له عبد الملك بن مروان: لا والله لا أحتمل لك الاسم والكنية جميعاً فغيِّر أحدهما. فغير كنيته فصيرها أبا محمد.اهـ.

وقد رواه ابنُ سعد بغير إسناد، ولم أر من أسنده، وكل من رواه إنما رواه من طريق ابن سعد هذه التي بغير إسناد والله أعلم.

٥ - باب لا يسلّم على فاسق-برقم(١٠١٩)وذكره في ضمن حديث برقم (١١٨٠) وكان قد ذكره في صحيحه برقم (٤٤٧).

٦ - برقم (١٢٣٥).

٣٤- عمير بن إسحاق القرشي، أبو محمد مولى بني هاشم. بخ س.

وأخرج عنه في الأدب المفرد أثراً واحداً[١].

٣٥- عمير بن عبد الله الهلالي، أبو عبد الله المدني، مولى أم الفضل بنت الحارث، وقيل: مولى ابنها عبد الله بن عباس[٢]. خ م د س.

أخرج له البخاري في ((صحيحه)) حديثين[٣].

٣٦- الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي. ع

أخرج عنه البخاري في ((صحيحه)) حديثاً واحداً[٤].

٣٧- كَثير بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، أبو تمام. خ م د س

روى له البخاري في ((صحيحه))[٥].

٣٨- كُريَبْ بن أبي مسلم الهاشمي، مولاهم المدني، أبو رِشْدين مولى ابن عباس رضي الله عنهما. ع

أخرج عنه الإمام البخاري في ((صحيحه)) وأكثر[٦].

١ - برقم(٢٦٣).

٢ - قال ابن سعد في طبقاته (٥/ ٢٨٦) بعد أن نَسَبَ ولاءه لأم الفضل: وفي بعض الرواية عمير مولى ابن عباس، وإنما هو مولى أمه.

٣ - الأول برقم (٣٣٧) والثاني برقم (١٦٦١).

٤ - برقم١٨٥٣ وذكره في ضمن أحاديث منها برقم (١٩٢٦).

٥ - برقم (١٠٤٦).

٦ - برقم (١٣٩) وكرره في مواطن أخرى من صحيحه.

٣٩- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو جعفر الباقر[١]. ع

أخرج عنه الإمام البخاري في مواطن من ((صحيحه))[٢].

٤٠- محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو القاسم، ويقال: أبو عبد الله المدني، المعروف بابن الحنفية. ع

والحنفيةُ أمُّه، وهي: خولة بنت جعفر بن قيس بن مسلمة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدول بن حنيفة، وكانت من سبي اليمامة الذين سباهم أبو بكر الصديق، وقيل: كانت أَمَةً لبني حنيفة، ولم تكن من أنفُسِهم[٣].

أخرج له البخاري في مواطن من ((صحيحه))[٤].

٤١- محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي. خ م د س.

أخرج له البخاري في مواطن من ((صحيحه))[٥].

---

١ - قال الذهبي رحمه الله:وشهر أبو جعفر بالباقر، من: بقر العلم، أي: شقه فعرف أصله وخفيه. انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٤ / ٤٠٢).

٢ - برقم (٢٥٥) وبرقم (٥٢٠) وعلق عنه أثراً في كتاب العيدين-باب فضل العمل في أيام التشريق، وذكره متابعاً في الحديث الذي برقم (٤٣٨٣).

٣ - ((تهذيب الكمال)) (١٤٨/٢٦). وفي ((الطبقات الكبرى)) (٥/ ٩١)قال ابن سعد: وهو محمد الأكبر بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، وأمه الحنفية خولة بنت جعفر بن قيس بن مسلمة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدول بن حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. ويقال: بل كانت أمه من سبي اليمامة فصارت إلى علي بن أبي طالب، رحمه الله. أخبرنا الفضل بن دكين قال: أخبرنا الحسن بن صالح قال: سمعت عبد الله بن الحسن يذكر أن أبا بكر أعطى علياً أم محمد ابن الحنفية.

٤ - برقم (١٣٢) وكرره برقم (١٧٨)، وأخرج عنه أيضاً برقم (٣١١١) و(٣١١٢) وفي غيرها.

٥ - أكتفي بالإشارة إلى موطن واحد،وهو ما أخرجه برقم (٥٦٠) وكرره برقم (٥٦٥).

٤٢- معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي. خت س ق

علق عنه البخاري في ((صحيحه))[١].

٤٣- معاوية بن أبي مُزَرِّد، واسمه عبد الرحمن بن يسار، مولى بني هاشم. خ م س

أخرج له البخاري في مواطن من ((صحيحه))[٢].

٤٤- مِقْسَم بن بُجْرَةَ، ويقال: ابن بَجَرَة، على مثال شجرة، ويقال: ابن نَجْدَةَ، أبو القاسم، ويقال: أبو العباس، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، ويقال له: مولى ابن عباس للزومه له[٣]. خ ٤

أخرج له البخاري في ((صحيحه)) حديثاً واحداً[٤].

٤٥- نافذ، أبو معبد مولى عبد الله بن عباس. ع

أخرج له البخاري في ((صحيحه))، فقال رحمه الله[٥].

٤٦- يزيد بن أبي زياد الهاشمي. خت م ٤

مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل[٦].

١ - في كتاب اللباس-باب الإزار المهدب، وهو قوله: وَيُذْكَرُ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَحَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ وَمُعَاوِيَةَ ابْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُمْ لَبِسُوا ثِيَابًا مُهَدَّبَةً

٢ - منها ما أخرجه برقم (١٤٤٢) وبرقم (٤٨٣٠) وكرره برقم (٥٩٨٧).

٣ - كذا ذكر اسمه وكنيته والاختلاف فيهما: الإمام المزي في ((تهذيب الكمال)) (٢٨/ ٤٦١). وقال يحيى بن معين: مقسم يقال له: أبو القاسم. ((تاريخ الدوري)) (٧٩٨)، وانظر: ((طبقات ابن سعد)) (٥/ ٢٩٥) ((سنن الترمذي)) (٥/ ٢٤١).

٤ - نص على ذلك الباجي في التعديل والتجريح(٢/ ٧٥٠)والحافظ ابن حجر في التقريب (٦٨٧٣)، والحديث المشار إليه أخرجه البخاري برقم (٣٩٥٤).

٥ - برقم (٨٤٢)، وبرقم (١٣٩٥).

٦ - تهذيب الكمال(٣٢/ ١٣٦)، ونسبه لموالاة بني هاشم: البخاري في التاريخ الكبير(٨/ ٣٣٤)، والعجلي(١/ ٢٤٤).

علَّق عنه البخاري في ((صحيحه))[١]، وأخرج عنه في كتاب ((رفع اليدين في الصلاة))[٢]، وفي ((الأدب المفرد))[٣].

٤٧- يزيد أبو مرة مولى عقيل بن أبي طالب، ويقال: مولى أم هانئ بنت أبي طالب[٤]. ع

روى عنه البخاري في ((صحيحه))[٥].

٤٨- أبو رافع القِبْطِيُّ، مولى النبيِّ صلى الله عليه وسلم. ع

٤٩- أخرج له البخاري في ((صحيحه))[٦].

٥٠- أبو علقمة الفارسي المصري مولى بني هاشم، ويقال:مولى عبد الله بن عباس، ويقال: حليف بني هاشم، ويقال: حليف الأنصار[٧]. ر م ٤

أخرج له البخاري في ((الكنى))[٨]، وفي جزء ((القراءة خلف الإمام))[٩].

---

١ - كتاب اللباس-باب لبس القسي (٥٧٥١). وهو قوله: وَقَالَ جَرِيرٌ: عَنْ يَزِيدَ فِي حَدِيثِهِ: القَسِّيَّةُ: ثِيَابٌ مُضَلَّعَةٌ يُجَاءُ بِهَا مِنْ مِصْرَ فِيهَا الحَرِيرُ.

٢ - برقم(٣٢).

٣ - برقم(٤٣٥).

٤ - قال ابن سعد في ((الطبقات)) (٥ / ١٧٧):قال محمد بن عمر الواقدي: إنما هو مولى أم هانئ بنت أبي طالب، ولكنه كان يلزم عقيلاً فنسب إلى ولايته.

٥ - برقم (٦٦)، وبرقم (٣٥٧)، ونسب ولاءه هنا لأم هانئ.

٦ - برقم٢٢٥٨.

٧ - صدر الحافظ المزي ترجمته بهذا الاختلاف في ولائه. انظر: ((تهذيب الكمال)) (٣٤/ ١٠١).

٨ (٥٩).

٩ - برقم(١٤٥).

- النساء من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم:

١ - أم موسى، سُرِّيَّةُ علي بن أبي طالب. بخ د س ق.

أخرج لها البخاري في ((الأدب المفرد))[١].

٢ - أم هانئ بنت أبي طالب القرشية الهاشمية، أخت علي بن أبي طالب. ع

اسمها: فاختة، وقيل: هند[٢]. أسلمت عام الفتح[٣].

أخرج البُخَارِيّ عنها في مواطن من ((صحيحه))[٤].

---

١ - برقم (١٥٨) وبرقم (٢٣٧).

٢ - انظر: تهذيب الكمال(٣٥/ ٣٨٩)وفي ((طبقات ابن سعد)) (٨/ ١٢٠): وكان هشام بن الكلبي يقول: اسمها هند، وفاختة عندنا أكثر.اهـ. ولم يذكر ابن أبي حاتم غيره في ((الجرح والتعديل)) (٩/ ٤٦٧).

٣ - ((تهذيب الكمال)) (٣٥/ ٣٩٠)، ((سير أعلام النبلاء)) (٢/ ٣١٢).

٤ - برقم (٢٨٠) وبرقم (١١٠٣).

الفصل الرابع

الشبهات المثارة حول موقف البخاري من آل البيت.

رُمي البخاري رحمه الله بمعاداة أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وقد استند مَن رَمَوه بهذه الفِرْية على أمورٍ ثلاثةٍ:

- المبحث الأول: روايتُه عن النَّوَاصب.
- المبحث الثاني: عدمُ روايتُه عن بعض كبار أهل البيت(جعفر الصادق أنموذجاً).
- المبحث الثالث: كتمانه بعض فضائل أهل البيت.

المبحث الأول

روايته عن النواصب

رواية الإمام البخاري عن بعض النواصب إنما هو فرعٌ من مسألةٍ أصيلةٍ، وهي موقفُ المحدِّثين من أهل البدع، والناظر في صنيع الإمام البخاري يجد أنه سلك مسلك الرواية عن بعض المبتدِعة اعتماداً منه على صدقهم[1]، حيث لا أثر لبدعتهم على روايتهم، ولم يخصَّ النواصبَ بذلك، بل قد روى في كتبه ـ الصحيحِ وغيرِه ـ عن القَدَري والخارجيِّ والمُرْجِئ وبعضِ الغُلاة في بدعتهم[2]، وممن روى عنهم أيضاً مَن رُمي بالنَّصْب، ولتعلُّق هذه الشبهة بمبحثنا سأقوم بتفصيل القول في الرواة الذين رُموا بالنَّصب، فأقولُ وعلى الله الاعتماد:

١ – إسحاق بن سُوَيْد بن هُبَيْرَةَ العَدَويُّ البَصْري

روى عنه البخاري[3] ومسلم وأبو داود والنسائي[4]، وثَّقه الإمام أحمد فقال: شيخٌ ثقةٌ، وقال مرة: من الثقات، وقال أيضاً فيه: ثبتٌ[5]، ووثَّقه ابن شاهين[6].

١ – انظر ما قاله العلامة المعلمي اليماني في رواية مسلم عن عدي بن ثابت في فضل علي رضي الله عنه، مع أنه قد يؤيد ما رمي به من بدعة، وكذا رواية البخاري عن قيس بن أبي حازم، ما يؤدي المعنى نفسه، وسيأتي التفصيل في حاله.

٢ – كحمزة بن نجيح البصري الذي رمي بالاعتزال، وداود بن الحصين الأموي مولاهم الذي رمي بمذهب الخوارج، وبشر بن السَّرِي أبو عمرو الأفوه الذي رمي بالتجهم، وزكريا بن إسحاق المكي، الذي رمي بالقدر، وبشر بن محمد السختياني، الذي رُمي بالإرجاء.

٣ – حديثاً واحداً، قرنه في مع خالد الحذاء. انظر: ((هدي الساري)) (٤٠٩).

٤ – انظر: ((تقريب التهذيب)) (٣٥٨).

٥ – أقواله بالترتيب في العلل ومعرفة الرجال(٤٤٨٧،٤٤٨٥)وفي ((بحر الدم)) (١/ ٢٠).

٦ – الثقات(٣٥).

ووثَّقه العِجْلي، وذكَره بمعاداة علي رضي الله عنه، فقال في ((ثقاته))[1]: بصري ثقةٌ، وكان يحمل على علي رضي الله عنه.

وممن رماه بذلك أيضاً: أبو العرب في كتابه ((الضعفاء))، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله بعد أن ذكر توثيق إسحاق بن سويد عن غير واحد من أهل العلم ومنهم العِجْلي، ورَمْيه له بما مضى معنا، قال[2]: وذكره أبو العرب في ((الضعفاء))، فقال: كان يحمل على علي تحاملاً شديداً، وقال: لا أحبُّ علياً. وليس بكثير الحديث، **ومن لم يحبَّ الصحابة فليس بثقة ولا كرامة**[3].اهـ النقل عن أبي العرب.

والظاهر أن رمي إسحاق بن سويد بالنصب إن ثبت عنه، فسببُه ما كان قد حصل بين الرَّعيل الأول من حروب، فقد قال إسحاق[4]: قتل منَّا خمسون ممن جمع القرآن العظيم يوم الجمل. فلعلَّ هذا الأمرَ هو الذي دفعه لقول ما قاله في حق علي رضي الله عنه، وإن كان هذا هو النصَّ الذي فُهم منه التحاملُ الشديد على علي رضي الله عنه، فهولا يكفي لكل هذه الدعوى، بل لا يكفي لمجرد

---

١ - (١/ ٢١٨).

٢ - ((تهذيب التهذيب)) (٣/ ٢٢٨)، وقال في ترجمته في ((التقريب)) (٣٥٨): صدوق تُكلم فيه للنصب.

٣ - وأصل نقل الحافظ ابن حجر هو من كتاب ((إكمال تهذيب الكمال)) لمغُلْطاي، فقد قال رحمه الله(٢/ ٩٦): ولما ذكره أبو العرب في ((الضعفاء)) قال: كان يتحامل على علي تحاملاً شديداً، وقال: لا أحب علياً، وليس بكثير الحديث، وروي عن النبي عليه السلام أنه قال لعلي: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق. فمن لم يحب الصحابة فغير ثقة ولا كرامة.

٤ - ((إكمال تهذيب الكمال)) (٢/ ٩٦).

إثبات بغضه لعلي رضي الله عنه، فعدمُ حبه لعلي رضي الله عنه لا يعني بغضَه، بل قد يصل الفردُ منا إلى حالة عدم الحب وعدم البغض في آنٍ واحد، وقولُه هذا قريبٌ في وجه من الوجوه مع ما نُقل عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله مع ميمون بن مِهْران، حيث قال ميمون[1]: كنتُ أفضِّل علياً على عثمان رحمة الله عليهما، فقال لي عمر بن عبد العزيز: أيهما أحبُّ إليك: رجلٌ أسرعَ في كذا، أو رجلٌ أسرع في المال؟ قال: فرجعتُ، وقلتُ: لا أعود.اهـ.

ومع هذا، فما عُرف عن أحد من العلماء المعتبَرين أنه نَسَبَ عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى بغض عليٍّ رضي الله عنه، وقد قال العلَّامة المعلمي اليماني بعد أن ساق الخبر السابق عن عمرو بن ميمون وعمر بن عبد العزيز[2]: وهذا بيِّنٌ في أن عمر بن عبد العزيز وميمون بن مِهْران كانا يريان فعلَ عليٍّ خلافَ الأَوْلَى أو خطأً في الاجتهاد، ولا يُعدُّ مثلُ هذا نصباً؛ إذ لا يستلزمُ البغضَ، بل لا ينافي الحبَّ، وقد كره كثير من أهل العلم معاملةَ أبي بكر الصديق لمانعي الزكاة معاملةَ المرتدين، ورأوا أنه أخطأ، وهم مع ذلك يحبونه ويفضِّلونه.اهـ.

ومما يُؤَكِّد نفيَ هذه التهمة عن إسحاق بن سويد، ما أنشده من شعر يُظهر فيه اعتقادَه وموقفَه من الصحابة رضي الله عنهم، وقد نَقَلَ عنه هذه الأبيات يحيى

١ – ((تاريخ أبي زرعة الدمشقي)) (١/ ٣٤٠).
٢ – ((التنكيل)) (١/ ٢٩٥).

بن معينٍ رحمه الله حيث قال[1]: حَدثنَا عبد الصَّمد بن عبد الْوَارِث قَالَ: سَمِعتُ أبي يحدث قَالَ: أَنْشدني إِسْحَاق بن سُوَيْد هَذَا الشّعْر وَزعم أنه قَالَه:

بَـرِئتُ مـن الْخَـوَارِج لسـتُ مِـنْـهـُم ... مـن الـغَـزَّال[2] مِـنْـهُـم وَابْـنِ بَـابِ[3]
إِذا اعتزلوا عَـن الْإِسْـــلَام جـــهـــلاً ... حَيَارَى مُـحْـدِثـيـن مــن الشَّـبَـابِ
وَمِــن قـــومٍ إِذا ذكـــرُوا عـلـيـًّا ... يَـرُدُّون السَّـلَام عـلـى السَّحَـابِ
وَمِــمَّــنْ دَان ديـــنَ أبـــي بِـــلَالٍ[4] ... عصائب يفترون عـلـى الـكـتـــابِ
فَـكـلٌّ لسـتُ مِـنْـهُ وَلَيْـسَ مـنـي ... سيُـفْـصَـل بَـيْـنـنَا يَـوْمَ الْحسابِ
وَلَـكِـنِّـي أحـبُّ بِكُـل قـلـبِي ... وَأعـــلــمُ أَنَّ ذَاك مـــن الصَّـوَابِ
رَسُــولَ الله وَالـصِّـديـقَ حَـقـًّا ... بِـهِ أَرْجُـو غَـداً حُسْـنَ الـثَّـوَابِ
وَحبُّ الطَّيِّــبِ الْـفَــارُوقِ عِـنْـدِي ... كـحـبِّ أخـي الظَّـمَـا بَرْدَ الشَّـرَابِ
وَعُـثْـمَـانَ بــن عَـفَّـانٍ شَـهِـيـداً ... نـقـيًّا لـم يـكـن دَنِـسَ الـثِّـيَابِ

---

١ – ((تاريخ يحيى بن معين)) (٤/ ١٧٧–الدوري).

٢ – هو واصل بن عطاء الغزَّال، قال فيه الحافظ الذهبي: وَهُوَ وَعَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ رَأْسَا الاعْتِزَالِ، طَرَدَهُ الحَسَنُ عَنْ مَجْلِسِهِ لَمَّا قَالَ: الفَاسِقُ لاَ مُؤْمِنٌ وَلاَ كَافِرٌ. انظر تتمة ترجمته في ((سير أعلام النبلاء)) (٥/ ٤٦٤).

٣ – أي: عمرو بن عبيد بن باب، رأس الاعتزال.

٤ – هو مرداس بن حدير، ويقال: ابن أدية، قال عنه الذهبي: تابعي، يعدُّ من كبار الخوارج. انظر: ((الميزان)) (٤/ ٨٨).

أهـ. قلت: هكذا جاء النصُّ هنا مقتصَراً على الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم دون ذكر عليٍّ رضي الله عنه، لكن جاء النصُّ كاملاً وفيه ذكر علي رضي الله عنه عند مُغْلطاي في إكماله لتهذيب الكمال، إذ جاء عنده بعد ذكره لعثمان رضي الله عنه ما نصُّه[1]:

وخيرَ الناسِ بعدهُمُ عليًّا   بريًا من مقالِ أُولي الكذابِ

فحبُّ جميعِهم مما أرجِّي   به نفعاً وفوزاً من عذابِ

فنحن نرى هنا أن إسحاق بن سويد إنما افتخر بحبه وتعظيمه للخلفاء الأربعة ومنهم عليٌّ رضي الله عنه، ورجا أن يكون حبُّه لهم قربةً يتقرَّبُ بها إلى الله سبحانه وتعالى، فهل بعد هذا يستحقُّ إسحاقُ أن يُرمى بالنصب، مع ختمي لهذا التعليق بالتنبيه إلى أن البخاري إنما روى له روايةً واحدة قَرَنَه فيها مع خالدٍ الحذَّاء، كما مر معنا في هامش سابق، فلا يُعاب البخاري في إخراجه عنه، لو صح رميه-أي: إسحاق-بالنصب، لأنه لم يحتجَّ بروايته منفرداً، ومن باب أَوْلَى لم يُكثر في الرواية عنه، والحمد لله رب العالمين.

٢- بَهْز بن أسد العَمِّي، أبو الأسود البصري.

قال الحافظ ابن حجر[2]: وشذَّ الْأَزْدِيّ فَذكره فِي ((الضُّعَفَاء)) وَقَالَ: **إِنَّه كَانَ يتحاملُ على عَليّ.**

---

١ - (٢/ ٩٤)، وقد عزى هذه الأبيات للجاحظ في كتابه ((البيان والتبيين))، والذي وجدتُه في كتاب الجاحظ هذا هو الاقتصارُ على أربعة أبيات ليس منها هذان البيتان، والله أعلم.

٢ - ((هدي الساري)) (٣٩٣).

قلت-والكلام للحافظ-: اعْتَمَدَهُ الْأَئِمَّة، وَلَا يُعْتَمدُ على الْأَزْدِيّ.اهـ.

قلت: كذا جاء النقل في ((هدي الساري))، وأما في ((ميزان الاعتدال))، فقد جاء الأمرُ على العكس تماماً، فقد نُسِب بَهزٌ إلى الطعن في عثمان رضي الله عنه، حيث قال الذهبي[1]: كان يتحاملُ على عثمان رضي الله عنه، كذا قال الأزديُّ والعهدةُ عليه، فما علمتُ في بهزٍ مَغْمَزاً.اهـ. وكذا جاء في ((تهذيب)) الحافظ ابن حجر، أن الأزدي إنما نسب بهزاً إلى الطعن في عثمان رضي الله عنه[2].

وقد صحَّ توثيقُ الأئمة لبهزٍ، ولم ينسبه أحدٌ إلى بدعةٍ، إلا ما كان من الأزدي، وقولُه لا يقوَى على مواجهة أقوال الأئمة، فيُردُّ باطمئنانٍ بالغٍ، خاصةً أن الظاهر أن الأزدي إنما نسبه للطعن في عثمان لا في علي رضي الله عنهما، وعلى هذا فهو خارجٌ عن موضوع كتابنا، بل لو صحَّت هذه البدعةُ عنه-أعني: الطعن في عثمان رضي الله عنه ـ لعُدَّ هذا في جانب الذبِّ عن البخاري تهمةَ النصب، ذلكم أنه يروي عنه دون النظر إلى بدعته، وإنما المعوَّل عليه هو الصدق والكذب، ويبقى الإشكالُ قائماً فيما جاء في ((هدي الساري)) من كونه كان يتحاملُ على عليٍّ، فكيف وقع ذلك؟

أقول: إن ثبت أن هذا من كلام الحافظ ولم يكن خطأً من النُّساخ، فقد يكون مما سبق إلى ذهن الحافظ رحمه الله، إذ المتبادر إلى الذهن أنه إذا أطلق أن فلاناً كان يتحامل على أحدٍ من الصحابة، فإن أول ما يطرأُ على الذهن أنه كان يتحامل على عليٍّ رضي الله عنه، هذا هو المشتهِرُ، أما أن هناك مَن الرواة من كان يتحامل على

١ - ((ميزان الاعتدال)) (١/ ٣٥٣ ط: البجاوي)و(١/ ٣٢٨-ط: الرسالة).

٢ - انظر: ((تهذيب التهذيب)) (١/ ٤٦٣).

عثمان، فهذا المصطلحُ إن كان قد نقل في بعض الكتب لكنْ على قلةٍ مقارنةً بمَن رُمي بالتحامل على علي رضي الله عنه، فلعل هذا هو ما سبق إلى ذهن الحافظ ابن حجر فنسب بهزاً إلى التحامل على علي رضي الله عنه، هذا إن كان ما وقع هنا هو من الحافظ ابن حجر، لا من الناسخ، والله أعلم.

٣- ثور بن يزيدَ الحِمْصي.

قال فيه يحيى بن سعيد القطَّان[١]: ما رأيتُ شامياً أوثقَ من ثور بن يزيد.

وثَّقه أحمد[٢] ويحيى بن معين[٣] وغيرهما، وقال فيه الذهبي[٤]: كان من أوعية العلم لولا بدعتُه[٥].

جاء في أخباره: وكان جدُّ ثور بن يزيد قد شهد صِفِّينَ مع معاويةَ، وقُتل يومئذ، وكان ثورٌ إذا ذَكَرَ علياً قال: لا أحبُّ رجلاً قَتَل جدِّي.

قلت: روى هذا الخبر عنه محمد بن سعد في ((طبقاته))[٦] بغير إسنادٍ، وعنه ابن عساكر في ((تاريخه))[٧]، وغايةُ ما فيه ـ إن صح عنه ذلك ـ أنه إنما كان لا

١ – ((تاريخ دمشق)) (١١/ ١٨٨)..

٢ – ((العلل ومعرفة الرجال)) (٢/ ٧٤).

٣ – ((تاريخ الدارمي)) (رقم٢٠٥).

٤ – ((سير أعلام النبلاء)) (٦/ ٣٤٤).

٥ – ويقصد بها بدعة القَدَر، وقد نقل عن يحيى بن معين أنه قال فيه: وما رأيتُ أحداً يَشك إنه قدري. كما في ((ميزان الاعتدال)) (١/ ٣٧٤)، وإن كان قد نسب هذا القول لدحيم، كما في ((تهذيب التهذيب)) (٦/ ٣٣).

٦ – (٧/ ٤٦٧).

٧ – (١١/ ١٨٦).

يحبُّ علياً رضي الله عنه، لظنه بأن علياً هو السببُ في قتل جده، والعهدُ بين مقتله وبين مقال ثور قريبٌ، وكان حمصياً، أي: في بلدٍ مَن خاصم علياً وحارَبَه، ولا بد أن هذا كلَّه قد أورثه شيئاً من عدم حب علي رضي الله عنه، فهو على هذا لم يكن يبغض علياً رضي الله عنه لدينه، وإلا دخل في وعيد حديث النبي صلى الله عليه وسلم لعلي في عدِّ مَن أبغضه منافقاً، هذا إن صح عنه الخبر، وإلا فالخبرُ روي عنه بغير إسناد، فكيف يُصدَّق عليه ذلك؟ ولو صحَّ عنه ذلك، فإن الأمر لا يتعدَّى ذلك إلى سبٍّ أو تأليبٍ عليه، أو طعن به، ولهذا قال يحيى بن معين رحمه الله[1]: أَزْهَرُ الْحَرَازِي وَأسد بن ودَاعَة وَجَمَاعَةٌ كَانُوا يَجْلِسُونَ يشتمون عَليّ بن أبي طَالب، وَكَانَ ثَوْر بن يزِيد فِي نَاحيَة لَا يسبُّ عليًّا، فَإِذا لم يسبَّ جرُّوا بِرجلِهِ.اهـ. فنحن نرى بأن ثوراً لم يكن يشاركهم شتمَهم لعليٍّ رضي الله عنه، وقد مرَّ معنا خبرُ ابنِ معين والتعليقُ عليه في ترجمة أزهر الحَرَازي، فليراجع.

٤ – حَرِيز بن عثمان الرَّحَبي الحمصي.

وهو أشهرُ مَن رُمي بالنصب من رواة البخاري، وسيأتيك تحريرُ ذلك عنه بإذن الله، فقد قال البخاري في ((تاريخه)): وقال أبو اليمان: كان حريزٌ يتناولُ من رجل ثم ترك ذلك[2]. وقال أحمد ابن حنبل عنه: حديثُ حريزٍ نحوٌ من ثلاثِ مئة، وهو صحيحُ الحديث، إلا أنه يَحمل على علي[3]. وقال عمرو بن علي الفلّاس:

---

١ – ((تاريخ يحيى بن معين)) (٤/ ٤٢٣–رواية الدوري).

٢ – ((التاريخ الكبير)) (٣/ ١٠٣)، وفسر المزيُّ الإبهامَ في رواية البخاري بقوله: يعني علياً رضي الله عنه.انظر: ((تهذيب الكمال)) (٥/ ٥٧٢).

٣ – كما أسنده عنه ابن عدي في ((كامله)) (٢/ ٤٥١).

كان ينتقصُ علياً ويَنال منه، وقال عنه في موضع آخر: ثبتٌ، شديد التحامُلِ على علي[1]. وقال ابن عمار: حريز بن عثمان يتَّهمونه أنه كان ينتقصُ علياً، ويروون عنه، ويحتجون بحديثه وما يتركونه[2]، وقد نَسبه إلى بغض علي رضي الله عنه غيرُ واحد من الأئمة[3].

ويقال في الجواب عن رواية البخاري عنه ما يلي:

أولاً: النزاعُ في ثبوت هذا عنه، فقد كان هو ينفيه عن نفسه، وكان غيرُ واحد من الأئمة يشكِّك في صحة نسبته عنه، فأما نفيُه ذلك عن نفسه، فقد نُقل عنه أنه قال لرجل: ويحك، تزعم أني أشتم عليَّ بن أبي طالب، والله ما شتمتُ علياً قط[4].

١ - كلا القولين أسندهما عنه الخطيب في ((تاريخه)) (٩/ ١٤٨).

٢ - ((تاريخ بغداد)) (٩/ ١٨٤).

٣ - قال ابن حبان في ((المجروحين)) (١/ ٣٠٧): وكان يلعن علي بن طالب رضوان الله عليه بالغداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة ، فقيل له في ذلك فقال : هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي بالقوس، وكان داعيةً إلى مذهبه، وكان علي بن عياش يحكي رجوعَه عنه، وليس ذلك بمحفوظ عنه.

قلت: ولعل عبارة ابن حبان فيه هي الأشد، وما قاله بحاجة إلى توثيق، فإن ما نسبه إليه من لعنه لعلي رضي الله عنه بالغداة والعشي، إنما رواه بدون إسناد، ومثل هذا يصعُب صدوره، إذ كيف يحرص عاقل أن يجعل له ورداً في لعن علي رضي الله عنه ليل نهار!! وجعل ذلك بمثابة التسبيح، وأما كونه كان داعية إلى مذهبه، فلم أر من وافق ابن حبان عليها والله أعلم.

وقال الذهبي في ((ديوان الضعفاء)) (رقم٨٧٢): شامي ثقة، لكنه ناصبي مبغض، وأما علي بن عياش فسمعه يقول: والله ما شتمت علياً قط.اهـ. ومن المتأخرين الذين نسبوه لهذه التهمة: ابن الملقن في ((البدر المنير)) (٤/ ٣٧) حيث قال: وحريز ابن عثمان شَامي ثِقَة لكنه ناصبي مبغض.اهـ.

بل عده المرتضى الزبيدي خارجياً. انظر: ((تاج العروس)) (١٥/ ١٠٢).

٤ - ((ضعفاء العقيلي)) (١/ ٣٢١).

وفي لفظ أنه قال لرجل: ويحك، أما خِفتَ الله، حكيتَ عني أني أسبُّ علياً؟ والله ما أسبُّه وما سببته قط[1]. وقال شَبَابَةُ: سمعتُ حريز بن عثمان قال له رجل: يا أبا عمرو! بلغني أنك لا تترحَّم على علي؟ قال: فقال له: اسكت، ما أنت وهذا؟ ثم التفت إليَّ فقال: رحمه الله مئة مرة[2].

هذا بالنسبة لنفي هذه التهمة المشينة عن نفسه، أما نفيُ بعض النقَّاد ذلك عنه، فقد قال أبو حاتم الرازي فيه[3]: حسنُ الحديث، **ولم يصحَّ عندنا ما يقال في رأيه**، ولا أعلم بالشام أثبتَ منه.اهـ.

وهذه العبارةُ وحدها قد تكفي في تبرئة حريز من تهمة النصب، لَمَا عُرف من تشدُّد أبي حاتم في التعديل، فمَن عدَّله أبو حاتم فهو في الصدارة في التوثيق.

وقد يُفهم نفيُ هذه التهمة عن حريز من كلام ابن عمارٍ السابقِ، حيث صدَّر هذه النسبة بقوله: يتهمونه أنه كان ينتقص علياً..، وهذه الصيغةُ كما أسلفتُ قد يُفهم منها تشكيكُ ابن عمارٍ بثبوت هذا عن حريز.

ثانياً: يقال: إنْ ثبت ذلك عنه فقد ثبت أيضاً الرجوعُ عنه، وذلك كما مرَّ معنا من قول أبي اليمان ـ وهو تلميذ حريز، وشيخُ البخاري ـ من أنه-أي: حريز-كان يسبُّ رجلاً ثم ترك ذلك، ولعل هذا هو ما حمل البخاريَّ على الرواية عنه، هذا إذا سلَّمنا بأن البخاريَّ وأهل الحديث قد تجنَّبوا رواية المبتدعة

---

١ - ((تاريخ بغداد)) (٩/ ١٨٢).
٢ - ((ضعفاء العقيلي)) (١/ ٣٢١).
٣ - ((الجرح والتعديل)) (٣/ ٢٨٩).

بكل أحوالها، كيف والمذهب الراجح عند المحققين هو اعتبارُ الصدق والكذب، دون التعويل والتهويل كثيراً بالبدعة التي تلبَّس بها ذلك الراوي، ما لم تكن بدعةً مُجْمَعاً على كُفر مَن قال بها، فحينها تُردُّ روايتُه ولا كرامةَ، وحاشا حَريزاً أن يكون من أولئك.

ويقال بعد هذا كله: إن البخاري إنما روى عن حريز بن عثمان حديثين فقط[1] لا غير! فهل من أجل هاتين الروايتين أُقيمت الدنيا على البخاري وما أُقعدت؟!

٥- **زياد بن عِلَاقَةَ الثعلبيُّ، أبو مالك الكوفي**. روى له الجماعة، قال عنه الإمام أحمد: ثبتُ الحديث[2]. ووثَّقه كلٌّ من يحيى بن معين[3] والنسائي[4] ويعقوب بن سفيان[5]، وقال فيه أبو حاتم: صدوقٌ في الحديث[6]. وقال عنه ابن حِبَّانَ: كان مُتْقناً[7].

وذكره الأَزْديُّ بسوءٍ في كتابه ((المخزون)) حيث قال: **وَهَذَا حَدِيثٌ لَا نَحْفَظُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَلَى سُوءِ مَذْهَبِهِ، وَبِرَاءٍ مِنْ مَذْهَبِهِ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي**

---

١ - قاله ابن الأثير في ((جامع الأصول)) (١٢/ ٢٠٦)اهـ. وانظر الحديثين برقمي (٣٥٤٦-٣٥٠٩).

٢ - نقله عنه أبو داود في سؤالاته له برقم(٣٦٦).

٣ - ((الجرح والتعديل)) (٣/ ٥٤٠).

٤ - ((تهذيب الكمال)) (٩/ ٥٠٠).

٥ - ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥/ ١١٧)، وقد عزا محققا الكتاب قول يعقوب بن سفيان هذا إلى كتابه ((المعرفة والتاريخ)) (٣/ ١٢٣) والذي وجدتُه في هذا الموطن المشارِ إليه هو توثيق يعقوب بن سفيان لمحمد بن بشر الراوي عن زياد بن علاقة، لهذا اقتضى التنويه، والله أعلم.

٦ - ((الجرح والتعديل)) (٣/ ٥٤٠).

٧ - ((مشاهير علماء الأمصار))برقم (٨٢٢).

حَمَّادٍ، وَاسْمُ أَبِي حَمَّادٍ هَذَا: مُفَضَّلُ بْنُ صَدَقَةَ، غَلَبَتْ عَلَيْهِ كُنْيَتُهُ، وَأَبُو حَمَّادٍ يَرْوِي عَنْهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، اسْمُهُ سَالِمٌ، جَمِيعًا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، **وَكَانَ زِيَادُ بْنُ عِلاقَةَ مُنْحَرِفًا عَنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، زَائِغًا عَنِ الْحَقِّ**[1].

وقال في موضع آخر[2]: **زِيَادُ بْنُ عِلاقَةَ، عَلَى سُوءِ مَذْهَبِهِ وَزَيغِهِ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.**

ونقل ذلك عن الأزديِّ ابنُ خلفون في كتابه ((الثقات))[3]، وعلى قول الأزدي هذا اعتمد الحافظ ابن حجر فقال في ((تقريبه)) في ترجمته لزياد[4]: ثقةٌ رُمي بالنصب. وعند البحث في ترجمة زياد بن علاقة لا نرى من رماه بهذه التهمة

---

١ - ص (١٣١).

قلت: هكذا ورد النص في مطبوعة ((المخزون)) ص (١٣١)، وقد نَقَل جزءاً منه مُغْلطاي في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٥/ ١١٧) ونقلُه يوضح المراد من كلام الأزدي، حيث قال مغلطاي: وقال الأزديُّ في كتابه ((المخزون)) إثر حديث رواه عن عيسى بن عقيل: وهذا حديث لا يُحفظ إلا عن زياد بن علاقة على سوء مذهبه، وبراءتي من مذهبه، كان منحرفاً عن أهل بيت نبيه صلى الله عليه وسلم، زائغاً عن الحق.اهـ نقلُ مغلطاي.

قلت: إنما ذكرتُ ما مضى لكي أشير إلى أن ما نقله مغلطاي هو الصواب، لا ما جاء في مطبوعة ((المخزون))، وعلى هذا فيكون قول محققي ((إكمال تهذيب الكمال)) في تعليقهما على كلام مغلطاي السابق: ونص ما قاله الأزدي في كتابه خلافُ ما حكى المصنف، ثم شرع المحقق في نقل ما جاء في ((مطبوعة المخزون)).اهـ مجانباً للصواب، والصواب هو ما جاء في كلام مغلطاي لا ما جاء في مطبوعة المخزون، ويؤكد ذلك أن الأزدي افتتح كلامه على هذا الحديث بقوله في الصفحة السابقة: عِيسَى بْنُ عَقِيلٍ، تَفَرَّدَ عَنْهُ بِالرِّوَايَةِ زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ.اهـ فلو نظر المحققان في الصفحة السابقة لِنَقْلِ مُغُلطاي لما أقدما على تخطئته، والله أعلم.

٢ - ص(١٣٩).

٣ - كما في ((إكمال مغلطاي)) (٥/ ١١٨).

٤ - برقم(٢٠٩٢).

إلا الأزديَّ، وتبعه على ذلك الحافظ ابن حجر، وقد عُلم عند المشتغلين بعلم الرجال أن قول الأزدي لا يؤخذ به إن خالف غيره من العلماء، وقد مضى معنا في ترجمة بهز بن أسد العمِّي ردُّ الحافظ كلام الأزدي فيه، حيث قال في ترجمته: وشذ الْأَزْدِيّ فَذكره فِي ((الضُّعَفَاء)) وَقَالَ: **إِنَّه كَانَ يتحامل على عَليّ**. ثم عقَّب الحافظ بقوله: اعْتَمدهُ الْأَئِمَّة وَلَا يُعْتَمد على الْأَزْدِيّ.اهـ.

بل إن الأزديَّ نفسَه قد تُكلِّم فيه بكلام شديد من قِبَل علماء الجرح والتعديل، فقد قال فيه أبو النجيب عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الأُرْمَوِيُّ، قَالَ: رَأَيْتُ أَهْلَ الْمَوْصِلِ يُوهِنُونَ أَبَا الْفَتْحِ الأَزْدِيَّ جِدًّا وَلا يَعُدُّونَهُ شَيْئًا، قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَدَقَةَ الْمَوْصِلِيُّ: أَنَّ أَبَا الْفَتْحِ قَدِمَ بَغْدَادَ عَلَى الأَمِيرِ ـ يَعْنِي: ابْنَ بُوَيْهِ ـ فَوَضَعَ لَهُ حَدِيثًا: «أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صُورَتِهِ». قَالَ: فَأَجَازَهُ وَأَعْطَاهُ دَرَاهِمَ كَثِيرَةً[1].

وقال فيه الذهبي رحمه الله بعد أن نقل بعضاً من كلام العلماء فيه[2]: وَعَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ فِي الضُّعَفَاء مُؤَاخذَاتٌ، فَإِنَّهُ ضَعَّفَ جَمَاعَةً بِلاَ دليلٍ، بَلْ قَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ قَدْ وَثَّقَهُمْ.

فعلى ما مضى لا يُقبل كلام الأزدي فيما نسبه لزياد بن علاقة من بغضه لآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم.

١ - ((تاريخ بغداد)) (٣/ ٣٦).
٢ - ((سير أعلام النبلاء)) (١٦/ ٣٤٨).

٦- عبد الله بن زيد بن عمرو الجَرْميُّ، أبو قِلابَة البَصْريُّ.

أخرج له الجماعة، قال فيه ابن سيرين: رجلٌ صالح إن شاء الله[١].

وقال ابن سعد: كَانَ ثِقَة، كَثِيرَ الْحَدِيث[٢].

وقال فيه أيوب السَّخْتِياني: كان والله من الفقهاء ذوي الالباب[٣].

وأما العجلي فقد وثَّقه بقوله: تَابِعِيٌّ ثِقَة، ثم قال: وَكَانَ يحمل على عَلِيّ[٤] وَلم يرو عَنهُ شَيْئا قطّ، وَلم يسمع من ثَوْبَان شَيْئاً[٥].اهـ.

قلت: لم يتبيَّن لي سببٌ رميه بالتحامُل على علي رضي الله عنه، فإن كان ذلك متعلقاً بعدم الرواية عنه، فليس هذا بقادحٍ، فهو أيضاً لم يسمع من ابن عمر ولا من هشام بن عامر ولا من سَمُرة بن جندبٍ ولا من معاوية[٦]، بل هو قد أرسل عن علي رضي الله عنه، وهذا يبيِّن مزيدَ حرصه على الرواية عنه، إذ لو كان

---

١ - ((التاريخ الكبير)) (٥/ ٩٢)وفي ((تهذيب الكمال)) (١٤/ ٥٤٥): إن شاء الله ثقة رجل صالح. ولم يعزه إلى كتابٍ والله أعلم.

٢ - ((الطبقات الكبرى)) (٧/ ١٨٣).

٣ - ((التاريخ الكبير)) (٥/ ٩٢)وفي ((الثقات)) لابن خلفون(بواسطة إكمال تهذيب الكمال٧/ ٣٦٨): كان رجلاً صالحاً فقيهاً فاضلاً مشهوراً.اهـ. وفي هذا ردٌّ على ما نُسب إلى أبي الحسن بن القابسي في قوله: والعجب من عمر بن عبد العزيز على مكانته فى العلم ، كيف لم يعارض أبا قلابة في قوله، وليس أبو قلابة من فقهاء التابعين.اهـ النقل من ((شرح البخاري)) لابن بطال(٨/ ٥٣٦)، وزاد الحافظ في ((تهذيب التهذيب)) (٥/ ١٩٨)بعد قوله هذا: وهو عند الناس معدودٌ في البله، ثم علق الحافظ بقوله: كذا قال.

٤ - وقد نقل قول العجلي بالمعنى الحافظُ ابن حجر فقال: قال العجلي: فيه نصبٌ يسير. ((تقريب التهذيب)) (٣٣٣٣).

٥ - ((الثقات)) (٢/ ٣٠).

٦ - انظر: ((المراسيل)) لابن أبي حاتم(١٠٩-١١٠).

متحاملاً عليه لم يَرْوِ عنه بهذه الطريقة التي فيها إسقاطُ الواسطة بينهما، ويزاد على ذلك: القولُ بأن في ضمن مروياته ما فيه بيانٌ لبعض فضائل علي رضي الله عنه، فهو الذي روى عن أنس بن مالك حديثَ تقديم علي رضي الله عنه بالقضاء على مَن سواه من الصحابة، وهو الحديثُ الذي أخرجه ابن ماجه في ((سننه))[1] عن محمد بن المثنَّى، قال: حدثنا عبد الوهَّاب بن عبد المجيد، حدثنا خالدٌ الحذَّاء، عن **أبي قِلَابَة**، عن أنس بن مالك: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: ((أرحَمُ أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدُّهم في دين الله عمر، وأصدقُهم حياءً عثمان، **وأقضاهم عليُّ بن أبي طالب**، وأقرؤهم لكتاب الله أبيُّ بن كعب، وأعلمُهم بالحلال والحرام معاذ بن جَبَل، وأفرضُهم زيد بن ثابت، أَلا وإنَّ لكلِّ أمةٍ أميناً وأمينُ هذه الأمةِ أبو عُبيدةَ بنُ الجرَّاح)).

ويضافُ إلى ذلك كلِّه أن أبا قِلَابة كان من أئمة الإسلام الناصرين لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، المحاربين للبدع وأهلها، خاصةً ما يتعلَّقُ ببدعة الخوارج، فقد كان يمنع مَن كان متلبِّساً بها من دخول مجلسه، وفي هذا يقول غيلان بن جرير: استأذنتُ على أبي قِلَابة فقال: ادخل إن لم تكن حَرْورِيًّا. وكان ينهى عن مجالسة أهل الأهواء[2]، وعنه أنه كان يقول: لا تُجالسوا أهل الأهواء ولا

١ - (١/ ٥٥)، وقد مضى الكلام على طرقه في الفصل الخاص بترجمة علي رضي الله عنه.
٢ - أخرجه أبو نعيم في ((الحلية)) (٢/ ٢٨٥).

تجادلوهم، فإني لا آمَنُ ان يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبِّسوا عليكم ما كنتم تعرفون[1].

وهو القائلُ: ما ابتدع رجلٌ بدعةً إلا استَحَلَّ السيف[2].

فإمامٌ بهذا الحرص على السنَّة، كيف يكون متحاملاً على علي رضي الله عنه؟! وهو مَن هو في علوِّ منزلته من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

٧- عَبد اللهِّ بن سالم الأشعري الوُحَاظيُّ اليَحْصُبِيُّ، ويُقال: الكَلَاعي، أبو يوسف الحمصي[3].

لم يرو عنه البخاري إلا حديثاً واحداً وعلَّق عنه غيرَه[4]، قال فيه النَّسائي: ليس به بأسٌ.

١ - أخرجه الدارمي في ((سننه)) (١/ ١٢٠) وابن سعد في ((الطبقات)) (٧/ ١٨٤)وأبو نعيم في ((الحلية)) (٢/ ٢٨٧).

٢ - أخرجه الدارمي(١/ ٥٨)وابن سعد في ((الطبقات)) (٧/ ١٨٤)وأبو نعيم(٢/ ٢٨٧).

٣ - كذا ذكر اسمه كاملاً: الحافظ المزي في ((تهذيب الكمال)) (١٤/ ٥٤٩)، واستنكر مُغْلطاي الجمع بين الأشعري والوحاظي واليحصبي في نسب عبد الله، فانظر تمام كلامه في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٧/ ٣٧٠).

٣ - قال الحافظ في ((مقدمة فتح الباري)) (١/ ٤١٣): روى لَهُ الْبُخَارِيّ حَدِيثاً وَاحِدًا فِي الْمُزَارعَة وعلَّق لَهُ غَيرَه، وروى لَهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيّ.أهـ. والحديث المشار إليه أخرجه البخاري في كتاب المزارعة- بَابُ مَا يُحَذَّرُ مِنْ عَوَاقِبِ الِاشْتِغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ، أَوْ مُجَاوَزَةِ الحَدِّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ- برقم(٢٣٢١).

٣ - ((تهذيب الكمال)) (١٤/ ٥٥٠).

٤ - ((تهذيب الكمال)) (١٤/ ٥٥٠).

وقال فيه الدارقطني[1]: هو من الأثبات في الحديث، وهو سيِّئ المذهب، له قولٌ في علي بن أبي طالب رضي الله عنه قيل: يسُبُّ؟ قال: نعم.

ووثَّقه الدارقطني دون التعرُّضِ لمذهبه في سؤالات الحاكم له[2].

وَقَال أَبُو عُبَيد الآجري[3]: سمعتُ أبا داود يَقُول: حُدِّثت عَنِ الهيثم بْن خارجة قال: حَدَّثَنَا عَبد اللهَّ بْن سالم الأشعري، قال أَبُو دَاوُد: حمصي، كَانَ يَقُول: عَلِيٌّ أعان عَلَى قتل أَبِي بَكْر وعُمَر، وجعل يذمه أَبُو دَاوُد.أهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته[4]: ثقةٌ رُمي بالنصب.

قلت: ومع ذلك فقد روى له أبو داود، فقال في كتاب الزكاة من ((سننه))[5]: وقرأتُ في كتاب عبد الله بن سالم.

والعبارةُ المنقولة عن أبي داود منقطعةٌ، إذ إن أبا داود لم يذكر مَن حدَّثه عن الهيثم بن خارجة، ولو أن أحداً نازع في ثبوت هذا عن عبد الله بن سالم بحجة عدم معرفة الواسطة بين أبي داود ومَن أخبره بذلك، لكان له وجهٌ معتبرٌ، بل لَما استطاع أحدٌ أن يردَّ قولَه، ومن بابِ أَوْلَى عدمُ وقوفنا على سند ذلك إلى الدارقطني، فهما اللَّذان نَسَبا لعبد الله بن سالم ما نَسَبا، وتبعهما على ذلك الحافظ

١ - ((العلل)) (١٤/ ٢٨٩).
٢ - ((سؤالات الحاكم)) (برقم٣٧٠).
٣ - ((سؤالات الآجري)) (٢/ ٢٤٢-رقم١٧٢٧).
٤ - ((تقريب التهذيب)) (٣٣٣٥).
٥ - باب زكاة السائمةرقم (١٥٨٢)، وأبو داود لم يدركه لكون عبد الله من طبقة كبار أتباع التابعين، وإنما روى له وجادةً. انظر في ذلك: ((عون المعبود)) (٤/ ٣٢٤).

رحم الله الجميع، وكلامي هذا لا يشكِّكُ في ورع أحدٍ من هؤلاء الأئمة الثلاثة، ولكن على قواعد نقد الحديث يكون الخبر منقطعاً لا يُحتجُّ به، وهذا مماثلٌ لِمَا مر معنا في ترجمة أزهر الحرازي، حيث صيغةُ نَقْلِ أبي داود للخبر واحدةٌ، ويؤيد التشكيكَ في صحة نسبة عبد الله بن سالم للنصب ثناءُ الأئمة عليه، سواءٌ من حيث ضبطُه للحديث كما مرَّ معنا، أو من حيث رجاحةُ عقله، فهذا عبد الله بن يوسف يقول فيه[1]: مَا رأيتُ أحداً أنبل فِي مروءته وعقله منه، ونُقل مثل هذا القولُ عن أبي مُسْهِرٍ فيه[2]، وقال فيه يحيى بن حسان التِّنِّيسي[3]: ما رأيتُ بالشام مثلَه.

ثم بالنظر إلى عبارة أبي داود فيه نجدُ أن اضطراباً مّا وقع فيها، ممَّا أدى إلى عدم فهمها على الوجه المراد، إذ إنه من المعلوم عند القاصي والداني أن أبا بكر رضي الله عنه إنما مات مِيتةً طبيعيةً ولم يُقتل حتى يُتهم به أحدٌ، فضلاً عن أن يُنسب هذا الفعل إلى عليٍّ رضي الله عنه، وكذا فإن عمر رضي الله عنه إنما قُتل على يد المجوسي أبي لؤلؤة، ولا تعلُّقَ لعليٍّ رضي الله عنه بل ولا لأحدٍ من الصحابة بذلك، فكيف يُقال هذا القول؟ ثم إن الوارد في مخطوطة سؤالات الآجُرِّيِّ فيه بعضُ اختلافٍ عما ورد هنا، كما أشار محقق الكتاب إلى ذلك في الهوامش[4]، وهذا

١ - ((تهذيب الكمال)) (١٤/ ٥٥٠).
٢ - ((تاريخ الإسلام)) (٤/ ٦٦٢).
٣ - ((تهذيب الكمال)) (١٤/ ٥٥٠).
٤ - مع أن الذهبي نقل هذه العبارة كما هي هنا في ((تاريخه)) (٤/ ٦٦٢) فقال: وَذَمَّهُ أَبُو داود، وَقَالَ: كَانَ يَقُولُ: عَلِيٌّ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

مما يَزيدُ من اضطراب العبارة، وعلى كلِّ الأحوال إنما أَسند عنه البخاري حديثاً واحداً لا ثاني له، والله المستعان.

٨- عَبْد الرَّحْمَنِ بن إِبْرَاهِيمَ بن عَمْرو بن ميمون القرشي، أَبُو سَعِيد الدمشقي المعروف بدُحَيْم.

أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه، ووثَّقه كبار أهل العلم كأحمد[١] وأبي حاتم[٢] وقال فيه قبل ذلك: كان يميِّز ويضبط حديث نفسه[٣]. ووثقه أيضاً النسائي[٤]، بل قال فيه أبو داود: حجة، لم يكن بدمشق في زمنه مثله[٥]. وممن وثَّقه أيضاً الدارقطني[٦]، وقبله العجلي الذي قال في ترجمته[٧]: ثقة، كان يختلف إلى بغداد، سمعوا منه فذكروا الفئة الباغية هم أهل الشام، فقال: من قال هذا فهو ابن الفاعلة، فنكَبَ الناسُ عنه، ثم سمعوا منه.

١ - قال المروذي في ((مسائله)) برقم (٢٤٠): وسمعته يثني على دُحَيْم وَيَقُول: وَهُوَ عَاقل ركينٌ. وفي ((تاريخ بغداد)) (١١/ ٥٤٩): قال الْحَسَن بْن عليّ بْن بحر: قدم دحيم بغداد سنة اثنتي عشرة، فرأيت أَبِي، وأَحْمَد بْن حنبل، ويَحْيَى بْن مَعِين، قعودًا بين يديه كالصبيان.

٢ - ((الجرح والتعديل)) (٥/ ٢١٢).

٣ - المرجع السابق(٥/ ٢١١)وتتمة كلام أبي حاتم: كلمني دحيم في تحديث أهل طبرية وقد كانوا أتوني يسألوني التحديث فأبيتُ عليهم وقلت: بلدة يكون فيها مثل أبي سعيد دحيم القاضي أحدث أنا بها؟ بل هذا غير جائز، فكلمني دحيم فقال: إن هذه بلدة نائية عن جادة الطريق، وقلَّ من يقدم عليهم، فحدِّثهم.

٤ - قال في ((مشيخته))رقم (١٦١): دمشقي ثقة مأمون.

٥ - ((تهذيب الكمال)) (١٦/ ٤٩٩).

٦ - ((سؤالات الحاكم)) برقم (٣٨٩).

٧ - ((الثقات)) (٢/ ٧٢).

وقد علَّق الذهبيُّ على هذا الخبر بقوله[1]: هذه هفوةٌ من نَصْبٍ، أو لعله قَصَدَ الكفَّ عن التشغيب بتشعيث.

قلت: ولعل دحيماً إنما قصد بذلك أن هذا الوصفَ وإن كان قد صَدَقَ على بعض أهل الشام في فترة من الفترات، فلا يجوزُ أن يبقى يُطْلَقُ في عموم أهل الشام على اختلاف الأزمان، خاصةً أن دحيماً ولد سنة(١٧٠هـ) أي: بعد معركة صِفِّين بأكثر من مئةٍ وثلاثين سنة، فهل من العدل أن تبقى هذه التهمةُ لصيقةً بأهل الشام إلى ذلك الزمن، بَلْهَ أن تبقى إلى زماننا هذا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم.

قلتُ: وإنما أخرج له البخاري في ((صحيحه)) ثلاثة أحاديث[2].

٩- **عِمْرانُ بن حِطَّان السَّدُوسي**: وُصف بأنه كان رأسَ القَعَد[3] من الصُّفرية وخطيبَهم وشاعرَهم[4]، وقد وثقه العجلي فقال[5]: بَصْريٌّ تابعيٌّ ثقة. وقال أبو

١ - ((سير أعلام النبلاء)) (١١/ ٥١٧).

٢ - قاله صاحب كتاب الزهرة. انظر: ((تهذيب التهذيب)) (٦/ ١٣٢).

٣ - نقل الأزهري في ((تهذيب اللغة)) (١/ ١٣٩)عَن ابْن الأعرابيّ قوله: القَعَد: الشُّراة الَّذين يحكِّمون وَلَا يُحاربُونَ. قَالَ: والقَعَد النَّخْلُ الصغار.
قلت-أي: الأزهري ـ: القَعَد جمع قاعِدٍ فِي المُعْنيين، كَمَا يُقَال: خادمٌ وخَدَم، وحارسٌ وحَرَس. والقَعَديّ من الخَوَارِج: الَّذِي يرى رَأْي القَعَد الَّذين يَرَون التَّحْكِيم حقّاً غير أَنَّهم قعدوا عَن الخُرُوج على النَّاس.

٤ - قاله المبرد في ((الكامل)) (٣/ ١٢٤)ونقله عنه الحافظ في ((مقدمة الفتح)) (٤٣٢).

٥ - ((الثقات)) (٢/ ١٨٨).

وقال أبو داود[1]: **ليس في أهل الأهواء أصحُّ حديثاً من الخوارج**. ثم ذكر عمران بن حِطَّان، وأبا حسان الأعرج.

وهو صاحب الأبيات المشؤومة في مدح قاتل عليٍّ رضي الله عنه، ولعن الله قاتله، حيث قال مزكّياً له:

يا ضربةً مِن تقيٍّ ما أراد بها إلَّا لِيَبْلُغَ من ذي العرش رِضوانا
إنِّي لأَذْكُرُه حيناً فأحسبُه أَوْفى البَرِيَّة عند الله ميزانا[2]

وقد أُقيمت الدنيا على الإمام البخاري لكونه خرَّج لعمران في ((صحيحه))، وهو القائلُ هذه المقولةَ الخبيثةَ في مدح قاتل عليٍّ رضي الله عنه، وكأن الإمام البخاري في إخراجه له قد تبنى تلك المقولة وقال بها، وحاشاه، لكن حتى نقف على حقيقة إخراج الإمام البخاري لعمران، وكم هي المواضعُ التي أخرج له فيها في ((صحيحه))، وهل أخرج له أصالةً أم متابعةً، للوقوف على ذلك كلِّه، تعال أيها القارئ الكريم لنقرأ كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله الذي جلَّى فيه هذا الأمر من جميع جوانبه، قال رحمه الله[3]: لم يخرِّج لَهُ الْبُخَارِيّ سوى حَدِيثٍ وَاحِدٍ من رِوَايَة يحيى بن أبي كثير عَنهُ قَالَ: سَأَلتُ عَائِشَة عَن الْحَرِير فَقَالَت: ائْتِ ابنَ عَبَّاس، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: ائتِ ابنَ عمر، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: حَدثنِي أَبُو حَفْص: أَنَّ رَسُولَ

---

١ - ((سؤالات الآجري)) (١٢٩٦).

٢ - نقلها عنه المبرد في ((الكامل)) (٣/ ١٢٥).

٣ - ((مقدمة فتح الباري)) (٤٣٣).

اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّمَا يلبسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَن لَا خلاق لَهُ فِي الْآخِرَة، انْتهى.

وَهَذَا الحَدِيث-والكلامُ ما زال للحافظ-إِنَّمَا أخرجه البُخَارِيّ فِي المتابعات، فللحديث عِنْده طرقٌ غير هَذِه من رِوَايَة عمر وَغيره، وَقد رَوَاهُ مُسلم من طَرِيق أُخْرَى عَن ابن عَمْرٍو وَغيره، وَقد رَوَاهُ مُسلم من طَرِيقٍ أُخْرَى عَن ابن عُمر نَحوه، وَرَأَيْتُ بعض الْأَئِمَّة يزْعم أَن البُخَارِيّ إِنَّمَا أخرج لَهُ مَا حُمِل عَنهُ قبل أَن يرى رَأْي الْخَوَارِج، وَلَيْسَ ذَلِك الاعتذارُ بِقَوِيٍّ، لِأَن يحيى بن أبي كثير إِنَّمَا سمع مِنْهُ بِالْيَمَامَةِ فِي حَال هروبه من الْحجَّاج، وَكَانَ الْحجَّاجُ يَطْلُبهُ ليَقْتُلهُ لرأيه رَأْيَ الْخَوَارِج، وقصتُه فِي ذَلِك مَشْهُورَةٌ مبسوطةٌ فِي ((الْكَامِل)) للمبرد وَفِي غَيره، على أَن أَبَا زَكَرِيَّا الْموصِلي حكى فِي ((تَارِيخ الْموصل)) عَن غَيره أَن عمرَان هَذَا رَجَعَ فِي آخر عمره عَن رَأْي الْخَوَارِج، **فَإِنْ صَحَّ ذَلِك كَانَ عذراً جيداً، وَإِلَّا فَلَا يضرُّ التَّخْرِيجُ عَمَّن هَذَا سَبيله فِي المتابعات**، وَالله أعلم.أهـ.

قلت: أخرج له البخاري أيضاً خبراً آخر[1]، وذلك في كتاب اللباس[2]، قال: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبُ إِلَّا نَقَضَهُ.

١ - وسيأتي في كلام الحافظ ابن حجر الإشارة إلى إخراج البخاري هذا الحديث.
٢ - باب نقض الصور برقم (٥٩٥٢).

وللتعليق على ما ورد في كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله أقول: توفِّي عمران بن حِطَّان في فترة طلب الحجاج له، بعد أن استقر أخيراً عند قومٍ من الأزد[1]، وسماعُ يحيى بن أبي كثير منه كان متأخِّراً في فترةٍ من فترات فِرَاره من الحجاج، فلعل الاحتمالَ الأقربَ أن يكون يحيى قد سمع منه بعد أن ترك مذهب الخوارج، لا قبل أن يتبنَّى هذا المذهب المرذول، والحافظُ إنما ضعَّف هذا الاحتمالَ لكون سماع يحيى كان متأخراً فلا يتَّسقُ هذا مع كون عمران لم يكن قد تبنَّى مذهب الخوارج بعد، ثم إنَّ طَلَبَ الحجاج له لا يعني أنه كان في تلك الفترة على مذهب الخوارج، بل لعل طلبه له كان لمذهبه القديم الذي كان يتبناه، وكم قتل الحجاج من أناس رجعوا عما كانوا عليه، ثم لِمَ لا يكون طلب الحجاج له لمقولته السيئة في علي رضي الله عنه، وهو ما أورده الذهبي ولم يورد غيره، حيث قال بعد أن ساق أبياته في مدح قاتل علي رضي الله عنه: فَبَلَغَ شِعْرُهُ عَبْدَ المَلِكِ بنَ مَرْوَانَ، فَأَدْرَكَتْهُ حَمِيَّةٌ لِقَرَابَتِهِ مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَنَذَرَ دَمَهُ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ العُيُوْنَ، فَلَمْ تَحمِلْهُ أَرْضٌ.

فإن صحَّ خبر توبته في آخر عمره، فهذا يُقَرِّبُنا جداً من احتمال أن تكون رواية يحيى بن أبي كثير عنه بعد توبته، مما يؤدي إلى صرف اللَّوم عن الإمام البخاري أكثر فأكثر. والله أعلم.

١ - ((الكامل)) للمبرد(٣/ ١٢٧).

ثم وجدتُ أن الحافظ رحمه الله في موطنٍ آخَرَ من شرحه على الصحيح قد استبعد احتمال توبته، فقال معلقاً على رواية البخاري عن عمران بن حطان[1]: وَإِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمُبْتَدِعِ إِذَا كَانَ صَادِقَ اللَّهْجَةِ مُتَدَيِّنًا، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ عِمْرَانَ تَابَ مِنْ بِدْعَتِهِ، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَقِيلَ: إِنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ حَمَلَهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يَبْتَدِعَ، فَإِنَّهُ كَانَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ أَقَارِبِهِ تَعْتَقِدُ رَأْيَ الْخَوَارِجِ لِيَنْقُلَهَا عَنْ مُعْتَقَدِهَا، فَنَقَلَتْهُ هِيَ إِلَى مُعْتَقَدِهَا، وَلَيْسَ لَهُ فِي ((الْبُخَارِيِّ)) سِوَى هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ مُتَابَعَةٌ، وَآخَرُ فِي بَابِ نَقْضِ الصُّوَرِ.اهـ كلام الحافظ.

وعلى كلِّ الأحوال، سواءٌ تاب عمران من بدعته أم لم يتب، فلا ضيرَ على الإمام البخاري في الرواية عنه بهذه الطريقة، والروايةُ عن عمران بنِ حِطَّان وأشباهه سبيلٌ مطروقٌ عند أئمة الحديث، وعليه فلا حاجة للإنكار-فضلاً عن التشنيع -على الإمام البخاري في صنيعه هذا.

ولتلخيص ما سبق يقال: إن البخاري إنما روى عن عمران بن حطان روايتين، إحداهما كانت متابَعةً بغيرها، وقد نُقل أن عمران بن حطان قد تاب من بدعته الشنيعة، فلو افترضنا أنه قد كَفَرَ ببدعته، فتوبةُ الكافر مقبولةٌ باتِّفاق، وروايةُ الكافر التي تحمَّلها في كفره ورواها بعد توبته مقبولةٌ أيضاً[2]، فماذا بقي؟! وإن لم يكن قد

١ - فتح الباري(١٠/ ٢٩٠).

٢ - قال العلامة ابن الصلاح في مقدمته الشهيرة(١٢٨): اعْلَمْ أَنَّ طُرُقَ نَقْلِ الْحَدِيثِ وَتَحَمُّلِهِ عَلَى أَنْوَاعٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَلْنُقَدِّمْ عَلَى بَيَانِهَا بَيَانَ أُمُورٍ؛ أَحَدُهَا: يَصِحُّ التَّحَمُّلُ قَبْلَ وُجُودِ الْأَهْلِيَّةِ، فَتُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ تَحَمَّلَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَرَوَى بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ مَنْ سَمِعَ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَرَوَى بَعْدَهُ.

تاب من بدعته، فسواءٌ كانت مكفِّرةً أو غيرَ مكفِّرةٍ، فستجدُ عزيزي القارئ في كلٍّ من الاحتمالين من قال بقَبول رواية صاحبها[1]. والله الهادي إلى سواء السبيل.

١٠- قيس بن أبي حازم.

ثقة حجة، كاد أن يكون صحابياً[2]،[3].

قال يعقوب بن شيبة[4]: ومنهم مَن لم يحمل عَلَيْهِ في شيء من الحديث، وحمل عَلَيْهِ في مذهبه، وَقَالوا: كَانَ يحمل على عليٍّ رحمة الله عَلَيْهِ وعلى جميع الصحابة،

---

١ - قد ذكرت الخلاف في رواية من كفَّر ببدعته في الكتاب الأصل، وأكتفي هنا بنقل نص واحد عن الخطيب البغدادي، إذ يقول في كتابه ((الكفاية))(١/ ٣٦٧): وقال جماعة من أهل النقل والمتكلمين: أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل اهـ.

٢ - بهذا صدر الذهبي ترجمته في ميزان الاعتدال(٣/ ٣٩٢)، وانظر ما سيأتي معنا من دفاع الذهبي عنه. وقد ورد من الحديث ما لو صح لدل على صحبته، وهو ما رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة(٤/ ٢٣٣٢): حَدَّثَنَاهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ السَّرِيِّ، ثنا سَهْلُ بْنُ شَاذَوَيْهِ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَسْعَدَةَ السَّمَرْقَنْدِيُّ، ثنا أَبُو مُقَاتِلٍ حَفْصُ بْنُ سَلْمٍ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ مَعَ أَبِي، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ، فَلَمَّا أَنْ خَرَجْتُ، قَالَ لِي أَبِي: يَا قَيْسُ، هَذَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكُنْتُ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ، أَوْ ثَمَانِي سِنِينَ.اهـ. لكن الحديث لا يصح، فإن أبا نعيم الذي أخرجه قد افتتح ترجمته لقيس بقوله: ولا تصح له رؤية. وقال الحافظ المزي في ترجمته: وقيل: إنه رآه يخطب، ولم يثبت ذلك. انظر: ((تهذيب الكمال))(٢٤/ ١١)وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ((الإصابة))(٩/ ١٩٢) : لو ثبت هذا لكان قيس من الصحابة، والمشهورُ عند الجمهور أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم. ثم ذكر أن ابن منده والخطيب قد أخرجا الحديثَ المذكور، وقال ابن منده: لا يثبت. وكان الحافظ قد قال في الجزء نفسه من ((الإصابة))(ص١٧٥): وروى ابن منده بسندٍ واهٍ أن لقيس رؤية...

وقال الحافظ ابن حجر في ((تهذيب التهذيب))(٨/ ٣٧٨): ورحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليبايعه، فقبض وهو في الطريق، وأبوه له صحبة، ويقال: إن لقيس رؤية ولم يثبت.

٣ - وقد قيلت هذه العبارة في غير واحد من كبار التابعين، وذلك لقرب إمكانية رؤيتهم النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى حالت دون ذلك، ومن هؤلاء عَبيدة السلماني، قال فيه السخاويُّ رحمه الله: التابعي الذي كاد أن يكون صحابياً. انظر: ((فتح المغيث))(١/ ٣٨).

٤ - ((تهذيب الكمال))(٢٤/ ١٤).

والمشهورُ عنه أنه كان يقدِّم عُثْمَان، ولذلك تجنَّب كَثِيرٌ من قدماء الكوفيين الروايةَ عنه. ومنهم مَن قال: إنه مع شهرته لم يَرْوِ عنه كبيرُ أحدٍ، وليس الأمرُ عندنا كما قال هؤلاء.

قال فيه إسماعيل بن أبي خالد: كَانَ قيس بن أَبى حَازِم عثمانياً(١).

وقال فيه الذهبي(٢): أجمعوا على الاحتجاج به، ومَن تكلَّم فيه فقد آذَى نفسه، نسأل الله العافية وتَرْكَ الهوى.

وقال الحافظ ابن حجر(٣): رُمي بالنَّصبْ.

قلت: لم يتبيَّن لي ما هو الأساسُ في رميه بالنصب، والذي يبدو أن الأمر لا يعدو تقديمَه لعثمان على علي رضي الله عنهما كما جاء في كلام يعقوب بن شيبة، فإن كان هذا فاتهامُه بالنصب أمرٌ غريب، إذ إن تقديم عثمان رضي الله عنه هو المشهورُ الثابتُ عن الجمهور، بل عُدَّ إجماعاً، فما وجهُ الإنكار(٤)؟ فما بالهم حملوا على قيس واتَّهموه بهذه التهمة الجائرة؟! وفيما يبدو أيضاً أن هذا ما فهِمه الذهبيُّ

---

١ - أسنده عنه يحيى بن معين في ((تاريخه))(٣/ ٤٣١-رواية الدوري).

٢ - ((ميزان الاعتدال))(٣/ ٣٩٣).

٣ - ((هدي الساري))(٤٦٠). وقال المعلمي اليماني رحمه الله في ((التنكيل))(١/ ٢٣٧): وقيس ناصبي منحرف عن علي رضي الله عنه. ولي في هذا كلام.اهـ.

قلت: وكلامه محتمل أنه يشكك في نسبة قيس بن أبي حازم إلى النصب، أو أنه يريد أن يستطرد في أصل المسألة التي كان يبحثها في حكم الرواية عن المبتدعة. والله أعلم.

٤ - وقد مضى نحو هذا في ترجمة شقيق بن عبد الله، في كونه كان عثمانياً!

رحمه الله حيث نقل جزءاً من كلام يعقوب، وفيه قوله[1]: وقيل: كان يحمل على علي رضي الله عنه، إلى أن قال يعقوب: والمشهورُ أنه كان يقدِّم عثمان.اهـ.

فالذهبي رحمه الله أراد أن يذبَّ هذه التهمةَ عن قيس فذكر تمام كلام يعقوب رحم الله الجميع، وعلى هذا فتهمةُ النصب المذكورة عن قيس تحتاجُ إلى إثبات، وهذا ما لم أجده، والله أعلم.

فإن قيل: بلى، هناك ما يُثبت نَصْبَه وبغضَه لآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وبتصريحه هو نفسه بذلك، فقد رُوي عنه أنه سئل: لأي شيء أبغضت علياً؟ فقال: لأني سمعتُه يقول: انفروا معي إلى بقية الأحزاب، إلى مَن يقول: كذب الله ورسولُه، ونحن نقول: صدق الله ورسوله. وهذا مما يثبت نَصْبَه بل أشد درجات النصب لبغضه علياً رضي الله عنه. فالجواب على ذلك أن يقال: إنما روى هذا الأثرَ الأعمشُ رحمه الله، قائلاً: قيل لقيس بن أبي حازم......، ولم يصرِّح الأعمش بمصدر تحديثه، ولو كان ثقةً لصاح به، والراوي المبهم هنا هو عثمان بن قيس، كما سيأتي معنا من كلام الدارقطني، وقد جاء في ترجمته أن أحداً لم يرو عنه غير الأعمش[2]، وذكره ابن حبان في ((الثقات))، وهذا كلُّه لا يكفي في التعريف بالراوي، بل يبقى في حيز الجهالة، ثم وجدنا أن الدارقطني رحمه الله أشار بأن الحديث قد وقع خبطٌ في سنده، فالحديثُ ليس فيه ذكرُ قيس بن أبي

١ - ((ميزان الاعتدال))(٣/ ٣٩٣).
٢ - ((تهذيب الكمال))(١٩/ ٤٧٧)، وانظر نقاش مُغُلْطاي للحافظ المِزي في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٩/ ١٨١).

حازم، وإنما الحديثُ حديثُ أبي وائل عن عليٍّ، قال الدارقطني رحمه الله[1]: حديث: «انفروا إلى بقية الأحزاب» الحديث، رواه عمرو بن عبد الغفار الفُقَيْميُّ، عن الأعمش، عن عثمان ابن بنت عمر، عن قيس بن أبي حازم، وخالفه عمرو بن القاسم فرواه عن الأعمش عن أبي وائل عن علي.

وقال في موطنٍ آخَرَ[2]: حديثُ: خطب عليٌّ فقال: انفروا إلى بقية الأحزاب...الحديث، تفرَّد به عمرو بن القاسم عن الأعمش عن أبي وائل عنه، وخالفه عمرو بن عبد الغفار الفُقيمي فرواه عن الأعمش عن عثمان بن قيس عن قيس بن أبي حازم عن علي.اهـ.

وعمرو بن عبد الغفار الفقيمي، قال فيه أبو حاتم[3]: ضعيف الحديث، متروكُ الحديث، وقال ابن عدي[4]: وَهو مُتَّهَمٌ إِذَا رَوَى شَيْئًا مِنَ الْفَضَائِلِ، وَكَانَ السَّلَفُ يَتَّهِمُونَهُ بِأَنَّهُ يَضَعُ فِي فَضَائِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَفِي مَثَالِبِ غَيْرِهِمْ، وَلِعَمْرٍو غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ.اهـ.

فنَخْلُص مما سبق أن في سند الأعمش مجهولاً، وأن الحديث لم يأت بهذا الإسناد، بل الحديثُ حديثُ أبي وائل عن علي رضي الله عنه[5]، وهذا كلُّه مما يدفع

١ - ((أطراف الغرائب والأفراد))(١/ ٢٥٧).
٢ - ((أطراف الغرائب والأفراد))(١/ ٣٠٢).
٣ - ((الجرح والتعديل))(٦/ ٢٤٦).
٤ - ((الكامل))(٦/ ٢٥٣).
٥ - مع التنبيه إلى أن راوي هذا الأثر عن الأعمش هو عمرو بن القاسم، الذي قال فيه ابن عدي(٦/ ٢٣٢): وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

تهمة النصب عن قيس بن أبي حازم، ولعل ما سبق هو ما قصده العلَّامة المعلمي أو بعضُ ما قصده في إشارته إلى أن له كلاماً فيما نُسب لقيس من النصب، والله أعلم.

وأختمُ بالتنبيه على فضل قيس بن أبي حازم وعلوِّ إسناده، فهو التابعي الوحيد الذي قيل بأنه روى عن العشرة المبشَّرين، قال العلَّامة ابنُ الصلاح رحمه الله في مَعْرِضِ ذِكْرِه لمن روى من التابعين عن كبار الصحابة[1]: نَعَمْ، قَيسُ بنُ أبي حازِمٍ سَمِعَ العَشَرَةَ ورَوَى عَنْهُم. وليسَ في التَّابِعينَ أحَدٌ رَوَى عَنِ العَشَرَةِ سِواهُ، ذَكَرَ ذَلِكَ عبدُ الرَّحمانِ بنُ يُوسُفَ بنِ خِرَاشٍ الحافِظُ فيما رُوِّيْنا أوْ بَلَغَنا عنهُ. وعنْ أبي داودَ السِّجستانِيِّ أنَّهُ قالَ: رَوَى عَنِ التِّسْعَةِ ولَمْ يَرْوِ عَنْ عبدِ الرَّحْمانِ بنِ عَوْفٍ.اهـ.

وقول أبي داود الذي ذكره ابن الصلاح هو في ((سؤالات الآجري)) له، حيث قال[2]: أجود التابعين إسناداً قيس بن أبي حازم، روى عن تسعةٍ من العشرة، لم يرو عن عبد الرحمن بن عوف، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد[3].اهـ.

---

١ – ((علوم الحديث))(٤٠٦–فحل).

٢–(١/٢٧٠ – رقم٣٩٧).

٣ – هكذا جاء النص في مطبوعة السؤالات، وعددهم هنا ثمانيةٌ وليسوا تسعةً، إذ لم يذكر معهم أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه.

المبحث الثاني

عدم رواية الإمام البخاري عن بعض آل البيت (جعفر بن محمد الملقب بالصادق أنموذجاً)

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** ترجمة جعفر بن محمد.
- **المطلب الثاني:** سبب عدم رواية الإمام البخاري عن جعفر بن محمد رحمهما الله.

المطلب الأول:

ترجمة جعفر بن محمد الصادق:

أبدأ بذكر ما ترجم به البخاري لجعفر الصادق في ((كتابه التاريخ)) الكبير، ثم أذكُرُ كلام غيره فيه، فأقول: قال البخاري رحمه الله[1]: جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، الهاشميُّ المدنيُّ، أبو عبد الله الهاشميُّ، سمع أباه والقاسمَ وعطاءً، سمع منه مالكٌ والثوريُّ وشعبةُ.

قال أبو نعيم: مات سنة ثمانٍ وأربعين ومائة.

وقال لي عيَّاش بن المغيرة: ولد سنة الجحاف سنة ثمانين.

وقال لي عبد الله بن أبي الأسود عن يحيى بن سعيد: كان جعفرٌ إذا أخذْتَ منه العفوَ لم يكن به بأسٌ، وإذا حملْتَه حَمَلَ على نفسه.اهـ ما أورده البخاري في ترجمة جعفر الصادق في كتابه التاريخ الكبير.

١- (٢/ ١٩٨).

وروى له البخاري في ((التاريخ الصغير)) فقال رحمه الله[1]: حدثنا سعيد بن سليمان، ثنا حفص، عن **جعفر بن محمد** قال: كان بين الحسن والحسين طهرٌ واحدٌ.

وقال فيه أيضاً[2]: حدثني عبد الله بن محمد ومحمد بن الصلت قالا: حدثنا سفيان، عن **جعفر بن محمد**، عن أبيه قال: مات علي بن الحسين وهو ابنُ ثمانٍ وخمسين.

ورَوى عنه أيضاً تاريخَ وفاة والده الباقر، فقال رحمه الله[3]: حدثني محمد بن الصَّلت أبو يَعْلَى وعبد الله بن محمد قالا: حدثنا ابن عُيينةَ، عن **جعفر بن محمد** قال: مات أبي وهو ابن ثمانٍ وخمسين.اهـ.

وروى له في ((الأدب المفرد))، كما سيأتي معنا.

وقد كان رضي الله عنه محباً لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، معظِّماً لشأنهم، خاصةً فيما يتعلق بالشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقد روي عنه في ذلك آثارٌ كثيرة، فعن زهير قال: قال أَبِي لجعفر بن مُحَمَّد: إنَّ لي جارًا يزعم أنَّك تَبْرأُ من أبي بكر وعمر؟ قال: بَرِئَ الله من جارك، والله إني لأرجو أن ينفعني

---

١ - (١/ ١٠٠) وكذا في ((التاريخ الكبير))(٢/ ٢٨٦).
٢ - المصدر السابق(١/ ٢١٠).
٣ - المصدر السابق(١/ ٢٧٤).

الله بقرابتي من أبي بكر، ولقد اشتكيت شكاةً فأوصيتُ إلى خالي عبد الرَّحْمَن بن القاسم[1].

وعن سالم بن أبي حفصةَ قال: دخلتُ على جعفر بن محمد أَعُودُه وهو مريضٌ فقال: اللهم إنِّي أحب أبا بكر وعمر وأتولَّاهما، اللهم إن كان في نفسي غيرُ هذا فلا تنالُني شفاعةُ محمد صلى الله عليه وسلم[2].

وعن سالم بن أبي حفصة أيضاً قال: سألتُ أبا جعفرٍ وجعفراً عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فقالا: يا سالم! تولَّهما وابْرَأْ من عدوِّهما، فإنهما كانا إمامَيْ هُدًى، وقال لي جعفر: يا سالم! أبو بكر جدي، أيَسبُّ الرجلُ جدَّه؟! قال: وقال لي: لا نالتني شفاعةُ محمد صلى الله عليه وسلم في القيامة إن لم أكن أتولَّاهما وأبرأُ من عدوهما[3].

وهو القائلُ رحمه الله[4]: ما أرجو من شفاعة علي عليه السلام شيئاً، إلا وأنا أرجو من شفاعة أبي بكر عليه السلام مثلَه، ولقد وَلَدني مرتين.

وهو الراوي عن أبيه قولَه[5]: كان آلُ أبي بَكْرٍ يُسمَّون على عَهْد النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: آل النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

١ - ((تاريخ ابن أبي خيثمة)) (٤/ ٣٣٤)، الدارقطني في ((فضائل الصحابة))(رقم٣٤)، وعبد الرحمن بن القاسم هو ابن محمد بن أبي بكر رضي الله عنه، وأخته أم فروة هي أم جعفر، ومقصود جعفر بذلك بيان أن أولى الناس به هو عبد الرحمن بن القاسم حفيد أبي بكر رضي الله عنه.

وأما زهير المذكور في الإسناد فهو ابن معاوية كما عند الدارقطني.

٢ - أخرجه الدارقطني في ((فضائل الصحابة))(رقم٢٨).

٣ - أخرجه أحمد في السنة لابنه عبد الله(٢/ ٥٥٨).

٤ - أخرجه الدارقطني في فضائل الصحابة(رقم٣٠).

٥- ((تاريخ ابن أبي خيثمة)) (٢/ ٨٨٨).

وقد وثَّق جعفراً الصادقَ كبارُ أئمة الإسلام، كالشافعي[١] ويحيى بن معين[٢]، وأبي حاتم وقال[٣]: ثقةٌ لا يُسأل عن مثله.: وسُئل أبو زرعة عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه، والعلاء عن أبيه أيما أصح؟ قال[٤]: لا يُقرن جعفرٌ إلى هؤلاء.

وسئل عنه عثمان بن أبي شيبة فقال[٥]: مثلُ جَعْفَر يُسْأَل عَنهُ؟ هُوَ ثِقَةٌ إِذا روى عَنهُ الثِّقَات.

وكذلك ممن وثَّقه من الأئمة الكبار: النَّسائي[٦]، وابنُ عدي حيث قال في ختام ترجمته[٧]: ولجعفر بن محمد حديثٌ كبير عن أبيه عن جابر، وعن أبيه عن آبائه، ونسخاً لأهل البيت برواية جعفر بن محمد، وقد حدَّث عنه من الأئمة مثلُ

١ – قال ابن أبي حاتم: نا أحمد بن سلمة قال سمعت إسحاق بن إبراهيم بن راهويه يقول: قلت للشافعي: كيف جعفر بن محمد عندك؟ قال: ثقة. في مناظرة جرت بينهما. انظر: ((الجرح والتعديل)) (٢/ ٤٧٨)، وكانت المناظرة بين إسحاق والشافعي في كرى بيوتِ مكة. انظرها في: ((آداب الشافعي ومناقبه)) لابن أبي حاتم(ص١٧٧).

٢ – في رواية الدوري عنه(٣/ ١٥٧)ورواية الدارمي(رقم٢٠٧)، وقال الذهبي: وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ يَحْيَى: كُنْتُ لاَ أَسْأَلُ يَحْيَى بنَ سَعِيْدٍ عَنْ حَدِيْثِهِ، فَقَالَ: لِمَ لاَ تَسْأَلُنِي عَنْ حَدِيْثِ جَعْفَرٍ؟ قُلْتُ: لاَ أُرِيْدُهُ. فَقَالَ: إِنْ كَانَ يَحفَظُ، فَحَدِيْثُ أَبِيْهِ المُسْنَدُ –يَعْنِي: حَدِيْثَ جَابِرٍ فِي الحَجِّ–.انظر: ((سير أعلام النبلاء)) (٦/ ٢٥٧).

٣ – ((الجرح والتعديل)) (٢/ ٤٧٨).

٤ – المصدر السابق، وفيه بعد ذلك: يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى.

٥ – نقله عنه ابن شاهين في ((ثقاته)) (ص٥٤).

٦ – ((إكمال تهذيب الكمال)) (٣/ ٢٢٩)وعزاه إلى ((كتاب الجرح والتعديل))، وكذا صنع الحافظ في ((تهذيب التهذيب)) (٢/ ١٠٤).

٧ – ((الكامل)) (٢/ ١٣١).

ابنِ جُريجٍ وشعبةَ بن الحجاج وغيرهم ممن ذكرتُ بعضَهم ولم أذكر بعضاً، **وجعفرٌ من ثقات الناس** كما قال يحيى بن معين.

ووثَّقه كذلك: ابن عبد البر حيث قال[1]: كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا عَاقِلًا حَكِيمًا وَرِعًا فَاضِلًا...

وأطال في ترجمته كلٌّ من ابن حِبَّان[2] والعِجْلِيِّ[3] ذاكرَينِ بعضَ ما قيل فيه من ثناء، وحالَ روايته.

---

١ - ((التمهيد)) (٢/ ٦٦). ثم قال في أثناء الترجمة: وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ فِي الْحِفْظِ، ذَكَرَ ابْنُ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ كَانَ فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ.

٢ - قال في ((الثقات)) (٦/ ١٣١): جَعْفَر بن مُحَمَّد بن عَليّ بن الْحُسَيْن بن عَليّ بن أبي طَالب رَضِي الله عَنْهُم، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْد الله، يَرْوِي عَن أَبِيه، وَكَانَ من سَادَات أهل الْبَيْت فقهاً وعلماً وفضلاً، روى عَنهُ الثَّوْريّ وَمَالك وَشعْبَة وَالنَّاس، وَكَانَ مولده سنة ثَمَانِينَ، سنة سيل الجحاف الَّذِي ذهب بالحاج من مَكَّة، وَمَات سنة ثَمَان وَأَرْبَعين وَمِائَة وَهُوَ ابن ثَمَان وَسِتِّينَ سنة، يحْتَج بروايته مَا كَانَ من غير رِوَايَة أَوْلَاده عَنهُ، لِأَن فِي حَدِيث وَلَده عَنهُ مَنَاكِير كَثِيرَة، وَإِنَّمَا مرَّض القَوْل فِيهِ من مرَّض من أَئِمَّتنَا لما رَأَوْا فِي حَدِيثه من رِوَايَة أَوْلَاده، وَقد اعْتبرتُ حَدِيثه من الثِّقَات عَنهُ مثل ابن جريج وَالثَّوْري وَمَالك وَشعْبَة وَابْن عُيَيْنَة ووهب بن خَالِد ودونهم فَرَأَيْت أَحَادِيث مُسْتَقِيمَة لَيْسَ فِيهَا شَيْء يُخَالف حَدِيث الْأَثْبَات، وَرَأَيْت فِي رِوَايَة وَلَده عَنهُ أَشْيَاء لَيْسَ من حَدِيثه، وَلَا من حَدِيث أَبِيه، وَلَا من حَدِيث جده، وَمن الْمحَال أَن يُلزق بِهِ مَا جنت يدا غَيره، وَأم جَعْفَر بن مُحَمَّد أم فَرْوَة بنت الْقَاسِم بْن مُحَمَّد بْن أَبِي بكر الصّديق رَضِي الله عَنهُ.

وترجم له في ((مشاهير علماء الأمصار))، (رقم٩٩٧)ترجمة مختصرة، وصفه فيها بأنه: من سادات أهل البيت وعبَّاد أتباع التابعين وعلماء أهل المدينة.

٣ - قال في ((ثقاته)) (١/ ٢٧٠): جَعْفَر بن مُحَمَّد بن على بن الْحُسَيْن بن على بن أَبى طَالب، رَضِي الله عَنْهُم أَجْمَعِينَ، وَلَهُم شَيْء لَيْسَ لغيرهم، خَمْسَة أَئِمَّة: جَعْفَر بن مُحَمَّد بن علي بن الْحُسَيْن بن علي بن أبي طَالب، حَدثنَا أَبُو مُسلم حَدثنِي أبي حَدثنِي حُسَيْن الْجُعْفِيّ عَن حَفْص بن غياث قَالَ: قدمت الْبَصْرَة فَقَالُوا: لَا تحدثنا عَن ثَلَاثَة: جَعْفَر بن مُحَمَّد، وَأَشْعَث بن سوار، وَأَشْعَث بن عبد الْملك. فَقلت: أما جَعْفَر بن مُحَمَّد، فَلم أكن لأدع الحَدِيث عَنهُ لِقَرَابَتِهِ من رَسُول الله=

وقال الساجي[1]: كان جعفر بن محمد بن علي بن الحسين صدوقاً مأموناً، إذا حدَّث عنه الثقات فحديثُه مستقيم، وإذا حدَّث عنه مَن هو دونهم اضطرب حديثه.

وقال البيهقي[2]: وجعفر ممن عرفتَ حاله وثقتَه وشهرتَه بالعلم والدين.

وقال ابن خلفون[3]: جعفر بن محمد هذا عندي ثقةٌ حجةٌ فيما حمل ونقل من أثر في الدين.

وقال الحافظ الذهبي في حقه[4]: كَبِيْرُ الشَّأْنِ، مِنْ أَئِمَّةِ العِلْمِ، كَانَ أَوْلَى بِالأَمْرِ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ المَنْصُوْرِ.

وقال ابن أبي خيثمة[5]: سَمِعْتُ مصعب بن عبد الله يقول: كان مالكٌ لا يروي عن جعفر بن مُحَمَّد حتى يضمَّه إلى آخر من أولئك الرُّفعاء، ثم يجعله بعده[6].

=صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ولفضله، وَأما أَشْعَث بن سوار فَهُوَ رجل منا من أهل الْكُوفَة، فَلم أكن لأدع الحَدِيث عَنهُ، وَأما أَشْعَث بن عبد الْملك، فَهُوَ رجل من أهل الْبَصْرَة فَأَنا أَدَعهُ لكم.

١ - نقله عنه ابن خلفون في ((أسماء شيوخ مالك)) (١٣٧)، ومغلطاي في ((إكمال تهذيب الكمال)) (٣/ ٢٢٨)والحافظ في ((التهذيب)) (٢/ ١٠٤)إلى قوله: مستقيم، وأشار إلى صنيع الحافظ محققُ كتاب ابن خلفون.

٢ - نقله عنه مغلطاي وعزا هذا النقل إلى كتابه ((معرفة السنن والآثار))، ولم أجده بعد بحث، فالله أعلم. انظر: ((إكمال تهذيب الكمال)) (٣/ ٢٣٠).

٣ - ((أسماء شيوخ مالك)) (١٣٨).

٤ - ((سير أعلام النبلاء)) (١٣/ ١٢٠).

٥ - ((التاريخ)) (٤/ ٣٣٢).

٦ - روى الإمام مالك عن جعفر في ((موطئه)) سبعةَ أحاديث، انظر: ((مسند الموطأ)) (ص٢٨٦)للجوهري.

وقال أيضاً[1]: سَمِعْتُ مصعب بن عبد الله يقول: سمعتُ الدَّرَاوَرْدِيَّ يقول: لم يَرْوِ مالك عن جعفر بن مُحَمَّد حتى ظهرَ أمْرُ بني العَبَّاس.

وكان ليحيى بن سعيد القطَّان رحمه الله موقفٌ من روايته، قال ابن أبي خيثمة[2]: وَرَأَيْتُ في كتاب عليٍّ[3]: قال يَحْيَى بن سعيد: أملى عليَّ جعفر بن مُحَمَّد الحَدِيْث الطويل؛ يعني: حديث جابر في الحج، قلت ليَحْيَى: مُجَالِد بن سعيد وجعفر بن مُحَمَّد؟ قال: مُجَالِدٌ أحبُّ إليَّ من جعفر.

وفي رواية صالح بن أحمد[4]: ثنا علي بن المديني: سُئل يحيى بن سعيد عن جعفر بن محمد فقال: في نفسي منه شيء، فقلت: فمجالد؟ قال: مجالد أحبُّ الي منه.

---

١ – المصدر السابق.

٢ – ((التاريخ)) (٤/ ٣٣٢). وقد علَّق الذهبي على ذلك بقوله: هَذِهِ مِنْ زَلقَاتِ يَحْيَى القَطَّانِ، بَلْ أَجْمَعَ أَئِمَّةُ هَذَا الشَّأْنِ عَلَى أَنَّ جَعْفَراً أَوْثَقُ مِنْ مُجَالِدٍ، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى قَوْلِ يَحْيَى. ثم نقل عن إسحاق بن حكيم قوله: قال يحيى القطان: ما كان جعفر كذوباً. انظر: سير أعلام النبلاء(٦/ ٢٥٦).

٣ – في كتاب ((التعديل والتجريح)) (٢/ ٥٢٥)قَالَ عَلِيّ بن المَدِينِيّ: حَاتِم بن إِسْمَاعِيل روى عَن جَعْفَر بن مُحَمَّد عَن أَبِيه عَن جَابر أَحَادِيث مَرَاسِيل أسندها، مِنْهَا حَدِيث جَابر الحَدِيث الطَّوِيل: خرجنَا مَعَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي الْحَج. ثم قال علي بن المديني: وَحَدِيث يحيى بن سعيد عَن جَعْفَر بإرساله أثبت.

والحديث بهذا الإسناد رواه البخاري في ((التاريخ الأوسط)) (١/ ٢٧٤)والإمام مسلم في ((صحيحه)) (١٢١٨) وأبو داود (١٩٠٧)والنسائي في ((الصغرى)) (٣٠٥٤)و((الكبرى)) (١٥٧٥)وابن ماجه(٣٠٧٤)والدارمي(١٨٥٠)وابن خزيمة(٢٦٨٧) وابن حبان(١٤٥٧)وغيرهم.

٤ – ((الكامل)) (٢/ ١٣١).

وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عن سفيان عن جعفر بشيء[1].

وقال سفيان بن عيينة[2]: أربعةٌ من قريش لا يُعتمد على حديثهم: عبد الله بن محمد بن عقيل، وعاصم بن عبيد الله، وجعفر بن محمد، وعلي بن زيد.

وقال فيه الإمام أحمد[3]: ضَعِيفُ الحَدِيث مُضْطَربٌ، وقال مرة[4]: قد روى عنه يحيى، وَلَيَّنه.

وقيل لأبي بكر بن عياش: مالَك لم تسمع من جعفر بن محمد وقد أدركتَه؟ فقال: سألناه عمَّا يتحدث به من الأحاديث، أشيئاً سمعْتَه؟ قال: لا، ولكنها روايةٌ رويناها عن آبائنا[5].

وقال ابن سعد[6]: كان كثير الحديث، ولا يُحتجُّ به يُستضعَفُ، سُئل مرة: سمعتَ هذه الأحاديث التي تروي عن أبيك منه؟ فقال: نعم، وسئل مرة أخرى عن مثل ذلك فقال: إنما وجدتُها في كتبه.اهـ.

١ - انظر: ((إكمال تهذيب الكمال)) (٣/ ٢٢٨).

٢ - انظر: نقولات من كتاب ((الضعفاء)) للساجي(١٤١)المطبوع مع كتاب ((تعليقات الدارقطني على كتاب المجروحين)). وقد قال فيه الساجي: يقول إبراهيم بن أحمد: بلغني عن المعيطي قال: سمعت سفيان بن عيينة..فذكره.

٣ - ((سؤالات الميموني)) (رقم٣٦٠)ضمن ((العلل ومعرفة الرجال)) رواية المروذي وغيره.

٤ - رواية المروذي(رقم٦٨) ((العلل ومعرفة الرجال)).

٥ - أخرجه ابن عدي في ((الكامل)) (٢/ ١٣١).

٦ - عزاه مغلطاي لطبقاته الكبرى، ولم أجده في المطبوع منه، والله أعلم. انظر: ((إكمال تهذيب الكمال)) (٣/ ٢٢٩).

لم يخرج البخاري عن جعفر في ((صحيحه))[1]، لكنه أخرج عنه في ((التاريخ الصغير)) كما مرَّ معنا توثيقَ روايته هناك، وروى عنه أيضاً في ((الأدب المفرد))، فقال رحمه الله[2]: حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا **جَعْفَرٌ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ جُنُبًا يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنْ مَاءٍ، قَالَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَبَا عَبْدِ اللهِ، إِنَّ شَعْرِي أَكْثَرُ مِنْ ذَاكَ، قَالَ: وَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى فَخِذِ الْحَسَنِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، كَانَ شَعْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ مِنْ شَعْرِكَ وَأَطْيَبَ.

وفيه أيضاً[3]: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ **جَعْفَرٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ فِي السُّوقِ دَاخِلًا مِنْ بَعْضِ الْعَالِيَةِ وَالنَّاسُ كَنَفَيْهِ، فَمَرَّ بِجَدْيٍ أَسَكَّ، فَتَنَاوَلَهُ فَأَخَذَ بِأُذُنِهِ ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنَّ هَذَا لَهُ بِدِرْهَمٍ؟ فَقَالُوا: مَا نُحِبُّ أَنَّهُ لَنَا بِشَيْءٍ، وَمَا نَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَتُحِبُّونَ أَنَّهُ لَكُمْ؟ قَالُوا: لَا ـ قَالَ ذَلِكَ لَهُمْ ثَلَاثًا ـ فَقَالُوا: لَا وَاللهِ، لَوْ كَانَ حَيًّا لَكَانَ عَيْبًا فِيهِ أَنَّهُ أَسَكُّ -وَالْأَسَكُّ: الَّذِي لَيْسَ لَهُ أُذُنَانِ- فَكَيْفَ وَهُوَ مَيِّتٌ؟ قَالَ: فَوَاللهِ، لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ هَذَا عَلَيْكُمْ.

١ - قال شيخ الإسلام في ((منهاج السنة)) (٤/ ١٤٣): وقد استراب البخاري ببعض حديثه لمَّا بلغه عن يحيى بن سعيد فيه كلام فلم يخرج له.

٢ - بَابُ إِذَا ضَرَبَ الرَّجُلُ فَخِذَ أَخِيهِ وَلَمْ يُرِدْ بِهِ سُوءًا، رقم(٩٥٩).

٣ - ((الأدب المفرد))-رقم(٩٦٢).

ورَوَى في ((خلق أفعال العباد)) قولَه في القرآن، فقال البخاري رحمه الله[1]: وقال معاوية بن عمار: سمعتُ **جعفر بن محمد** يقول: القرآن كلام الله، وليس بمخلوق.

وفيه أيضاً[2]: حدثنا الحسن بن صباح حدثنا معبد أبو عبد الرحمن الكوفي نزل بغداد، حدثنا معاوية بن عمار قال: سألت **جعفر بن محمد** عن القرآن؟ فقال: ليس بخالق ولا مخلوق.

١ - ((خلق أفعال العباد))-رقم(١٢).
٢ - برقم(٩٥).

المطلب الثاني

سبب عدم رواية الإمام البخاري عن جعفر بن محمد رحمهما الله.

عيب على الإمام البخاري عدم إخراجه لجعفر الصادق في صحيحه، وقبل أن أبدأ بذكر هذه المسألة ومتعلقاتها، أمهِّد بناء على ما مضى معنا من تلخيص لأقوال أهل الجرح والتعديل في جعفر، فأقول:

بنظرة أولية إلى الفريقين: الموثقين والمضعفين، نجد أن عدد من وثق جعفر من كبار أئمة الإسلام أكثر، لكن هل يُعدُّ هذا السبب بمفرده كافياً كي يتم اعتماد قولهم وإهمال قول المجرحين، أم أن في المسألة تفصيلاً؟

أقول: إذا اختلف أقوال النقاد في الراوي جرحاً وتعديلاً، فباتفاق أهل العلم يقدَّم الجرح فيما إذا تساوى الفريقان ومن باب أولى إذا كان المجرحون أكثر، وكذلك يُفعل فيما إذا كان المعدِّلون أكثر فيقدم الجرح أيضاً عند الجمهور، شريطة أن يكون الجرح مفسراً[1]، وقد عقد الخطيب البغدادي رحمه الله باباً لهذه المسألة فقال[2]: بَابُ الْقَوْلِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ إِذَا اجْتَمَعَا أَيُّهُمَا أَوْلَى؟ **اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ جَرَحَهُ الْوَاحِدُ وَالِاثْنَانِ وَعَدَّلَهُ مِثْلُ عَدَدِ مَنْ جَرَحَهُ فَإِنَّ الْجَرْحَ بِهِ أَوْلَى** وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْجَارِحَ يُخْبِرُ عَنْ أَمْرٍ بَاطِنٍ قَدْ عَلِمَهُ وَيُصَدِّقُ الْمُعَدِّلَ وَيَقُولُ لَهُ: قَدْ عَلِمْتُ مِنْ حَالِهِ الظَّاهِرَةِ مَا عَلِمْتَهَا وَتَفَرَّدْتُ بِعِلْمٍ لَمْ تَعْلَمْهُ مِنَ

١ – قال الحافظ السخاوي رحمه الله: لكن ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح بما إذا فسر. انظر: فتح المغيث(٢/ ١٩٠–المنهاج)، وقد قام رحمه الله ببحث هذه المسألة بحثاً وافياً، ذكر فيها أقوال العلماء وأدلتهم، بما لا تكاد تجده عند غيره.

٢ – الكفاية(١/ ٢٧٤–فحل).

اخْتِبَارِ أَمْرِهِ، وَإِخْبَارُ الْمُعَدِّلِ عَنِ الْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ لَا يَنْفِي صِدْقَ قَوْلِ الْجَارِحِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، فَوَجَبَ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْجَرْحُ أَوْلَى مِنَ التَّعْدِيلِ.

ثم عقَّبه بفصل آخر ذكر فيه ما إذا فاق عددُ المعدلين الجارحين، فقال[1]: فَصْلٌ إِذَا عَدَّلَ جَمَاعَةٌ رَجُلًا وَجَرَحَهُ أَقَلُّ عَدَدًا مِنَ الْمُعَدِّلِينَ، **فَإِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْحُكْمَ لِلْجَرْحِ وَالْعَمَلَ بِهِ أَوْلَى**، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بَلِ الْحُكْمُ لِلْعَدَالَةِ، وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْجَارِحِينَ يُصَدِّقُونَ الْمُعَدِّلِينَ فِي الْعِلْمِ بِالظَّاهِرِ، وَيَقُولُونَ: عِنْدَنَا زِيَادَةُ عِلْمٍ لَمْ تَعْلَمُوهُ مِنْ بَاطِنِ أَمْرِهِ، وَقَدِ اعْتَلَّتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ بِأَنَّ كَثْرَةَ الْمُعَدِّلِينَ تُقَوِّي حَالَهُمْ، وَتُوجِبُ الْعَمَلَ بِخَبَرِهِمْ، وَقِلَّةَ الْجَارِحِينَ تُضَعِّفُ خَبَرَهُمْ، وَهَذَا بُعْدٌ مِمَّنْ تَوَهَّمَهُ، لِأَنَّ الْمُعَدِّلِينَ وَإِنْ كَثُرُوا لَيْسُوا يُخْبِرُونَ عَنْ عَدَمِ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْجَارِحُونَ، وَلَوْ أَخْبَرُوا بِذَلِكَ وَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّ هَذَا لَمْ يَقَعْ مِنْهُ، لَخَرَجُوا بِذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونُوا أَهْلَ تَعْدِيلٍ أَوْ جَرْحٍ، لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ بَاطِلَةٌ عَلَى نَفْيِ مَا يَصِحُّ وَيَجُوزُ وُقُوعُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوهُ، فَثَبَتَ مَا ذَكَرْنَاهُ.اهـ.

وهو ما رجحه العلامة ابن الصلاح وعزاه للجمهور، قائلاً[2]: فَإِنْ كَانَ عَدَدُ الْمُعَدِّلِينَ أَكْثَرَ، فَقَدْ قِيلَ: التَّعْدِيلُ أَوْلَى، **وَالصَّحِيحُ-وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ-أَنَّ** الْجَرْحَ أَوْلَى لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قلت: فعلى هذا فلا تعتبر كثرة من وثق جعفراً رحمه الله مرجحاً في تقديم تعديله، ولا في مصادرة قول من تكلم فيه.

---

١ - الكفاية(١/ ٢٧٦-فحل).

٢ - علوم الحديث(١٠٩-عتر).

هذا فيما يتعلق بالموقف من أقوال أهل العلم المختلفة في جعفر رحمه الله، وأما الإمام البخاري فقد عيب كما أسلفت بعدم روايته عن جعفر بن محمد الصادق في صحيحه، مع روايته عن غيره ممن هو دونه في المرتبة، كما أورد ذلك غير واحد من المخالفين له، وأكتفي هنا بذكر كلام واحد منهم في هذا، إذ ليس المقصود الإكثار من النقول في هذا الموضوع، لأن القول واحد، وإنما اختلفت صياغته، والرد عليه هو رد على جميعهم، فأقول:

قال بعض المنتسبين إلى العلم: ومن أمارات بغض البخاري لأهل بيت النبوة وانحرافه عنهم: عدم إخراجه عن الإمام الصادق عليه السلام في كتابه، بل استرابته في بعض حديثه، والعياذ بالله[1]!! ثم نقل توجيه شيخ الإسلام ابن تيمية لعدم إخراجه لحديث جعفر وهو قوله: وقد استراب البخاري في بعض حديثه لَمَّا بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام، فلم يخرج له.

ثم عقَّب صاحب هذه الشبهة بقوله: ويمتنع أن يكون حفظه للحديث كحفظ من يحتج بهم البخاري. إلى أن انتهى إلى قوله-وبئس ما قال-: أفهل كان شأن الإمام عليه السلام أقل من شأن عمرو بن العاص وبسر بن أرطأة وأمثالها من فسقة الصحابة؟

أفهل كان الشافعيُّ وغيرُه أجل من شأن الإمام الصادق؟ لكنه التعصُّب والنَّصب والعياذ بالله. اهـ. ما خطته يداه وتبت فيما أورده وافتراه، خاصة في حق الصحابة رضي الله عنهم جميعاً.

١ - وعلامات التعجب من صاحب الشبهة.

والجواب عن شبهته الواهية يكون بوجهين: وجه عام ووجه خاص، أما الوجه العام، فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: لم يعتد علماء هذا الشأن إلى الجنوح إلى إتهام البخاري في معتقده لكونه لم يرو عن أحد من ثقات المحدثين، فهذا الأمر لا يكاد يخطر على قلب واحد منهم، وإنما نظروا إلى هذا الأمر نظرة علمية، قد تصل إلى حد التعجب أحياناً[1]، وعدم القدرة على إيجاد عذر له أحياناً أخرى[2]، ومع ذلك لم يبقوا أُسارى لهذه الحيرة والاستغراب، بل شرعوا في البحث عن الأسباب التي أدت إلى عدم رواية البخاري عمن كان أهلاً للرواية عنه، فتوصلوا إلى الأسباب التالية:

١- أن البخاري رحمه الله لم يشترط الرواية عن جميع الثقات، فكيف يُلزم بشيء لم يلتزمه ولم يشترطه في كتابه؟ وصنيعه في ذلك كصنيعه في عدم اشتراطه

---

١ - قال الذهبي في ترجمة ميمون بن مهران الجزري: وَقَدْ خَرَّجَ أَرْبَابُ الكُتُبِ لِمَيْمُوْنِ بنِ مِهْرَانَ سِوَى البُخَارِيِّ، فَمَا أَدْرِي لِمَ تَرَكَهُ؟ انظر: سير أعلام النبلاء(٥/ ٧٨).

ومما تعجَّب منه الذهبي أيضاً عدم إخراج الإمام البخاري لمحمد بن رُمح بن المهاجر ، حيث قال في سير أعلام النبلاء(١١/ ٤٩٩) لَمْ يَتَّفِقْ لِي أَنْ أُورِدَ ابْنَ رُمْحٍ فِي كِتَابِ تَذْكِرَةِ الحُفَّاظِ، فَذَكَرتُه هُنَا لِجَلاَلَتِهِ. وَأَنَا أَتَعَجَّبُ مِنَ البُخَارِيِّ كَيْفَ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ! فَهُوَ أَهْلٌ لِذَلِكَ، بَلْ هُوَ أَتقَنُ مِنْ قُتَيْبَةَ بنِ سَعِيْدٍ-رَحِمَهُمَا اللهُ-. وانظر لمزيد من هذه الأمثلة: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي(١/ ١٩٦)فقد ذكر المثالين السابقين وغيرهما.

وما ذكره الذهبي رحمه الله من عدم رواية البخاري لميمون بن مهران فيه نظر، انظر مناقشته في ذلك في الكتاب الأصل.

١ - كما حصل للدارقطني حينما سأله تلميذه السلمي عن السبب في عدم إخراج البخاري لسهيل بن أبي صالح في صحيحه، فقال الدارقطني: لا أَعرِفُ له فيه عُذرًا؛ فقد كان أبو عبدِالرحمنِ أحمدُ بنُ شعيبٍ النَّسائيُّ إذا مرَّ بحديثٍ لِسُهيلٍ قال: سُهيلٌ- واللهِ- خيرٌ من أبي اليَمانِ ويحيى بنِ بُكَيرٍ وغيرِهما، وكتابُ البخاريِّ من هؤلاءِ ملآن. انظر سؤالاتَ السلمي (رقم١٥٨).

جمع كل ما صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه، وكذا فعل مسلم في كلا الأمرين: لم يلتزم الرواية عن جميع الثقات، ولم يشترط جمع كل ما صح من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم[1]، وبُني على هذا عند علماء الحديث عدم الطعن في الراوي الذي لم يرو عنه أحد من الشيخين، بحجة عدم روايتهما عنه، وإن وُجد من يتخذ هذا الأمر ذريعة لرد رواية راو، أو لتوهينها، فهو قليل جداً، سرعان ما يُنقض بقول غيرهم من علماء الحديث، وهم الأكثر[2]، نعم، قد يجتمع مع هذا الأمر أمور أخرى تكون سبباً في القدح في رواية ذلك الراوي، أما لمجرد ترك الشيخين أو أحدهما الرواية عنه، فلا يعتبر قدحاً بمفرده، لا عندهما ولا عند أكثر أهل العلم، إن لم يكن عند جميعهم، وفي تقرير هذا المعنى يقول أبو عبد الله

---

١ - الثاني من هذين القولين إنما كان بنص من كل منهما حيث قال البخاري: ما أدخلْتُ في كتابي الجامعِ إلا ما صحَّ ، وتركتُ من الصِّحَاح لحالِ الطولِ. انظر: أسامي من روى عنهم البخاري() وتاريخ بغداد (٢/ ٣٣٢).

وقال مسلم في صحيحه(٩٣٢): لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٍ وَضَعْتُهُ هَا هُنَا. إِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.أهـ.

وقد علّق ابن الصلاح رحمه الله على عبارة مسلم هذه بقوله: أَرَادَ–وَاللهُ أَعْلَمُ–أَنَّهُ لَمْ يَضَعْ فِي كِتَابِهِ إِلَّا الْأَحَادِيثَ الَّتِي وَجَدَ عِنْدَهُ فِيهَا شَرَائِطَ الصَّحِيحِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ اجْتِمَاعُهَا فِي بَعْضِهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ. انظر: علوم الحديث(٢٠).

وأما القول الأول فقد بُني على استقراء صنيعهما ، لكن لهذا الاستقراء تعلق بقولهما السابق الذي نفيا فيه حصر الصحيح من الحديث، إذ قد يؤدي عدم قصدهما لحصره، ترك رواية بعض الثقات من الأئمة.

٢ - كقول البيهقي في السنن الكبرى(١/ ٢٩٢): وَعَبْدُ خَيْرٍ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ صَاحِبَا الصَّحِيحِ. لكن اعترض العلامة الشنقيطي إيراده هذا بقوله: وكم من ثقة عدل لم يخرج له الشيخان؟ انظر: أضواء البيان(١/ ٣٥١).

الحاكم بعد كلام له على الصحيحين[1]: فإذا كان الحال على ما وصفنا بان للمتأمِّل من أهل الصنعة أن كتابيها لا يشتملان على كل ما يصح من الحديث، **وإنهما لم يحكما أن من لم يخرجاه في كتابيهما مجروح أو غير صدوق.**

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]: لَكِنَّ مُجَرَّدَ عَدَمِ تَخْرِيجِهِمَا لِلشَّخْصِ لَا يُوجِبُ رَدَّ حَدِيثِهِ.اهـ.

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله[3]: ومن الثقات الذي لم يُخَرَج لهم في الصحيحين خلق، منهم من صحَّح لهم الترمذي وابن خزيمة، ثم: من روى لهم النسائي وابن حبان وغيرهما، ثم: لم يضعفهم أحد، واحتج هؤلاء المصنفون برواياتهم.

وعلى هذا يقال: كيف يُطعن في كل راو لم يخرج له الشيخان؟ ونحن نرى أنهما لم يرويا عن بعض كبار أئمة الإسلام، فكلاهما لم يرو عن الإمام الشافعي شيئاً، والبخاريُّ لم يرو عن الإمام أحمد بن حنبل إلا حديثاً واحداً؟ فهل يأتي أحد المتطفلين على موائد العلماء، ويقدح في كلا الإمامين بهذه الحجة الواهية؟ وهل يمكن أن يصدر هذا الكلام إلا ممن فقد عقله ونادى على نفسه بعدم أهليته؟ نسأل الله السلامة.

---

١ – المدخل إلى الصحيحين(١١٢).

٢ – مجموع الفتاوى(٢٤/ ٣٥١).

٣ – الموقظة(٨١).

٢- وكذلك من الأسباب التي جعلت الإمام البخاري لا يروي عن بعض الثقات من الأئمة-**ولعله من أهمها-هو كون البخاري قد روى عن أقران ذلك الثقة أو حتى عن شيوخ ذلك الثقة**، بحيث يغنيه هذا عن الحرص على السماع منه، وقد عرض الخطيب البغدادي رحمه الله لهذا السبب وأطال في الحديث عنه، وذلك في بيانه لأسباب عدم رواية البخاري عن الإمام الشافعي رحمهما الله[١].

وفي هذا يقول التاج السبكي[٢]: قال[٣]: **ولم يرو-أي البخاري-عن الشافعيِّ في الصحيح لأنه أدرك أقرانَه**، والشافعي مات مكتهلاً، فلا يرويه نازلاً، وروى عن الحسين وأبي ثور مسائل عن الشافعي. ثم قال السبكي: وذكر الشافعي في موضعين من صحيحه في باب: في الركاز الخمس[٤]، وفي باب: تفسير العرايا من البيوع[٥].اهـ.

١ - في كتابه: مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه والرد على الطاعنين بعظم جهلهم عليه، ص(٥٣)تحت فصل: سَبَب ترك الْبُخَارِيّ إِخْرَاج الحَدِيث عَن طَرِيق الشَّافِعِي، وقد نقل خلاصتها وأهم ما جاء فيها الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء(١٠/ ٩٥).
وانظر كلاماً قريباً من هذا للبيهقي في كتابه: بيان خطأ من أخطأ على الشافعي(١٦٥).
٢ - طبقات الشافعية (٢/ ٢١٥).
٣ - أي أبو عاصم العبادي في كتابه الطبقات، والله أعلم.
٤ - قال البخاري في الباب المذكور: وَقَالَ مَالِكٌ، وَابْنُ إِدْرِيسَ: الرِّكَازُ: دِفْنُ الجَاهِلِيَّةِ، فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الخُمُسُ وَلَيْسَ المَعْدِنُ بِرِكَازٍ. انظر: صحيح البخاري-كتاب الزكاة-باب: وفي الركاز الخمس.
٥ - حيث قال: وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: العَرِيَّةُ: لاَ تَكُونُ إِلَّا بِالكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ، لاَ يَكُونُ بِالْجِزَافِ. انظر: صحيح البخاري -كتاب البيوع-باب: تفسير العرايا.

ثم قد يكون هناك مانع خاص بذلك الراوي منع البخاريَّ من السماع منه والأخذ عنه، فهذا الإمامُ أحمدُ إمام الدنيا في زمانه، وصاحبُ المسند الذي لم يؤلَّف مثله، لم يرو عنه البخاري في صحيحه إلا حديثاً واحداً، وبواسطة! فهل يعد هذا انتقاصاً من البخاري له؟ وهل يقول هذا عاقل؟ ولهذا صدَّرت كلامي في هذا الفصل بأن أحداً من أهل العلم لم يعتبر هذا انتقاصاً من البخاري لكل من لم يرو عنه في الصحيح، وإنما سلكوا طرقاً في توجيه ذلك الأمر[1].

كذلك من الأسباب التي تحول بين البخاري والرواية عن بعض الثقات، اختلاف أقوال النقاد في الحكم على الراوي، أو القول بأن الإجماع لم يقع على توثيقه، أو الحكم بكونه ثقة لكن لم يبلغ أعلى درجات التوثيق، فيترك البخاريُّ الروايةَ عنه احتياطاً، أو تقديماً لغيره عليه، وهذا الوجه أيضاً ليس فيه انتقاص لمن تَرك الرواية عنه، والاختلاف بين النقاد في التوثيق والتضعيف معروف مشهور، وقد مُلئت به كتب الرجال، نعم، هذا قد يقود إلى بعض الاستغراب، وأحياناً الإنكار، كما مضى معنا، ولكن يبقى الأمر في حيِّز الاجتهاد المستساغ الذي لا

---

١ – قال الحافظ ابن حجر في معالي التأنيس(٧٧) في بيان عدم إكثار البخاري عن الإمام أحمد: وأما البخاريُّ فكأنه لم يلقه إلا بعد أن امتنع من التحديث؛ فما أخرج عنه إلا شيئاً يسيراً. و انظر كلامه أيضاً في فتح الباري(٩/ ١٥٤).

وقال المعلمي اليماني في بيان عدم إخراج البخاري لإبراهيم بن شمَّاس مع كونه ثقة في التنكيل(١/ ٢٩٣): فأما عدم إخراج البخاري عنه في صحيحه، فكأنه إنما لقيه مرة، فإن إبراهيم كان دائباً في الجهاد، فلم يسمع منه البخاري ما يحتاج إلى إخراجه في الصحيح، وقد أدرك البخاريُّ من هو أكبر من إبراهيم وأعلى إسناداً، وكم من ثقة ثبت لم يتفق أن يخرج عنه البخاري في صحيحه، وأخرج عمن هو دونه بكثير.اهـ.

يُسقط صاحب الكتاب، ولا الكتاب، فكيف إذا كان المنكَر عليه هو الإمام البخاري رحمه الله، والمتكلَّم فيه هو كتابه الصحيح؟!

ولهذا لو نظرنا إلى صنيع الحافظ ابن حبان[1] وطريقة تعامله مع الإمام البخاري في عدم إخراجه لحماد بن سلمة وإخراجه لمن هو دونه في نظر ابن حبان على أقل تقدير، لوجدناه قد عرَّض ولَمَّح وما صرَّح[2]، بذكر البخاريِّ باسمه، وإنما شرع في إيراد ما قد يرد من أسباب لترك رواية حماد بن سلمة، ثم قام بالإجابة عنها، لكنه لم يتطرق من قريب ولا من بعيد إلى نسبة من ترك رواية حماد بن سلمة إلى البدعة، ولولا طول كلامه لنقلته بتمامه، وذلك لما يحوي من دفاع عظيم عن حماد بن سلمة رحمه الله.

هذا بالنسبة لتناول الموضوع من حيث العموم، أما من حيث خصوص عدم رواية البخاري عن جعفر الصادق، فيقال:

لا يخلو الأمر من أن يكون له ارتباط بسبب متعلق بجعفر الصادق، أو بسبب متعلق بالبخاري رحمهما الله، أما بالنسبة للبخاري فقد يقال بأن الوضع السياسي المحيط به لم يمكنه من الرواية عن جعفر رحمهما الله خشية على نفسه من بطش السلطان، وهذا احتمال بعيد للأسباب التالية:

---

١ - انظر كلامه بتمامه في مقدمته على صحيحه(١/ ١٥٣).

٢ - قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في تهذيب التهذيب(٣/ ١٣): وقد عرَّض ابن حبان بالبخاري لمجانبته حديث حماد بن سلمة حيث يقول: لم ينصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار. اهـ. وانظر تتمة ما جاء في التهذيب للوقوف على تعليل عدم إخراج البخاري لحماد بن سلمة.

أ- أن البخاريَّ رحمه الله روى لغير جعفر من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يمنعه الظرف السياسيُّ من ذلك.

ب- أن البخاري روى لجعفر في كتبه الأخرى كالأدب المفرد والتاريخ الأوسط وخلق أفعال العباد، بل وفي هذا الأخير ذكر مذهب جعفر رحمه الله في القرآن وكونه غير مخلوق، مستدلاً به على صحة هذا القول وأنه هو قول أهل السنة والجماعة، وهذا أشد من مجرد الرواية عنه، إذ أن البخاري هنا لم يكتف بالرواية عنه، بل احتج بقوله كما احتج بقول غيره من العلماء على قول أهل السنة في أن القرآن كلام الله عز وجل.

ت- يقال: لو احتاج البخاري للرواية عن جعفر، وكان خائفاً من ذلك، لاستطاع أن يروي عنه ويورِّي عن التصريح باسمه، كأن يذكر اسم جعفر مستقلاً دون أن يَنسبه، أو يذكره بكنيته أو بلقبه، وقد روى البخاري رحمه الله عن شيخ من شيوخه واقتصر تسميته باسمه الأول (محمد)، ولم ينسبه في مواطن من كتابه، مما أدى إلى اختلاف أئمة الحديث -وهم أهل التخصص- في تحديده، فكذلك هنا، كان باستطاعة البخاري أن يفعل الفعل نفسه، ولا يقع عليه في ذلك أي خطر من اكتشافه، ثم من كان من المشتغلين في السياسة في زمانه يستطيع أن يقوم بتتبع أسانيد البخاري ودراستها والوقوف على ترجمة رواتها؟! هذا مما لا يعرف في زمنهم، ومن باب أولى في الأزمنة التي بعد زمنهم. والله أعلم.

أ- ثم ما الذي يدين البخاري أمام أعداء جعفر إن افترضنا وجودهم في ذكره لحديث في إسناده جعفر، وهو ليس من شيوخه المباشرين؟ وهذه أسانيده مليئة بالرواية عن آل البيت ممن ليسوا من شيوخه المباشرين، فما الذي ميَّز جعفراً عنهم حتى يخاف البخاري من الرواية عنه؟

ب- لقد عاصر الإمامَ البخاريَّ كثيرٌ من المحدِّثين المشتغلين بالتصنيف والذين قاموا بجمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم في مصنفاتهم، وقد رووا عن جعفر، مع أنهم كانوا في البلاد نفسها التي كان فيها البخاري، ومع ذلك فما نُقل في كتب التاريخ والرواية أنهم مُنعوا من ذلك، أو أُمروا بإخراج حديث جعفر من مصنفاتهم، وهل كانت منزلتهم عند المتوكل أعلى من منزلة البخاري، بحيث تجاوز عن صنيعهم، وتوعد البخاري إن فعل فعلهم؟! أم أنهم كانوا أكثر شجاعة من البخاري، وأشدَّ جُرأة على إظهار هذا الأمر، وأما البخاري فقد خشي على نفسه ولم يجرؤ على ذكر جعفر في صحيحه؟ هذا لا يقوله عاقل.

ت- ثم يقال أيضاً: بأن جعفراً رحمه الله كان مبتعداً عن السياسة ولم يُعرف عنه خلاف مع الدولة العباسية في زمانه، فما الذي خص جعفراً بهذه الظروف السياسية؟

د- هذا فيما يختص بتعليق السبب بالظرف السياسي، وقد تبين بُعده، وإنما أطلت فيه حتى لا يتهم البخاري في دينه، ويرمى بكونه مداهناً للولاة، حتى لو كانت هذه المداهنة تؤدي إلى إضاعة الحق!

والآن سأتكلم عن الأسباب المتعلقة بجعفر والتي يمكن أن تُبيِّن طريقة البخاري في عدم الرواية عنه، فأقول وبالله التوفيق:

١- لو افترضنا أن البخاري رحمه الله لم يرو عن جعفر في صحيحه، لكونه كان مقلاً في الحديث، أي لم تكن مسموعاته كثيرة، لوجدنا أن البخاري رحمه الله روى في صحيحه عمن هم أقل حديثاً من جعفر، فهو قد أخرج عن علقمة بن أبي علقمة[١]، ومِخْول بن راشد[٢]، ومورِّق العجلي[٣]، حديثاً واحداً عن كل منهم، وغيرهم الكثير، كذلك أخرج عن كل من المحاربي: عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ[٤]، وعبد الرحمن بن مقرن[٥] وعمر بن نافع[٦] حديثين فقط، وهذا كله مما يظهر أن البخاري لم يرو عن جعفر بسبب كونه كان مقلاً في الحديث، إذ كان بإمكانه أن يروي عنه حديثاً واحداً كما فعل مع غيره.

٢- ولو افترضنا أن البخاري رحمه الله لم يرو عن جعفر لكونه كان من الفقهاء، لوجدنا أن من رجاله من كان مشهوراً بالفقه، معروفاً به، ومع ذلك فقد أخرج له البخاري رحمه الله، ويكفي في ذلك أنه روى عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة: وهم سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير،

---

١ - انظر فتح الباري(٤/ ٥١).
٢ - انظر: فتح الباري(١/ ٣٦٧).
٣ - انظر فتح الباري(٣/ ٥٢).
٤ - انظر فتح الباري(١/ ١٩٠).
٥ - انظر: فتح الباري(٤/ ١٧).
٦ - انظر: فتح الباري(٣/ ٣٦٨).

وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار[1].

وأقوى الأسباب في نظري لعدم رواية البخاري عن جعفر الصادق هو عدم اعتباره قد وصل إلى أعلى المراتب في التوثيق، خاصة مع ما سبق معنا من كلام يحيى بن سعيد، ومتابعة الإمام أحمد في الحكم على أحاديثه بالاضطراب، وما نقل عن سفيان بن عيينة-إن صح عنه- في الموقف من روايات جعفر، بالإضافة إلى حرص البخاري رحمه الله على الأسانيد العالية في الرواية، فلعله قد وقف على طرق أقصر من غير رواية جعفر، وهذا كله مما لا ينقص من مكانة جعفر رضي الله عنه الذي تبوأها بجدارة، سواء ما كان منها متعلقاً بعبادته أو بخلقه أو بعلمه أو بروايته، وهذا كله أيضاً مما لا يشين الإمام البخاري، ولا يتوصل من خلاله إلى الطعن في معتقده، واتهامه بالتهم الباطلة الكاذبة في معاداته لآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما المسألة أولاً وأخيراً مسألة علمية، تخضع لقواعد هذا العلم الشريف، فلا ضير على كل منهما ولا مؤاخذة.

وأقول: لو نظرنا للموضوع بتجرد، وخلعنا ربقة التعصب المذموم من أعناقنا، وطرحنا سؤالاً قلنا فيه: ما الذي ميَّز جعفر بن محمد رحمه الله عن سائر أهل العلم، حتى يُغضب لجعفر دون غيره، ويُرمى البخاري بعداء أهل البيت لمجرد أنه لم يرو عن جعفر في صحيحه، لقد أثنى أهل الصنعة على جعفر بن

---

١ - وكذلك لسالم بن عبد الله بن عمر وأبي بكر بن عبد الرحمن اللذين عدَّا من الفقهاء السبعة أيضاً. انظر في ذلك: التقييد والإيضاح(٣٢٥).

محمد، في ديانته ومعتقده ورجاحة عقله، ومحبة الناس له، وثنائهم عليه، وغير ذلك من أوجه المدح، لكن هذا كله لا يعني عدم جواز التعرض لمقام جعفر في الجرح والتعديل، ولهذا نجد أن بعض أئمة الحديث قد تكلَّموا فيه، فقدَّم عليه يحيى بن سعيد مجالدَ بن سعيد، واعتُبر هذا غلواً من يحيى[1]، وقال فيه الإمام أحمد: ضَعِيف الحَدِيث مُضْطَرِب، ولأبي بكر بن عياش كلام في سبب تركه لروايته، كما مرَّ معنا، وقد تُكلم في رواية من هو في مرتبة جعفر أو دونه، فهذا أبو حنيفة الإمام المشهور صاحب المذهب المتبَّع، امتلأت كتب الجرح والتعديل بذكر أقوال أهل العلم فيه، ومع ذلك فقد بقي مقدَّراً من قبل أهل العلم، معترَفاً له بالتقدم في فنه، بل إن من المتكلِّم فيهم من كان كبيرَ الشأن في الرواية، لا يُعدَل عنه في زمانه، لكنه اختلط في آخر عمره، فذكر أهل العلم ذلك عنه، وتجنبوا رواياته بعد اختلاطه، وما اعتبر ذلك قادحاً في جلالة قدره، ومن طالع كتب المصطلح في باب الاختلاط وقف على عدة من الثقات أصيبوا به في أواخر أعمارهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

٣- ثم يقال بعد هذا كله، إن إطلاق القول بأن البخاري قد ترك رواية جعفر الصادق، يوهم القارئ والسامع بأن ذلك إنما حصل في جميع كتبه، وهذا إجحافٌ بُني على إجمال من مُطلق هذه المقولة، وإلا لو كان الحقُّ هو المبتغى، والإنصافُ هو الرائد، لبَيَّن قائل هذه المقولة بأن البخاريَّ إنما لم يرو عن جعفر في صحيحه فقط، وروى عنه في غير صحيحه، وعند ذلك يتبين للقارئ المنصف

١ - كما مر معنا من كلام الذهبي.

بأن السبب في عدم رواية البخاريِّ لجعفر في صحيحه إنما هو عائد للضبط ودرجاته، لا علاقة له بمعتقد كل من جعفر والبخاري رحمهما الله، ولو كان البخاري ناصبياً كما ادعي –وبئست الدعوى– إذاً لترك البخاري رواية جعفر في كل كتبه والله الهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الثالث:

عدم ذكر الإمام البخاري لبعض فضائل أهل البيت في كتبه:

هذه هي الشبهة الثالثة والأخيرة التي ادعاها أعداءُ الإمام البخاري للطعن فيه ونسبته إلى النصب، الذي يعني معاداته لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وحاشاه من أن يقع في هذا المذهب الباطل الرديء.

ولو تساءلنا: ما هي الأخبار الواردة في فضائل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم والتي أعرض عنها البخاري رحمه الله في صحيحه وتعمَّد أن لا يذكرها وقام بحجبها عن قرائه؟ وإذا ثبت وجود بعض الأحاديث الصحيحة المتعلقة بفضائلهم في خارج الصحيح، هل يعني هذا أن البخاري تعمَّد عدم ذكرها، لأنه يبغض أهلَ بيت النبي صلى الله عليه وسلم؟ لا يقول هذا إلا من كان ذا قلب مريض، اعتاد أن يلقي التهم جزافاً من غير ترو ولا تحر، بل بالكذب الصراح الذي لا يحسن هو ومن كان على شاكلته غيره، وما ذلك إلا لمعرفة هذا الصنف من الناس أنهم لا يستطيعون أن يقنعوا غيرهم بمذهبهم الفاسد إلا بالكذب والافتراء، فهذا الصنف من الناس هو الذي يروِّج لهذه الأباطيل وأمثالها، وأما سائر العقلاء فلا يطرأ على بالهم أمر مثل هذا، وهل يلزم أن البخاري إذا لم يرو حديثاً في فضل أحد من الصحابة أنه يكون بذلك مبغضاً له؟ كيف يظن هذا ونحن نرى الإمام البخاري لم يرو في فضل سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل

حديثاً واحداً[1]، لماذا؟ هل لأنه كان يناصب سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرين بالجنة العداء؟ وقل مثل ذلك في عدم ذكره لشيء من فضائل عبدالرحمن بن عوف وهو أيضاً من العشرة المبشرين بالجنة، فمَن مِن أهل السنة نسب البخاري لبغض هذين الصحابين الجليلين؟ وهل يقول بهذا قائل؟ لكنها القلوب التي أشربت الحقد والغل على علماء الإسلام، فانطلقت ألسنتها بالكذب الذي لا تعرف غيره، فروَّجوا لهذا الإفك والبهتان متبعين بذلك سلفهم الذين قال الله عز وجل فيهم: **إن الذي جاؤوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكم، لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم.**

وسأكتفي بعرض شبهة واحدة والجواب عليها، وهو قول أحدهم متدثِّراً بكلام منسوب لأبي الخطاب ابن دِحية الكلبي، يتهم فيه البخاريَّ بحجبه ما يُروَى في فضائل علي رضي الله عنه، وسبب اتهام ابن دحية للبخاري بهذا، هو اختصاره لحديث فيه قصة لعلي رضي الله عنه رواها الإمام أحمد في مسنده، وما

---

١ - قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في تعليقه على الحديث الذي ذكره الإمام البخاري في فضل أبي عبيدة بن الجراح: كذا أَخَّرَ ذِكْرَهُ عَنْ إِخْوَانِهِ مِنَ الْعَشَرَةِ، وَلَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنْ نُسَخِ الْبُخَارِيِّ عَلَى تَرْجَمَةٍ لِمَنَاقِبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَلَا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُمَا مِنَ الْعَشَرَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَفْرَدَ ذِكْرَ إِسْلَامِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بِتَرْجَمَةٍ فِي أَوَائِلِ السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَأَظُنُّ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفِ النَّاقِلِينَ لِكِتَابِ الْبُخَارِيِّ، كَمَا تَقَدَّمَ مِرَارًا أَنَّهُ تَرَكَ الْكِتَابَ مُسْوَدَّةً، فَإِنَّ أَسْمَاءَ مَنْ ذَكَرَهُمْ هُنَا لَمْ يَقَعْ فِيهِمْ مُرَاعَاةُ الْأَفْضَلِيَّةِ وَلَا السَّابِقِيَّةِ وَلَا الْأَسَنِّيَّةِ، وَهَذِهِ جِهَاتُ التَّقْدِيمِ فِي التَّرْتِيبِ، فَلَمَّا لَمْ يُرَاعِ وَاحِدًا مِنْهَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَتَبَ كُلَّ تَرْجَمَةٍ عَلَى حِدَةٍ، فَضَمَّ بَعْضُ النَّقَلَةِ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ حَسْبَمَا اتُّفِقَ. انظر: فتح الباري(٧/ ٩٣).

فعل ذلك البخاريُّ إلا لعادته هذه في حجب ما فيه فضيلة لعلي رضي الله عنه- بزعمهم-، هذا مُجمل ما نُسب لابن دِحية في طعنه في البخاري، وإليك التفصيل:

أما الحديث الذي ذكره ابن دِحية فهو ما أخرجه البخاري رحمه الله في باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع، قائلاً[1]: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ إِلَى اليَمَنِ، قَالَ: ثُمَّ بَعَثَ عَلِيًّا بَعْدَ ذَلِكَ مَكَانَهُ فَقَالَ: «مُرْ أَصْحَابَ خَالِدٍ، مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يُعَقِّبَ مَعَكَ فَلْيُعَقِّبْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُقْبِلْ» فَكُنْتُ فِيمَنْ عَقَّبَ مَعَهُ، قَالَ: فَغَنِمْتُ أَوَاقٍ ذَوَاتِ عَدَدٍ.

ثم قال البخاري رحمه الله[2]: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُوَيْدِ بْنِ مَنْجُوفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا إِلَى خَالِدٍ لِيَقْبِضَ الخُمُسَ، **وَكُنْتُ أُبْغِضُ عَلِيًّا وَقَدِ اغْتَسَلَ**، فَقُلْتُ لِخَالِدٍ: أَلاَ تَرَى إِلَى هَذَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ عَلِيًّا؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «**لاَ تُبْغِضْهُ فَإِنَّ لَهُ فِي الخُمُسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ**».

١ - وذلك في كتاب المغازي من صحيحه-برقم٤٣٤٩.

٢ - برقم٤٣٥٠.

هكذا أورد البخاري هذا الحديث مختصراً، وهو الذي جعل ابنَ دِحية يستدرك عليه ويتهمه بهذه التهمة الجائرة، فقال ابنُ دحية-فيما نُسب إليه-: **أورده البخاري ناقصاً مبتّراً كما ترى، وهي عادته في ايراد الأحاديث التي من هذا القبيل، وما ذاك الاّ لسوء رأيه في التنكُّب عن هذا السبيل، وأورده الإمام أحمد بن حنبل كاملاً محققاً والى طريق الصحة فيه موفقاً**، ثم ساق ابنُ دِحية سندَه إلى الإمام أحمد في مسنده قائلاً-أي الإمام أحمد-[1]: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَلِيلِ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى حَلْقَةٍ فِيهَا أَبُو مِجْلَزٍ، وَابْنَا بُرَيْدَةَ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي بُرَيْدَةُ قَالَ: أَبْغَضْتُ عَلِيًّا بُغْضًا لَمْ أُبْغِضْهُ أَحَدًا قَطُّ. قَالَ: وَأَحْبَبْتُ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ أُحِبَّهُ إِلَّا عَلَى بُغْضِهِ عَلِيًّا. قَالَ: فَبُعِثَ ذَاكَ الرَّجُلُ عَلَى خَيْلٍ فَصَحِبْتُهُ مَا أَصْحَبُهُ إِلَّا عَلَى بُغْضِهِ عَلِيًّا. قَالَ: فَأَصَبْنَا سَبْيًا. قَالَ: فَكَتَبَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ابْعَثْ إِلَيْنَا مَنْ يُخَمِّسُهُ. قَالَ: فَبَعَثَ إِلَيْنَا عَلِيًّا، **وَفِي السَّبْيِ وَصِيفَةٌ هِيَ مِنْ أَفْضَلِ السَّبْيِ فَخَمَّسَ، وَقَسَمَ فَخَرَجَ رَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا هَذَا؟ قَالَ: أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْوَصِيفَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي السَّبْيِ، فَإِنِّي قَسَمْتُ وَخَمَّسْتُ فَصَارَتْ فِي الْخُمُسِ، ثُمَّ صَارَتْ فِي أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ صَارَتْ فِي آلِ عَلِيٍّ وَوَقَعْتُ بِهَا**. قَالَ: فَكَتَبَ الرَّجُلُ إِلَى نَبِيِّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: ابْعَثْنِي فَبَعَثَنِي مُصَدِّقًا. قَالَ: فَجَعَلْتُ أَقْرَأُ الْكِتَابَ وَأَقُولُ: صَدَقَ. قَالَ: فَأَمْسَكَ يَدِي وَالْكِتَابَ، وَقَالَ: أَتُبْغِضُ عَلِيًّا؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَلَا تَبْغَضْهُ، وَإِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَازْدَدْ لَهُ حُبًّا، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَنَصِيبُ آلِ عَلِيٍّ فِي

---

١ - مسند أحمد(٣٦/ ٦٥).

الْخُمُسِ أَفْضَلُ مِنْ وَصِيفَةٍ، قَالَ: فَمَا كَانَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ بَعْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ عَلِيٍّ. اهـ.

ونُسِب إلى ابن دِحية أنه قال في موطن آخر: **بدأنا بما أورده مسلم، لأنّه أورده بكماله، وقطّعه البخاري وأسقط منه على عادته كما ترى، وهو ممّا عيب عليه في تصنيفه على ما جرى، ولا سيّما اسقاطه لذكر علي رضي الله عنه.**

أقول: والجواب على ما تم إيراده من كلام ابن دحية في الإمام البخاري، أن يقال ما يلي:

أولاً: التثبت من صحة المنقول عن ابن دِحية، فإنَّ من نسب هذا الكلام لابن دِحية لم يزد على عزوه إلى مخطوط لابن دِحية بعنوان: المستكفى في أسماء المصطفى، دون تحديد لرقم اللوحة، أو حتى مكان المخطوط، وهذا العنوان وإن كان قد ذكره من عدَّ مؤلفات ابن دِحية كالسخاوي، لكن هذا لا يكفي في إثبات نسبة الكلام إلى ابن دحية، هذا أولاً.

أما ثانيا، فيقال: لو افترضنا صحة ثبوت هذا الكلام لابن دحية، فهل يكفي هذا في إدانة الإمام البخاري وإلصاق هذه التهمة به؟ ولِمَ لَمْ يُعتبر هذا اجتهاداً من ابن دحية لا يلزم أن يكون فيه مصيباً؟ بل قد نُعمِّم هذا قليلاً فننظر في حال ابن دحية، وما قيل عن اعتراضاته على العلماء، هل هذه الاعتراضات والانتقادات كانت موسومةً بالاعتدال والإنصاف بحيث راجت وقُبلت من العلماء، أم أن ابن دحية نفسَه قد أُخذ عليه ما أُخذ في طريقة تعامله ونقده للعلماء، نعم، هذا ما

يجده الواحد منا حينما ينظر في ترجمة ابن دحية فيراه مُتكلَّماً فيه بأشد الكلام، وقد ترجم له الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال ترجمة مظلمة، افتتحها بقوله فيه[1]: متهم في نقله، مع أنه كان من أوعية العلم، دخل فيما لا يعنيه، ثم شرع في تبيين بعض زلاته، ومنها بُطلان ما ادعاه من انتساب إلى الصحابي الجليل دحية الكلبي رضي الله عنه، ومنها التشكيك في سماعاته، ومنها ما نقله عن الحافظ الضياء المقدسي قوله فيه، وقد عاينه: لم يعجبني حاله، **كان كثير الوقيعة في الائمة**، وغير ذلك من أوجه الطعن فيه، ويكفي في التردد في قَبول ما قاله ابن دحية-إن لم نقل بردِّ كلامه- هذا الوجه المذكور عنه من كثرة وقوعه في الأئمة، فإن زعم البعض أن هذا لا يكفي في التردد في قَبوله فضلاً عن ردِّه، قلت: تعالَوا بنا ننظر في ألفاظ الخبرين عند البخاري وأحمد حتى نقف على مصداقية هذه التهمة وموافقتها للواقع، فأقول:

ثالثاً: لو تأملنا في الطريقين-أعني طريق الإمام البخاري وطريق الإمام أحمد-لما وجدنا في الأولى منهما أيَّ انتقاص من قدر علي رضي الله عنه، أو هضم له، بل قد أورد البخاري فيها ما يدل على رفعة مكانته رضي الله عنه، وتصحيح النبي صلى الله عليه وسلم لفعله، وكونه يستحق من الخمس أكثر مما أخذ، بل قد يقال: إن كان البخاري قد فعل ذلك قاصداً فقد أحسن غاية الإحسان، وذلك لما في ذلك الجزء من الحديث-الذي وجد في مسند أحمد ولم يوجد عند البخاري- من ذكر للسبب الذي أغاظ بريدة من علي رضي الله عنه، ولعلَّ الإمامَ البخاري

---

١ - ميزان الاعتدال(٣/ ١٨٦).

قد ارتأى بأنَّ ذِكر هذا الجانب من القصة لا داعي له، وذلك حتى لا يُظن بعلِي رضي الله عنه، أنه إنما قدَّم شهوتَه على مصلحة الغير، هذا إذا سلَّمنا أن هذا الاختصار من صنيع الإمام البخاري، فأين ما ادعاه ابنُ دحية من تقصِّد البخاري لهضم ما جاء من فضائل لعلي رضي الله عنه؟ وهذا إن عاب أحداً فإنما يعيب ابنَ دحية، لأنه يُظهر عدم دراية منه بطريقة البخاري في صحيحه، إذ أن القاصيَ والدانيَ يعلم بأن من طريقة البخاري في صحيحه تقطيعَ الحديث أو اختصارَه، وهكذا، ولا علاقة من قريب أو بعيد باعتقاد البخاري رحمه الله، بل كان ينبغي على ابن دحية أن يبحث عن السبب الذي حمل البخاريَّ على إيراد الحديث مختصَراً ومن هذه الطريق، ولو فعل ذلك لوجد مباشرة أن الطريق الأخرى التي أخرجها الإمام أحمد في مسنده إنما هي من رواية عبد الجليل بن عطية القيسي، وقد أُخذ عليه بعض الشيء في رواياته، فهو وإن وثَّقه يحيى بن معين[1]، فقد قال فيه البخاري رحمه الله[2]: ربما وهم، ولعله لذلك لم يرو عنه في صحيحه، وقال فيه ابن حبان[3]: يعْتَبر حَدِيثه عِنْد بَيَان السماع فِي خَبره إِذا رَوَاهُ عَن الثِّقَات وَكَانَ دونه ثَبت، وقال أبو أحمد الحاكم[4]: حديثه ليس بالقائم. وأما طريق البخاري فهي من رواية علي بن سويد بن منجوف، قال فيه الإمام أحمد[5]:

---

١ - تاريخ يحيى بن معين(٤/ ١٦٤-الدوري).
٢ - التاريخ الكبير(٦/ ١٢٣).
٣ - الثقات(٨/ ٤٢١).
٤ - تهذيب التهذيب(٦/ ١٠٧).
٥ - العلل ومعرفة الرجال(٢/ ٤٩٥).

مَا أرى بِهِ بَأْس[١] وَقد حدَّث عَنهُ يحيى بن سعيد، ووثقه يحيى بن معين[٢] وأبو داود[٣] والدارقطني[٤]، وقال فيه أبو حاتم[٥]: لا بأس به.

وهكذا كله مما يظهر براعة الإمام البخاري في اختيار أصح الطرق وأضبط الألفاظ، والعائب له في صنيعه إنما يعود بالعيب على نفسه، والحمد لله رب العالمين.

رابعاً: ويقال أيضاً: هل في ذكر هذه الرواية بكاملها دليل على براءة من ذكرها من تهمة النصب؟ بمعنى: أن الإمام أحمد رحمه الله روى هذه الرواية بكاملها في مسنده، فهل يكون بصنيعه هذا قد نفى عن نفسه تهمة النصب وكذلك نفاها عنه المخالفون، لو كان الأمر خاضعاً للقواعد العلمية في النقد لكان الجواب البدهي بنعم، أي من المفترض أن الإمام أحمد لا يعد ناصبياً لأنه روى الحديث الذي جاء فيه ذكر فضل علي رضي الله عنه كاملاً، وكذا يقال في الإمام مسلم، الذي ذكر ابنُ دحية في كلامه أنه أيضاً لا يجتزئ الروايات كما يفعل البخاري الذي حُكم عليه بالنصب لاجتزائه هذه الأحاديث، لكننا نجد أن القوم وبدون أي أدنى ورع ينسبون الجميع للنصب[٦]، سواء منهم من ذكر هذه

---

١ – كذا في المطبوع.
٢ – الجرح والتعديل(٦/ ١٨٨).
٣ – سؤالات الاجري(٣٠٤).
٤ – سؤالات الحاكم(٤١٤).
٥ – الجرح والتعديل(٦/ ١٨٨).
٦ – كما صنع من ذكرت كلامه في أول هذه الشبهة حينما ضمَّ الإمام مسلماً إلى الإمام البخاري وزعم أنَّ كلاً منها قد قام بكتم أخبار متعلقة بأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

الأحاديث بكمالها، أم قطَّعها كما فعل البخاري، فعاد الأمر كله إلى ما لا علاقة له بالرواية من قريب ولا بعيد، وأظهر ذلك ما بيَّت القوم في أنفسهم، بل وأظهروه على ألسنتهم في أن كل من خالفهم في معتقداتهم فهو ناصبي، وعلى هذا فلا ينحصر الأمر عندهم بالإمام البخاري، لكنهم إنما شنُّوا حملتهم الظالمة عليه لعلمهم بعلو قدره وأهمية كتابه، وأنهم إذا تمكنوا من هدمه أو على الأقل تشكيك الناس بنزاهته لانزاح من طريقهم أهم العوائق التي تمنعهم من نشر بدعتهم بين الناس.

فإن قيل: فأين قوله صلى الله عليه وسلم لبريدة عن علي رضي الله عنهما: فَلَا تُبغضه، وَإِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَازْدَدْ لَهُ حُبًّا....، فَمَا كَانَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ بَعْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ عَلِيٍّ. **وهو من أهم أجزاء الحديث، فلم قام الإمام البخاري بحذفه؟**

فالجواب: أن الإمام البخاري قد ذكر ما هو أعظم من ذلك في حق علي رضي الله عنه في صحيحه وذلك في حديث الراية يوم خيبر، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، فكان علياً رضي الله عنه، أليس في هذا الحديث أعظم دلالة على فضل علي رضي الله عنه، وأن من لا يحب من أحبه الله ورسوله فهو مقدوح في دينه؟ ثم ألم يرو الإمام البخاري في صحيحه قولَه صلى الله عليه وسلم لعليٍّ رضي الله عنه: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ ألا يُعدُّ هذا كافياً في بيان صحة

اعتقاد البخاري رحمه الله في علي رضي الله عنه وآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم؟ **هذا مع عدم إغفال ما مر معنا من التعليق على سند الإمام أحمد، الذي لم يرو البخاريُّ الحديث من طريقه.**

ويقال أيضاً بعد كل ما مضى: هل ذكر البخاري رحمه الله كل الأحاديث التي رويت في فضل أبي بكر وعمر وعثمان، وأمهات المؤمنين كخديجة وعائشة وحفصة رضي الله عنهم جميعاً؟

نحن لو نظرنا نظرة سريعة في باقي الكتب الستة: صحيح مسلم وجامع الترمذي والسنن أبي داود والنسائي وابن ماجه، لوقفنا على كمٍّ غيرِ قليل من الأحاديث التي رويت في فضائل من مرَّ معنا من الصحابة الأجلاء، لم يذكرها البخاري في صحيحه، فهل يعد هذا الأمر قادحاً في معتقد البخاري؟ وهل يكون البخاري بهذا معادياً للصحابة رضي الله عنهم؟ وحاشاه من هذه التهمة الزائفة الجائرة.

خاتمة

هذا ما تيسر ذكره فيما يتعلق بموقف البخاري رحمه الله من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ظهر جلياً حسن تعامل البخاري مع آل البيت المكرمين، وتم بحمد الله تفنيد الشبه التي حاول بعض المغرضين من خلالها تشويه صورة الإمام البخاري ونسبته إلى مذهب النصب المذموم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

اختيارات الإمام البخاري الفقهية

أ. د. عبد المجيد محمود عبد المجيد

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

- تمهيد في قضية أهل الحديث وأهل الرأي
- المنزلة الفقهية للإمام البخاري
- أبرز مصادر الوقوف على آراء الإمام البخاري الفقهية
- أهم اختيارات الإمام البخاري الفقهية في أبواب الفقه، مع بيان تعليله وتدليله
- موقف أهل العلم من اختيارات الإمام البخاري الفقهية

اختيارات الإمام

البخاري الفقهية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان، وأسأله سبحانه أن يهدينا سُبُلَ الرشاد، وأن يوفِّقنا لاتِّباع ما فيه الحقُّ والصواب، وأن يعلِّمنا ما ينفعُنا وأن يرزقنا العملَ بما علَّمَنا، وأن يُعِيننا على ذكره وشكره وحُسْنِ عبادته. وبعد:

فأشكر السادة الكرام الغَيُورين على دينهم، المستمسِكين بهدي نبيِّهم صلى الله عليه وسلم، المناضلين عن تراثهم وأمجادهم، الذين دَعَوا إلى هذا المؤتمر وسهروا على رعايته، من علماء كلية الشريعة بالكويت، ومن أعضاء مَبَرَّة الآل والأصحاب في دولة الكويت، وإنه لشرفٌ لي أن أحظَى بالمشاركة في هذا المؤتمر الذي يتناول جوانبَ مختلفةً لإمامٍ من أئمة الحديث والفقه، طبَّقت شهرتُه الآفاق، وتتلمذ على يديه طلبةُ العلم والعلماءُ من مختلف الأمصار والأعصار، ونفع الله بصحيحه المسلمين في دنياهم وأُخراهم. كما يسعدني أن أشرَّفَ للمرة الأولى بزيارة دولة الكويت، التي لها أيادٍ مشكورةٌ في رعاية علوم الشريعة واهتمامها بتحقيق كتب التراث ونشرها، فجزى الله أهلها عن المسلمين وطلبة العلم والعلماء خيرَ الجزاء، وجعل ما يبذلونه في سبيل ذلك في ميزان أعمالهم الصالحة. وأسأل سبحانه وتعالى أن يجمع المسلمين على كلمةٍ سواءٍ، وأن يؤلِّف بين قلوبهم ويوحِّد صفوفهم، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه وآخِرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د / عبد المجيد محمود عبد المجيد

تمهيد في قضية أهل الحديث وأهل الرأي:

اضطرب المؤرِّخون في تحديدهم أهلَ الحديث وأهلَ الرأي، فاختلفوا في التقسيم، كما اختلفوا في التقويم، لاختلاف وجهاتهم في أسباب التقسيم من ناحية، ولنظرتهم إلى فترةٍ زمنيةٍ معيَّنةٍ يعمِّمون نتائجها على كلِّ العصور ـ السابق منها واللاحق ـ من ناحية ثانية. وأحياناً تتعدَّدُ وجهاتُ النظر لدى الشخص الواحد، وتغمضُ عليه الفوارق، فيضطربُ في تقويمه لشخصٍ مّا، يردِّده بين أهل الحديث وأصحاب الرأي:

فابنُ قُتيبةَ (ت ٢٧٠هـ) قي كتابه ((المعارف)) يَعُدُّ كلَّ المجتهدين تقريباً في أصحاب الرأي، ولم يذكر في المحدِّثين إلا المشتغِلينَ بالرواية ممن لا شهرة لهم في ميدان الفقه، ثم لم يَعُدَّ أحمدَ بن حنبل لا في جملة الفقهاء ولا في زمرة المحدِّثين، ولكنه يشير إليه في مقدمة كتابه ((تأويل مختلف الحديث)) فيذكُره من بين العلماء المبرِّزين، والفقهاءِ المتقدِّمين، والعبَّاد المجتهدين الذين لا يُجارَون ولا يُبلغ شأْوُهم، وأمثالِ هؤلاء ممن قَرُبَ من زماننا. ثم ذكر من بين الأخيرينَ أحمد بن حنبل، ولكنه يعود فيخصِّصُ في هذا الكتاب نفسِه أهلَ الرأي بأبي حنيفة وأصحابه[1].

ويجيءُ المَقْدِسيُّ فيَعُدُّ أحمدَ بنَ حنبل وإسحاق بنَ راهويه من أصحاب الحديث، ولا يعدُّهما من أهل المذاهب الفقهية الذين عَدَّ منهم الحنفيةَ والمالكيةَ

---

١ - انظر المعارف ١٦٩ـ١٧١ وتأويل مختلف الحديث ١٩ـ٢٠، ٦٢ـ٦٩.

والشافعيةَ والظاهريةَ. وفي موضعٍ آخر يعتبر المقدسي الشافعية أصحابَ الحديث خلافاً للحنفية، ولكنه في موضعٍ ثالثٍ يعتبر أبا حنيفةَ والشافعيَّ أهلَ رأيٍ خلافاً لأحمد بن حنبل[٢].

أما الشهرستاني فيَحصُر المجتهدين في قسمين، ويجعلُ أصحاب الرأي عَلَماً على أبي حنيفة وأتباعه، فيقول: (ثم المجتهدون من أئمة الأمة محصورون في صنفين لا يَعْدُوان إلى ثالثٍ: أصحاب الحديث، وأهل الرأي. أصحابُ الحديث وهم أهلُ الحجاز، وهم أصحابُ مالك بن أنس، وأصحابُ محمد بن إدريس الشافعي، وأصحابُ سفيانَ الثوريِّ، وأصحابُ أحمدَ بنِ حنبل، وأصحابُ داودَ بنِ علي بن محمد الأصفهاني. أصحابُ الرأي وهم أهلُ العراق أصحابُ أبي حنيفة)[٣].

ويلاحَظُ على هذا التقسيم أنه مبنيٌّ على فترةٍ زمنيةٍ معيَّنةٍ هي فترةُ قيام المذاهب، كما أنه راعَى البيئة الإقليمية، بذكره أهلَ العراق مقابلاً لأهل الحجاز ومرادفاً لأهل الرأي، دون أن يلاحظ أن كثيرين ممن ذكرهم من أهل الحديث ليسوا من الحجاز، بل إن معظمهم من أهل العراق.

إن أصدق تقسيم يمكن أن ينطبق على العلماء في القرن الثالث الهجري، وهو القرن الذي نُعْنَى به في دراستنا هذه هو الذي يقسِّمهم إلى ثلاثة أقسام:

(أ) أهل الحديث (ب) وأهل الرأي. (ج) وأهل الظاهر.

٢- انظر: أحسن التقاسيم ٣٧ و ١٤٣، ١٧٩ـ١٨٠.

٣ - الملل والنحل ١/ ٣٦١ـ٣٦٨.

على أن يدخل في مفهوم أهل الرأي المالكيةُ، والشافعيةُ، والحنفيـةُ، والحنبليـةُ بعد وفاة أحمد بن حنبل، أما أهلُ الحـديث فهـم: أحمـدُ، وإسـحاقُ بـن راهويـه، وأصحابُ الكتب الستة، وغيرُهم من المشتغلين براوية الحديث في هذا القرن وما بعـده، لأن مـذهب أهـل الحـديث في الفقـه ظهـرت ملامحُـه ببدايـة التـأليف للمجموعات الحديثية على أبوابٍ فقهية في منتصف القـرن الثـاني تقريبـاً؛ مثـل: جامع سفيان الثوري، وجامع معمر وابن وهـب، ومناسـك سـفيان بـن عيينـة، وجامع حمَّاد بنِ سلمة، وغيرهم، حتى تم نضجُه في القـرن الثالـث، وممَّـا سـاعد على نضجه وشيوعه موقفُ الإمام أحمد بن حنبل في فتنة خَلْقِ القرآن.

وقد أحسن الأستاذ الخـضريُّ رحمـه الله في التعريـف بأهـل الحـديث وأهـلِ الرأي، ووَصْفِه منهجَ الفريقين بقوله: (أهـلُ الحـديث قبلـتُهم الـسنَّةُ باعتبارهـا مكمِّـلاً للقـرآن، وباعتبارهـا نـصوصاً تعبَّـدَ بهـا الـشارعُ الإسـلاميُّ مَـن دان بالإسلام. من غيرِ نظرٍ إلى عللٍ راعاها في تشريعه، ولا أصولٍ عامةٍ يَرجـع إليهـا المجتهد، ولا أصولٍ خاصة بالأبواب المختلفة، فهم المتشرِّعون الحَرْفيُّـون، ومِـن أجل ذلك نراهم إذا لم يجدوا نصًّا في المسألة سكتوا ولم يُفْتُوا.

أما أهلُ الرأي والقياس فإنهم رأوا الشريعةَ معقولةَ المعنى، رأوا أصولاً عامةً نطق بها القرآن الكريم وأيَّدتها السنةُ، ورأوا كذلك لكلِّ بـابٍ مـن أبـواب الفقـه أصولاً أخذوها من الكتاب والسنَّة، وردُّوا إليها جميعَ المسائل التـي تَعـرِض مـن

هذا الباب ولو لم يكن فيها نصٌّ، وهم بالنسبة إلى السنَّة كالأوَّلينَ متى وَثِقوا من صحتها)[٤].

المنزلة الفقهية للإمام البخاري:

سُئل ابنُ تيميةَ رحمه الله: هل البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ والنسائيُّ وابنُ ماجه وأبو داودَ الطيالسيُّ والدارميُّ والبزَّارُ والدارقطنيُّ والبيهقيُّ وابن خُزَيمةَ وأبو يَعْلَى المَوْصِليُّ، هل كان هؤلاء مجتهدينَ لم يقلِّدوا أحداً من الأئمة، أم كانوا مقلِّدين؟ وهل كان أحدٌ من هؤلاء ينتسبُ إلى مذهب أبي حنيفة؟

فأجاب: الحمد لله ربِّ العلمين، أما البخاريُّ وأبو داودَ فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد، وأما مسلمٌ والترمذيُّ والنسائيُّ وابنُ ماجه وابنُ خزيمةَ وأبو يعلى والبزَّارُ ونحوُهم فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلِّدين لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل هم لا يميلون إلى قول أئمة الحديث، كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم، ومنهم له اختصاصٌ ببعض الأئمة، كاختصاصِ أبي داودَ ونحوِه بأحمدَ بنِ حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز ـ كمالك وأمثاله ـ أميلُ منهم إلى مذاهب أهل العراق كأبي حنيفةَ والثوري.

وأما أبو داود الطيالسيُّ فأقدمُ من هؤلاء كلِّهم، من طبقة يحيى بن سعيد القطَّان، ويزيد بن هارون الواسطي، وعبد الله بن داود، ووكيع بن الجراح،

---

٤ - تاريخ التشريع ص ١٩٧.

وعبد الله بن إدريس، ومعاذ بن معاذ، وحفص بن غياثٍ، وعبد الرحمن بن مَهْديٍّ، وأمثال هؤلاء من طبقة شيوخ الإمام أحمد. وهؤلاء كلُّهم يعظِّمون السنَّة والحديثَ، ومنهم مَن يميلُ إلى مذهب العراقيين كأبي حنيفة والثوريِّ ونحوِهما، كوكيعٍ ويحيى بن سعيد، ومنهم مَن يميل إلى مذهب المدنيين: مالكٍ ونحوِه كعبد الرحمن بن مهدي.

وأما البيهقيُّ فكان على مذهب الشافعي، منتصراً له في عامة أقواله، والدارقُطْنيُّ هو أيضاً يميل إلى مذهب الشافعي وأئمةِ السند والحديثِ، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقيَّ له اجتهادٌ في كثير من المسائل، واجتهادُ الدارقُطْنيِّ أقوى منه، فإنه كان أعلمَ وأفقهَ منه[٥].

نأخذ من هذا النصِّ الذي يدلُّ على وعيٍ وإحاطة بمراتب العلماء، ودقةٍ في الحكم عليهم: أن مرتبة الإمام البخاري في الفقه هي مرتبةُ الاجتهاد المطلق، وأن إمامته في الفقه لا تَقِلُّ عن إمامته في الحديث، أما غيرُه ممن ذُكروا في السؤال فلم يصلوا إلى درجته، بل بعضُهم على مذهب أهل الحديث لا يقلِّدون أحداً، وأن طبقة مشايخ أحمدَ وإسحاقَ كان بعضُهم يميلُ إلى مذاهب العراقيين، وبعضُهم يميلُ إلى مذاهب المدنيين.

غير أنَّ ابن تيمية جَعَل أبا داود في مرتبة البخاري، وأرى أنه قد تساهَلَ كثيراً حين وضعه مع البخاري في مرتبةٍ واحدةٍ، وإذا علمنا أن البخاريَّ لم ينسَ أن

---

٥ – مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ٣٩ – ٤١.

يضمِّن صحيحَه الأصولَ الفقهية التي استند إليها في استنباطه، وعَرَضَها في صحيحه بالمنهج نفسِه الذي عَرَضَ فيه فقهَه، لكان في ذلك فقط ما يجعلُه منفرداً بالدرجة التي منحها إياه ابنُ تيمية، ولا يتسعُ المجالُ هنا لتفصيل أصوله ومنهجه في عرضها[٦].

وفي النصِّ أيضاً دليلٌ على وجود مذهبٍ لأهل الحديث في القرن الثالث ينتسبون إليه، ولا يميلون إلى غيره من المذاهب المعاصرة. أما في القرن الثاني فكان غيرُ الفقهاء من المحدِّثين يميلون إلى إحدى المدرستين: العراقية أو المدنية. وأما في القرن الرابع فإن فقهاء المحدِّثين يلتزمون بمذهب أهل الحديث وإن انتسبوا إلى غيره من غير تقليد، كانتساب ابن خزيمةَ وابن حِبَّانَ وابن المنذر إلى المذهب الشافعي، وغيرُ المشتغلين بالفقه من المحدثين يقلِّدون أحد المذاهب الأربعة[٧].

<u>أما أبرز مصادر الوقوف على آراء البخاري الفقهية</u> فتُلتمس في بعض المؤلفات في تراجمه، كما تُلتمس في حاشية السِّنديِّ على ((صحيح البخاري))، وفي الشروح عليه، ومِن أجمعِ شروحه شرحُ ابن الملقِّن: ((التوضيح لشرح الجامع الصحيح)) و((فتح الباري)) لابن حجر، لكن ينبغي التنبُّهُ إلى أن شرَّاح

---

٦ - انظر بحثاً لي نشر في مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، السنة السابعة – العدد الحادي والعشرون، بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ـ بعنوان: أصول البخاري الفقهية مستنبطة من صحيحه.

٧ - انظر كتاب ((معالم فقه ابن حبان)) لمقدم هذا البحث.

الصحيح يتتمون إلى مذاهبَ فقهيةٍ متنوِّعةٍ، وكثيرٌ منهم يحاول تأويلَ تراجمه لتتفق مع مذاهبهم.

وقد درس بعضُ طلبة العلم الموضوعاتِ الفقهيةَ في ((صحيح البخاري))، ونالوا بها درجاتٍ علميةً، وبخاصةٍ في جامعة أمِّ القُرى بمكة المكرمة.

نماذج من الاختيارات الفقهية للبخاري:

أعني بالاختيار انتقاءَ أحدِ ما يُستنبط من الأدلة في مسألةٍ مختلَفٍ في حُكمها الشرعي، وقد خصَّها العُرفُ بالمنتسِب إلى مذهبٍ مّا إذا أدَّاه اجتهادُه إلى خلافِ ما عليه أهلُ المذهب، مثل اختيارات ابن تيمية، ولا يُعْهَدُ في المجتهد المطلق أن تُسمَّى آراؤه اختيارات، غير أن البخاريَّ لَمَّا كان منتسباً إلى أهل الحديث، يمكنُ أن يطلق على المسائل التي سأذكرها اختياراتٍ، لأنها مخالِفةٌ لِمَا عليه أكثر المحدِّثين وبعض المذاهب الأربعة مما سأنبـِّه إليه إن شاء الله. فمن ذلك:

١ - رأيه في القَسَامة:

القَسَامةُ كالقَسَم: اليمين والحَلِف، يقال: أقسم يُقسم قَسَماً وقَسامةً: إذا حَلَفَ.

وفي الاصطلاح: الأيمانُ التي تُقْسَم على أولياء الدم. وهذا تعريفُ مَن ذهب إلى أنها تُوجَّه أولاً إلى المدَّعينَ وهم أولياءُ الدم. أما مَن ذهب إلى أن الأيمان تُوجَّهُ إلى المدَّعَى عليهم ولا توجَّهُ إلى أولياء الدم - وهم أصحاب المذهب الحنفي - فقالوا: هي أيمانٌ يقسِمُ بها أهلُ محَلَّةٍ وُجد قتيلٌ فيها ولا بيـِّنَة، وادَّعى وليُّ القتيل

على أهلها أو على بعضهم، فيقسِمُ خمسون منهم بالله أنهم ما قتلوه ولا علموا له قاتلاً، ثم يُقْضَى بالدية على أهل المحلَّة.

وعرَّفها ابنُ حجر فقال: هي الأيمانُ تقسَمُ على أولياء القتيل إذا ادَّعوا الدمَ، أو على المدَّعى عليهم الدمُ[٨].

وخُصَّ القَسَمُ على الدم بلفظ القَسَامة. وقال إمام الحرمين: القسامة عند أهل اللغة: اسمٌ للقوم الذين يُقْسِمون، وعند الفقهاء اسمٌ للأيمان.

قال الإمام البخاري في صحيحه باب٢٢ من (كتاب الديات):

(باب القسامة، وقال الأشعثُ بن قيس: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: شاهداك او يمينُه، وقال ابنُ أبي مُليكةَ: لم يُقِدْ بها معاويةُ، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرْطاة – وكان أمَّره على البصرة – في قتيل وُجد عند بيتٍ من بيوت السَّمانين: إن وَجَدَ أصحابُه بيّنةً، وإلا فلا تَظلم الناس، فإن هذا لا يُقضَى فيه إلى يوم القيامة).

وفي هذه الترجمة ما يفيد اختيار البخاري في أحكام القسامة، مع أدلته من وجوه:

أحدها: أنه أدخلها في (كتاب الديات) لا في (كتاب الحدود) وهذا يدل على أن موجبها عنده الديةُ لا القصاصُ.

---

٨ – الاختيار لتعليل المختار، للمودودي عبد الله بن محمود ٥/ ٥٣، فتح الباري ١٢/ ٢٣١.

ثانياً: استدلالُه بحديث الأشعث بن قيس: ((شاهداك أو يمينه))[٩]، وفيه معنى الحصر في التقسيم، فالشاهدان– وهما البينة– على المدَّعي، واليمينُ على المدَّعَى عليه، ولفظ الحديث عامٌّ تندرج تحته القَسَامَةُ وغيرُها، فلا تُوجَّهُ الأيمانُ في القسامة إلا للمدَّعى عليه.

ثالثاً: استدلالُه بأن معاوية رضي الله عنه – وهو صحابيٌّ – لم يوجب القَوَدَ بها، ولو كان القودُ لازماً لَمَا وَسِعَتْه المخالفةُ.

رابعاً: استدلالُه بأن عمر بن عبد العزيز كتب – وهو أميرُ المؤمنين – إلى عامله على البصرة في مثل هذه المسألة أن يُطالَب المدعون بالبينة، كما هي القاعدة التي نصَّتْ عليها السنةُ في حديث الأشعث بن قيس، ولا يوجَّه اليمين إلى المدَّعين أولياءِ الدم.

وقد روى البخاري في هذا الباب حديثين: أحدهما حديثُ سهل بن أبي حَثْمَةَ في قتيل خيبر، من طريق سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار. والثاني حديثُ أبي قِلاَبَةَ ومناظرته في القسامة في مجلس الخليفة عمر بن عبد العزيز:

الحديث الأول: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ زَعَمَ أَنَّ رَجُلًا مِن الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، وَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا وَقَالُوا لِلَّذِي وُجِدَ فِيهِمْ: قَدْ قَتَلْتُمْ صَاحِبَنَا، قَالُوا: مَا قَتَلْنَا وَلاَ عَلِمْنا له قَاتِلًا، فَانْطَلَقُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ

٩ – رواه البخاري كاملا موصولا في كتاب الشهادات باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود (فتح الباري ٥/ ٢٨٠).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انْطَلَقْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَوَجَدْنَا أَحَدَنَا قَتِيلًا، فَقَالَ: الْكُبْرَ الْكُبْرَ. فَقَالَ لَهُمْ: تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ؟ قَالُوا: مَا لَنَا بَيِّنَةٌ. قَالَ: فَيَحْلِفُونَ. قَالُوا: لاَ نَرْضَى بِأَيْمَانِ الْيَهُودِ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ، فَوَدَاهُ مِائَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

ويُلحظ على رواية هذا الحديث أمور:

أن البخاري رحمه الله اختار هذه الرواية التي تطالب أولياءَ الدم بالبينة من بين الروايات الكثيرة لهذا الحديث، التي تتفقُ على توجيه اليمين أولاً إلى المدَّعين وهم أولياء الدم، واختياره هذا تأكيدٌ وتطبيقٌ لَما ذكره في الترجمة من حديث الأشعث بن قيس.

قال ابن المنيِّر: مذهبُ البخاري تضعيفُ القسامة، فلهذا صدَّر الباب بالأحاديث الدالة على أن اليمين في جانب المدَّعَى عليه، وأورد طريقَ سعيد بن عبيدٍ وهو جارٍ على القواعد. وإلزامُ المدَّعي البينةَ ليس من خصوصية القَسامة في شيء، ثم ذكر حديث القسامة الدالَّ على خروجها عن القواعد بطريق العَرَض في (كتاب الموادعة والجزية) فراراً من أن يذكرها هنا فيغلطَ المستدِلُّ بها على اعتقاد البخاري(١٠).

١٠ – فتح الباري ١٢/ ٢٣٩، وانظر باب الموادعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره، فتح الباري ٦/ ٢٧٥.

وقوله: مذهبُ البخاري تضعيفُ القسامة، تعقَّبه ابن حجر بأنه لا يضعِّف أصلَها، بل يوافقُ الشافعي في أنه لا قَوَدَ فيها، ويخالفه في أن الذي يحلف فيها هو المدَّعي.

أقول: البخاري يوافق الحنفية في هذه المسألة موافقةً تامةً، وموافقتُه لمذهبٍ من المذاهب تأتي عَرَضاً بعد نظره في الأدلة والترجيح بينها.

٦٨٩٩ الحديث الثاني: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مِنْ آلِ أَبِي قِلاَبَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو قِلاَبَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَبْرَزَ سَرِيرَهُ يَوْمًا لِلنَّاسِ ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟ قَالُوا: نَقُولُ الْقَسَامَةُ الْقَوَدُ بِهَا حَقٌّ، وَقَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ. قَالَ لِي: مَا تَقُولُ يَا أَبَا قِلاَبَةَ؟ وَنَصَبَنِي لِلنَّاسِ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عِنْدَكَ رُؤُوسُ الأَجْنَادِ وَأَشْرَافُ الْعَرَبِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُحْصَنٍ بِدِمَشْقَ أَنَّهُ قَدْ زَنَى لَمْ يَرَوْهُ أَكُنْتَ تَرْجُمُهُ؟ قَالَ: لاَ. قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِحِمْصَ أَنَّهُ سَرَقَ أَكُنْتَ تَقْطَعُهُ وَلَمْ يَرَوْهُ؟ قَالَ: لاَ. قُلْتُ: فَوَاللَّهِ مَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدًا قَطُّ إِلاَّ فِي إِحْدَى ثَلاَثِ خِصَالٍ: رَجُلٌ قَتَلَ بِجَرِيرَةِ نَفْسِهِ فَقُتِلَ، أَوْ رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ رَجُلٌ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَارْتَدَّ عَنِ الإِسْلاَمِ. فَقَالَ الْقَوْمُ: أَوَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي السَّرَقِ وَسَمَرَ الأَعْيُنَ ثُمَّ نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ؟ فَقُلْتُ: أَنَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثَ أَنَسٍ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ أَنَّ

نَفَرًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَةً قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعُوهُ عَلَى الإِسْلاَمِ، فَاسْتَوْخَمُوا الأَرْضَ فَسَقِمَتْ أَجْسَامُهُمْ، فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: أَفَلاَ تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِينَا فِي إِبِلِهِ فَتُصِيبُونَ مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا؟ قَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا فَصَحُّوا، فَقَتَلُوا رَاعِيَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَطْرَدُوا النَّعَمَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمْ فَأُدْرِكُوا، فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِّعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا. قُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلاَءِ؟ ارْتَدُّوا عَنِ الإِسْلاَمِ وَقَتَلُوا وَسَرَقُوا. فَقَالَ عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ: وَاللهِ إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ! فَقُلْتُ: أَتَرُدُّ عَلَيَّ حَدِيثِي يَا عَنْبَسَةُ؟ قَالَ: لاَ، وَلَكِنْ جِئْتَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ، وَاللهِ لاَ يَزَالُ هَذَا الْجُنْدُ بِخَيْرٍ مَا عَاشَ هَذَا الشَّيْخُ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ. قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ فِي هَذَا سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَتَحَدَّثُوا عِنْدَهُ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَقُتِلَ، فَخَرَجُوا بَعْدَهُ فَإِذَا هُمْ بِصَاحِبِهِمْ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ، فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، صَاحِبُنَا كَانَ تَحَدَّثَ مَعَنَا فَخَرَجَ بَيْنَ أَيْدِينَا فَإِذَا نَحْنُ بِهِ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: بِمَنْ تَظُنُّونَ - أَوْ تَرَوْنَ - قَتَلَهُ؟ قَالُوا: نَرَى أَنَّ الْيَهُودَ قَتَلَتْهُ. فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِ فَدَعَاهُمْ فَقَالَ: آنْتُمْ قَتَلْتُمْ هَذَا؟ قَالُوا: لاَ. قَالَ: أَتَرْضَوْنَ نَفَلَ خَمْسِينَ مِنَ الْيَهُودِ مَا قَتَلُوهُ؟ فَقَالُوا: مَا يُبَالُونَ أَنْ يَقْتُلُونَا أَجْمَعِينَ ثُمَّ يَنْتَفِلُونَ. قَالَ: أَفَتَسْتَحِقُّونَ الدِّيَةَ بِأَيْمَانِ

خَمْسِينَ مِنْكُمْ؟ قَالُوا: مَا كُنَّا لِنَحْلِفَ. فَوَدَاهُ مِنْ عِنْدِهِ. قُلْتُ: وَقَدْ كَانَتْ هُذَيْلٌ خَلَعُوا خَلِيعًا لَهُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَطَرَقَ أَهْلَ بَيْتٍ مِنَ الْيَمَنِ بِالْبَطْحَاءِ، فَانْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَحَذَفَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَتْ هُذَيْلٌ فَأَخَذُوا الْيَمَانِيَّ فَرَفَعُوهُ إِلَى عُمَرَ بِالْمَوْسِمِ وَقَالُوا: قَتَلَ صَاحِبَنَا. فَقَالَ: إِنَّهُمْ قَدْ خَلَعُوهُ. فَقَالَ: يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْ هُذَيْلٍ مَا خَلَعُوهُ. قَالَ: فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا، وَقَدِمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مِنَ الشَّأْمِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ، فَافْتَدَى يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، فَأَدْخَلُوا مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ، فَدَفَعَهُ إِلَى أَخِي الْمَقْتُولِ فَقُرِنَتْ يَدُهُ بِيَدِهِ، قَالُوا: فَانْطَلَقَا وَالْخَمْسُونَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَخْلَةَ أَخَذَتْهُمُ السَّمَاءُ، فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الْجَبَلِ فَانْهَجَمَ الْغَارُ عَلَى الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا، فَمَاتُوا جَمِيعًا وَأَفْلَتَ الْقَرِينَانِ وَاتَّبَعَهُمَا حَجَرٌ فَكَسَرَ رِجْلَ أَخِي الْمَقْتُولِ، فَعَاشَ حَوْلًا ثُمَّ مَاتَ. قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَقَادَ رَجُلًا بِالْقَسَامَةِ ثُمَّ نَدِمَ بَعْدَ مَا صَنَعَ، فَأَمَرَ بِالْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمُحُوا مِنَ الدِّيوَانِ وَسَيَّرَهُمْ إِلَى الشَّامِ.

أقول: والنظرُ في الحديث الثاني الذي رواه البخاري لِيؤكِّدَ به اختيارَه السابقَ يشير إلى أمور:

أ – وجود معارضةٍ قويةٍ للقَسَامة: إمَّا في أصل صلاحيتها لبناء الأحكام عليها، وإما في أنها توجب القصاص أو القَوَد، وأن عمر بن عبد العزيز كان متردِّداً في أنها توجبُ القود، وقد ذكر ابنُ حجر عن ابن المنذر أن عمر بن عبد العزيز قال للزهري: إني أريد أن أدع القسامة. كما نقل ابن حجر عن ابن المنذر أن

سالم بن عبد الله بن عمر سبق أن أنكر القسامة، كما أخرج عن ابن عباس أن القسامة لا يقاد بها.

ب – نتيجةً للخلاف حول موجب القسامة دعا عمر بن عبد العزيز إلى اجتماعٍ أو ندوةٍ لمناقشة هذه المسألة يحضرها بعضُ أهل العلم.

ج – افتتح الخليفة الندوة بسؤالِ مَن حضر عن القسامة، فكان جوابهم أن القود بها حق، مما يشير إلى أن السؤال كان عن حُكم القود بها، وهو موضوعُ الخلاف الذي عُقد المجلس من أجله.

د – انتدب الخليفة أبا قِلابة [عبد الله بن زيد الجَرْميَّ البَصْري، من الثالثة ت١٠٤ هـ] لتقرير رأيه والردِّ على مَن قال بالقَوَد، ممَّا يومئ إلى أن عُمر وأبا قلابة سبق لهما أن تداولا الرأيَ في مدى صلاحية القسامة كدليلٍ لإيجاب القصاص، وميل الخليفة إلى عدم استباحة الدماء بها تورُّعاً.

والذين قالوا بالقود من المذاهب الأربعة: المالكيةُ والحنابلةُ[11]، أما الحنفيةُ والشافعي في الجديد فأوجبوا الدية في القسامة.

وخلاصة ما سبق أن البخاري رحمه الله يتفق مع رأي المذهب الحنفي في هذه المسألة، أي أنه يرى مشروعية القسامة، ولكن الأيمان لا توجَّه أولاً إلى المدَّعين- وهم أولياء القتيل – ولكنها تُوجَّه إلى المدَّعَى عليهم إن لم تكن للمدَّعين بينةٌ، و

١١ – الموطأ بشرح السيوطي ٣/ ٧٨ وما بعدها، وبشرح الزرقاني ٤/ ٢٠٧ وما بعدها، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ٢/ ١٩٣، وشرح منتهى الارادات ٣/ ٣٣١ – ٣٣٥.

أن الحكم الذي يترتب على القسامة هو الديةُ ولا يترتب عليها قودٌ، خلافاً للمالكية والحنابلة وأكثرِ أهل الحديث، والله أعلم.

٢ - مسألة القضاء باليمين مع الشاهد :

روى مالكٌ عن جعفر بن محمد عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد. ثم روى عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على الكوفة أن اقْضِ باليمين مع الشاهد، وعن مالكٍ أنه بلغه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار سُئلا: هل يُقضَى باليمين مع الشاهد؟ قالا: نعم.

(قال مالك: مضت السنّةُ في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد، يحلف صاحبُ الحق مع شاهده ويستحقُّ حقَّه... وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة..)[١٢].

ولم يستدلَّ الإمامُ مالكٌ إلا بحديثٍ مرسلٍ، والخبرين بعده عن التابعين لبيان اتصال العمل به فلا يتطرق إليه دعوى النسخ، وقد وصل بعضُ الرواة هذا المرسَلَ عن جابر رضي الله عنه، ورواه مسلمٌ موصولاً عن ابن عباس[١٣].

---

١٢ - الموطأ، بشرح الزرقاني ٣٨٩ - ٣٩٤.

١٣ - شرح الزرقاني ٤/ ٣٨٩ - ٣٩٠، وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأقضية باب وجوب الحكم بشاهد ويمين ١٢/ ٤.

ووافق مالكاً في هذه المسألة الشافعيُّ وأحمدُ وكثيرٌ من أهل الحديث، وقال أبو حنيفة والكوفيون والشَّعبيُّ والحَكَمُ والأوزاعيُّ والليث والأندلسيون من أصحاب مالك: لا يُحكم بشاهدٍ ويمين في شيءٍ من الأحكام(١٤).

اختيار البخاري في هذه المسألة:

قال الإمام البخاري في (كتاب الشهادات) من صحيحه:

- باب: الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الأَمْوَالِ وَالْحُدُودِ.

وَقال النبي صلى الله عليه وسلم: شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ. وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ: كَلَّمَنِي أَبُو الزِّنَادِ فِي شَهَادَةِ الشَّاهِدِ وَيَمِينِ الْمُدَّعِي، فَقُلْتُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [سورة البقرة:٢٨٢] قُلْتُ: إِذَا كَانَ يُكْتَفَى بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ وَيَمِينِ الْمُدَّعِي فَمَا تَحْتَاجُ أَنْ تُذْكِرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى، مَا كَانَ يَصْنَعُ بِذِكْرِ هَذِهِ الأُخْرَى؟

دلالة الترجمة:

عنوان هذا الباب يفيد أن اليمين تُوجَّهُ إلى المدَّعَى عليه سواءٌ أكان موضوعُ الدعوى ماليًّا أم جنائيًّا

ويفيدُ بمفهومه أن المدَّعي لا تُوجَّهُ إليه اليمين سواءٌ أكان موضوعُ الدعوى ماليًّا أم جنائيًّا، ويتضمن هذا نفيَ القضاء بشاهدٍ ويمينِ المدَّعِي.

---

١٤ - شرح النووي على مسلم ١٢/ ٤.

فاختيار البخاري في هذه المسألة هو رفضُها وعدمُ الأخذ بها، لتَعارُضِها مع ما ثبت في السنة الصحيحة: ((شاهداك أو يمينه))، ومع ما ورد في قصة ابن شُبْرُمةَ وأبي الزناد - وعبدُ الله بن شُبرمةَ الضبيُّ قاضي الكوفة للمنصور ت (١٤٤ هـ)، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان ت (١٣٠) أو بعدها، كان قاضيا بالمدينة - من تعارُض هذه المسألة مع صور الشهادة في آية المُداينة، ومع ما رواه عن ابن عباس مرفوعاً: أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدَّعَى عليه.

كما أن أدلة القضاء بشاهدٍ ويمين عند مالك هي مراسيلُ وبلاغٌ وحكايةُ أفعالٍ لتابعي المدينة، وليس في المسألة مرفوعٌ صحيحٌ إلا ما رواه مسلمٌ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد أعلَّه البخاريُّ بالانقطاع حين سأله الترمذي عن حديث عمرو بن دينار عن ابن عباس – وهو الذي رواه مسلم – فقال: عمرو بن دينار لم يسمع عندي هذا الحديث من ابن عباس[١٥].

وقد روى الترمذيُّ حديث أبي هريرة مرفوعاً، وقال: حسن غريب، وصحَّح الإرسالَ في حديث جعفر بن محمد، ولم يرو حديث ابن عباس لكنه أحال إليه فقال: وفي الباب عن عليٍّ وجابر وابن عباس وسُرَّق.

١٥ - علل الترمذي الكبير ١/ ٥٤٦، والسنن الكبرى للبيهقي مع تعقبات الجوهر النقي ١٠/ ١٦٧ – ١٧٥.

ولعل من أسباب عدم حُجِّية حديث ابن عباس في القضاء بشاهدٍ ويمينٍ عند البخاري، تَعَارُض متنه مع حديث ابن عباس نفسه: قضى باليمين على المدَّعى عليه. أول حديثي الباب.

وبناءً على ذلك فإن أدلة القضاء بالشاهد واليمين عند البخاري ليست من القوة بحيث يمكنُ القولُ باستثنائها من الأصل الذي قرره القرآن الكريم والسنة الصحيحة. والله أعلم.

قال ابن حجر: (قوله: باب اليمين على المدَّعى عليه؛ أي: دون المدَّعي، ويستلزِمُ ذلك شيئين:

أحدهما: أن لا تجبَ يمينُ الاستظهار.

والثاني: أن لا يصحَّ القضاء بشاهد واحد ويمينِ المدَّعي.

واستشهادُ المصنف بقصة ابن شُبرمةَ يُشير إلى أنه أراد الثاني، وقولُه: (في الأموال والحدود) يشيرُ بذلك إلى الردِّ على الكوفيين في تخصيصهم اليمينَ على المدَّعى عليه في الأموال دون الحدود، وقوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: شاهداك أو يمينه) وصله في آخر الباب من حديث الأعمش، والغرضُ منه أنه أطلق اليمين في جانب المدَّعَى عليه ولم يقيِّده بشيءٍ دون شيء).

٢٦٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَتَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا إِلَيَّ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

٢٦٦٩، ٢٦٧٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ﴾ إلى ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [٧٧ آل عمران] ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَحَدَّثْنَاهُ بِمَا قَالَ، فَقَالَ: صَدَقَ، لَفِيَّ أُنْزِلَتْ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي شَيْءٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ. فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ إِذًا يَحْلِفُ وَلاَ يُبَالِي: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ، ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ.

٣ – طهارة الكلب:

قال البخاري في (كتاب الطهارة): (باب الماء الذي يُغسل به شعر الإنسان، وكان عطاءٌ لا يرى به بأساً أن يُتخذ منها الخيوطُ والحبال، وسؤرُ الكلاب وممرها في المسجد. وقال الزهري: إذا ولغ في إناء ليس له وضوء غيره يتوضأ به. وقال سفيان: هذا الفقهُ بعينه، يقول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟﴾ [سورة النساء: ٤٣] وهذا ماء، وفي النفس منه شيءٌ، يتوضأ به ويتيمم)

جمع البخاري رحمه الله في هذه الترجمة بين حُكمين: حُكْمِ الماء الذي يُغْسَلُ به شعر الإنسان، وحُكْمِ الماء الذي يَبْقَى بعد شرب الكلب، فقوله: (وسؤر

الكلاب وممرها في المسجد) معطوفٌ على (الماء الذي يغسل به شعر الإنسان)، وكلاهما طاهران عند البخاري:

أما الأول، فلأن شعر الإنسان طاهرٌ فالماءُ المستعملُ في غَسْله طاهرٌ، وهو قولُ جمهور العلماء، واستدل البخاري على طهارته بما رواه عن أنس: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعَرِهِ.

ووجهُ الدلالة منه أن الشعر طاهرٌ، وإلا لَمَا أعطى النبيُّ صلى الله عليه وسلم أبا طلحةَ بعضَه وأمره بتوزيع بعضٍ آخر، كما بينتهُ روايةُ أبي عوانةَ في ((صحيحه)) من طريق سعيد بن سليمان المذكور، ولفظه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الحلاق فحلق رأسه، ودفع إلى أبي طلحة الشقَّ الأيمن، ثم حلق الشقَّ الآخر فأمره أن يقسمه بين الناس.

وقد تُعقِّب على هذا الاستدلال بأن شعر النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم مكرمٌ لا يقاسُ عليه غيرُه.

وأجيب بأن الخصوصية لا تثبتُ إلا بدليلٍ، وبأنه يلزمُ القائلَ بذلك أنْ لا يحتجَّ على طهارة المنيِّ بأن أم المؤمنين عائشة كانت تفركُه من ثوبه، لإمكانِ أن

يقال: منيُّه طاهرٌ فلا يقاس عليه غيرُه، فالحق أن حكمه حكمُ جميع المكلفين إلا فيما خُصَّ بدليل[١٦].

وأمَّا أنَّ سؤر الكلب طاهرٌ فقد رَوَى في شأنه أربعةَ أحاديث:

١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا.

٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنْ الْعَطَشِ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ خفَّهُ فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرْوَاهُ، فَشَكَرَ اللهُ لَهُ فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ.

٣- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُّونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

٤ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ فَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِذَا أَكَلَ فَلاَ تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ. قُلْتُ: أُرْسِلُ

---

١٦ - انظر فتح الباري لابن حجر ١/ ٢٧٢.

كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ؟ قَالَ: فَلاَ تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ.

الحديث الأول من رواية مالك في غَسْلِ ما ولغ فيه الكلبُ سبعاً ليس فيها زيادة التتريب، وكأن البخاري يذهب إلى أن هذا الغسل للتعبُّد ـ كما ذهب إليه مالكٌ ـ ولا تتريب فيه. قال ابن حجر: ولم يقع في رواية مالك التتريبُ، ولم يثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة إلا عن ابن سيرين، على أن بعض أصحابه لم يذكره[17].

وأما الحديثُ الثاني ففيه ثناءُ الله تبارك وتعالى على مَن سقى الكلبَ وأن هذا العمل مما يتقبَّلُه الله ويُجزل عليه الأجر. لكن هذا الأجر عامٌّ في كلِّ كبد رطبةٍ فلا يؤخذ منه طهارةٌ ولا نجاسةٌ، ولذلك قال ابن حجر: استدل به المصنف على طهارة سؤر الكلب؛ لأن ظاهره أنه سقى الكلب فيه[18]؛ أي: في الخف.

وأما الحديثُ الثالثُ فوجهُ الاستدلال فيه: مرورُ الكلاب في المسجد إقبالاً وإدباراً، وقد لا تَسْلَم من بولٍ فيه، ولو كانت الكلابُ نجسةً لمنِعَتْ من المرور في المسجد، أو رُشت الأرضُ من مرورها أو من بولها، ولم يفعلوا ذلك في زمن رسول الله عليه الصلاة والسلام. وقد ذكر ابنُ حجر أنه يحتمل أن مرور الكلاب في المسجد كان في ابتداء الحال على أصل الإباحة، ثم ورد الأمر بتكريم المساجد

---

١٧ - فتح الباري ١/ ٢٧٥.

١٨ السابق ١/ ٢٧٨.

وتطهيرها وجَعْلِ الأبواب عليها، قال: وبهذا يندفع الاستدلالُ به على طهارة الكلب.

وأما الحديثُ الرابع فهو في بيان حكم صيد الكلب المعلَّم، ووجهُ الدلالة منه الإذنُ في أكل ما صاده الكلب، ولم يقيَّد ذلك بغَسْلِ موضعِ فمه، ومن ثَمَّ قال مالك: كيف يؤكل صيدُه ويكونُ لعابه نجسا؟ قال ابن حجر: وإنما ساق المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لمذهبه في طهارة سؤر الكلب.

وقد اجتهد ابن حجر في تعقب هذه الأدلة ومناقشتها تأييداً لمذهبه في أن سؤر الكلب نجسٌ، ولم يذهب إلى طهارة سؤر الكلب من المذاهب الأربعة إلا الإمام مالك ومعه الأوزاعي، ولم يقل بطهارة سؤر الكلب من أصحاب الكتب الستة إلا البخاري[١٩]، والله أعلم.

٤ – نواقض الوضوء:

قال البخاري رحمه الله: (باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر، وقولِ الله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ﴾ [سورة النساء: ٤٣]. وقال عطاء في مَن يخرج من دبره الدودُ أو من ذكره نحوُ القملة: يعيد الوضوء. وقال جابر بن عبد الله: إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يُعِد الوضوء. وقال الحسن: إن أخذ من شعره وأظفاره أو خلع خفَّيه فلا وضوء

---

١٩ – صحيح مسلم بشرح النووي ٣/ ١٨٢، واستدل بحديث طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب. وأبو داود ١/ ٥٧ باب الوضوء بسؤر الكلب، الترمذي في الطهارة برقم ٩١، والنسائي برقم ٦٣

عليه. وقال أبوهريرة: لا وضوء إلا مِن حَدَثٍ. ويذكر عن جابرٍ أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع، فرُميَ رجلٌ بسهم فنزفه الدمُ، فركع وسجد ومضى في صلاته. وقال الحسن: ما زال المسلمون يصلُّون في جِراحاتهم. وقال طاوس ومحمد بن علي وعطاء وأهل الحجاز: ليس في الدم وضوءٌ. وعصر ابن عمر بثرةً فخرج منها الدم ولم يتوضأ، وبزق ابن أبي أوفى دماً فمضى في صلاته. وقال ابن عمر والحسن فيمَن يحتجم: ليس عليه إلا غَسْلُ محاجمه).

هذه الترجمةُ جاءت عقب ترجمة غسل الشعر وسؤر الكلب. قال العيني في بيان المناسبة بين البابين: إن الباب السابق في نفي النجاسة عن شعر الإنسان وعن سؤر الكلب، وفي هذا الباب نفي انتقاض الوضوء من الخارج من غير المَخرجَيْنِ.

وأرى أن ترجمة البخاري في هذا الباب تحصُر نواقضَ الوضوء في الخارج من أحد السبيلين من بول أو مَذْيٍ من القُبُل، أو برازٍ أوريحٍ من الدبر، وبناءً على هذا الحصرِ فكلُّ ما لا علاقة له بالسبيلين لا ينقضُ الوضوء سواءٌ كان خارجاً من البدن من غير السبيلين كالدم والقيء، أو كان متعلقاً بالبدن غيرَ خارجٍ منه كالقهقهة في الصلاة، أو مسِّ الذَّكَر، أو مسِّ المرأة، أو أكلِ لحوم ألإبل.

وقد استدلَّ البخاري على هذا الحصرِ بقول أبي هريرة: لا وضوءَ إلا من حدثٍ، ثم روى في الباب عن أبي هريرة مرفوعاً ما يؤكِّد الحصرَ، ويفسِّر معنى

الحدث: ((لا يزالُ العبد في صلاةٍ ما كان في المسجد ينتظرُ الصلاة، ما لم يُحْدِثْ)).

ثم روى من طريق الزهري عن عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد مرفوعاً: ((لا ينصرفُ حتى يسمعَ صوتاً أو يجدَ ريحاً)) .قال ابنُ حجر: تقدَّم الكلامُ على حديثه هذا في (باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن) وأورده هنا لظهور دلالته على حصر النقض بما يخرج من السبيلين[٢٠].

ثم روى عن علي رضي الله عنه ما يفيد أن المذي يوجبُ الوضوء، وهو ظاهرٌ، لأنه يخرج من أحد السبيلين.

ثم روى من طريق عطاء بن يسار أن زيد بن خالد أخبره أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه، قلت: أرأيتَ إذا جامَعَ فلم يُمْنِ؟ قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره. قال عثمان: سمعتُه من رسول الله صلى الله عليه وسلم. فسألت عن ذلك عليًّا والزبير وطلحة وأُبَيَّ بن كعب رضي الله عنهم فأمروه بذلك، وأخيراً حديث أبي سعيد الخدري: ((إذا أُعجلتَ أو أُقحطت فعليك الوضوء)).

وهذان الحديثان الأخيران منسوخان، فكيف يستدلُّ البخاري بالمنسوخ؟

٢٠ - فتح الباري ١/ ٢٨٣.

أجاب ابن حجر رحمه الله بأن المنسوخ منهما هو عدمُ وجوب الغُسْل، وناسخُه الأمرُ بالغُسل، وأما الأمرُ بالوضوء فهو باقٍ لأنه مندرجٌ تحت الغُسْل، ثم قال:

والحكمةُ في الأمر بالوضوء قبل أن يجب الغسلُ إما لكون الجماع مَظِنَّةَ خروج المذي أو لملامسة المرأة.

أقول: ترديدُ ابن حجر في بيان سبب الوضوء هنا بين مظنة خروج مذيٍ أو ملامسةِ المرأة لا محلَّ له، وشرَّاحُ ((صحيح البخاري)) حريصون على أن يتوافق رأيُ البخاري مع مذاهبهم عند الاحتمال، والرد عليه عند وضوح خلافه. والواضحُ هنا أن وجه الاستدلال هو خروجُ المذي دون الملامسة، ولم يُشِرِ البخاري إلى أن ملامسة المرأة تنقض الوضوء في شيء من تراجمه أو مما رواه فيها، ولأنه لمَّا استدل بالآية في أول الترجمة ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ لم يضف إليها ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [سورة النساء: ٤٣] وهي بعد ما سبق مباشرةً، ولو كان يرى نقضَ الوضوء بها لذكرها. يؤكِّد هذا أنه في (كتاب التفسير) ذكر هذا الجزء من الآية في ترجمةٍ متعلقةٍ بفَقْدِ الماء للوضوء، فقال: باب ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [سورة النساء: ٤٣] ولم يعطف عليه لمسَ النساء، وذكر فيه حديثَ أم المؤمنين عائشة: هلكتْ قلادةٌ لأسماء، فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في طلبها رجالاً، فحضرت الصلاة

وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء، فصلَّوا وهم على غير وضوء، فأنزل الله. يعني آية التيمم.

وأصرحُ من ذلك ترجمتُه في سورة المائدة لآية التيمم: (باب قوله: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [سورة المائدة: ٦] قال: تيمَّموا: تعمَّدوا، آمِّين – بتشديد الميم - أَمَّمتُ وتيمَّمْتُ واحد. وقال ابن عباس: ﴿لمستم﴾، و﴿تمسوهن﴾، و﴿اللاتي دخلتم بهن﴾[النساء: ٢٣]، والإفضاء: النكاح).

وهذا صريحٌ في أن معنى اللمس في الآية عند البخاري هو الجماع، وأنَّ لمسَ النساء لا يوجبُ الوضوء، ولذلك أعاد في (كتاب الغسل) حديث عثمان مستدلًّا به في (باب غسل ما يصيب من فرج المرأة) فكأنه استدل به لأمرين لهما تعلقٌ بأحد المخرجين -وهو القُبُل- وهما المذي والجماع.

ولا يعني ما سبق من ا لاستدلال بالمنسوخ أن البخاري لا يقول بوجوب الغُسل، بل يقول به وترجم له في (كتاب الغسل) بقوله: (باب إذا التقى الختانان) روى فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً: ((إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جَهَدها فقد وجب الغسل)).

ويلتحقُ بما يخرج من أحد السبيلين عند البخاري أمران: النوم الثقيل، والغشْيُ المثْقِل؛ أي: الإغماء. ترجم للغَشْي بقوله في باب ٣٧ من كتاب الوضوء: (مَن لم يتوضأ إلا من الغشي المُثْقِل) وترجم للنوم بقوله في باب ٥٣: (الوضوء من النوم، ومَن لم ير من النعسة والنعستين أو الخفقة وضوءاً).

وبناءً على ما سبق فإن البخاري لا يرى نقضَ الوضوء بنواقضَ مشهورةٍ في المذاهب الأربعة بل وفي مذهب المحدِّثين مثل:

مس الذكر، وهو ناقضٌ للوضوء عند كثير من أهل الحديث الأئمة مالك والشافعي وابن حنبل بشروطٍ لهم، وعند كثيرٍ من المحدِّثين، ورأيُ البخاري موافق لرأي الحنفية هنا وفي المسألة التالية.

لمس بشرة المرأة ناقضٌ عند الأئمة الثلاثة كذلك، مع اشتراط اللذة عند بعضهم.

أكل لحم الإبل ينقض الوضوء عند الحنابلة والشافعي في القديم، ولا ينقض عند الحنفية والمالكية والشافعي في الجديد. وينقض عند كثير من أهل الحديث.

القهقهة في الصلاة تُبطل الصلاة بالإجماع، ولا تَنقض الوضوء إلا عند الحنفية.

القيء ملء الفم وسيلان الدم من غير السبيلين ينقض الوضوء عند الحنفية وعند الحنابلة إن كان كثيراً فاحشاً. والله أعلم.

٥ - لا ينتقض التيمم بخروج الوقت:

قال البخاري في كتاب التيمم: (باب: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنْ الْمَاءِ، وَقَالَ الْحَسَنُ: يُجْزِئُهُ التَّيَمُّمُ مَا لَمْ يُحْدِثْ، وَأَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُتَيَمِّمٌ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى السَّبَخَةِ وَالتَّيَمُّمِ بِهَا).

قال ابن حجر: بابٌ ـ بالتنوين ـ الصعيدُ الطيبُ وَضوءُ المسلم، هذه الترجمةُ لفظُ حديثٍ أخرجه البزَّار من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً، وصححه ابن القطَّان، لكن قال الدارقطني: إن الصواب إرسالُه. وروى أحمدُ وأصحاب السنن من طريق أبي قِلابَةَ عن عمرو بن بُجْدان – وهو بضم الموحدة وسكون الجيم – عن أبي ذر نحوَه، ولفظُه: ((إن الصَّعيدَ الطَّيِّب طَهُورُ المسلم وإنْ لم يَجِدِ الماءَ عشر سنين)) وصحَّحه الترمذيُّ وابنُ حِبَّان والدارقطني.

قوله: (وقال الحسن) وصله عبد الرزاق، ولفظه: يُجزئ تيممٌ واحدٌ ما لم يُحدث. وابنُ أبي شيبة ولفظه: لا يَنقضُ التيمُّمَ إلا الحدث. وسعيد بن منصور ولفظه: التيممُ بمنزلة الوضوء، إذا تيممتَ فأنت على وضوء حتى تُحْدِثَ. وهو أصرحُ في مقصود الباب. وكذلك ما أخرجه حماد بن سلمة في ((مصنفه)) عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: تصلي الصلوات كلَّها بتيممٍ واحد مثل الوضوء ما لم تحدث.

قوله: (وأم ابن عباس وهو متيمم) وصله ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما، وإسناده صحيح، وسيأتي في (باب إذا خاف الجنب) لعمرو بن العاص مثلُه، وأشار المصنف بذلك إلى أن التيمم يقوم مقام الوضوء، ولو كانت الطهارةُ به ضعيفةً لَمَا أَمَّ ابن عباس وهو متيممٌ مَن كان متوضئا. وهذه المسألة وافق فيها البخاري الكوفيين والجمهور، وذهب بعضُهم – من التابعين وغيرهم – إلى

خلاف ذلك، وحجتهم أن التيمم طهارةٌ ضروريةٌ لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت، ولذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الذي أَجنب فلم يصلِّ الإناءَ من الماء ليغتسل به بعد أن قال له: ((عليك بالصعيد فإنه يكفيك))، لأنه وجد الماء فبَطَل تيمُمه. وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر من فريضة بتيمم واحد نظر[٢١].

ترجمة البخاري تُفصح عن رأيه في مسألتين:

الأولى: أنه يرى أن التيمم يساوي الوضوء عند فقد الماء، فيتيمم للحدث الأصغر والأكبر، ويصلي بتيمُّمه ما شاء من الفرائض والنوافل، ولا تنتقض طهارتُه بالتيمم إلا بحدثٍ أو وجودِ ماء، سواءٌ خرج وقتُ الفريضة التي تَيمَّمَ لها أو دخل وقتُ غيرها. ودليلُه ما ذكره في ترجمته من الحديث الذي ليس على شرطه، وقد خرجه ابنُ حجر مع متابعاته، وصحَّح بعضَها الترمذيُّ وابنُ حبان والدارقطني، كما استدل بما ورد في الحديث الطويل المروي في الباب بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((عليك بالصعيد فإنه يكفيك)) – أي: ما لم تُحْدِثْ أو تجد الماء– جواباً لمن قال له: أصابتني جنابةٌ ولا ماء، وأكد ذلك بعملِ ابن عباس وفتوى الحسن.

ورأيُ البخاري في هذه المسألة يوافقُ رأي الكوفيين: أبي حنيفة والثوري وغيرهما.

---

٢١ – فتح الباري ١/ ٤٤٦.

لكن ابن حجر سبق أن قال: وهذه المسألةُ وافق فيها البخاري الكوفيين والجمهور، وذهب بعضهم من التابعين وغيرهم إلى خلاف ذلك. فعَطْفُه الجمهورَ على الكوفيين فيه غرابةٌ، لأن الأئمة الثلاثة: مالكاً والشافعيَّ وأحمد، قالوا بخلاف رأي الكوفيين والبخاري[٢٢]، فيَبْطُل التيمم عندهم بخروج وقتٍ ودخول آخر، قال في ((المغني)): المذهبُ أن التيمم يبطُل بدخول وقتٍ وخروجه. وقال في ((نهاية المحتاج)): ولا يتيمم لفرضٍ قبل فعله. وقال في ((الفواكه الدواني)): ولا يصح أن يُصَلِّي صلاتين واجبين بتيممٍ واحد. ثم ذكر أن هذا هو المعتمد في المذهب؛ أي: سواءٌ أكان المصلِّي سليماً أو مريضاً. لذا أرجِّحُ أن يكون هناك خللٌ في طباعة هذه الجملة.

المسألة الثانية: تفسيرالصعيد الطيب بأنه وجهُ الأرض الطاهرُ ولا يشترط فيها الترابُ أو الإنبات، مستدلا بما علَّقه عن يحيى بن سعيد الأنصاري. وما ذهب إليه هو رأيُ المالكية والحنفية.

٦- لا تحتسب الركعة إن أدركها المأموم والإمام راكع:

قال الإمام البخاري رحمه الله:

(باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت).

٢٢ - انظر الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني ١/ ١٥٤- ١٥٥، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ١/ ٢٨٠- ٢٨١، والمغني لابن قدامة ١/ ٢٦٦.

عدم احتساب الركعة مبنيٌّ على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من الصلوات الخمس في كل الأحوال التي ذكرها البخاري في الترجمة، ولم يذكر المنفردَ لأن حكمه حكمُ الإمام. وتفصيلُ حالات الصلاة في الترجمة لتشمل الرد على مَن يقول بترك المأمومِ القراءةَ جملةً في كلِّ حال، ومَن يقول بتركه القراءةَ في بعض الأحوال.

وقد روى البخاري في هذا الباب أربعةَ أحاديث:

الأول: من حديث جابر بن سمرة، ذكر فيه أن أهل العراق اشتكوا سعد بن أبي وقاص وزعموا أنه لا يُحسن الصلاة فاستدعاه عمر وسأله، فأجابه سعد بقوله: إنِّي كنتُ أصلِّي بهم صلاةَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أَخْرِمُ عنها – أي: لا أنقصُ عنها ـ أصلِّي صلاة العشاء فأَرْكُدُ في الأُوْلَيَيْنِ وأُخِفُّ في الأُخْرَيين. قال عمر: ذلك الظنُّ بك يا أبا إسحاق. وجهُ الدلالة فيه قولُه: أركد؛ أي: أُقيم طويلاً لطول القراءة. والقراءةُ في العشاء جهريةٌ.

والثاني: حديثُ عبادة بن الصامت مرفوعاً: ((لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)). وجه الدلالة: أن نفي الصلاة يعني نفيَ صحتها بدون قراءة أم الكتاب.

لكنْ لَمَّا كان الحديثُ يَحتمِلُ أن يكتفي بالقراءة في ركعة واحدة من ركعات الصلاة استدل بالحديث الثالث، وهو حديث أبي هريرة في تعليم المسيء صلاته،

وجاء فيه بعد أن أُمر بالقراءة في الركعة الأولى: ((وافعل ذلك في صلاتك كلِّها)).

والحديث الرابع: هو الحديث الأول بروايةٍ أخرى بلفظ: ((صلاتي العَشِيِّ)) بدل: العشاء. وقراءةُ صلاتي العشي - أي: الظهر والعصر - سِرِّيةٌ.

وقد اعتنى البخاري بهذه المسألة فألف فيها جزءَه ((القراءة خلف الإمام))، استوعب فيه الأدلة على رأيه، وناقش مخالفيه وبخاصةٍ أهل الرأي، مفنداً أدلتَهم، ومبيِّناً تناقُضَهم، ونَفَى ادعاءَهم الإجماعَ على أن مَن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة مع خلوِّها من القراءة، فكما أجزأته في الركعة بدون قراءةٍ كذلك تَجْزِيه في الركعات.وردَّ البخاري حجتهم هذه بقوله: إنما أجاز زيد بن ثابت وابن عمر والذين لم يروا القراءة خلف الإمام، فأما مَن رأى القراءة فقد قال أبو هريرة: لا يجزيه حتى يدرك الإمام قائماً. وفي آخر الجزء روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إذا أدركتَ القومَ ركوعاً لم يُعْتَدَّ بتلك الركعة[٢٣].

والصحيحُ من مذهب الشافعي في مسألة قراءة المأموم خلف الإمام أنه كمذهب أبي هريرة والبخاري، وإليه ذهب ابن حزم كذلك[٢٤]، لكن المذهب الشافعي يوافق الجمهور في إدراك المسبوق الركعةَ إن أدرك الإمامَ وهو راكع. قال النووي: إذا أدرك مسبوقٌ الإمامَ راكعاً وكبر وهو قائم ثم ركع، فإن وصل إلى حد الركوع المجزئ- وهو أن تبلغ راحتاه ركبتيه قبل أن يرفع الإمام – فقد

٢٣ - خير الكلام في القراءة خلف الإمام ص ٤.

٢٤ - المجموع للنووي ٣/ ٣٦٤ – ٣٦٥٥، والمحلى ٣/ ٢٣٦.

أدرك الركعة وحُسبت له[٢٥]، وذكر قبل ذلك أن القراءة تسقط عنه. أما مذهب أبي حنيفة فالمأمومُ لا يقرأ شيئاً خلف الإمام لا في الجهرية ولا في السرية، لَمَا روي مَن حديث: من صلى خلف الإمام فقراءةُ الإمام له قراءة[٢٦].

ونقل في المجموع عن ابن المنذر: قال الثوري وابن عُيينةَ وجماعةٌ من أهل الكوفة: لا قراءة على المأموم. وقال الزهري ومالك وابن المبارك وأحمد وإسحاق: لا يقرأ في الجهرية، وتجب القراءةُ في السرِّية. وقال ابن عون والأوزاعي وأبو ثور: تجب القراءة على المأموم في السرية والجهرية[٢٧].

ونَقْلُه عن أحمد أن المأموم تجب عليه القراءة في السرية، مخالفٌ لَمَا في كتب المذهب الحنبلي أنه لا تجب القراءة على المأموم، لكنها تُستحبُّ في سكتات الإمام وفيما لا يجهر فيه، قال ابن قُدامةَ: وجملةُ ذلك أن المأموم إذا كان يسمع قراءة الإمام لم تجب عليه القراءة ولا تستحبُّ عند إمامنا والزهريِّ والثوريِّ ومالكٍ وابن عيينةَ وإسحاق وأحد قولي الشافعي، ثم نقل عن أحمد قال: ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يقول: إن الإمام إذا جهر بالقراءة لا تَجْزي صلاةُ مَن خَلْفَه إذا لم يقرأ. وقال: هذا النبيُّ صلى الله عليه وسلم وأصحابُه والتابعون، وهذا مالك في أهل الحجاز، وهذا الثوري في أهل العراق، وهذا الأوزاعي في أهل الشام، وهذا الليث في أهل مصر، ما قالوا لرجل صلَّى وقرأ إمامُه ولم يقرأ هو: صلاتُه باطلةٌ،

٢٥ - المجموع ٤/ ٢١٥.
٢٦ - فتح القدير، للكمال بن الهمام ١/ ٣٣٨.
٢٧ - المجموع ٣/ ٣٦٥.

وفي ((شرح منتهى الإرادات)) في الركن الثالث من أركان الصلاة قال: قراءة الفاتحة في كل ركعة، ويتحملها إمام عن مأموم[٢٨].

أما المذهبُ المالكي فإنصاتُ المأموم إلى قراءة الإمام سنةٌ، ويكره قراءتُه سمعَ قراءة الإمام أم لا على المشهور، حتى ولو سكت الإمام بين التكبير والفاتحة أو بعدهما، وتُندب قراءة المأموم في الصلاة السرية[٢٩]، والله أعلم.

من خلال هذه النماذج التي عرضتُها نجد أن البخاري رحمه الله يتبع الدليل وما يقوِّيه من عمل الصحابة والتابعين، وأنه مجتهدٌ مطلقٌ يؤديه اجتهادُهُ إلى موافقة بعض المذاهب تارة، وإلى مخالفتها كلِّها تارةً أخرى، ومع أنه استهدف أهل الرأي في صحيحه وخارجَ الصحيح، إلا أنه لا يجد حرجاً في موافقتهم إذا كان الدليل موصلاً إلي ما رجَّحوه.

وهذا هو منطق العدل وثمرة الإخلاص، رحم الله الإمام البخاري وجميع علماء المسلمين، وتقبل منهم جهودهم، ونفعنا بعلمهم، وحشرنا في زمرتهم. وآخِرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكتبه عبد المجيد محمود عبد المجيد

---

٢٨ - المغني مع الشرح الكبير ١/ ٦٠٢- ٦٠٣، وشرح المنتهى ١/ ٢٠٥.

٢٩ - الخرشي على مختصر خليل ١/ ٢٨٠، والفواكه الدواني ١/ ٢٠٧ – ٢٠٨.

منهج الإمام البخاري في العقيدة

د. فهد بن سليمان الفهيد

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

- منزلة الإمام البخاري في علم العقيدة ونماذج من نقولات العلماء عنه واعتمادهم عليه
- منهج الإمام البخاري في كتاب (التوحيد) من الصحيح
- منهج الإمام البخاري في كتاب (خلق أفعال العباد)
- محنة الإمام البخاري في مسأله (اللفظ) ، وموقف العلماء منها



المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئاتِ أعمالنا، مَنْ يهدِه الله فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، صلَّى الله عليه وسلَّم، وبارك عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسانٍ إلى يوم الدين، وسلَّم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإنَّ الله أنعم على هذه الأمة، بأَنْ أكملَ لها الدين، وأتمَّ عليها النعمة، ورضي لها الإسلام ديناً، واجتمعت كلمتُها وتوحَّدت صفوفها في القرون المتقدمة، ثم حدثت بعد ذلك الفتن وافترقت الأمة، وإنَّ من أعظم ما تواجهه الأمةُ من الأخطار هو التفرق في الدين ومفارقةُ الكتاب والسنة ومنهجِ السلف الصالح، وقد قال تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال نبيُّنا صلى الله عليه وسلم: «وستفترقُ هذه الأمةُ على ثلاثٍ وسبعينَ فِرقة، كلُّها في النار إلا واحدةٍ، قالوا: مَنْ هي يا رسول الله؟ قال: ((ما أنا عليه وأصحابي»[1].

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (٥/ ٦)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (ص٨٥)، والآجري في «الشريعة» (ص١٥-١٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (١/ ٩٩) رقم (١٤٥-١٤٧)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ١٢٨)،=

وهذا يعني أنَّ النجاة والسلامة هي في التمسك بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم مِنْ سننه في كل شؤونه وأموره، والاجتماعِ على ذلك، والفِرقةُ التي تسلُك هذا المنهج هي الفرقة الناجية من النار وهي الطائفة المنصورة التي أخبر عنها صلى الله عليه وسلم أنها لا تزال على الحقِّ منصورةً لا يضرُّها مَنْ خذلها ولا من خالفها حتى تقوم الساعة، وهي فرقة أهل السنة والجماعة.

ويدل الحديث أيضاً على وجوب الحذر من مخالفة طريقته ومنهجه عليه الصلاة والسلام، فالابتداع في الدين، واتباع المتشابه وترك المُحْكم، والإسراع في الفتن، والقول على الله بغير علم كلُّها أمور خطيرة تُضِلُّ مَنْ سلكها، وتُورِده المهالك، ومِنْ أشدها خطراً ما يُحدِث الخلل في الاعتقاد، وفي السلوك، والتعبد.

وقد مرت بالأمة الإسلامية أنواع من الفتن ابتُلي فيها الناس بأنواع من الابتلاء؛ فصبر فيها مَنْ صبر فثبتهم الله على الحق، وهَلَكَ فيها من هلك، والعاقبة للمتقين.

= وأصل الحديث جاء عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، منهم معاوية، وأبو هريرة، وأنس، وسعد بن أبي وقاص، وعوف بن مالك المزني، وأبو أمامة، وجابر بن عبدالله، وغيرهم، رضي الله عنهم. وصحَّحَ الحديث جمع من أهل العلم؛ فصححه الحاكم من طريق أبي هريرة وطريق معاوية فقال عقبهما: «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث» (١/ ١٢٨)، وقال ابن حجر في «تخريج أحاديث الكشاف» عن إسناد حديث معاوية: (وإسناده حسن) (٤/ ٦٣)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لما سئل عن هذا الحديث: «الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد» «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٥)، وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ١٩٩): «رواه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو وحسَّنه، وأبو داود من حديث معاوية، وابن ماجه من حديث أنس، وعوف بن مالك، وأسانيدها جياد». انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ٤٤٧)، و«السلسلة الصحيحة» للألباني (١/ ٣٥٨) رقم (٢٠٤).

ومن أخطر الفتن التي مرَّت بالأُمَّة ما أحدثه المُعَطِّلَةُ والمُمَثِّلَـةُ في أسـماء الله – تعالى- وصفاته، وتولَّى كِبْرَ ذلك: الجهميَّة؛ الذين أَلحدوا فيها، وأُشْرِب في قُلـوب المُعتزلة ذلك ببدعتهم، وتمثلت هذه البدعة الخطيرة في دعوتهم الناس – لمـا صـار لهم شيء من السلطة والإمرة – وإكراههم على القول بخلق القـرآن ونفـي صـفة الكلام، وتوابع هذه البدعة الشنيعة.

فقام أئمة الإسلام وسُرُج هذه الأمة وأقطابها بالرد عليهم وفضحهم، وبيـان خُبْثِ معتقدهم، وما يشتمل عليه من التعطيل، وإنكار ما في التنزيـل، وأبـدوا في ذلك وأعادوا، حتى إنَّ الناظر في الآثار السلفية في الرد على هؤلاء الجهمية ومَـنْ تابعهم ليعجَبُ مِنْ كثرتها، بل إن ردودهـم عنـد التأمـل تـدل عـلى عمـق علـم السلف ودِرايتهم بالمقالات ومآخذها، وقدرتهم على الرد عليها بالكتاب والسنة، ومن أولئك الأئمة الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل إمام أهل السنة والجماعة، فقد جعـل الله لـه القبول والإمامة في الدين، وذلك لما أراد الله لـه من الخير ولما حَبَاه الله بـه مـن العلم، والعمل، والصبر، والزهد، والورع، فصار الإمام المتبوع، والعَلَم المرفوع، والقدوة لمن جاء بعده.

وصار لأقواله وكلماته وَقْعٌ في النفوس، ثم جاء بعـده أئمـةٌ فـضلاء، وعلـماء أجلاء من علماء أهل السنة والجماعة سلكوا طريقته، وحَدَثَ في وقـتهم شيء مـن الاختلاف والنزاع في أمر يسير، ألا وهو مـسألة لفـظ العبـد بكـلام الله سـبحانه وقراءته لـه.

فهم متفقون على أن كلام الله غيرُ مخلوق، وأن أفعال العباد مخلوقة، ولكنهم اختلفوا في هذه الجملة (لفظ العبد بالقرآن) ونحو هذا الكلام من الأقوال المجملة التي تحتمل عدةَ معانٍ، فيحتمل أن يراد باللفظ الملفوظ، ويحتمل أن يراد به فعل العبد وحركاته، ويحتمل أن يراد به مجموع المعنيين، كما سيأتي تفصيلُه في موضعه.

وإطلاق هذه الكلمات المجملة وما جرى مجراها -نفيًا أو إثباتًا- بدون تفصيل يسبب النزاع والشقاق في الأمة، فهي بحاجةٍ إلى تفصيل يزيل اللَّبْسَ ويضع كل شيء في موضعه.

والمقصود أنه حدث النزاعُ في هذه المسألة، وحدثت فتنة اشتُهرت بأنها فتنة (اللفظ)، ووقع ناس في شيء من الغلو في كلا الطرفين، فمنهم من غلا في النفي والتعطيل لمرضٍ في القلب وافقَ الشبهةَ الناشئة مِنْ هذا القول المجمل، ومنهم من غلا في الإثبات فوقع في باطلٍ من القول.

فقام الإمام العَلَم - المشهود له عند سائر الأمة بالإمامة والتقدم - محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ -رحمه الله تعالى- بالرد على الطائفتين، وإخماد تِلْكُمُ البدعتين، فألَّف كتابه ((خلق أفعال العباد، والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل))؛ ضَمَّنه أصولاً عظيمة في السُّنَّة والرَّدِّ على المبتدعة. ومع أنَّ مسألة الإيمان بكلام الله؛ والإيمان بما أنزل الله: مسألةٌ جليلةٌ شريفةٌ عظيمةُ القَدْر؛ إلا أن الأُمَّة قد اضطربت فيها اضطرابًا عظيمًا، وتفرقوا واختلفوا بالظنون والأهواء، بعد مضي

القرون الثلاثة المفضَّلة، وكان أصل هذا التفرق والاختلاف بسبب بدع الجهمية التي نشأت في أوائل المائة الأولى بعد الهجرة، ثم انتشرت بعد المئة الثانية. والبدعُ مشتقة من الكفر، وهؤلاء الجهمية هم في الحقيقة فروع للمشركين، والصابئين، والمبدِّلين من اليهود والنصارى، فبدعتهم مشتقة من كفر أولئك، وهي التعطيل والإنكار.

وقابل الجهميةَ قومٌ من متكلِّمي الصِّفاتية المثبتين لبعض الصفات الإلهية مع أخذهم ببعض أصول الجهمية؛ فبينهم وبين الجهمية قدرٌ مشترك في سلوك الطرق المنحرفة في صفات الله وأسمائه، وهؤلاء هم الأشعرية، والماتُريدية، ونحوهم، فقابلوا بدعة الجهمية ببدعة أخرى هي أخفُّ منها من وجه؛ فأثبتوا صفة الكلام لله تعالى لكن بتحريف وتبديل، فزعموا أنه معنى قائم بالنفس، وأن الحروف والأصوات ليست من حقيقة الكلام، وغير ذلك من اللوازم التي التزموها، وجاء أقوامٌ آخرون ببدعٍ في هذه المسألة لم تزِد الأمرَ إلا شدةً وبُعداً عن الكتاب والسنة، والحقُّ في هذا هو ما عليه سَلَفُ الأمة وأئمتُها، وهو الموافق لصحيح المنقول، وصريح المعقول.

وقولُ السلف والأئمة في كلام الله تعالى هو: أن الله تعالى لم يزلْ متكلماً إذا شاء متى شاء، وكيف شاء، فهو سبحانه يتكلم بمشيئته واختياره.

ويقولون: إن كلامه سبحانه قائم به، فهو المتكلِّم بالقرآن، والتوراة، والإنجيل حقيقةً، ليس كلامُه مخلوقاً منفصلاً عنه، ولا لازماً لذاته لزومَ الحياة

لها، بل هو قائم به، وتابع لمشيئته واختياره، وأن القرآن كلام الله، منه بدأ وإليه يعود، والقرآن جميعُه كلام الله، حروفُه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلاماً لغيره لا جبريل، ولا محمد صلى الله عليه وسلم، ولا يجوز إطلاقُ القول بأن القرآن حكايةٌ عن كلام الله، أو عبارة، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله حقيقة، فإن الكلام إنَّما يُضاف حقيقة إلى مَنْ قاله مبتدئاً لا إلى من قاله مُبلِّغاً مؤدِّياً.

ويعتقدون أن الله تعالى يتكلم بصوت يُسْمَع كما جاءت بذلك الأحاديثُ الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوت القارئ ولا غيره، فصوت القارئ الذي يقرأ كلامَ الله: مخلوق، وأما الملفوظ المقروء المكتوب المسموع فهو كلام الله تعالى، فإذا قرأه الناس فالصوتُ صوت القارئ، والكلام كلام الباريْ.

والله سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فكما لا يُشْبِهُ علمُه وقدرته وحياته علمَ المخلوق وقدرته وحياته؛ فكذلك لا يشبه كلامه كلامَ المخلوق، ولا معانيه تشبِه معانيه، ولا حروفُه تشبه حروفه، ولا صوتُ الرب يشبِهُ صوتَ العبد، فمن شبَّه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وآياته، ومَنْ جَحَدَ ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وآياته.

والمقصود بيان الجهود العلمية المباركة التي قام بها الإمام البخاري رحمه الله في نصر السنة وبيان الحق والهدى، وكشف الغَلَط الواقع من الفريقين، فرحم الله

الإمامَ محمدَ بنَ إسماعيل البخاري، ورحم الله أئمة السنة، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خيرَ الجزاء.

وسيكون الكلام في هذه الورقات حول الأمور التالية:

أولًا: منزلة الإمام البخاري في علم العقيدة، ونماذج من نقولات العلماء عنه، واعتمادِهم عليه.

ثانيًا: منهج الإمام البُخاريِّ في تقرير العقيدة في كُتُبِهِ عامَّة؛ وفي كتاب ((خلق أفعال العباد)) خاصَّة.

ثالثًا: منهج الإمام البخاري في (كتاب التوحيد) من الصحيح.

رابعًا: محنة الإمام البخاري في مسألة اللفظ، وموقفُ العلماء منها.

وهذه المادة العلمية المكتوبة لهذه المحاضرة قد استقيتُ أكثرها من رسالتي في الدكتوراه (كتاب خلق أفعال العباد، والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل للإمام محمد بن إسماعيل البخاري دراسةً تحقيقًا)، وأضفت لهذه المحاضرة بعض الفوائد والمسائل.

وأتقدم بالشكر والتقدير لكلية الشريعة بجامعة الكويت والقائمين على مَبرة الآل والأصحاب على اهتمامهم بأئمة السنة وعلماء الحديث، وإقامتهم لهذا المؤتمر المبارك عن (أعلام الإسلام، الإمام البخاري نموذجًا)، فجزاهم الله خيرًا، وبارك في جهودهم، وجعل الله ذلك في موازين حسناتهم.

والله عز وجل هو الموفقُ والمستعان وحدَه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولًا: منزلة الإمام البخاري في علم العقيدة، ونماذج من نقولات العلماء عنه، واعتمادهم عليه:

قال عنه ابن كثير رحمه الله: «الحافظ إمامُ أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه، والمقدَّم على سائر أَضْرابه وأقرانه».

ونَقَلَ ثناءَ العلماء عليه ومن ذلك:

« وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خُراسانُ مثلَه.

وقال عليُّ بن المَدِيني: لم يرَ البخاريُّ مثلَ نفسه.

وقال إسحاق بن راهَويه: لو كان في زمن الحسنِ لاحتاجَ الناسُ إليه في الحديث ومعرفته وفقهه.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نُمير: ما رأينا مثلَه.

وقال علي بن حجر: لا أعلم مثله.

وقال محمود بن النَّضْر أبو سهل الشافعي: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيتُ علماءها كلَّما جرى ذكرُ محمد بن إسماعيل البخاري فَضَّلوه على أنفسهم.

وقال أبو العباس الدَّغولي: كتب أهلُ بغداد إلى البخاري:

المسلمون بخيرٍ ما حَييتَ لهم ... وليس بعدك خيرٌ حين تُفتقَدُ

وقال الفَلَّاس: كلُّ حديث لا يعرفه البخاري فليس بحديث.

وقال أبو نُعيم أحمد بن حمَّاد: هو فقيه هذه الأمة، وكذا قال يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي.

ومنهم مَنْ فَضَّله في الفقه والحديث على الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهَويه.

وقال قتيبةُ بن سعيد: رَحَلَ إليَّ مِنْ شرق الأرض وغربِها خَلْقٌ، فما رحَلَ إليَّ مثلُ محمدِ بنِ إسماعيل البخاريِّ.

وقال مُرجَّى بنُ رجاء: هو آية من آيات الله تمشي على الأرض.

وقال أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدَّارمِيُّ: محمد بنُ إسماعيل البخاريُّ أفقهُنا وأعلمنا وأغوصُنا وأكثرنا طلبًا.

وقال إسحاق بن راهويه: هو أَبصرُ مني.

وقال أبو حاتم الرازي: محمد بن إسماعيل أعلم مَنْ دخلَ العراق» (١).

❖ نماذج من نقولات العلماء عنه:

إنَّ نقلَ أهل العلم عن الإمام البخاري أمرٌ واسع لا يمكن الإحاطةُ به لكثرة العلماء الذين اعتمدوا كلامه واستفادوا مِنْ علمه في عصره وبعد زمنه وإلى يومنا هذا، ولا أزال أذكر كلمةً قالها شيخُنا الشيخُ عبدُالعزيز بنُ بازٍ رحمه الله، عندما انتهى من قراءة صحيح البخاري كاملاً، فقال له بعضُ الطلبة: لو غَيَّرنا الكتاب أو نحوها، فقال عن الصحيح: (إنه لا يُشْبَع منه)، فرحم الله الإمام البخاري،

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ٢٤-٢٦).

ولكن سأسوق جزءاً يسيراً من نقولات أهل العلم عنه، وبيان منزلة كلامه في العقيدة.

قال اللالكائي في كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١٧٢): اعتقادُ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله في جماعةٍ من السلف الذين يروي عنهم، وابنِ بَطَّة في «الإبانة»، وكذلك البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات».

وكذا نقل عنه النوويُّ وسائر الأئمة الذين جاؤوا مِنْ بعده، وابنُ القيم رحمه الله نقل في كتاب «اجتماع الجيوش الإسلامية» كلامَ البُخَاري وكثيرًا من تراجم الأبواب في كتاب التوحيد من «الجامع الصحيح»، وأثنى عليه ثناءً عظيمًا[1].

وقال الذهبي -لما نقل من كتاب التوحيد من الجامع الصحيح للبُخَاري-: «ثُمَّ إنه بوَّب على أكثر ما تُنكره الجهمية من العلو، والكلام، واليدين، والعينين محتجّاً بالآيات والأحاديث، فمن ذلك قوله: (باب قَوْله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وَباب قَوْله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص:٧٥]، بَاب قَوْله: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، بَاب كَلَام الرب تعالى مَعَ الْأَنْبِيَاء، وَنَحْو ذَلِك مِمَّا إذا تعقَّله اللبيبُ عرفَ مِنْ تبويبه أَن الْجَهْمِية تَرُدُّ ذَلِك، وتُحرِّف الْكَلِمَ عَن مَوَاضعه»[2].

(١) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٢٣٥-٢٤١).
(٢) «العلو» (ص١٣٧).

ثانيًا: منهج الإمام البخاري في كتاب ((خلق أفعال العباد)):

سيكون الحديث هنا من جانبين؛ الأول عن منهجه في تقرير العقيدة من خلال كتبه، والثاني من خلال كتابه ((خلق أفعال العباد)).

١ ـ منهج البُخَاري في تقرير العقيدة من خلال كتبه:

الإمام البُخَاري رحمه الله سلك سبيل السلف الصالح، وحَذا حَذْوَهم في مسائل الاعتقاد وغيرها، وذلك باتباع ما في كتاب الله تعالى وما جاء في سنة رسوله محَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم الثابتةِ الصحيحة، وبالاقتداء بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم بإحسان، لم يخرج البُخَاريُّ رحمه الله عن هذا المنهج في كل كتبه ومؤلفاته في كل حياته.

وبأدنى نظرة إلى كتاب «الجامع الصحيح» صحيح البُخَاري تجد هذا واضحاً في أبوابه وفي كلامه، وإنَّ في (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة) من «صحيح البُخَاري» الشيء الكثير الذي يبين فيه منهجَ السلف وطريقتهم[١].

يقول ابنُ القيِّم رحمه الله: «ولهذا كان أئمَّة السلف وأتباعُهم يذكرون الآيات في هذا الباب - أي الأسماء والصفات - ثُمَّ يُتْبِعونها بالأحاديث الموافقة لها، كما فعل البُخَاري ومَنْ قبله ومَنْ بعده من المصنِّفين في السُّنَّة»[٢].

(١) «صحيح البُخَاري» مع الفتح (١٣/ ٢٤٧)، وانظر: «جزء رفع اليدين في الصلاة» للبُخَاري، دار الأرقم ط. الأولى (ص ٥-٥٤،٣٩،٣٥،٦).

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة» (ص٥٠٨).

«وللبُخَاري منهجٌ في الاستدلال في غاية الدقة، وذلك أنَّه يورِدُ النصوص من القرآن والسُّنَّة وكلام السلف، ثُمَّ يَستخلِصُ منها مذهبه فيما يذهب إليه من عقائد وآراء، وما هذا المنهج إلا منهجٌ استقرائي شديدُ التتبُّع للنصوص وفحصها والاستنتاج منها بكلِّ حذر ودقة واحتياط، ولم نر لأحد من المؤلفين هذه الدقة المنهجية التي سار عليها البُخَاريُّ في هذا الكتاب الجليل خلق أفعال العباد، ويمكن القول: إنَّ هذا المنهج سار عليه أهل السُّنَّة قاطبةً، ولكن البُخَاري متفوق في هذا، فلم يكن له نظير ولا شبيه»[1].

وبالنظر في كلام البُخَاري رحمه الله يظهر تعظيمُه لأهل العلم من أهل السُّنَّة والجماعة؛ الذين هم السلف الصالح، فتجده يذكرُ أقاويلَ الصحابة وأئمَّة التابعين ومَنْ بعدهم من الأئمَّة مستأنساً بها ومحتجّاً، ويسمِّيهم أهل العلم والطائفة المنصورة، وأهل الحديث، والعلماء، ويُفهم من ثنايا كلامه أنَّ هذه الألقاب لأهل السُّنَّة المَحْضة، ولا يستحقها مَنْ كان عنده شَوْبٌ من الابتداع، ولهذا يقول في كتابه «خلق أفعال العباد»: «ولم يُذْكر عن أحد من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان خلاف ما وصفنا، وهم الّذين أدَّوْا الكتاب والسُّنَّة بعد النَّبي صلى الله عليه وسلم قرناً بعد قرن، قال الله تعالى: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ﴾ [البقرة:١٤٣]، قال النَّبي صلى الله عليه وسلم: «أنتم شهداء الله في الأرض»، قال أبو عبدالله: هم الطائفة

---

(١) «مقدمة كتاب عقائد السلف» للنشار والطالبي (ص٣٣).

التي قال النَّبي صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفةٌ من أمتي ظاهرينَ على الحقِّ لا يضرُّهم مَنْ خذلهم...» قال أبو عبدالله: ولم يكن بين أحدٍ من أهل العلم في ذلك اختلاف إلى زمن مالك والثوري وحمَّاد بن زيد وعلماء الأمصار. ثُمَّ سمَّى عدداً كثيراً من كبار أهل العلم من السلف الصالح، فهذا كلُّه تأكيد لأصل عظيم وهو أنَّ منهج السلف الصالح وأهل السُّنَّة والجماعة: التمسَّك بالكتاب والسُّنَّة كما فهمهما صَدْرُ هذه الأمة، كما قال رحمه الله: لأنَّهم هُمُ الذين أدَّوا الكتاب والسُّنَّة بعد النَّبي صلى الله عليه وسلم قرناً بعد قرن».

والسبب الذي يدعو إلى هذا التقييد - أعني التمسُّك بالكتاب والسُّنَّة كما فهمهما صدرُ هذه الأمة - هو أنَّ كثيراً من أهل البِدَع يدَّعون التمسُّكَ بالقرآن والسُّنَّة مع مخالفتهم للسلف الصالح، فيحرِّفون النصوص التي لا توافق أهواءهم إلى ما يهوون؛ كتأويلات المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، والصوفية، ونحوهم، فهم وإنْ كان لا يُسَلَّم لهم دَعْوَاهم الاتِّباع لنصوص الوَحْيَيْن؛ فهم لا يمكن أن يدَّعوا موافقةَ السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا يجدون متمسَّكاً لهم من أقوال الأئمَّة أبداً، فالسلف الصالح - من الصحابة والتابعين ومن بعدهم - هم بحقٍّ شهداءُ الله في الأرض الّذين يُظْهِرون السُّنَّة ويردُّون على مَنْ خالفها، ولهذا قال عمر رضي الله عنه: «سيأتي أناسٌ يُجادِلونكم بشُبهات القرآن فخذُوهم بالسُّنَن، فإنَّ أصحابَ السُّنَن أعلمُ بكتاب الله»[1].

(١) «الإبانة» (١/ ٢٥١)، وانظر: (١/ ١٩٧).

وطريقة البُخَاري رحمه الله تركُ التكلُّفِ والتوسع في المسائل وبَسْطِ الحديث فيها، بل هو قليلُ الكلام في كل مسألة يذكرها - وكلامه مع ذلك نافع مفيد - على طريقة المتقدمين من الأئمَّة.

يقول ابن رجب رحمه الله: « ومع هذا ففي كلام السَّلف والأئمَّة -كمالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق- التنبيهُ على مأخذ الفقه ومَدَارك الأحكام بكلام وجيزٍ مختصر يُفْهم به المطلوب من غير إطالة ولا إِسْهاب، وفي كلامهم مِنْ ردِّ الأقوال المخالفة للسُّنَّة بألطف إشارة، وأحسن عبارة، بحيث يُغني ذلك مَنْ فَهِمه عن إطالة المتكلمين في ذلك بعدهم... »[1]، وأطال في شرح هذا المعنى رحمه الله.

والبُخَاري رحمه الله انتهجَ هذه الطريقة، ولذلك يقول في كتاب «خلق أفعال العباد»: «والبيان في هذا كثير، قال الخليل بن أحمد: يُقَلَّلُ الكلامُ ليُحفظ، ويُكَثَّر ليُفهم»، فهو يبيّن بهذا سببَ إطالته في الكتاب، وتكرار المسائل والأمور التي قد يقال إنها واضحة، فاعتذر بأنَّ قصدَه الإفهام في مسألة أخطؤوا عليه فيها.

والبُخَاري رحمه الله على طريقة أهل العلم في إنكار البِدع، والإنكار على أهلها وردِّ الآراء الباطلة والأَقْيسة الفاسدة، ومن ذلك إنكارُه في هذا الكتاب «خلق أفعال العباد» على الجهمية والمعتزلة ونحوهم، وكذلك إنكاره على أهل

(١) «فضل علم السلف على علم الخلف» (ص١٤٢-١٤٣)، ت. محمَّد بن ناصر العجمي.

الرأي الذين يخالفون الأحاديث الصحيحة(1)، وهذا كثير في «الجامع الصحيح»، وخاصة في (كتاب الحِيل) وغيره.

ولما حكى كلامَ بعض أهل البدع وبَيَّن الرد عليه ومناقشته له، ومِنْ ضمن ذلك قولُه: «قيل له: هلَّا أمسكتَ كما أمسك كثيرٌ من أصحابك، ولو بعثتَ إلى مَنْ كَتَب عنك فاستردِدتَ ما أثبتَّ وضَرَبْتَ عليه...»(2).

والبُخَاري رحمه الله من كبار العلماء الراسخين في العلم، وله فهمٌ راسخ وفقه عظيم، أَودَعه في الجامع الصحيح «صحيح البُخَاري»، ومما اشتُهِر مقالةُ جمعٍ من أهل العلم: أنَّ فقه البُخَاري في تراجمه(3)، فهو دقيق الفهمِ للمسائل المُشْكلة، وله نظرٌ ثاقب، وبصيرة نافذة، يُقِرُّ بذلك المنصفون من أهل العلم، ولا يعرف الفضلَ لأهل الفضل إلا ذوو الفضل(4).

وعندما بيَّن غلطَ بعضِ النَّاس في مسألة اللَّفْظ قال: «فأما ما احتَجَّ به الفريقان لمذهب أحمد ويدَّعيه كلٌّ لنفسه فليس بثابتٍ كثيرٌ من أخبارهم، وربَّما لم

(1) انظر: (ص ١٠٠، ١١٧، ١٦٦)، وانظر كتاب «رفع اليدين في الصلاة»، ففيه أمثلة كثيرة على هذا (ص ١٩،٣٢،٣٥،٣٧ - ٣٨،٥٤،٧٣).

(2) «خلق أفعال العباد» أثر رقم (٥٤٦).

(3) «مقدمة الفتح» (ص١٣).

(4) انظر ما قاله ابن جماعة في موقف النَّاس من تراجم البُخَاري في كتاب «تراجم البُخَاري» لابن جماعة (ص١٠١-١٠٣)، وانظر كتاب «الإمام البُخَاري» د. نزار الحمداني (ص١٥٦).

يفهموا دقَّة مذهبه، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم: أنَّ كلام الله غير مخلوق وما سواه مخلوق»(١).

يقول النَّووي رحمه الله: «اعلم أنَّ البُخَاري رحمه الله كانت له الغايةُ المَرْضِيَّة في التمكُّن من أنواع العلوم، وأما دقائق الحديث واستنباط اللطائف منه فلا يكاد أحد يقاربه فيها، وإذا نظرتَ في كتابه جزمتَ بذلك بلا شكٍّ، ثُمَّ ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصارَ على الحديث، وتكثيرَ المتون؛ بل مراده الاستنباط منها والاستدلالُ لأبواب أرادها من الأصول، والفروع، والزهد، والآداب، والأمثال، وغيرها من الفنون...»(٢).

ومن منهج البُخَاري في تقرير العقيدة: أن يستدِلَّ لما يورِدُه بالأحاديث وربما ذكر للحديث الواحد أسانيدَ متعددة وطرقاً أخرى ليثبت صحته، وربما أورد متن الحديث بغير إسناد، أو يذكر صحابِيَّه ويسمَّى هذا تعليقاً، قال النَّووي: «وإنَّما يفعل هذا لأنَّه أراد الاحتجاج بالمسألة التي ترجمها، واستغنى بها عن ذكر الحديث أو عن إسناده ومتنه، وأشار لكونه معلوماً»(٣).

ومن طريقة البُخَاري رحمه الله: الإمساك والورع وترك الكلام فيما لم يأت موضحاً في القرآن والسُّنَّة ولم يتكلم به صدرُ هذه الأمة، خاصَّة في المشتبهات، يقول رحمه الله: «وكل مَن اشتبه عليه شيء فقولُه أنْ يَكِلَه إلى عالمه كما قال عبد الله

(١) وهذا الكلام الموجز اشتمل على ردٍّ لدعوى باطلة، وبيانٍ لسبب بطلانها وأنه من وجهين، وبيانٍ للحقّ، وانظر تعليق ابن القيم عليه كما في «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٨٩-٤٩١).

(٢) «شرح النَّووي» (ص٥١).

(٣) «شرح النَّووي» (ص٥٢).

بن عمرو رضي الله عنهما، عن النَّبي صلى الله عليه وسلم: «وما أشكل عليكم فكِلُوه إلى عالمه»، ولا يدخل في المتشابهات إلا ما بيّن له»[(١)]، وأورد آثاراً في ذلك.

وقال في موضع آخر: «ونحن على قول عمر حيث يقول: إني قائل مقالة قُدِّر لي أن أقولها، فمن عَقَلَها ووَعَاها فليُحَدِّثْ بها حيث تنتهي به راحلتُه، ومَنْ خشي ألّا يعيَها، فإني لا أحلُّ له أن يكذب عليّ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[الإسراء: ٣٦]»[(٢)].

ومِنْ ورعه رحمه الله: تركُه التصريح باسم المخالف المبتدع، إلاّ من اشتهر عند أهل العلم، فإنه يذكره محذِّراً كالجَعْد بن دِرْهم والجهم بن صفوان، وبشر المريسي ونحوهم، وأما مَنْ كان دون ذلك فإنه يَكْنِي عنه بقوله: (زعم بعضهم)[(٣)]، أو (جاهل لا يترفع)، أو (المعترض)[(٤)]، ونحو ذلك.

وهكذا طريقته في الرواة الشديد ضعفهم، فأبلغُ لفظٍ يقوله فيهم: (تركوه)[(٥)].

وهذه الطريقة قد ينتفع بها كثيرون ممن هم أتباعٌ لذلك المخالف من أهل البدع، فإنَّه إذا لم يصرح باسم محبوبهم والمقدَّم عندهم، لم يبادروه بالإنكار والرد؛ بل ربَّما حصل منهم تروٍّ ونظر وتأمُّل، فيرجعون عما هم عليه.

---

(١) «خلق أفعال العباد» أثر رقم (٢٣١).

(٢) «خلق أفعال العباد» أثر رقم (٣٣٨).

(٣) «خلق أفعال العباد» أثر رقم (٢٣١)، وانظر: مقدمة كتاب «رفع اليدين في الصلاة» للبُخَاري.

(٤) «خلق أفعال العباد» أثر رقم (٣٣٨).

(٥) «شرح ألفية الحديث» للعراقي (٢/ ١٢٠-١٢٥)، «تدريب الراوي» (١/ ٣٤٩)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٣٩)، و«مقدمة الفتح» (ص ٤٨٠).

والبُخَاري رحمه الله مع كل ما تقدم، ذو قدرة بلاغية ولغوية عالية، وهو يعتمد في مصادره اللغوية على أئمَّة هذا الشأن وفرسانه كأبي عُبيد وغيره.

كما أنَّه رحمه الله واسع المعرفة بالتفسير ووجوه المعاني وتفاسير السلف، وله مؤلَّف ضخم كبير في هذا الباب[1].

وله معرفة عظيمة في المسائل الفقهية، والأحكام الشرعية، وأقوال الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم.

فهو بحقٍّ إمام عظيم، وفقيه كبير، وأمير من أمراء المؤمنين في الحديث، ومن أئمَّة المصنفين الذين يُعتمد على كتبهم ويُعوَّل عليها.

يقول شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيْمِيَّة رحمه الله: «ولهذا كان طائفةٌ من أئمَّة المصنفين للسنن على الأبواب إذا جمعوا فيها أصناف العلم ابتدؤوها بأصل العلم والإيمان، كما ابتدأ البُخَاري صحيحَه ببدء الوحي ونزوله، فأخبر عن صفة نزول العلم والإيمان على الرسول أولاً، ثُمَّ أَتبعه بكتاب الإيمان الذي هو الإقرار بما جاء به، ثُمَّ بكتاب العلم الذي هو معرفة ما جاء به، فرتَّبه الترتيب الحقيقي، وكذلك الإمام أبو محَمَّد الدارميُّ صاحب المسند ابتدأ كتابه بدلائل النبوة، وذكر في ذلك طرفاً صالحاً، وهذان الرجلان أفضلُ بكثير من مسلم والترمذي ونحوهما؛ ولهذا كان أحمد بن حنبل يُعظِّم هذين ونحوهما؛ لأنَّهما فقهاء في الحديث أصولاً وفروعاً»[2].

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٤).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤)، وانظر: (١٠/ ٣٦٢-٣٦٣).

وقال ابن حجر: «الذي يظهر من تصرف البُخَاري في (كتاب التوحيد) أنَّه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة، فيدخل كل حديث منها في باب، ويؤيِّده بآيةٍ من القرآن للإشارة إلى خروجها عن أخبار الآحاد، على طريق التنزل في ترك الحِجاج بها في الاعتقادات[1]، وأنَّ من أنكرها خالف الكتاب والسُّنَّة جميعاً.

وقد أخرج ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» بسند صحيح عن سلام بن أبي مُطيع وهو شيخ شيوخ البُخَاري، أنَّه ذكر المبتدعة فقال: «ويْلَهم! ماذا ينكرون من هذه الأحاديث؟ والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله، يقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج:٦١] ، ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٢٨]، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] ، ونحو ذلك فلم يزل - أي سلام بن أبي[2] مطيع - يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس»[3].

---

(١) بل أراد بيان موافقة الكتاب للسنة، وأن من أنكر السُّنَّة فقد أنكر الكتاب، وما ذكره ليس المقصود بالأصالة.

(٢) سقط من «فتح الباري».

(٣) «فتح الباري» (١٣/ ٣٥٩).

٢ ـ منهج الإمام البخاري في تقرير العقيدة من خلال كتابه «خلق أفعال العباد»:

الإمام البخاري رحمه الله على طريقة أهل الأثر وأئمَّة الحديث والسنَّة الذين يعظِّمون نصوص الوَحيين ويلتزمون بمنهج السَّلف الصَّالح في التَّلقي والاستدلال والرَّدِّ على المخالف، ولهذا سار البخاري في كتاب ((خلق أفعال العباد)) على هذه الطريقة السلفية مِنْ إيراد كلام الأئمة المُجْمع على إمامتهم وقبولهم في الأمة، فأورد كلامهم في الرَّدِّ على الجهمية في مسائل شتَّى.

وقد أتى بالآيات والأحاديث التي فيها ما يبين الردَّ على المخالفين، وهذه طريقته في الجامع الصحيح «صحيح البخاري» كما في كتاب التوحيد منه، وإنْ كان (الصحيح) يتميَّز بأنَّه جعل العمدة فيه على الآيات والأحاديث ولم يُكْثر من ذكر الآثار عن السَّلف والأئمة، والسَّبب - والله أعلم - هو أنَّه وضع كتابه الصحيح للأحاديث الصحيحة المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذا الأصل فيه، ولهذا لم يورِدْ غيرها إلا قليلاً، بخلاف كتبه الأخرى التي ليست مثل الصحيح في اشتراط الصِّحة ولا في المقصود من التأليف.

فكتاب «خلق أفعال العباد والرّد على الجهمية وأصحاب التعطيل» تميَّز بأنَّه ردٌّ على أنواع من البِدع، فقد ضمَّنه الرَّدَّ على الجهمية، والمعتزلة، والرَّافضة، والمشبِّهة، والقَدَرية، والجَبْرية، واللَّفظية وغيرهم.

وهذه الردود لها قيمة علمية عظيمة، وهي تهدِم أصول البدع الأخرى التي تفرَّعت عن الجهمية كالأشعرية، والماتريدية، فتفيد المسلم معرفةَ بطلان ما عليه الأشعرية ونحوهم من إنكار العلوِّ ونفي حقيقة الكلام، وتعطيل صفة النُّزول وغير ذلك من صفات الله تعالى[1].

ومن منهجه رحمه الله في كتابه: أنَّه يسند الأحاديث والآثار على طريقة أهل الحديث، وبعض هذه الآثار لم يذكر أسانيدها إما لقصد الاختصار، وإمَّا لكونها مشهورة بين أهل العلم في عصره، فاكتفى بذلك عن إيراد أسانيدها.

ومن منهجه: اعتمادُه لأقوال السلف والأئمة والنقل عنهم، والثناء عليهم والإشادة بهم، وبيان أنهم هم الطائفة المنصورة التي وردت بفضلها الأحاديث.

كذلك من منهجه: الإحاطة باللغة العربية ومعرفة معانيها، والردود على المخالفين بإيضاح المعاني الصحيحة في اللغة العربية، وأوضحَ أنَّ مِنْ أسباب غلطهم عُجْمة اللسان.

ومن منهج المؤلف رحمه الله في هذا الكتاب: الاختصار وعدم التوسع في الكلام، فكتابه هذا - مع صغر حجمه - جمع فيه الرُّدود على كثيرٍ من أهل البدع،

(١) قال ابن كثير: «ثمّ اتّفق أنّ الشيخ جمال الدين المزي الحافظ قرأ فصلاً بالرّد على الجهمية من كتاب «أفعال العباد» للبخاري تحت قبة النسر بعد قراءة ميعاد البخاري بسبب الاستسقاء، فغضب بعض الفقهاء الحاضرين وشكاه إلى القاضي الشافعي ابن حصري وكان عدوّ الشيخ، فسجن المزي، فبلغ الشيخ تقي الدّين وتألم لذلك، وذهب إلى السّجن فأخرجه منه بنفسه...»، «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٧)، وقال الذهبي في ترجمة المزي: «وأوذي نوبة أخرى لقراءة شيء من كتاب «أفعال العباد» ممّا تناوله الفضلاء المخالفون، وحُبس فصَبَرَ وكَظَمَ». «ذيل تاريخ الإسلام» (ص ٤٨٨-٤٨٩).

واشتمل أيضاً على تقرير كثيرٍ من المسائل المهمَّة؛ كمسألة العلوِّ والاستواء على العرش، وأنّ الله تعالى يتكلَّم بصوت، وبيَّن الفرق بين الصوت الذي ينادي الله تعالى به، وبين الصوت الذي يُسمع من العباد، وغير ذلك من المسائل المهمة.

فطريقته رحمه الله هي الاختصار وترك التكلف والتطويل، إلاّ أنه في الاستدلال على مسألة الفَرق بين القراءة والمقروء أطال وتوسَّع، وأتى بأنواع من الأدلة من القرآن ومن السنة ومن كلام الصَّحابة والأئمة، وهكذا في آخر كتابه الجامع الصحيح في كتاب التوحيد وفي آخره أيضاً، فعند النظر في الجامع الصحيح ترى أنَّه من باب رقم (٣٢)، وهو باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣]، وإلى آخر الكتاب حيث ختمه بباب رقم (٥٨)، وهو باب قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ﴾ [الأنبياء:٤٧]، وأنَّ أعمال بني آدم وقولهم: يُوزن...).

فكل هذه الأبواب متعلقة بمسألة خلق أفعال العباد وأقوالهم، وأنَّ قراءتهم من عملهم، وعملُهم مخلوق.

وهذا التوسع الذي فعله في هذه المسألة سببه ما وقع من الفتنة والاشتباه وكثرة الخوض بالباطل في هذه المسألة في زمنه رحمه الله، وقد اعتذر رحمه الله عن

تلك الإطالة بقوله في كتاب «خلق أفعال العباد»: «وقال الخليل: يُقلِّل الكلام ليحفظ، ويُكثِّر ليُفهم، ونحن على قول عمر...»[1].

ومن منهج المؤلف في هذا الكتاب: أنه يعرِض شبهات المخالفين وحججهم إجمالاً، ثمَّ يقوم ببيان ما فيها من المآخذ والغَلطات والرَّد عليها رداً علمياً دقيقاً.

ويستفاد من ردود البخاري على هذه الشبه منهجاً مفيداً للباحثين، وأُجْمِل ذلك فيما يلي:

١. مناقشة المخالف في ثبوت النص، وبيان ضعفه إن كان ضعيفاً، كما في تعليله لحديث: «إنكم لن ترجِعوا إلى الله بشيءٍ أفضلَ مما خرجَ منه» رقم (٥٣٣-٥٣٥)، وبيَّن المعنى الصحيح على تقدير ثبوته.

٢. مناقشة المُغالِط في الأدلة العقلية وتقرير الصواب فيها على طريقة أهل السنة، فيجمع في الرد بين الاحتجاج بالأخبار والاحتجاج بالحجج العقلية الصحيحة الموافقة لها، كما في رقم (٦٤٣-٦٤٦).

٣. إلزام الخصم باللوازم التي تدلُّ على بطلان قوله، كما في (٥٤٨-٥٥١، ٥٧٥-٥٧٨، ٦٣٢-٦٣٤، ٦٤٣-٦٤٦).

٤. إثبات تناقض المخالفين لأهل السنة، فتناقضُ أقوالهم دليلُ ضعفها وبطلانها، كما في (٣٢٥).

(١) «خلق أفعال العباد» أثر رقم (٣٣٧).

٥. الإحاطة بأقوال الناس في المسائل العَقَدية، وإرجاعُ هذه المسائل إلى مآخذها، كما في مسألة الفعل والفاعل والمفعول (٦١٤-٦٢٧،٦١٥، ٦٣٠-٦٣١،٥٥٣).

هذه أهم الملامح العامة في منهج البخاري رحمه الله في كتاب «خلق أفعال العباد»، والله الموفق.

❖ أقوال البُخَاري في العقيدة:

الإمام البُخَاري جرى في مسائل العقيدة على طريقة السلف بل هو من أئمَّة السلف، وقد صار لأقواله قيمة علمية وأهمّية خاصة عند أهل العلم من جهة إثبات عقيدة السلف الصالح، ومن جهة الردِّ على المخالفين لأهل السُّنَّة.

وقد تناول مسائل كثيرة مثل مسألة الإيمان والتوحيد والصفات والقَدَر والإمامة والصَّحابة والتمسك بالسُّنَّة ونحو ذلك.

فمن تلك الأقوال:

أولاً: في تعظيم السُّنَّة والرد على من خالفها:

يقول رحمه الله في أول كتاب «رفع اليدين»: «الردُّ على مَنْ أنكر رفع اليدين في الصلاة عند الركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وأَبْهَمَ على العجم في ذلك تكلُّفاً لما لا يعنيه فيما ثبتَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فِعْلِهِ وقوله، ومن فعل أصحابه وروايتهم كذلك، ثُمَّ فعل التابعين واقتداء السلف بهم، في صحة الأخبار بنقل الثقة عن الثقة من الخَلَف العُدُول رحمهم الله تعالى، وأَنجزَ لهم ما

وعدهم، على ضَغينةِ صدره وحَرَجَةِ قلبه، ونِفاراً عن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يحمله، واستكنان عَداوةٍ لأهلها لشرب البدعةِ لحمَه وعظامَه ومخَّه، واكتسبه باحتفاء العجم حوله اغتراراً؛ لقول النَّبي صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفةٌ من أمتي قائمة على الحقِّ لا يضرُّهم مَنْ خذلَهم ولا خلافَ مَنْ خالفهم»(١) ماضٍ ذلك -أبداً- في جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحياء ما أُميت، وإن كان فيها بعض التقصير بعد الحثِّ والإرادة على صدق النية، وأنْ يُقام للأُسوة في رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أُتيح على الخلق من أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم، في غير عزيمةٍ، حتى يعزمَ على ترك فعل من نهي أو عمل بأمرِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ممّا أمرَ الله خلقَه، وفرضَ عليهم طاعتَه، وأوجب عليهم اتباعه، وجعلَ اتباعهم إياه وطاعتَهم له طاعةَ نفسه تعالى ذي المنِّ والطَّوْل فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر:٧] ، وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب:٢١]، فَرحِمَ اللهُ عبداً استعان باتِّباع رسول الله صلى

(١) «خلق أفعال العباد» أثر رقم (٢٢٠).

الله عليه وسلم، واقتفاء أثره، ويستعيذُه تعالى مِنْ شر نفسه ويَستلْهِمُه رشدَه؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه:١٢٣].

وقال: «فليحذر امرؤٌ أنْ يتأوَّلَ أو يتقوَّلَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النور:٦٣]»[1].

وقال أيضاً: «ولقد قال وكيع: «مَنْ طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سُنَّة، ومن طلب الحديث ليُقَوِّيَ هواه فهو صاحبُ بِدعة»؛ يعني: أنَّ الإنسان ينبغي أن يُلغي رأيَه لحديث النَّبي صلى الله عليه وسلم حيث يثبت الحديث ولا يُعلِّل بعِلل لا تصحُّ ليقوي هواه...»، وأورد قبل ذلك بعضَ الآثار عن الأئمة في هَجْرِ المبتدعة[2].

ويظهر في (كتاب الحِيل) في «الجامع الصحيح» تعظيمُ البُخاري رحمه الله للسُّنَّة وردُّه على أصحاب الحيل، وأهل الرأي والمعارضين للسُّنَن[3].

وفي (كتاب الأحكام) ذَكَرَ رحمه الله وجوبَ طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ووجوبَ الحكم بما أنزل الله، وعظيم أجره وثوابه لقول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة:٤٧][4].

---

(١) «جزء رفع اليدين» للبخاري (ص٩٥).
(٢) «جزء رفع اليدين» للبخاري (ص١٠٥)، وانظر: (ص٥٨-٥٩)
(٣) «صحيح البخاري مع الفتح» (١٢/ ٣٢٧).
(٤) «صحيح البخاري مع الفتح» (١٣/ ١١١).

وفي (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة) الشيء الكثير، ويكفي عنوانُه في الدلالة على مقصوده ومنهجه رحمه الله.

ومن الأبواب التي اشتمل عليها الكتاب:

(باب قول النَّبي صلى الله عليه وسلم: «بعثت بجوامع الكَلِم»).

و(باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم).

و(باب ما يكره من التعمُّق والتنازع في العلم، والغلو في الدِّين والبدع).

و(باب إثم مَنْ آوى مُحدِثاً).

و(باب ما يُذكر من ذمِّ الرأي وتكلُّف القياس).

و(باب ما كان النَّبي صلى الله عليه وسلم يُسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول: «لا أدري»، أو: لم يجب، حتى ينزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا قياس، لقوله تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾ [النساء:١٠٥]).

و(باب تعليم النَّبي صلى الله عليه وسلم أمته من الرجال والنساء مما علَّمه الله ليس برأي ولا تمثيل).

ثُمَّ بيَّن رحمه الله أنَّه لا ينكر القياس الصحيح، فقال: (باب من شَبَّه أصلاً معلوماً بأصل مُبَيَّن، وقد بيَّن النَّبي صلى الله عليه وسلم حكمهما ليُفهِم السائل).

و(باب ما جاء في اجتهاد القضاء بما أنزل الله تعالى لقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة:٤٥]).

ثُمَّ قال: (باب قول النَّبي صلى الله عليه وسلم: «لتتبعنَّ سَنَن مَنْ كان قبلكم»).

و(باب إثم مَنْ دعا إلى ضلالة أو سنَّ سنَّة سيئة).

يشير بذلك إلى التحذير من الابتداع والرأي المذموم واتباع الهوى بغير هدى الله، وأنَّه لا بد مِنْ أن يقع، وشدة إثمه وعظيم وِزْره.

ثُمَّ قال: (باب ما ذكر النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم وحَضَّ على اتفاق أهل العلم... إلخ).

و(باب قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران:١٢٨]).

و(باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف:٥٤]).

و(باب قول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]، وما أمر النَّبي صلى الله عليه وسلم بلزوم الجماعة وهم أهلُ العلم).

ثُمَّ ذكر عدةَ أبوابٍ تتعلق بالقضاء والحُكَّام، وردِّ أحكامهم إذا خالفوا حكمَ الرسول صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: التوحيد والأسماء والصفات: وقد تقدم الإشارة إلى شيء من ذلك، وسيأتي في ذكر منهجه في (كتاب التوحيد) من ((صحيحه)).

ثالثاً: في مسائل الإيمان:

قال رحمه الله في (كتاب الإيمان): (باب قول النَّبي صلى الله عليه وسلم: «بُني الإسلامُ على خمس...» وهو قولٌ وفعل، ويزيد وينقص)، ثُمَّ ذكر الأدلة من

القرآن والآثار عن السلف الصالح، ثُمَّ ذكر أبواباً كثيرة بيَّن فيها اشتمال الإيمان على الأعمال، وتفاضل أهل الإيمان في الأعمال.

ومن ذلك قوله: (باب كفران العشير، وكفرٌ دونَ كفرٍ).

ومن ذلك قوله: (باب المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يَكْفُرُ صاحبُها بارتكابها إلا بالشرك).

وفي (كتاب الجنائز) في أول باب قال: (مَنْ كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله، وقيل لوهب بن مُنبِّه: أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله؟ قال: بلى، ولكن ليس مفتاحٌ إلا له أسنان، فإنْ جئتَ بمفتاحٍ له أسنان فُتِحَ لك، وإلا لم يُفتحْ لك).

ثُمَّ أورد حديثَ أبي ذرٍّ: «مَنْ مات ولم يشرك بالله شيئاً دخلَ الجنة»، الحديث.

وتحدَّث عن أعمال القلوب في (كتاب الرِّقاق)، فأورد ما يتعلق بالخوف والرجاء والجمعِ بينهما، وأوردَ بعضَ الأعمال الأخرى مثل التوكُّل والتواضع وغير ذلك.

كما أنَّه لم يُغْفل مسائلَ التكفير وأسباب الرِّدَّة؛ فأورد في كتاب استتابة المرتدِّين والمعاندين وقتالهم: (باب حكم المرتدِّ والمرتدَّة واستتابتهم)، وأورد فيه آياتٍ كثيرةً وحديثين.

وقال أيضاً: (باب قتل مَنْ أبى قَبولَ الفرائض وما نُسِبوا إلى الرِّدَّة)، وأورد فيه حديث أبي هريرة: «أُمرتُ أنْ أقاتِلَ النَّاس...» وقصَّة أبي بكر مع عمرَ رضي الله عنهما في شأن المرتدِّين.

ومن الأبواب قوله: (باب قتل الخوارج والمُلْحدين بعد إقامة الحجة عليهم، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ [التوبة:١١٥])، ثُمَّ (باب مَنْ ترك قتال الخوارج للتألُّف لئلا ينفر النَّاس عنه) وختم بـ (باب ما جاء في المتأوِّلين).

رابعاً: عقد البُخَاري كتباً وأبواباً في بقية مسائل الاعتقاد:

مما يتعلَّق بالإيمان بالرسل وعلامات النبوة وباليوم الآخر والإيمان بالغيب، وأحوال الآخرة من النَّفخ في الصُّور والحشر والقِصاص يومَ القيامة والحساب والصراط والحوض وصفة الجنَّة والنَّار، وما يتعلق ببدء الخَلْق وصفة الملائكة وصفة إبليس وجنوده، وذكر الجنِّ وثوابهم وعِقابهم، والإيمان بالقَدَرِ خيرِه وشره وذكر مراتبه.

ومسائل الإمامة والسمع والطاعة، ولزوم الجماعة، والحذر من الفتن، وفي فضائل الصحابة رضي الله عنهم، ومناقبهم، والتحذير من الابتداع وأهلِه.

ومِنْ أقوال البُخَاري المشهورة في التحذير من الجَهْمية؛ قولُه: «ما أُبالي صلَّيتُ خَلْفَ الجهمي، أم صلَّيتُ خلفَ اليهود والنصارى، ولا يُسلَّم عليهم، ولا يُعادُون، ولا يُنْكَحون، ولا يُشْهَدُون، ولا تُؤكل ذبائِحُهم»(١).

وهكذا قوله: «نظرتُ في كلام اليهود والنصارى والمجوس، فما رأيتُ أضلَّ في كفرِهم منهم، وإنِّي لأستجهِلُ مَنْ لا يكفِّرهم، إلا مَنْ لا يعرِف كفرَهم»(٢)؛ يعني: الجهمية.

وقد نقل هذا البيهقيُّ رحمه الله في كتاب «الأسماء والصفات»(٣).

ونقل عنه أبو الحسن الكرخي (ت:٥٣٢هـ) أنَّه قال في كتاب «الفصول»: «وأقول في المصحف قرآن، وفي صُدور الرجال قرآن، فمَنْ قال غيرَ هذا يُستتاب، فإنْ تاب وإلا فسبيلُه سبيل الكفر»(٤).

وذكر اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» نصًّا مُطولاً من كلام البُخَاري لـه أهميته ذَكَرَ فيه جملةً من أقواله وعقيدته.

حيث يقول اللالكائي رحمه الله: «اعتقاد أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البُخَاري رحمه الله في جماعة من السَّلف الذين يروي عنهم»، ثُمَّ ذكر سندَه إلى البُخَاري أنَّه قال: «لقِيتُ أكثرَ من ألفِ رجل من أهل العلم ـ أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسِط، وبغداد، والشام، ومصر، لقيتهم

(١) «خلق أفعال العباد» أثر رقم(٥١).
(٢) «خلق أفعال العباد» أثر رقم (٣٤).
(٣) «الأسماء والصفات» (١/ ٦١٦).
(٤) نقله عنه ابن تيميّة في «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٢).

كَرَّاتٍ، قرناً بعد قرن، ثُمَّ قرناً بعد قرن، أدركتُهم وهم متوافرون منذ أكثر من ستٍّ وأربعين سنة»، ثُمَّ سمَّى عدداً منهم، وقال: «واكتفينا بتسمية هؤلاء كي يكون مختصراً، وأن لا يطُولَ ذلك، فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء: أنَّ الدِّين قولٌ وعمل، وذلك لقوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥].

وأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾ [الأعراف:٥٤].

قال أبو عبد الله محمَّد بنُ إسماعيل: قال ابن عُيينة: فبيَّن الله الخلق من الأمر لقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٥٤]. وأنَّ الخير والشر بقَدَر، لقوله: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ٢﴾ [الفلق:١-٢]، ولقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، ولقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر:٤٩].

ولم يكونوا يكفِّرون أحداً من أهل القِبلة بالذَّنْب، لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء:٤٨، ١١٦].

وما رأيت فيهم أحداً يتناول أصحاب محمَّد صلى الله عليه وسلم، قالت عائشة رضي الله عنها: «أُمِروا أنْ يستغفِروا لهم»، وذلك لقوله: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ

لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠].

وكانوا ينهون عن البِدع، ما لم يكن عليه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم وأصحابُه، لقوله: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ولقوله: ﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ﴾ [النور: ٥٤].

ويحثُّون على ما كان عليه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم وأتباعُه لقوله: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وأنْ لا نُنازِعَ الأمرَ أهلَه، لقول النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم: «ثلاث لا يَغِلُّ عليهنَّ قلبُ امرئٍ مسلم؛ إخلاصُ العمل لله، وطاعةُ وُلاةِ الأمر، ولزومُ جماعتهم، فإنَّ دعوتَهم تُحيط مِنْ ورائِهم»، ثُمَّ أكَّد في قوله: ﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ ﴾ [النساء: ٥٩]، وأنْ لا يرى السيف على أمّة محَمَّد صلى الله عليه وسلم، وقال الفُضَيْل: لو كانت لي دعوةٌ مستجابةٌ لم أجعلها إلا في إمام، لأنَّه إذا صَلَحَ الإمامُ أَمِنَ البلادُ والعباد، قال ابن المبارك: يا معلِّمَ الخير! مَنْ يجترئ على هذا غيرُك[1].

فهذا النصّ المطوَّل اشتمل على بيانِ اعتقاد البُخَاري رحمه الله في مسائل متعددة؛ في الإيمان، والقرآن، والقَدَر، والصحابة، والاتِّباع، والسمع والطاعة لولاة الأمور، وغير ذلك.

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» للالكائي (١/ ١٧٢-١٧٦).

ثالثا: منهج الإمام البخاري في (كتاب التوحيد) من ((الصحيح)):

اشتمل التوحيدُ ضِمْنَ «الجامع الصحيح» على أقوال كثيرة له رحمه الله، وكتابُ التوحيد مِنْ أعظم وأنفع ما في الصحيح، جَمَع فيه الأحاديثَ عن النَّبي صلى الله عليه وسلم وَبوَّبها أحسنَ تبويب، وذكر كثيراً من الآثار السَّلفية في مسائل الاعتقاد والتي تتضمَّنُ الردَّ على أهل البدع.

يقول الشيخ عبدالله الغنيمان في شرحه لكتاب التوحيد من «صحيح البخاري» الذي لم أر مثلَه في الجَوْدة والفائدة وحُسْنِ الردِّ على المخالفين (١/ ٢٤):

«ومن كبار علماء السنة الذين ردُّوا على أهل البدع، الإمام البخاري رحمه الله تعالى في كتاب أُفرِدَ لذلك سماه «خلق أفعال العباد»، ولم يقتصر فيه على ما يفهم من الاسم، بل ردَّ فيه على الجهمية والقَدَرية وغيرهم، كما ردَّ على المرجئة في كتاب الإيمان من «الجامع الصحيح»، وردَّ على الجَهْمية والمعتزلة ومَنْ سلك طريقَهم في (كتاب التوحيد)، الذي ختم به كتابه «الجامع الصحيح»، وسلك فيه طريقاً واضحاً في الردِّ، إذ اقتصر على ذكر النصوص من الكتاب والسنة، التي فيها بيانُ بطلان مذاهب هؤلاء المُشار إليهم، فكأنه يقول: هذا كتاب ربِّنا الذي أنزله علينا وأَمرَنا باتِّباعه، وحَضَّنا على تدبُّره وفَهْمِه، وجعلَه هدى ونوراً وشفاءً للمؤمنين به، وهذه سنةُ نبيِّنا الذي كلَّفنا بطاعته، ومتابعته، وفيهما العصمةُ عن الخطأ، وهما صريحان في بيان الحق، الذي ضَلَّ عنه هؤلاء المبتدعة، فهما تكفَّلا بردِّ

ما جاؤوا به، فلا يَسَعُ المسلمَ إلا الأخذُ بهما، وردُّ ما خالفهما، ففيهما الهدى والنور، وفي تركهما الضلالُ والهلاك، والله -تعالى- لم يَكِلْنا إلى عقولنا، بل أرسل إلينا رسولاً بيَّنَ لنا كلَّ ما نحتاج إليه من أمور ديننا، وأنزل عليه كتابه، فيه تبيانٌ لكل شيء، فرَّقَ فيه بين الحق والباطل، فلسنا نحتاج معه إلى غيره، فإنْ تمسَّكنا به أوصلَنا إلى الله مِنْ أقرب طريق وأَهْداه، وإنْ أعرضنا عنه تخطَّفتنا الشياطين من كلِّ جانب، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٦ – ٣٨])[١].

فأول بابٍ عقدَه البخاري في هذا الكتاب: (باب: ما جاء في دعاء النَّبي صلى الله عليه وسلم أمتَه إلى توحيد الله تعالى)، واستدل له بحديث معاذ لمَّا بعثَه إلى اليمن، وحديث معاذ لما قال له: «أتدري ما حقُّ الله على العباد... إلخ»، وقوله للرجل الذي كان يقرأ في صلاته ويختم بـ:(قل هو الله أحد) فقال: «والذي نفسي بيده! إنها لتعدِلُ ثلثَ القرآن»، وقال: «سَلُوه لأيِّ شيءٍ يصنعُ ذلك» فسألوه، فقال: لأنَّها صفةُ الرحمن، وأنا أحبُّ أنْ أقرأَ بها، فقال: «أخبِروه أنَّ الله يحبُّه».

(١) «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» للغنيمان (١/ ٢٤).

ثُمَّ قال: (باب قول الله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ [الإسراء: ١١٠])، وأورد بعدَه أبواباً كثيرةً في إثبات الأسماء والصفات لله تعالى.

ثُمَّ قال: (باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها)، وأورد فيه تسعةَ أحاديث تدلُّ على هذا الأصل.

ثُمَّ قال: (باب: ما يُذكر في الذات والنُّعوت وأسامي الله تعالى)، وبعده أوردَ أبواباً في كثيرٍ من صفات الله تعالى.

ثُمَّ قال: (باب قول الله تعالى: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴾ [القيامة: ٢٢،٢٣])، أورد فيه أربعةَ عشر حديثاً كلَّها تدلُّ على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة.

وفي ضِمْنِ هذه الأبواب له رحمه الله كلماتٌ واستدلالات، يقول في (باب ما جاء في تخليق السماوات والأرض وغيرها من الخلائق): (وهو فعل الرب تعالى وأمره، فالربُّ بصفاته وفعله وأمره، وهو الخالق المكوِّن غير مخلوق، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعولٌ مخلوق مكوَّن).

ثُمَّ أورد أبواباً في صفة الكلام والمشيئة والإرادة.

ومِنْ تعليقاته رحمه الله قولُه بعد: (باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣]): (ولم يقل: ماذا خَلَقَ ربُّكم).

ثُمَّ أورد عدداً من الأبواب في إثبات الكلام لله تعالى، يذكُر فيها الأحاديث الصحيحة ويُعلِّق على الآيات، ويذكُر تفسيرَ السلف، إلى أنْ ختمَ الكتاب بهذه المسألة العظيمة - كلام الله تعالى -، وختمَ بحديث أبي هريرة عن النَّبي صلى الله عليه وسلم: «كلمتانِ حبيبتان إلى الرحمن، خَفيفتانِ على اللسان، ثَقيلتانِ في الميزان: سبحانَ الله وبحمدِه، سبحانَ اللهِ العظيمِ».

وابنُ القيم رحمه الله نقلَ في كتاب «اجتماع الجيوش الإسلامية» كلامَ البُخَاري وكثيراً من تراجم الأبواب في (كتاب التوحيد) من «الجامع الصحيح»، وأثنى عليه ثناءً عظيماً(١).

وقال الذهبي - لما نقل من كتاب التوحيد من الجامع الصحيح للبُخَاري-: «ثُمَّ إنه بوَّب على أكثر ما تُنْكِره الجَهْمية من العلو، والكلام، واليدين، والعينين محتجّاً بالآيات والأحاديث، فمِنْ ذلك قولُه: (باب قَوْله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وَبَاب قَوْله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ﴾ [ص:٧٥]، بَاب قَوْله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه:٣٩]، بَاب كَلَام الربِّ تعالى مَعَ الْأَنْبِيَاء وَنَحْو ذَلِك

(١) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٢٣٥-٢٤١).

مِمَّا إذا تعقَّله اللبيبُ عَرَفَ مِنْ تبويبه أن الجَهْمِية تردُّ ذَلِك، وتحرِّفُ الْكَلِمَ عَن مواضعه))[1].

ومما يتعلق بالتوحيد ما ذكره في (كتاب الجنائز)؛ حيث قال: (باب: ما يُكْره من اتِّخاذِ المساجدِ على القبور)، وأورد فيه الأحاديث التي تدلُّ على ذلك، ثُمَّ بعده بأبواب (باب: بناء المسجد على القبر)، وذكر فيه حديثَ عائشة في إنكار النَّبي صلى الله عليه وسلم لذلك.

وفي (كتاب الإيمان) قال: (باب: إثم مَنْ أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]، ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥]، وأورد فيه حديثَ ابنِ مسعود لما نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢]، وأوردَ فيه حديثَ أبي بَكْرة: «أكبر الكبائر الشرك بالله...» الحديث.

رابعًا: محنة الإمام البخاري في مسألة اللفظ، وموقف العلماء منها.

الإمام البُخَاري رحمه الله أول ما قَدِمَ نَيْسَابُور، وهي من خُرَاسان، كان ذلك عام (٢٥٠هـ)، كما روى ذلك الحاكم في «تاريخ نَيْسَابُور»، قال: (قدم البُخَاريُّ نَيْسَابُور سنةَ خمسين ومئتين، فأقام بها مدَّةً يحدِّث على الدَّوام)[2].

---

(١) «العلو» (ص١٣٧).

(٢) «مقدمة الفتح» (ص٤٩٠).

وكان فيها المحدِّث الإمام محمَّد بن يحيى الذُّهْلي رحمه الله، وكانت له اليدُ الطُّولى، وهو الإمام المقدَّم في تلك البلاد، وإليه يُهاجِرُ الطلاب والعلماء، ومجالسه معمورةٌ بأهل العلم والحديث، فلما قَدِمَ البُخَاري فَرِحَ به النَّاس - وفي مقدِّمتهم أهل العلم - قال الذُّهْلي: «اذهبوا إلى هذا الرجلِ العالم الصَّالح فاسمَعوا منه»، فذهب النَّاسُ إليه، وأقبلوا على السَّماع منه حتى ظهر الخَلَلُ في مجالس محمَّد بن يحيى...))[1].

وأخرج الخطيبُ البَغدادي بإسناده إلى أبي حامد الأعمش قال: «رأيت محمَّد بنَ إسماعيلَ البُخَاريَّ في جنازة أبي عُثْمان سعيد بن مروان، ومحمَّد بن يحيى - يعني الذُّهْلي- يسأله عن الأَسامي والكُنَى وعِلَل الحديث، ويمرُّ فيه محمَّد ابن إسماعيل مثل السَّهْم كأنَّه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، فما أتى على هذا شهر حتى قال محمَّد بن يحيى: «ألا مَنْ يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنَّهم كتبوا إلينا مِن بغداد أنَّه تكلَّم في اللَّفْظ، ونهيناه فلم ينته، فلا تَقْرَبُوه، ومَنْ يَقْرَبْه فلا يَقرَبْنا، فأقام محمَّدُ بنُ إسماعيلَ هاهنا مدَّة وخرجَ إلى بُخَارى »[2].

وكأنَّ هذه المسألة أثارها بعضُ النَّاس على البُخَاري في بغداد قبلَ مجيئه إلى خُرَاسان ونَشروها عنه على خلاف الحقيقة؛ فقد روى الخطيبُ البغدادي أيضاً عن أبي عمرو أحمد بن نصر بن إبراهيمَ النَيْسَابُوريِّ المعروف بالخفَّاف، قال: «كنا يوماً عند محمَّد بن إسحاق القَيْسي ومعنا محمَّد بن نَصْر المروزي، فجرى ذِكْرُ

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٠)، المقدمة (ص٤٩٠).
(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣١)، «مقدمة الفتح» (ص٤٩٠).

محَمَّد بن إسماعيل البُخَاري، فقال محَمَّد بن نَصْر: سمعته يقول: مَنْ زعم أني قلتُ: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذَّاب، فإنِّي لم أقله، فقلت له: يا أبا عبدالله - يعني ابن نَصْر -: قد خاض النَّاسُ في هذا وأكثروا فيه، فقال: ليس إلا ما أقول وأحكي لك عنه، قال أبو عمرو الخفَّاف: فأتيت محَمَّدَ بن إسماعيلَ فناظرْتُه في شيءٍ من الأحاديث حتى طابت نفسُه، فقلت: يا أبا عبد الله! هاهنا أحدٌ يحكي عنك أنَّك قلتَ هذه المقالة، فقال: يا أبا عمرو؛ احفَظْ ما أقول لك: مَنْ زعم مِنْ أهل نَيْسَابُور وقَومس والرَّيّ وهَمْدان وحلوان وبغداد والكوفة والمدينة ومكَّة والبصرة؛ أنِّي قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذَّاب، فإنِّي لم أقل هذه المقالة، إلا أنِّي قلت: أفعال العباد مخلوقة»[1].

(١) أخرج القصة الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢)، والذهبي في «السير» (١٢/ ٤٥٧)، وانظر: «فتح الباري» (١٣/ ٥٣٥)، «مقدمة الفتح» (ص٤٩١)، «المقصد الأرشد في أصحاب الإمام أحمد» (٢/ ٣٧٧)، وجزم بصحتها شيخ الإسلام حيث قال: «ثبت عنه بالإسناد المرضي أنه قال...» فذكره في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٧٢)، وانظر: (١٢/ ٣٦٤، ٤٣٣)، وقال ابن حجر لما نقل كلاماً للكرماني عن البُخَاري: «أنه أكثر من أحاديث تدل على خلق أعمال العباد... ليبين جواز ما نقل عنه أنه قال: لفظي بالقرآن مخلوق !! إنْ صحّ عنه»، قال ابن حجر: «قلت: قد صحَّ عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق؛ فقال: «كل من نقل عني أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب عليّ، وإنَّما قلت: أفعال العباد مخلوقة»، أخرج ذلك غُنْجار في ترجمة البُخَاري من «تاريخ بُخَارى» بسند صحيح إلى محَمَّد بن نَصْر المروزي - الإمام المشهور - أنه سمع البُخَاري يقول ذلك، ومن طريق أبي عمرو أحمد بن نَصْر النَيْسَابُوري الخفّاف أنه سمع البُخَاري يقول ذلك) «فتح الباري» (١٣/ ٥٣٥) فالعَجَب من السبكي وغيره من الأشعرية عندما ينقلون عن البُخَاري ما تبرأ منه، انظر: «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٢٩) و((كتاب الإمام البُخَاري وصحيحه)) لعبد الغني عبد الخالق (ص١٦٩).

فهذا الخبر يدلُّ على أنَّه نُشِر عن البُخَاري ما لم يقله، وأنَّهم اشتغلوا بهذه المسألة وأكثروا من الخوضِ فيها، بل هناك خبرٌ صريح يدلُّ على هذا، وهو ما نقله ابنُ حجر في ((المقدمة)) قال: قال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعت مسلم بن الحجَّاج يقول: لما قدِمَ محَمَّد بن إسماعيل نَيْسَابُور، ما رأيتُ والياً ولا عالماً فعَلَ به أهلُ نَيْسَابُور ما فعلُوه به، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث، وقال محَمَّد بن يحيى الذُّهْلي في مجلسه: مَنْ أراد أن يستقبل محَمَّد بن إسماعيل غداً فليستقبله فإنِّي أستقبله، فاستقبلَه محَمَّدُ بن يحيى وعامّةُ علماء نَيْسَابُور، فدخل البلد، فنزلَ دار البُخَاريين، فقال لنا محَمَّدُ بنُ يحيى: لا تسألوه عن شيء من الكلام؛ فإنّه إنْ أجاب بخلاف ما نحنُ عليه وقع بيننا وبينه، وشَمِتَ بنا كلُّ ناصِبيٍّ ورافضيٍّ وجهميٍّ ومرجئي بخُرَاسان، فازدحمَ النَّاسُ على محَمَّد بن إسماعيل، حتَّى امتلأت الدارُ والسُّطوح، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث مِنْ يوم قدومِه؛ قام إليه رجلٌ فسأله عن اللَّفْظ بالقرآن، فقال: «أفعالُنا مخلوقة، وألفاظنا مِنْ أفعالنا»، فوقعَ بين النَّاس اختلاف، فقال بعضُهم: قال لفظي بالقرآن مخلوقٌ، وقال بعضهم: لم يقل، فوقعَ بينهم في ذلك اختلافٌ، حتى قام بعضُهم إلى بعض، فاجتمع أهلُ الدار فأخرَجُوهم »[1].

(١) «مقدمة الفتح» (ص٤٩٠)، وهذا يدلُّ على أن الإمام مسلم بن الحجاج -رحمه الله، راوي هذه القصة- عندما نَسَبُوا إليه بأنه يُظهر القول باللّفْظ بالقرآن أنه مخلوق؛ مراده فعل العبد لا الملفوظ به.

فهذا الخبر يدلُّ على أنَّ الذُّهْلي رحمه الله خَشِيَ مِنْ هـذا التفـرق والاخـتلاف، وأنَّ هذه المسألة اشتهرت وانتشرت بين النَّاس، ولا سيما بعد مـا أذلَّ اللهُ المعتزلـةَ وخَبَتْ صَولَتُهم، وانطفأت بـدعتُهم، وانتـشر الحـق، وأنَّ القـرآن غـير مخلـوق، ورَكَنَ النَّاسُ إلى ما ثَبَّت الله به الإمامَ أحمد، وكرِهوا كلَّ كلام يـدلُّ أو يُـشعر بـأنَّ القرآن مخلوق؛ وصار عندهم تحرُّزٌ كبير في هذا.

والبُخَاري رحمه الله أوضح الحق وبَيَّنَه، وفـصَّل الأمـر في هـذه المـسألة، فلـم يُقْبَلْ منه هذا مِنْ كثيرٍ من أهل العلم خاصَّةً في خُرَاسان الذين أرادوا سَـدَّ البـاب والاحتياط الزائد اجتهاداً منهم، وزاد الأمرُ واستفحل، وافْـتُرِيَ عـلى البُخَـاري، وشُنِّع عليه، مع ما صاحَبَ ذلك من الهوى والحـسد، والله يتـولى الـسرائر، و الله أسأل أنْ يغفِرَ لهم و يعفوَ عنهم أجمعين.

يقول أحمد بنُ عَدِي رحمه الله: ذكر لي جماعةٌ من المشايخ أنَّ محَمَّد بن إسـماعيل لما وردَ نَيْسَابُور اجتمع النَّاس عليه، حسدَه بعضُ مَنْ كـان في ذلـك الوقـت مـن مشايخ نَيْسَابُور، لما رأوا إقبالَ النَّاس إليـه، واجـتماعهم عليـه، فقـال لأصـحاب الحـديث: إنَّ محَمَّـد بـن إسـماعيل يقـول: اللَّفْـظ بـالقرآن مخلـوق؛ فـامْتَحِنوه في المجلس، فلما حضَرَ النَّاسُ مجلسَ البُخَاري، قام إليه رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله! ما تقول في اللَّفْظ بالقرآن، مخلوق هو أم غير مخلـوق؟ فـأعرض عنـه البُخَـاري، ولم يُجِبْه، فقال الرجل: يا أبا عبدالله! فأعاد عليه القـول، فـأعرض عنـه، ثُـمَّ قـال في الثالثة، فالتفت إليه البُخَاريُّ وقال: القرآن كلام الله غير مخلـوق، وأفعـال العبـاد

مخلوقٌ، والامتحان بِدعة، فشغَّبَ الرجلُ وشـغَّبَ النَّـاسُ وتفرَّقـوا عنـه، وقعـد البُخَاري في منزله»[1].

وقال شيخ الإسلام: «رأيت بخطِّ القاضي أبي يعلى رحمه الله على ظهـر كتـاب ((العُدَّة)) بخطِّه قال: نقلت عن آخر كتاب الرسالة للبُخَاري في أنَّ القـراءة غـير المقروء، وقال: وقع عندي عن أحمد بن حنبل عـلى اثنـين وعـشرين وجهـاً كلهـا يخالف بعضها بعضاً، والصحيح عندي أنَّه قال: ما سـمعت عالمـاً يقـول: لفظـي بالقرآن غيرُ مخلوق، قال: وافترق أصحابُ أحمدَ بنِ حنبل على نحوٍ مـن خمـسين، قال أبو عبدالله البُخَاري: قال ابن حنبل: اللَّفْظي الـذي يقـول: القـرآن بألفاظنـا مخلوق»[2].

ومن مجموع هذه الأخبار يتبيّن أنَّ البُخَاريَّ رحمه الله لم يقل: إنَّ اللَّفْظ بالقرآن مخلوق، وأنَّ هذا كذب عليه نشره بعضُ الحساد والجُهَّال، ولازال مـن المتـأخِّرين مَنْ يظن أنَّ البُخَاري يقول هذا، مع أنَّه كذَّبه هو بنفسه كما تقدم.

وفي مجلس آخر يقول محمَّد بن خشنام: سُئل محمَّد بـن إسـماعيل عـن اللّفْـظ بنَيْسَابُور فقال: حدثني عُبَيْد الله بن سعيد - يعني أبا قدامة - عن يحيى بن سـعيد قال: أعمال العباد كلها مخلوقة، فمرقوا عليه[3]، قال: فقالوا لـه بعد ذلـك: تراجَـعْ

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٥٤)، «مقدمة الفتح» (ص٤٩٠).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٦٦).
(٣) هذا الأثر رواه في كتابه «خلق أفعال العباد» رقم (١٣٢).

عن هذا القول حتى يعودوا إليك ، قال: لا أفعل حتى يجيئوا بحجَّة فيما يقولون أقوى من حجَّتي، وأعجبني من محمَّد بن إسماعيل ثباتُه»[1].

وهذه الجملة الأخيرة من كلام محمَّد بن خشنام مهمَّة، وهي تقول: (وأعجبني من محمَّد بن إسماعيل ثباتُه) وهي تُصوِّر بعضَ الشدَّة التي أحاطتْ بالبُخَاري، فأولاً معاداة الشيخ الرئيس في البلد، وهُجرانه له، وتحذيره منه، مما يعني سقوطَ منزلتِه عند النَّاس؛ طلبة العلم والعامة وغيرهم، وهذا أمر آخر غير الأول، ففي الأثر السابق، قيل له: تراجَعْ عن هذا القول حتى يعودوا إليك، فلم يكن مهتماً ولا مكترِثاً بتفرق تلك الجموع عنه، إلى درجة أنَّه لَمَّا خرجَ من نَيْسَابُور لم يُشيِّعْه إلا رجلٌ واحد، بل قبل ذلك في مجالسه العلمية لم يكن يجلس إليه بعد هذا الأمر إلا الإمامُ مسلم وأحمد بن سَلَمة -رحمهما الله تعالى-[2].

روى الحاكم عن محمَّد بن صالح بن هانئ قال: سمعت أحمدَ بنَ سَلَمة يقول: دخلت على البُخَاري فقلت: يا أبا عبدالله! هذا الرجل مقبول في خُرَاسان خصوصاً في هذه المدينة[3]، وقد لَجَّ في هذا الحديث حتى لا يقدِرَ أحدٌ منَّا أن يكلمه فيه، فما ترى؟ فقبض على لحيته ثُمَّ قال: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْۚ وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤]، اللهم إنَّك تعلمُ أني لم أرِدْ المقامَ بنَيْسَابُور أَشَراً ولا بَطَراً، ولا طَلَباً للرئاسة وإنَّما أَبَتْ عليَّ نفسي في

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٥٩-٤٦٠).
(٣) لعلها نَيْسَابُور.

الرجوع إلى وطني لغلبة المخالفين، وقد قصدَني هذا الرجل حسدَاً لما آتاني الله لا غير، ثُمَّ قال لي: يا أحمد! إنّي خارجٌ غداً لتتخلَّصوا مِنْ حديثه لأجلي، قال: فأخبرت جماعة من أصحابنا، فوالله ما شيَّعه غيري، كنت معه حين خرج من البلد، وأقام على باب البلد ثلاثة أيام لإصلاح أمره»[1].

وفي رواية أخرى تدلُّ على أنَّ سبب خروج البُخَاري هو أنَّ الذُّهْلي قال: لا يُساكِنني هذا الرجلُ في البلد، فخشِيَ البُخَاري وسافر، وسببُ قول الذُّهْلي هو أنَّه لما حصل بعضُ ما تقدَّمَ من الكلام في اللَّفْظ، ونادى على البُخَاري، ومنع النَّاسَ منه، انقطعَ عنه أكثرُ النَّاس غيرَ مسلمِ بنِ الحجَّاج، فلما بلغ الذُّهْليَّ أنَّ مسلماً يجلس إليه قال: ألا مَنْ قال باللَّفْظ فلا يَحِلُّ له أن يحضُرَ مجلسَنا. فأخذ مسلمٌ رِداءً فوق عمامته، وقام على رؤوس النَّاس، وبعث إلى الذُّهْلي ما كتب عنه على ظهر جِمالٍ[2].

وفي رواية أخرى قال الذُّهْلي: ألا مَنْ قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فلا يحضر مجلسنا، فقام مسلم بن الحجاج من المجلس، وتَبِعه أحمد بن سلمة[3].

(١) وطنه: بُخَارى، وكانت مليئة بأهل الرأي المتعصِّبين منهم، ولذلك آذوه لما رجع إلى بُخَارى آخِر حياته.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٥٩-٤٦٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٥٩-٤٦٠)، وهذا لا يعني أنهما يقولان لفظي بالقرآن مخلوق، ولكن إخراجهما لأنهما كانا يحضران عند البخاري رحمه الله، ونُسِب إليهما هذا القول بغير حق كما تقدم.

ولا شك أنَّ سبب خروجهما هو ميل الذُّهْلي على البُخَاري؛ ولذلك قال: مَنْ ذهب بعد هذا إلى محَمَّد بن إسماعيل البُخَاري فاتَّهِموه، فإنه لا يحضر مجلسَه إلا مَنْ كان على مثل مذهبه[1].

وقيامُ الإمام مسلم وأحمد بن سَلَمة من المجلس على مَشْهَدٍ من النَّاس له أثر على الإمام محَمَّد بن يحيى الذُّهْلي رحمه الله، ولذلك يقول محَمَّد بن يعقوب الأخرم: سمعتُ أصحابَنا يقولون: لما قام مسلم وأحمد بن سلمة من مجلس الذُّهْلي قال الذُّهْلي: لا يساكِنُني هذا الرجلُ في البلد، فخشِيَ البُخَاريُّ وسافر[2].

قال الحاكم: حدَّثنا طاهرُ بن محَمَّد الوَرَّاق، سمعت محَمَّد بن شادِل يقول: لما وقعَ بين محَمَّد بن يحيى والبُخَاري؛ دخلت على البُخَاري، فقلت: يا أبا عبدالله! أيش الحِيلة لنا فيما بينك وبين محَمَّد بن يحيى، كلُّ مَنْ يختلف إليك يُطرد؟ فقال: كم يعتري محَمَّدَ بنَ يحيى الحسدُ في العلم، والعلمُ رِزْقُ الله يعطيه مَنْ يشاء، فقلت: هذه المسألة التي تُحكى عنك؟! قال: يا بُنَيَّ! هذه مسألة مَشؤومة، رأيت أحمدَ بن حنبل، وما ناله في هذه المسألة، وجعلت على نفسي أن لا أتكلمَ فيها[3].

والبُخَاري رحمه الله مع كلِّ ما حصل له مما تقدم من الأذى والجفاء والهجر صابِرٌ محتسِبٌ. وقد أورد الذهبيُّ عن محَمَّد بن حاتم، قال: أتى رجلٌ أبا عبدالله

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣١-٣٢).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٦٠)، «مقدمة الفتح» (ص٤٩١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٥٧).

البُخَاريَّ فقال: يا أبا عبدالله! إن فلاناً يُكَفِّرُك، فقال: قال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «إذا قال الرجلُ لأخيه: يا كافر! فقد باءَ به أحدُهما»(١).

وكان كثيرٌ من أصحابه يقولون له: إن بعضَ النَّاس يقع فيك فيقول: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٧٦] ويتلو أيضاً: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر:٤٣]، فقال له عبد المجيد بن إبراهيم: كيف لا تدعو الله على هؤلاء الذين يظلِمونك ويتناولونك ويَبْهتونك؟ فقال: قال النَّبي صلى الله عليه وسلم: «اصبِروا حتَّى تلقَوني على الحوض»(٢)، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ دعا على ظالمه فقد انتصَرَ»(٣).

قال محمَّد بن أبي حاتم: سمعته يقول: لم يكن يتعرَّض لنا قطُّ أحدٌ من أَفناء النَّاس إلا رُمي بقارِعَةٍ ولم يَسْلَم، و كلما حَدَّثَ الجُهّالُ أنفسَهم أنْ يمكُروا بنا؛ رأيت من ليلتي في المنام ناراً توقَد، ثُمَّ تطفأ، من غير أنْ ينتفع بها، فأتأوَّلُ قولَه تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة:٦٤]، وكان هَجِّيراهُ من الليل

(١) أخرجه البُخَاري في الأدب (١٠/ ٥١٤ رقم ٦١٠٣) من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري في الأدب (١٠/ ٥١٤ رقم ٦١٠٤)، ومسلم في الإيمان (١/ ٧٩ رقم٧٩) من حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه البُخَاري في مناقب الأنصار (٧/ ١١٧) رقم (٣٧٩٢)، ومسلم في الإمارة (٣/ ١٤٧٤ رقم١٨٤٥).

(٣) أخرجه الترمذي في الدعوات (٥/ ٥٥٤ رقم ٣٥٥٢) من حديث عائشة وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي حمزة، وقد تكلّم بعض أهل العلم في أبي حمزة، وهو ميمون الأعور». وميمون الأعور ضعيف، ونقل المناوي في «فيض القدير» (٦/ ١٢٦) عن الترمذي قوله في «العلل»: «سُئل عنه البُخَاري فقال: لا أعلم أحداً رواه غير أبي الأحوص، لكن هو من حديث أبي حمزة، وضعّف أبا حمزة جدًّا».

إذا أتيته في آخر مَقْدَمِه من العـراق: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ﴾ [آل عمران: ١٦٠][(١)].

وخَرَجَ البُخَاري رحمه الله من نَيْسَابُور، وكان الذُّهْلي رحمه الله قد كتب إلى بعض النَّواحي يحذِّر من البُخَاري، حتى إن ابن أبي حاتم يقول: قدم محمَّد بن إسماعيل الرَّيّ سنة خمسين ومائتين، وسمع منه أبي وأبو زرعة، وتركا حديثَه عندما كتب إليهما محمَّد بن يحيى أنَّه أظهرَ عندهم بنَيْسَابُور أنَّ لفظَه بالقرآن مخلوق!![(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيْمِيَّة رحمه الله: «وأعظم ما وقعَتْ فتنةُ (اللّفْظ) بخُرَاسان، وتُعُصِّبَ فيها على البُخَاري - مع جلالته وإمامته -، وإن كان الّذين قاموا عليه أيضاً أئمَّة أجلاء، فالبُخَاري رحمه الله من أجلِّ النَّاس، وإذا حَسُنَ قصدُهم، واجتهد هو وهم، أثابه الله وإياهم على حُسنِ القصد والاجتهاد، وإنْ كان قد وقعَ منه أو منهم بعضُ الغلط والخطأ، فالله يغفِرُ لهم كلَّهم، لكن من الجُهَّال مَنْ لا يدري كيف وقعت الأمور...»[(٣)].

وقال أيضاً: «وكذلك أيضاً افترى بعضُ النَّاس على البُخَاري الإمامِ صاحبِ الصحيح، أنَّه كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وجعلوه من اللَّفْظية!! حتى وقع

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٦١-٤٦٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩١)، وهذا الكلام المنسوب إلى البُخَاري لم يثبت عنه بل كذَّبه البُخَاري بنفسه.

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٠٨).

بينه وبين أصحابه مثل محمَّد بن يحيى الذُّهْلي، وأبي زرعة، وأبي حاتم وغيرهم، بسبب ذلك، وكان في القضية أهواء وظُنون حتى صَنَّفَ كتاب خلق الأفعال...»[1].

ونقلَ عنه نقولاً كثيرة ثُمَّ قال: «إلى غير ذلك من المعاني التي تدلُّ على علمه وعلم السلف بالحق الموافق لصحيح المنقول وصريحِ المعقول»[2].

وقال ابن القيم رحمه الله في مَعْرِض حديثٍ عن أسباب وقوع الفتنة بين العلماء - في هذه المسألة -: «فخفِيَ تفريقُ البُخَاري وتمييزُه على جماعةٍ من أهل السُّنَّة والحديث، ولم يفهم بعضُهم مرادَه، وتعلَّقوا بالمنقول عن أحمد نقلاً مستفيضاً أنَّه قال: «مَنْ قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جَهْمي، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع»، وساعد ذلك نوعُ حَسدٍ باطنٌ للبُخَاري لما كان الله نَشَرَ له من الصِّيْت والمحبة في قلوب الخلق واجتماع النَّاس عليه حيثُ حَلَّ، حتى هُضِمَ كثيرٌ من رياسة أهل العلم وامتعضوا لذلك، فوافق الهوى الباطنُ الشبهةَ الناشئةَ من القول المجمل... فتركَّب من مجموع هذه الأمور فتنةٌ وقعت بين أهل الحديث...»[3]، ثُمَّ أورد ما جرى للبُخَاري بالإسناد، وتكلَّم عن البُخَاري بما هو أهله، رَحِمَ الله الجميع.

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٦٤-٣٦٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٦٤-٣٦٥)، وانظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (ص٤٨٦-٤٨٧).

(٣) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٨٧).

ومع ذلك فما حصل للبُخَاري من الابتلاء والإيذاء لم يضرَّ البُخَاري، بل جعلَه الله إماماً من أئمَّة أهل السُّنَّة والجماعة، ورفع الله منزلته في الدنيا عند سائر الأمة، وصار كتابُه الجامع الصحيح أعظم كتب الإسلام التي دُوِّنَتْ فيها سُنَّةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمحَمَّدُ بن إسماعيل البُخَاري أميرُ المؤمنين في الحديث، وإمامُ أهل السُّنَّة والأثر بعد أحمد بن حنبل، فإنَّه جرى على طريقته، وتحقَّق فيه - إن شاء الله تعالى - قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة:٢٤]، وبصبره واحتسابه صارَ قدوةً لمن بعدَه.

ومِنْ إمامته في هذا الباب: أنَّه لم يترك التحديثَ عن شيخه محَمَّد بن يحيى الذُّهْلي الذي وَجَد عليه وَجْداً شديداً، ورَوَى عنه حتى بعد المحنة، على خلاف ما كان من الإمام مسلم بن الحجَّاج صاحبِ الصحيح، فإنه على إِثْرِ ما حصلَ تركَ التحديثَ عن الذُّهْلي، غفر الله للجميع، وجمعنا الله وإياهم وسائرَ إخواننا المسلمين في مَقْعَدِ صِدْقٍ عند مليكٍ مقتدِر.

والبُخَاري ألّف كتابه «خلق أفعال العباد» بعد هذه الفتنة، وحَدَّث به، وفي أسانيد كتابه أنَّه حدَّث به سنة (٢٥٦هـ)؛ أي: في نفس السَّنَة التي توفي فيها.

ويجد المتأمِّلُ في كتابه بعض الإشارات لهذا الابتلاء، وبعض النصائح التي ينصح بها البُخَاري المسلمين[1].

(١) انظر: الآثار في كتاب «خلق أفعال العباد» رقم (٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٥-٢٤٤، ٣٣٣، ٣٣٧-٣٤٩).

يقول عبد القُدُّوس بنُ عبد الجبَّار السَمَرْقَنْدي: «جاء محمَّد بن إسماعيل إلى خَرْتَنْك، وكان له بها أقرباء، فنزلَ عندهم، فسمعتُه ليلة من الليالي وقد فَرَغَ من صلاة الليل يدعو، ويقول في دعائه: اللهم إنَّه قد ضاقَتْ عليَّ الأرضُ بما رَحُبَتْ فاقبضْنِي إليك، فما تمَّ الشهرُ حتى قبضَه الله إليه»(١).

فهذا محصل ما ذكر المؤرِّخون فيما جرى للبُخَاري - رحمه الله تعالى - في آخِرِ حياته من المحنة والبلاء، نسألُ الله أنْ يغفِرَ له ويرحمه ويجزيه خيرَ الجزاء وأكمله.

*** حقيقةُ قولِ البخاري والذُّهلي وما جرى بينهما، وأثرُه:**

تقدم أنَّ البخاري رحمه الله قَدِمَ (نَيْسَابُور) سنة (٢٥٠هـ)، وبقي يحدِّث فيها، وأحبَّه أهلُها، واستبشروا بقدومه، وخرج لاستقباله علماءُ البلد وأمراؤه والعامةُ، فبقي فيها مدةً حتى وقعت تلك الفتنة، وكان ذلك بعد وفاة أبي عثمان سعيد بن مروان البغدادي ووفاته كانت في نصف شعبان، سنة (٢٥٢هـ).

ويظهر من الأخبار الواردة حول هذا الموضوع أنَّ الأسباب التي أثارت هذه الفتنة هي ما يلي:

١ - الخطأ في فهم كلامِ البخاري، فإنه أول ما قدِم واستقبلوه، ففي اليوم الثاني أو الثالث سألوه عن هذه المسألة فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا مِنْ أفعالنا، فقومٌ قالوا: إنه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وقومٌ يقولون: لم يقل ذلك، وحصَلَ اختلاف بينهم، هذا أول ما قدم.

(١) ((سير أعلام النبلاء)) (١٢/ ٤٦٦).

٢- إن البخاري رحمه الله كان يُعْرف بالتفصيل في هذه المسألة، والتَّصْريح بأنَّ أفعال العبد مخلوقة قبل قدومه نيسابور -أيام كونه في بغداد- يدلُّ لذلك نهي الذُّهلي تلاميذَه عن سؤال البخاري حول هذا الموضوع حتى لا يَشْمَتَ بهم أحدٌ من أهل البِدع.

ولأجل أن محمد بن يحيى الذهلي وغَيْرَه من أهل العلم والسُّنَّة يسلكون مسلكَ الإمساكِ العام عن كلا الإطلاقين مع عدم الاهتمام بما حصل من تفريطٍ من بعض الأتباع؛ فكان البخاري مخالفاً لهم في هذا، ويرى التصريحَ بخلق أفعال العباد هنا لحكمة جليلة، فإنه تَفَطَّنَ إلى أن بعض الأتباع ظَنَّ أن صوت العبد أو بعض فعله غير مخلوق، فسبَّبَ ذلك نوعاً من الاختلاف يضاف إلى ما تقدم من الغلط في فهم كلامه.

٣- إن محمد بن يحيى الذهلي رحمه الله لم يحصَلْ أنْ أثَارَ الموضوعَ مدةَ سنتين تقريباً منذ قدم البخاري سنة (٢٥٠هـ)، وحصل في هذه المدة ما حصل من الخَلَل والنقص في مجلسه من الطلاب والناس لأجل حضورهم مجلسَ البخاري وإعجابهم به، وأنه وقع شيء من التعصُّب على البخاري، وحصل في القضية أهواء وظُنون، ونوع من الحسد المشؤوم.

٤- ما كتبه أهلُ بغداد إلى الذهلي رحمه الله أنَّ البخاري تكلَّم في مسألة اللَّفْظ، ومرادهم: أنه تكلم فيها بما لم يُسبق إليه، أو تكلم بما خالف طريقتَهم، ولعل ذلك هو مستند الذهلي رحمه الله في تحذيره مِنْ سؤال الإمام البخاري عن هذه المسألة.

فهذه الأمور الأربعة هي أعظم أسباب الفتنة التي فَرَّقت بين بعض أهل السنة، وحصل بسببها فُرقةٌ ونِزاع، وإلا فكلٌّ من الإمامين البخاري والذهلي رحمهما الله تعالى على طريقة السلف الصالح ومن أهل الأثر، وكلامهما في القرآن ومسألة كلام الله تعالى بل وسائرِ مسائل الاعتقاد على منهج سلفِ الأمة وأئمتها.

وبسبب هذه الفتنة تحامَلَ كثيرٌ من الناس على البخاري، وعند التأمل فكلُّ مَنْ ناوأ البخاري في هذا لا يجد متمسَّكاً له، إلا ما نُقِلَ عنه - إنْ صح - أنه قال -حين سئل عن اللَّفْظ بالقرآن-: «أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا مِنْ أفعالنا»، وهذا كلام واضح لا إشكال فيه، لأنه أراد باللَّفْظ فِعْلَ العبد لا الملفوظ؛ لقوله: «مِنْ أفعالنا»[1].

ولا شك أنَّ الإمساك في هذه الأمور والفتن أولى، ولذلك سأل محمد بن شادِل أبا عبدالله البخاريَّ فقال: «هذه المسألة التي تُحْكَى عنك؟»، قال: «يا بُنَيَّ! هذه مسألة مشؤومة، رأيتُ أحمدَ بن حنبل وما ناله في هذه المسألة، وجعلْتُ على نفسي ألا أتكلَّم فيها»[2].

فالناس لم يفهموا كلامَ البخاري على وجهه، ولذلك تُحكى عنه على غير مراده، وحصل افتراءٌ عليه، وسوءُ ظنٍّ به.

---

(١) وقد جاءت للقصة السابقة رواية أخرى ذكرها ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص٤٩٤)، وتدل هذه الرواية على أن المنقول من كلام البخاري هو قوله: «القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة»، وهذه الجملة كذلك لا يجدون فيها متمسَّكاً يرمون به البخاري بغير حق.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٥٦-٤٥٧).

وهذا الخلاف أثَّر فيمن بعدَهم حتى صاروا طائفتين، وزادت البدع عند الأتباعِ وتَبَعِ الأتباع في الطائفتين، ودخلَ في هذا بعضُ أهلِ العلم الكبار، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وبعد؛ فهذا شيء مما نُقِلَ فيما جرى بين البخاريِّ والذُّهلي -رحمهما الله تعالى-، وكلُّهم من أهل السُّنَّة وأئمتها، وهدى الله الطائفةَ المنصورة أهلَ السُّنَّة والجماعة إلى الطريق الوسط، والقولِ الحق، والله يَهدي مَنْ يشاء إلى صراط مستقيم.

والخلاصة: أنَّ مذهب السلف والأئمَّة الكبار الذين حَدَثَتْ في وقتهم هذه المسألة أنه لا يقال اللَّفْظ بالقرآن مخلوق، ولا غير مخلوق، فإنه في كلا الإطلاقين خطأ، وقالوا: القرآن كلامُ الله ووحيُه وتنزيلُه، منه بدأ وإليه يعود، بحروفه ومعانيه، ليس الكلامُ الحروفَ دون المعاني، ولا المعاني دونَ الحروف، وأن القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق حيث تُلِي وقُرئ وحفظ، وأما أفعالُ العباد وأصواتهم وحركاتُهم فهي مخلوقة، وإذا قرأَ العبدُ القرآن فالصوت صوتُ القارئ، والكلام كلامُ الباري، فإنَّ الكلام إنَّما يُضاف إلى مَنْ قاله مبتدِئاً مُنشئاً لا إلى مَنْ قاله مبلِّغاً ومؤدِّياً.

وإنَّما منع الأئمَّة إطلاقَ أن اللّفْظ بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق لما تقدَّم شرحُه من أنَّ اللّفْظ ونحوه من المصادر وأسمائها قد يُراد بها الفعل والحركة، وقد يراد بها المفعول؛ أي: الملفوظ المقروء، وقد يراد بها مجموعهما.

ولا شك أن المقروء هو كلام الله تعالى، الذي تكلم الله به، وكلامُه صفةٌ من صفاته، ولا يكون من صفات الله شيء مخلوق، وسَمِعَ جبريلُ كلامَ الله، ونزل به على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقرأه على الناس، وبلَّغهم ما أوحى الله إليه، فإطلاقُ القول بأن اللَّفْظ بالقُرآن مخلوق -واللَّفْظ قد يُراد به الملفوظ كما سبق أو مجموع المعنيين- يتضمَّن أنَّ المقروء الذي نزل به جبريل مخلوق، وهذا هو كلام المعتزلة الجَهْمية القائلين بخلق القرآن، فيكون مَنْ أطلق هذا قد تضمَّنَ كلامُه قولَ الجهمية.

وإطلاق القول بأن اللَّفْظ بالقرآن غير مخلوق لا يجوز، وهو بِدْعة مُنْكَرة، ولذلك بَدَّع الأئمَّةُ مَنْ قال بذلك، وأنكروا عليه، فهو وإنْ كان يتضمن نفي الخلق عن كلام الله تعالى وهذا حق، ولكنه يحتمل معنىً باطلاً آخر؛ وهو أن فعل العبد وحركتَه الذي هو تلفظه غير مخلوق، وهذا لا شك في بطلانه، ولذلك نهى الأئمَّة عن كلا الإطلاقين.

وختاماً:

فهذا عرضٌ موجزٌ لهذه البدعة والآثار التي ترتَّبت عليها، والحمد لله الذي سَخَّر لهذه الأمة من علمائها الراسخين في العلم مَنْ يحفظ لها دينَها ويَردُّ على مَنْ أخطأ أو انحرف أو ضَلَّ، والله الهادي إلى سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

« فهرس المصادر والمراجع »

١ ـ ((**الإبانة عن أصول الديانة**))، لأبي الحسن الأشعري، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، عام ١٤٠٠هـ. وطبعة أخرى، نشر دار الكتاب العربي، ط الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢ ـ ((**الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**))، لابن بطة العُكْبَري، ت رضا بن نعسان معطي، دار الراية، ط الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٣ ـ ((**الإبانة**))، لابن بطة، (الكتاب الثاني) القدر، ت عثمان الأثيوبي، دار الراية ط الأولى، ١٤١٥هـ. والكتاب الثالث: الرد على الجهمية، ت يوسف الوابل، دار الراية، ط الأولى، ١٤١٥هـ.

٤ ـ ((**اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**))، لابن القيم، ت عواد عبدالله المعتق، ط الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥ ـ ((**الأسماء والصفات**)) للبيهقي، ت عبدالله الحاشدي، مكتبة السوادي، ط الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٦ ـ ((**الإمام البخاري وصحيحه**))، لعبد الغني عبد الخالق، ط دار المنارة ، جدة، ١٤١٥ هـ.

٧ ـ ((**الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري: فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء سيرته، صحيحه، فقهه**))، د نزار بن عبد الكريم

بن سلطان الحمداني، منشورات مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ.

٨ ـ ((**البداية والنهاية**))، لابن كثير، ت محمد عبدالعزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة.

٩ ـ ((**البدع والنهي عنها**))، أبو عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني القرطبي، (المتوفى: ٢٨٦هـ)، ت عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، مكتبة العلم، جدة - السعودية، ط الأولى، ١٤١٦ هـ.

١٠ ـ ((**تاريخ بغداد**))، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

١١ ـ ((**تاريخ نَيْسَابُور**)) للحاكم أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، كتابخانة ابن سينا - طهران.

١٢ ـ ((تخريج أحاديث الكشاف))، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، ت عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة – الرياض، ط الأولى، ١٤١٤هـ.

١٣ ـ ((تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي))، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ت أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

١٤ ـ **((الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي.

١٥ ـ ((**الجرح والتعديل**))، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، ط الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

١٦ ـ ((**خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**))، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، ت فهد بن سليمان الفهيد، دار أصلس الخضراء، ط الأولى، ١٤٢٥-٢٠٠٥.

١٧ ـ ((**ذيل تاريخ الإسلام**))، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين، ت عمر تدمري، دار الكتاب العربي، ط الثانية، ١٤١٠-١٩٩٠.

١٨ ـ ((**رفع اليدين**))، للبخاري، ت أحمد الشريف، دار الأرقم- الكويت، ط الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٩ ـ ((**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**))، محمد ناصر الدين الألباني، جـ١-٢، المكتب الإسلامي، ط الرابعة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، جـ٣ مكتبة المعارف، ط الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، جـ٤ المكتبة الإسلامية مع مكتبة المعارف، ط الثالثة، ١٤٠٦هـ، جـ٥ مكتبة المعارف، ط الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢٠ ـ ((**سنن الترمذي**))، ((**الجامع الصحيح**))، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الجزء الأول والثاني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي الجزء الثالث، وإبراهيم عطوة الجزء الرابع والخامس، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢١ ـ ((**سير أعلام النبلاء**))، للذهبي، ت مجموعة من الباحثين، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط السادسة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٢ ـ ((**شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**))، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالَكائي (ت:٤١٨هـ)، ت أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة – السعودية، ط الثامنة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٣ ـ ((**شرح ألفية الحديث للعراقي ـ فتح المغيث**))، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، ت علي حسن علي، مكتبة السنة – مصر، ط الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٢٤ ـ ((**شرح صحيح مسلم**)) للنووي، طبعة مصورة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٥ ـ ((**شرح علل الترمذي**))، لابن رجب الحنبلي، ت همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار ـ الأردن، الزرقاء، ط الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٦ ـ ((**شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**))، تأليف عبدالله الغنيمان، مكتبة لينة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٧ ـ ((الشريعة))، للآجري، ت محمد حامد الفقي، طبعة مصورة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، توزيع دار الباز بمكة، ط الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٨ ـ ((صحيح مسلم))، ت محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث ـ القاهرة، ط الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢٩ ـ ((طبقات الشافعية الكبرى))، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت:٧٧١هـ)، ت د. محمود محمد الطناحي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٠ ـ ((عقائد السلف))، علي بن سامي النشار، الناشر: مكتبة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧١م.

٣١ ـ ((العلو للعلي الغفار))، للذهبي، ت عبدالرحمن محمد عثمان، طبعة مصورة، دار الفكر، ط الثانية، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٣٢ ـ ((فتح الباري شرح صحيح البخاري))، لابن حجر العسقلاني، طبعة مصورة من الطبعة السلفية، دار الفكر.

٣٣ ـ ((فضل علم السلف على علم الخلف))، لابن رجب، ضمن عدة رسائل، ت محمد بن ناصر العجمي، الدار السلفية، ط الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣٤ ـ ((**فيض القدير شرح الجامع الصغير**))، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت:١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط الأولى، ١٣٥٦هـ.

٣٥ ـ ((**مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**))، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، طبعة مصورة، مكتبة ابن تيمية.

٣٦ ـ ((**مختصر الصواعق المرسلة**))، لابن القيم، اختصار محمد الموصلي، ت سيد إبراهيم، دار الحديث، ط الأولى، ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.

٣٧ ـ ((**المستدرك على الصحيحين**))، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، وبذيله ((التلخيص)) للذهبي، طبعة مصورة، دار المعرفة، بيروت.

٣٨ ـ ((**المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**))، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٣٩ ـ ((**المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**))، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مُفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (ت:٨٨٤هـ)، ت: د عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، مكتبة الرشد،- الرياض – السعودية، ط الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٠ ـ ((**مناسبات تراجم البخاري**))، بدر الدين بن جَماعة، ت محمد إسحاق محمد ابراهيم السلفي،الدار السلفية، بومباي الهند، ط الأولى، ١٩٨٤.

تقويم النقد الموجه لصحيح البخاري

د. عادل بن سعد المطرفي

الأستاذ المساعد - جامعة القصيم - قسم السنة

تاريخ الحملات القديمة والمعاصرة على صحيح البخاري والسنة

نماذج من النقد المثار حول منهج البخاري في الصحيح

نماذج من النقد المثار حول أحاديث البخاري في الصحيح

أهم الكتب المصنفة في الذب عن صحيح البخاري



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن من أصول الإسلام، أن تُمَيِّزَ ما بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة، ولا تَخلِطَه بغيره، ولا تَلْبِسَ الحقَّ بالباطل، كفعل أهل الكتاب، فإن الله سبحانه قد أكمل لنا الدينَ، وأتمَّ علينا النعمة، ورضي لنا الإسلامَ دينًا، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «تركتُكم على البيضاءِ ليلُها كنهارها، لا يزيغُ عنها بعدي إلا هالكٌ».[1]

لا يتحقق هذا الأصل من أصول الإسلام إلا بحفظ أمرين:

أحدهما: تحقيقُ ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فلا يُخلَطُ بما ليس منه من المنقولات الضعيفة، والتفسيرات الباطلة، بل يُعطى حقَّه من معرفة نَقْلِه ودلالتِهِ.

والثاني: أن لا يعارض ذلك بالشبهات لا رأياً ولا رواية.[2]

ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع، مع حاجة مثلِهِ الماسَّةِ في هذا العصر، عصرِ الشبهات، التي تتبعُ المؤمنَ أينما اتَّجه، وحيثما كان، وعلى أيِّ حالٍ، فهي التي تتشرّف إليه فتَسْتَشْرِفُه، فأصبح لا مفرَّ من سماعها أو قراءتها، كل ذلك بسبب

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٥/ ١٥٥).
(٢) شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٥/ ١٥٥).

ثـورة وسـائل الاتـصال العـصرية، المتعـددةِ في أشـكالها، والفائقـة في تطورهـا وانتشارها، والتي قرَّبت المعلومة أيّاً كانت، وأخذت تضعها بين يدي الـشخص، بل تلقيها على سمعه وتتراءى لعينيـه، فتجـاوز الأمـرُ الاختيـارَ إلى الإكـراهِ، ممـا يُعظِم مثلُه الخطرَ، ويستنهضُ تقديمَ الحلولِ إزاءه.

إن النقد الحديث والمعاصر للسنة النبوية، والتراث عموماً من قِبَلِ أصـحاب القراءة المعاصرة من حداثيين وعلمانيـين وغـيرهم يـشمل أمـرين رئيـسين: بَـثَّ الشبهاتِ حولَ السنة وكُتُبها ومصنفي الكتـبِ، والثـاني: اخـتراعَ منـاهجَ نقديـةٍ بديلةٍ للحكم من خلالها على الأحاديث.

والكلام في هذه الورقـة سـيختص بـالأمر الأول، وهـو الأمـر الـذي مهَّـد الانتقالَ إلى الأمر الثاني.

والأمر الثاني كما أنه يعتبر بالنسبة إليهم خطوةً عملية، فهو مَطْلَبٌ لمخـالفيهم لإثبات أن منهجَ المحدثين هو المنهجُ الصحيح والوحيـد في النقـد، والقـادرُ عـلى التمييز والفرز بسلامة وأمان، وذلك من خلال المناقشة والدليل على عدم صـحة ما عداه.

وبما أن الورقة تَعرِض وتُناقِشُ الشبهاتِ والطعونَ حولَ ((البخـاريِّ))، ولا تحدد تياراً أو اتجاهاً أو أشخاصاً، فسنلحظ أنها: وإن اشـتركت في كونهـا طعونـاً، إلا أن أصول الشبه التي تقف خلفها ستختلف، فلا يلزم أن تجد ما يربط بين كـل شبهة وأخرى من جهة الأصول وما يلزم في الردِّ، فهذا يأتي ويكون أكثـرَ تناسـقاً

لو وحَّدنا تياراً، أو جهة تتفق في أصولها التي تنطلق منها في طرح الشبهات حول السُّنَّةِ، و((البخاريِّ)) خصوصاً.

كما أني حين أذكر هذه الشبهاتِ سأقطعها عمَّا وصل إليه أصحابُها بعدَ ذلك، والذي الوقوفُ على مثله يرقِّق لنا هذه الشبهاتِ، كما أنه يكشف المقصودَ من طرحها، والتي كانت في الغالب تتبع مرحلة تتقيد بظروفها، إذ آل الأمر من كونه نقداً لمسائل في السنة، أو في ((صحيح البخاري)) إلى اطِّراحِ (السُّنَّةِ النبوية) والانتقالِ منها للحفر في المصدر الأول (القرآن الكريم).

المبحث الأول

توطئة بين يدي عرض الشبهات والطعون

١- ما الجديد في هذه الطعون، ونحن نعلم أن هؤلاء الطاعنين قد تلقَّفوها عن غيرهم، وعامَّتُها عن المستشرقين؟

لا شك أن الطعون تتكرر، ويعاد إنتاجُها كلَّ مرة، وكلَّ فترة، وكلَّ عصر، فُهم يتواصون بها، ويَجْتَرُّ اللاحِقُ منهم شبهةَ مَن قَبْلَه، واليوم تُعاد هذه الشبهةُ في كتابات المعاصرين، خاصَّةً أصحابَ المشاريع النَّهْضَوِيَّةِ، إلا أن هؤلاءِ الأخِيرِينَ حاولوا التجديدَ في أمور:

أ- قَولَبَةُ الشبهة، ومحاولةُ إلباسها لَبُوساً آخرَ، وهِيَ هِيَ.

ب- محاولةُ تثبيت الشبهة بمزيد استدلالات لها، والاستدلالات لم تقتصر على ما هو قريب من الشبهة، بل أصبحت العلومُ الحديثة تُوظَّف لهذا الأمر، من علوم نفسية واجتماعية وإنسانية، ومقارَنَةِ أديانٍ، ونظرياتِ التاريخِ الحديث وغيرِها.

فهم يستدلُّون على شُبَهِهِم بأحدث دراسات العلوم العصرية، ومع أن هذه الدراسات هي بحاجة لنقد، وليست مُسلَّمةً، فإنها في كثير تُصوِّب رأي المُحَدِّثِينَ.

ج- البناءُ على هذه الشبهات، والتقدُّم خطواتٍ في النَّيلِ من السنة وأئمتِها، من خلال آراء وأقوال ولوازمَ جديدةٍ، ومن أهم هذه الخطوات اختراعُ المناهج الجديدة في النقد.

د- الالتزامُ بالتزاماتٍ حَرَصَ السابقون على تجنُّبها، أو المراوغةِ في التزامها، فالتزم بها هؤلاء برحابة صدر، وإعلانٍ صريحٍ، كما أن بعض الالتزامات لم يَحِنْ وقتُه بعدُ، فكان حالُهم فيها كحال سابقيهم.

٢- الشبهات لا تكاد تخرج عن ((الصحيحين)):

الشبه الموجهة للسنة في الزمن الحديث والمعاصر لا تخلو إما أن تكون عامةً، من جهة أنها لا تختصُّ بكتاب معين من كُتب السنة، وإما أنها خاصةٌ بكتاب معين، مما يعني أنه لا يمكن نقل الشبهة لكتاب آخر، ويكاد هذا النوع الأخير يختص بـ ((صحيحي)) البخاريِّ ومسلمٍ، بل إن عمومَ الشَّبَهِ يغلب ألا يُرادَ به إلا ((صحيحا)) البخاريِّ ومسلمٍ، فهي تُورَد على ((الصحيحين))، ويُضرب لها الأمثلةُ منهما، وعناوين كتبهم تصرح بهذا الأمر قبل مضامينها،(١) وبالتالي فأصبحت عامَّةُ الشبهاتِ والطعونِ متوجِّهةً لـ ((صحيحي)) البخاري ومسلم، والبخاريِّ منهما بشكلٍ أخصَّ.

إذاً: لماذا تدور الشبهات مع ((الصحيحين)) ولا تتجاوزهما غالباً؟

---

(١) ومن أمثلة ذلك: «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين» وكتاب «صورة عثمان وعلي في صحيح البخاري ومسلم» وكتاب «تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم».

إن من يقف على حِيَلِ أصحاب الطعون في السنة يسهل تنبُّؤه بالخطوات اللاحقة، فما يبدؤه سابقون يبني عليه آخرون، ومن حين أُلِّف في الصحيح ابتدأ كلامُ أهل البدع حول هذا الأمر، ولو كان هذا الكلام حينَها قد لا يمسُّ «الصحيح» بشيء، لكنه يقدح بالفكرة لآخرين، ويمهِّد للبناء عليه منهم.

فقد جاء في معاتبة أبي زرعة الرازي ومحمد بن مسلم بن وارة للإمام مسلم حين تأليف كتابه ((الصحيح)) قولُهما: إن هذا يُطَرِّقُ لأهل البدع علينا، فيجدون السبيلَ بأن يقولوا لحديثٍ إذا احتُجَّ عليهم به: ليس هذا في كتاب ((الصحيح))[1].

فكانت هذه هي الخطوةَ الأولى، وهي حصر السنة في ((الصحيح))، حتى ما إذا استقرَّ هذا الأمر رجع نقدُهم لهذا الصحيح وتوحيده بالنقد، وهو ما حصل بعد ذلك وتركَّز النقدُ فيه.

وسبب تركُّزِ النقدِ على ((الصحيحين)) هو أنه يصح اعتبار السنة هي ((الصحيحين))، وذلك من جهة احتوائهما على جُلِّ أحاديث السنة المحتاجِ إليها في الأحكام، ومن جهة كونهما يمثلانِ الجانبَ النقديَّ للسنة عند المحدثين، ومن جهة ثالثة، هي تلقِّي الأمةِ كتابيهما بالقبول، فتوجيهُ النقد لهما هو لمحاولة نقض كلِّ السابق.

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (٢/ ٦٧٦).

ولذا يصرِّح هؤلاء بقصد ((الصحيحين)) بالنقد دون غيرهما، وكما يقول أحدهم: (لأن البخاري ومسلماً يَجُبَّانِ ما دونهما من الكتب في مفهوم أهل السنة، فسوف نحاول التركيزَ على مروياتهما في هذا الصدد)(1).

غيرَ أنه ومِن سوء حظِّ الطاعنين أنه وكما كان هذا الإمام يَذُبُّ الكذبَ بنفسه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حياته، فقد بقي كتابه بعد وفاته يذُبَّ الكذبَ، ويفضح الطاعنين في السنة، فإن من أكبر أسباب فشل هؤلاء الطاعنين وافتضاحِ نقدهم، هو توجُّهُهم لهذا الكتاب بما لا يمكن أن يحققه كتاب آخر، وهو ما سنقف على شيء منه في هذه الورقة من عرض طعونهم، وبيان حالها.

٣- استراتيجيةُ الشبهات والطعون:

حين يتعرض أصحاب الاتجاهات المنحرفة لمثل ((صحيح)) الإمام البخاري وغيره من كتب السنة بتوجيه الطعون والشبهات، فما يراد تحقيقُه في الآجل ليس هو الطعنَ من أجلِ الطعنِ، ولا الوصولَ إلى تنقص هؤلاء الأئمة وكُتبهم فحسبُ، بل هناك أهدافٌ استراتيجية منظورٌ لها من خلال تلك الطعون والشبهات.

من هذه الأهداف الرئيسة:

أ- طرحُ الاحتجاج بالسُّنَّة، وطرحُ اعتمادها أصلًا ثانياً من أصول التشريع.

ب- إسقاطُ منهج المحدثين في النقد، عن طريق إضعاف الثقة بنقدهم وحكمهم.

---

(1) عبدالجواد ياسين، السلطة في الإسلام (ص: ٢٩٢).

ج- المطالبةُ ببديل عن منهجِهم في النقد، أو تقديمُهم هـذا البـديلَ وإحلالُـه مَحَلَّ منهج المحدثين.

٤- ردُّ الشبهات حول السنة يتَّخذ شكلين:

الشكل الأول: مناقشتهم في الأصول التـي انطلقـوا منهـا في نقـد الحـديث، سواء كانت هذه الأصولُ شبهاتٍ وطعوناً، أو مناهجَ نظرٍ ونقدٍ، وهذه الأصـول ستكون أصولاً عامَّةً تطبَّق على جملة من الأحاديث تدخل تحتها.

والشكل الثاني: مناقشة الأحاديث المُطَبَّقِ عليها الأصلُ النقديُّ، وتأتي أهميـة هذا الشكل الثاني في كونه ميدانَ اختبارِ صدقِ أصـولِ طعـونهم، ووضـعِها عـلى المحكِّ، ذلك أنه سيحاكَم كلُّ ما يقال نظرياً، وترده إلى واقـع الروايـة الـذي هـو أكبر من كلِّ ما يقال بالعقل أو غيره.

والتوجه لهذا الشكل الثاني يكون بأخذ نـماذجَ للدراسـة كبرهـان عـلى خطـأ الأصل النقـدي وانحرافـه، وإلا فإنـه قـد لا يمكـن اسـتيعابُ كـلِّ الأحاديـث المنتقَدَةِ، والتي قد تزيد يوماً بعد يوم، غيرَ أنه يغني عنه استيعابُ أصول الطعون، وهو استيعابٌ ممكِنٌ ومتيسِّرٌ لانحصاره.

٥-أسباب الشبهات:

الأسباب التي تدفع الطاعنين لطرح الشبهات لها جهاتٌ كثيرة، والذي يعنينا منها هنا: هو ما يتَّصل بالصنعة الحديثية، ومـا يعنينـا منهـا بـالأخص: (التـصوُّرُ الخاطئ لطريقة الرواية، والجهل بتاريخها).

فمن المبادئ الأولية والضرورية أن (التـصوُّرَ يـسبق الرؤيـةَ) فـإن صـدرت الرؤية عن تصور صحيح كانت الرؤيةُ صحيحةً، كما أن النتائج أيضاً تبعٌ للرؤية، ومن خلال ذلك: فإن أشنعَ ما ارْتَكَسَ فيـه الطـاعنون هـو تـصوُّرُهم الخـاطئُ للرواية، ومن ثم جاء طعنُهم ساذجاً أو مغلوطـاً، ووصـل في حـالات كثـيرة إلى السَّفْسَطةِ، وإنكارِ الضروريات.

إن أقربَ ما يدور في ذِهْنِ الحداثيين عن الرواية أنها مِلْكُ راويها يتصرَّفُ فيها كما يشاء، يكتبها كما يشاء، ويرويها كما يـشاء، فهـم يعتـبرون الروايـة تمثـيلاً مـن راويها.

وفي حالات أخرى يتصورون الروايةَ بما يشبه حكاياتِ العامَّـةِ وأُحـدُوثاتِ المجالس، يتناقلها الناس مجهولةَ المصدر، فيـصدِّقُها جماعـةٌ مـنهم، ويـزدادُ مَـن يصدِّق بها مع مرور الوقت، حتى يَرْسَخَ صدقُها، وتتعذَّر معرفةُ أصلها.

إن مَن يتصور حالَ الرواية من حين نشأتها، وطريقة نقلِ الرواة لها، وأحـوالِ رواتها، وعدم إِمكانية خفاءٍ أيِّ شيء من الظروف والملابسات في نقلهـا = يجعـلُ من القول بإمكانية دخول أحاديثَ موضـوعةٍ، واعتبارِهـا صـحيحةً ضربـاً مـن الخيال.

فنظرتُهم للتدوين مـثلاً، ينظـر إليـه عـلى أنـه مرحلـة غـيرُ أمينـة في تـدوين الأحاديث النبوية، لأجل تأثيراتٍ سياسية واجتماعية وغيرهما، وأن الرواة كـانوا

متأثرين بهذه الصراعات، فالعملية ليست بريئة،[1] وكأن المجموعة التي تَوَلَّت تدوينَ الحديث كان بقُدْرَتِها طمسُ وجهِ الرواية الحقيقي، وأنه بإمكانهم أن يتواطؤوا جميعاً على شيء، أو يُخْفُوا ما شاؤوا من الوثائق، ومن المعلوم أن مثلَ هذا الاتفاق لا يمكن حصولُه عقلاً، ولم يحصل واقعاً، كما أن التدوينَ كان يقف جنباً إلى جنب مع الرواية الشفهية، التي يحتفظ بها الرواة في صدورهم وكتبِهم الخاصة أيضاً.

كما يظن بعضُهم أن ما يحدّث به الراوي هو شيءٌ مختصٌّ به لا يَشْرَكُه فيه أحد، ولا مصدرَ له إلا هو، ومن ثَمَّ فلا يمكن الوقوف على كذبه إن كذب من خلال الإسناد.

كما يتصورون أيضاً أن الاختلافَ في ألفاظ الرواية اختلافٌ مقصود لغرضٍ نَفْعِيٍّ، يُرجعونه غالباً إلى الصراع الاجتماعي والسياسي، ولا محلَّ للوهم فيه، ومن ثَمَّ فهم يفرِضون استنتاجاتٍ يقطعون بها، لا وجودَ لها خارج أذهانهم وتَخَيُّلاتِهم.

(١) الجابري، إشكاليات الفكر العربي (ص: ٤٨)، التراث والحداثة (ص: ١٥٩). حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ٦٠٠). من النقل إلى العقل (١/ ٨٩)، الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ (ص: ٩٨)، محمد شحرور، الدولة والمجتمع (ص: ٢٥)، شاكر نابلسي، الفكر العربي في القرن العشرين (٢/ ٢٨٤، ٣١٩).

فمثلاً: اختلافُ حديث الإسراء هل كان من بيت عائشةَ أو أمِّ هانئ، يقول عنه أحدهم: قد يكشف تنافساً بين الزوجتين لنَيلِ الشرف، والاختلاف في وقوعُ الإسراء قبلَ الهجرة أو بعدها يكشف تنافساً بين المهاجرين والأنصار.»[1]

والنظر في إسناد كل حديث منهما سيُعلَم منه قطعاً أن الاختلاف هو من قِبَل الرواة المتأخرين، أي إنه اختلافٌ في غيرِ العصر الذي يَفْتَرِضُ التحليلُ انتفاعَ عائشة أو أم هانئ منه، كما أن (أم هانئ) هي ابنةُ أبي طالب عمِّ النبي صلى الله عليه وسلم، وليست إحدى زوجاته صلى الله عليه وسلم؟!!!.

وأحسنُهم من ينظر للمحدثين من خلال المؤرخين، فينظر إلى الرواية الحديثية نظرتَه للرواية التاريخية عند المؤرخين من جهة نقل المؤرخين لها، وتعامُلِهم معها، وهم كثيرو الإحالةِ على كتب المؤرخين، وعلى كتبٍ تاريخية غيرِ موثوقة.

ولا شك أن اختلافَ مقاصد المؤرخين عن مقاصد المحدثين، وطبيعةَ الرواية التاريخية = فارقُ ما بينهما في أشياءَ كثيرةٍ، من الاعتناء بالنقل، ووضعِ مناهجِ ضبطهِ تحمُّلاً وأداءً، ثم التشديد في نقد الرواية إلى غير ذلك، فلا يصح النظر للمحدثين من خلال المؤرخين.

(١) حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة (٤/ ٢٠٥-٢٠٦).

المبحث الثاني

نماذج من الشبهات المثارة حول منهج البخاري في ((الصحيح))

سأعرض الشبهاتِ والطعونَ حول البخاري و((صحيحه)) على حسب مصادر مادة الشبهات، وتصنيفِها بناءً على هذا التقسيم.

مصادر مادة الشبهات:

المصدر الأول: الطعون التوظيفية:

ضربُ الموروثِ بعضِه ببعضٍ وبكلامِ أئمته من أمضى أسلحةِ الطاعنين في السنة ومصنفات أئمتها، ليظهروا بزعمهم تهافُتَ الموروثِ مِن داخله، ومن أجل تحقيق هذه الخطوة فقد قاموا بتوظيف كلام الأئمة بعد إساءة فهمه للطعن في ((صحيح)) الإمام البخاري.

وهذه التوظيفات كثيرة، يلتقطونها من هنا وهناك، ليظهروا أن الإمام البخاريَّ وكتابَه غيرُ مَرْضِيٍّ عنهما في وسطه الزمني وبعد زمنه، ممن هو أعلمُ من البخاري، أو يشاركه، أو يَقْرُب منه.

وتتبع هذا الأمر يطول، لأن إساءة الفهم لكلام الأئمة، واتخاذَها بعد ذلك مِعْوَلَ هدمٍ في ((الصحيح)) لا يمكن حَدُّها، فكلُّ كلام يمكن أن يساء فهمُه، وسأذكر بعض النماذج مما يدخل تحت هذا الأمر.

فمن ذلك:

أ- ينقل أحدُهم قول الإمام أحمد: (ثلاثة كتب ليس لها أصول: المَلاحِم والمغازي والتفسير)، ثم يعلق عليه بقوله: (وهي موجودة في ((البخاري)))[1].

وهذا النقل عن أحمد أخرجه الخطيبُ في كتابه «الجامع»، وخرَّجه على معنىً يبينُ المرادَ منه، فقال: (وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتبٌ مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غيرُ معتمَدٍ عليها، ولا موثوقٍ بصحَّتها، لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها.

فأما كتب الملاحم، فجميعها بهذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقَبة، والفتن المنتظَرة غيرُ أحاديثَ يسيرةٍ اتصلت أسانيدها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من وجوه مَرضِيَّةٍ، وطرق واضحة جلية.

وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن فمن أشهرها كتابا الكَلبيِّ ومقاتلِ بنِ سليمان...) ثم نقل عن أحمد قوله في ((تفسير الكلبي)) بأنه كذب من أوله إلى آخره، ثم تكلم الخطيب عن كتب المغازي[2].

ويمكن حمل كلام أحمد على أن الغالبَ في هذه المواضيع الثلاثة السابقة كثرةُ الوضع بالنسبة لما صح من ذلك، والذي هو أقلُّ من القليل، فالإمام أحمد قد

---

(١) من النقل إلى العقل (٢/ ٢٧٨).

(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٢-١٦٤).

أثنى على بعض أسانيد التفسير التي رُويت بها تفاسير كثيرة[1]، وقد اعتمد السيوطي في كتابه «الدر المنثور» على ما أخرجه أحمد في ((المسند)) وهو كثير.

ب- كما أن من توظيفاتهم لكلام الأئمة، هو ضَرْبَ كلامِ بعضِهم ببعضٍ في تصحيح الأحاديث وتوهينها، فكذلك كلامهم في الرجال توثيقاً وتضعيفاً، ولا يريدون من ذلك إلا إسقاطَ الأحاديث والرواة، وإلا فهم لا يأخذون بقول أحد من الأئمة.

وفي خصوص هذا التوظيف استغلال نقدِ الدارقطنيِّ وغيرِه لأحاديث ورُواةٍ في ((البخاري))، فقد نقد الدارقطنيُّ وغيرُه أحاديثَ معدودةً في ((صحيح)) الإمام البخاري، فأراد هؤلاء الطاعنون التوصُّل من خلال هذا النقد إلى أمور، منها: فتح بابه مُشْرَعاً لكلِّ أحد، وأنه لا مزيةَ لـ ((لصحيح)) على غيره، وأن كتاب البخاري بهذا النقد المتوجه إليه أصبح غيرَ مأمون.

وكان ينبغي أن يكون نقدُ الدارقطني وغيره داعياً للتمسُّك أكثرَ بما خرّجه البخاري، فمع قِلَّة ما انتُقِدَ عليه يبقى ما عدا ما انتُقِدَ موضعَ اتفاقٍ واطمئنان، فهؤلاء الأئمة الذين تواردوا على نقد ((الصحيح)) يزداد وفاقهم للبخاري فيما لم ينتقدوه، بل لو لم يرى المنتقدون أن ((صحيح البخاري)) قاربَ الإحكامَ من كلِّ جهة، لما توجَّه إليه نقدُهم، ولا اشتغلوا به.

ولا شك أن من يستدل بنقد الدارقطني وغيره، فهو لا يعرف إلا أن الدارقطنيَّ نقد البخاريَّ، ثم ينفصل عنه بعد ذلك، لا من جهة طبيعة النقد، ولا

(١) السيوطي، الإتقان (٢/ ٤٩٦).

من جهة أهلية الناقد، ولا أظهرُ من اختلال هذين الأمرين عند الطاعنين، من أن نَقْدَهم صار بهم إلى إرادةِ اطِّراح السُّنةِ، والخروجِ عن منهج أئمة المحدثين في النقد، بينما لم يُر مثلُه عندَ كلِّ من يستشهدون بكلامه، أو نقدِه حول ((الصحيحين))، كالدارقطني وغيره، بل لا يزال هؤلاء الأئمة من أكثرِ الناس تعظيماً لـ ((صحيح البخاري))، وأعرفِ الناس بقدره.

أما طبيعة نقد الدارقطني وغيره ـ والذي سيدفع مثلُه تهويلَ من هوَّل، أو وَضعَ النقدَ في غير محله ـ فهو أولاً لم يتجه للمتن ولم يقصده، فما انتقدوه من الأحاديث يصح متنه من وجوه أخرى، فنقدُهم كان يتجه للإسناد ويدور معه، وهذا بخلاف ما يفهمه الطاعون أو يريدونه، على أن بعض أهل العلم قد خرّج نقد الحافظ الدارقطني وغيره على معنى: أن ما انتقدوه لم يبلغ الدرجة العليا التي التزمها البخاري في كتابه، وأما صحة الحديث نفسِه، فلم يخالف أحدٌ فيها[1].

كما أن نتيجة نقد الأئمةِ على ((صحيح)) الإمام البخاري، مع قلة ما انتُقد، والذي بلغ (مئةً وعشرين حديثاً) قد أجمله ابن حجر بعد أن حصر أقسامَ ما انتُقد على البخاري بقوله: (فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على ((الصحيح))، وقد حرَّرْتُها وحقَّقْتُها، وقسَّمْتُها وفصَّلْتها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر)[2].

(١) النووي، شرح مسلم (١/ ٢٧)، أحمد شاكر، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث (ص: ٣٥).

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

أما أهليةُ الناقد، فإن مَنِ انتقد البخاري كالدرقطني هـم مـن أئمـة الحـديث العارفين بهـذا الـشأن، فالـدارقطني يقـول عنـه الـسخاويُّ: (وبـه خُـتْمُ معرفـةِ العلل).[1]

أما هؤلاءِ الطاعنون، فبالنظر في كلامهم تتبين منزلتهم السحيقة بالنسبة لمن انتقد البخاري، وتَقدَّمَ بعضُ أمثلةِ ذلك، وسيأتي بقيةٌ له، وما لم يذكر فأكثرُ، لكن مما يُستطرَف في هذا ما يُعَلِّقُ به أحدُهم _وهو ممن أكثرَ جـداً في نقـد الأحاديـث، ويعدُّ إمامَهم في الطعن- على حديث أم قيس بنـت محـصن قالـت: دَخَلْـتُ عَـلَى النبي صلى الله عليه وسلم بِابْنٍ لِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَبَـالَ عَلَيْـهِ، فَـدَعَا بِـمَاءٍ فَـرَشَّ عَلَيْهِ[2]. يعلّق عليه بقوله: (وفي حديث آخر: بالَ الرسولُ على الطعام، ورش بماء، ودعا عليه حتى يأكل الطفلُ المريض الطعام، فكيف يصح المريض بـالبول، ولـو كان بولَ نبيٍّ؟! البولُ بـولٌ، والـدواءُ دواءٌ، والـنفسُ تَعـافُ الطعـامَ المرشـوشَ بالبول)[3].

كما يعلق على حديث أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ بِلالًا جَاءَ بِعَنَزَةٍ فَرَكَزَهَا، ثُمَّ أَقَامَ الصَّلاةَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليـه وسـلم خَـرَجَ فِي حُلَّـةٍ مُـشَمِّرًا، فَـصَلَّى رَكْعَتَيْنِ إِلَى الْعَنَزَةِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالدَّوَابَّ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْـهِ مِـنْ وَرَاءِ الْعَنَـزَةِ = بقوله: (تشعر الحيوانات بمُعْجِـزة الرسـول، فبعـد أن ركـز بـلالٌ عنـزةً، ليقـيم

(١) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص: ١٦٥).
(٢) البُخاري، الصحيح برقم: (٥٦٩٣).
(٣) حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ٥٦٦).

الصلاة، صلى الرسولُ ركعتين إلى العنزة، والدواب يمرون بين يديه من وراء العنزة، وهو إخراج مسرحي جميل، فبلال يرى أن مرورَ العنزةِ بين يدي الرسولِ أثناءَ الصلاة لا يجوز، مستعملاً بعضَ العنف بركْزِها، وصلى الرسول والحيوانات تسير أمامها بقيادة العنزة»[1]؟!!!

كما أنه أنكر حديث جابر عند البخاري: «أَتَى النبي صلى الله عليه وسلم عَبْدَاللهِ بْنَ أُبَيٍّ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ قَبْرَهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، وَوُضِعَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ»[2]. وذلك أنه فهم منه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحيا عبدَالله بن أُبيٍّ[3]. في أمثلة كثيرة له ولغيره.

المصدر الثاني: تحويل الحقائق إلى شبه:

هناك شبهات يراد منها التهوينُ من شخصية هذا الإمام، والحطُّ من كتابه ((الصحيح))، وهو أنهم يأتون إلى ما أصله حقيقةٌ ليست محلَّ اختلاف، فيوهمون أن مخالفيهم يعارضون فيها، لزيادة التشنيع على مخالفيهم، وإظهارهم بصورة التعصُّب والمعاندة، ولإرادة فتح الباب لباطلهم، فهي وإن كانت من الحقائق إلا أنها تستعمل على وجه لا يراد منه إلا الباطل، ومن هنا يمكن إعطاؤها صفةَ (الشبهة).

ومن أمثلة ذلك:

---

(١) حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ٥٦٨). ويعرج على أن في تاريخ الأديان تألف الحيوانات الرسول قبل أن يألفه الإنسان تعبيراً عن طيبة الحيوان وجحود الإنسان.

(٢) البُخاري، ((الصحيح)) برقم: (٥٧٩٥)، مسلم، ((الصحيح)) برقم: (٢٧٧٣).

(٣) حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ٥٦٧-٥٦٨).

أ- قولهم: إن البخاريَّ غيرُ معصوم، وأنه يخطئ، من أُمورٍ أخرى تُقال قد لا تكون محلَّ اختلاف بينهم وبين غيرهم، لكن هم يريدون من خلال ذلك الطعنَ، لا بيانَ حقيقة الواقع، فعندهم وصفُ البخاري بعدم العصمة معناه خطؤُه في ((صحيحه))، فأصبحت العصمةُ دليلَ وقوع الخطأ، لا احتمالَه.

والحقيقة: أنه لا سبيل لهم إلى الطعن بمثلها، فقولهم بعدم عصمته لا يثبت لوحده خطأَ البخاري في ((صحيحه))، فنفي العصمة عنه لا يقتضي إثباتَ خطئِه في الحكم على أحاديث كتابه، وإن كان يثبت وقوع الخطأ منه في الجملة، ولا يثبت خطأه في ((صحيحه)) إلا بالدليل المعين على وقوع الخطأ.

وبالتالي فمن يقول بأن كل ما في البخاري ((صحيح)) لا يعني: أنه يقول بعصمة البخاري، وإنما لأن البخاريَّ قد أتقن تأليفَ كتابِه، وليس بغريب أن يُتقِنَ شخصٌ عملاً ولا يُؤخذ عليه فيه شيءٌ.

ب- زعمُهم بأن المحدثين ومَن بعدَهم جعلوا من كتاب البخاري كتاباً مقدَّساً لا يُمَسُّ بحالٍ، ومنعوا من نقدِه والتعرُّضِ له، فجعلوا كلَّ ما فيه مواطنَ للتصديق فحسبُ[1]. فهم يستوحون قداستَه من خلال المنع من نقده، ومن الردِّ على من ينتقده أيضاً.

(١) ينظر: حسن حنفي، دراسات فلسفية (ص: ٥٥). ينظر: القرآن وكفى مصدراً للتشريع، لأحمد صبحي، (ص: ١٠٨)، وصحيح البخاري من منظور آخر، لعلاء السعيدي، (ص: ١٠)، والحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، لمحمد حمزة، (ص: ٢٢٣)، وينظر كتاب المأزق في الفكر الديني، لنضال عبد القادر الصالح، (ص: ١٧٧).

إن القداسة التي يريدون كسرَها لا تعنى إلا استباحةَ كلِّ شيء في ((صحيح البخاري))، وفتحَ الباب أمامَ كلِّ أحد ليقول رأيَه في ((الصحيح))، ولينقد ما شاء من أحاديثَ، من غير الرجوع لأيِّ منهج علمي، ولا أهليةٍ في النقد، فهم إذ يأخذون على غيرهم (التقديسَ) فقد قاموا هم بـ (التدنيس) حقاً.

ومن المعلوم أنه وفي نفس الوقت الذي دُونت فيه الإصحاحاتُ، قد وضعت موضع النقد، ولم تصبح موضعَ تقديس، على معنى أنه يَحْرُمُ نقدُها، ولا يُتعرَّضُ لها بحالٍ، فكتب الحديث لم تُغلق أمام النقد، وقد مُورِسَ عليها النقدُ بعد تأليفها في وقتها وبعد وقتها، وقد خُصّ أشهرها «صحيح البخاري ومسلم» بكتب متعددة في نقدهما[1].

كما أن أهل الحديث يصرحون ـ وفي أشهر كتبهم المؤلفة في علوم الحديث المتأخرة ـ بوقوع ممارسة النقد على ((الصحيحين)) تاريخياً، ففي كتاب ((علوم الحديث)) لأبي عَمرو ابنِ الصلاح (ت ٦٤٣هـ - ١٢٤٥م)، يقول ابن الصلاح: (إن ما انفرد به البخاري ومسلم مُنْدرجٌ في قبيل ما يُقطع بصحّته، لتلقّي الأمّة كلَّ واحد من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصّلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلّم عليها بعضُ أهل النقد الحفّاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن).

(١) من هذه الكتب: «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج» للحافظ أبي الفضل بن عمار الشهيد (٣١٧هـ)، وكتاب «الإلزامات والتتبع» للدارقطني (ت٣٨١هـ).

وما يدور من مناقشةٍ لكل الانتقادات على البخاري ومسلم، فهو نقاش حول صحةِ النقد، لا قداسةِ هذه الكتب، غيرَ أنها وفي الوقت نفسه مغلقة ومقدسة أمام كل من ليس أهلاً للنظر وممارسة النقد.

ج-تقديس البخاري للصحابة في ((صحيحه)):

إعطاء الصحابة حقَّهم الذي نَوَّه اللهُ عز وجل عليه في كتابه، وأمر به الرسولُ صلى الله عليه وسلم، وأثبتته الوقائعُ وسِيَرُهُم، وشهد به غيرُهم لهم = نوعٌ من التقديس عند أصحاب الشبهات والطعون، فهم بشر يخطئون ويفشلون، وحينها فتصبح الإشارةُ إلى هذه الفضائل في ((صحيح البخاري)) من خلال ما عقده من أبواب في فضائلهم ومناقبهم شهادةً عليه بتقديسهم[1].

وهم يسعون من خلال مغالطتهم في معنى قداسة الصحابة وتهويلها إلى غرضين اثنين:

الأول: ما يرجع إلى رواية الصحابة وعدالتهم في الرواية، فلا قولَ مقدَّمٌ بعدالة الصحابة مطلقاً، ولا استثناءَ في قَبول أحاديثهم، مما يجعل دائرة نقد الإسناد تزيد بزيادة الصحابي[2].

والثاني: ما يرجع إلى فقههم، فلا اعتبار باجتماعهم إذا اجتمعوا فضلاً عن اختلافهم، أو قولِ الواحد منهم.

(١) زكريا أوزون، جناية البخاري (ص: ١١٠).
(٢) الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد المتن (ص: ٣٠٣-٣٠٩).

ونتيجة هذين الأمرين السابقين: استبعادُ أحاديث الصحابة، واستبعادُ فقههم، ليتخلَّصوا من الإلزام به في فهم النصوص، إذاً: لا رِوايةَ ولا دِرايةَ.

ومسألة التقديس صار لها ذيولها التي انجرت إليها المسألة قصداً بعد ذلك، والحقيقة أن مسألة (التقديس) لا تجد لها محلاً في كثير من الخطابات المعاصرة، حتى في الأمور التي يتفق عليها المسلمون جميعاً، فهذه الخطابات قائمة فكرياً على نفي المقدَّس أيّاً كان، ويرون أن النهضة لا بد وأن تقوم على نفيِ تقديس أيِّ شيء، وإبعادِ المقدسات من حياتنا.

وصدوراً من هذه العقيدة السابقة قالوا لا قدسيةَ للنبي صلى الله عليه وسلم، ويعنون بذلك أنه لا يشرّع مع الله عز وجل، ومن يجعل النبيَّ صلى الله عليه وسلم مُشرِّعاً فقَدْ قدَّسه، ذلك أن أصحاب هذه الخطابات يرون أن من لازم القول بأن السُّنَّة وحيٌ من الله التوحيدَ بين الإلهي والبشري، بما يستتبعه من إهدار خصوصية الرسول وبشريته بوصفه مبلِّغاً عن الوحي وشارحاً له[1].

أو كما يقول آخر: إن العلاقة التي تربط بين الله وبين رسولِه تصبح في جهة التعالي، لأن الله يتكلم بذاته، ويتدخل في التاريخ بواسطة رسولِه الذي يتخذ قراراتِه بنوع من المعصومية التامة.[2]

ويرون أن أيديولوجيةَ الإمامِ الشافعي كانت حريصةً على نزع صفات البشرية عن محمدٍ، وإلباسِه صفاتٍ قدسيةً إلهيةً تجعل منه مُشرِّعاً»[1] ومن هؤلاء

(١) نصر حامد أبو زيد، الإمام الشافعي وتأسيس الأيدلوجية الوسطية (ص: ٨٩).
(٢) أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي (ص: ٨٠).

من يصرح بأن قول النبي صلى الله عليه وسلم غيرُ ملزم ولو صحَّ، بحجة أنه بشر[٢].

وهم لا يريدون من هذا الكلام إلا الإلباسَ على القارئ وطلبَ موافقته، مع أنه من المعلوم أن القائل بأن السُّنَّة وحي من الله عز وجل، فهو بمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم مُتَلَقٍّ عن الله رسالتَه ومبلِّغُها بأقواله وأفعاله، ولم يعتبر أحدٌ أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم حين يكون مبلغاً عن الله أنه في منزلة الله عز وجل، بل هو باقٍ على بشريته، إلا أنه مع هذه البشرية فهو نبي، فلم يسلبوه بشريته ولم يجردوه من نبوته.

ثم إنه قد امتد كلامهم في هذا الموضوع إلى «القرآن الكريم» نفسِه، فنفوا قدسيته (وأَنْسَنُوا) الوَحْيَ، وأخضعوه للنقد، فأحدهم يقترح في دراسة موضوع القصص القرآني في القرآن إلى القيام بنقد تاريخي، لتحديد أنواع الخلط والحذف والإضافة والمغالطات التاريخية التي أحدثتها الروايات القرآنية بالقياس إلى معطيات الواقع التاريخي المحسوس[٣].

(١) أبو زيد، الإمام الشافعي وتأسيس الأيدلوجية الوسطية (ص: ٩٧).
(٢) حسن الصباغ، صحيح البخاري رؤية معاصرة (ص: ٢١٩).
(٣) محمد أركون، الفكر الإسلامي قراءة علمية (ص: ٢٠٣).

وطبقوا على النص القرآني جميعَ وسائل النقد المطبَّقة على النصوص الأخرى، فـ النص القرآني وإن كان نصّاً مقدساً فإنه لا يخرج عن كونه نصّاً، فلـذلك يجـب أن يخضع لقواعد النقد الأدبي كغيره من النصوص الأدبية[1].

وهم بهذا يساوون بين جميع الخطابات من جهات لا تمكن المساواةُ بينها، إذ المساواة بينها مع ما فيه من فتح بـاب الزندقـةِ، ففيـه مـن الخطأ العلمـي الـشيءُ الكبير.

فمن تلك الجهات المساوى بينها: مقاصد أصحاب تلك الخطابات، فالحداثة لا تفرِّق بين نصٍّ إلهيٍّ ونصٍّ آخرَ، فعندهم النـصوصُ جميعُهـا سـواءٌ في ممارسـة الحجب والمخاتلة والألاعيب والمراوغة[2]، فلم يفرقوا بين النص الذي نزل وجاء من أجل هداية الخلقِ والرحمةِ والبيانِ والنـصحِ وإقامـةِ الحُجَّـةِ، وأيِّ نـصٍّ آخـرَ خاضعٍ لصفات البشر، من الـنقصِ وسـوءِ القـصد والهـوى والعـدوانِ والظلـمِ والغموضِ والخداعِ والخيالِ والأسطورةِ[3].

ومن ذلك أيضاً: جهةُ الصدق والكذب، والخطأ، فإنه لا يستوي خطابُ من لا يحتمل كلَّ ذلك مع مَن يحتمل كلامُه ذلك.

(١) نصر حامد، مفهوم النص (ص: ٢٤). وانظر: أركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني (ص: ١٠١-١٠٢) (مع الحاشية ص: ١٠٢ لهاشم صالح).

(٢) علي حرب، نقد النص (ص: ١٧). وينظر: أركون، نافذة على الإسلام (ص: ١٤٩-١٥٠)، والقرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني (ص: ٢١، ١٠٢)، الشرفي، لبنات (ص: ٤١).

(٣) محمد أركون، نافذة على الإسلام (ص: ١٤٩-١٥٠)، الشرفي، لبنات (ص: ٤١).

فسقط من نفوسهم تعظيمُ أيِّ شيء، إلا أنفسهم وعقولهم، وما يأتيهم من الغرب الموصوف في خطابهم برائد النهضة، ومَن ينبغي الأخذُ بتجربته، ليس في تقدمه الصناعي والمادي، وإنما في رفضِه لتراثه وقوله: (لا) لكلِّ مقدَّس[1].

فالمسألة لم تعد قاصرة على فهم خاطئ حولَ ((صحيح)) الإمام البخاري يمكن شرحه من خلال النظر في ((الصحيح))، بل تعداه بمراحل.

والمقصود أن الكلام عن قداسة الصحابة ما هي إلا الحيلةُ الكبرى للتدرُّج في الوصول لما هو أكبرُ منها، فهو فكر محكوم بمرجعية لا يمكن تجاوزها، ولا بدَّ من تطبيقها وإيجاد المحلِّ الذي تنزل عليه بأي طريقة كانت.

أما الكلام عن عدالة الصحابة وضبطهم في الرواية، فمن لم يقنع بالقرآن في تعديلهم، ولا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا حكمِ أهل الاختصاص فيهم، فله أن يُطبِّق على أشخاصهم معاييرَ العدالة بالميزان الصحيح، والحكم الصحيح، وأن يطبِّق على أحاديثهم معاييرَ القبول والرد، وسنقبل حينَها بالنتيجة التي يثبتها الدليلُ الصحيح.

المصدر الثالث: ما يكون مادة الشبهة من أنفسهم سواء كان من اختراعهم أو من تقليدهم:

وما يدخل تحت هذا الثالث هي كبريات شُبَهِهم حول السنة والإمامِ البخاري.

فمن ذلك ما سيأتي من نماذج الشبهات.

(١) شاكر النابلسي، الفكر العربي في القرن العشرين (٢/ ٤٠٩).

المبحث الثالث: نماذج من الشبهات المثارة حول أحاديث صحيح البخاري:

الشبهة الأولى: أن البخاري لم ينقد المتن:

وهذه أكبر شبهات المعاصرين، وأكثرها تردداً وتمسكاً بها، وذلك لما تُحقِّقه من مكاسبَ أكبرَ، والقراءة المعاصرة اليوم قائمة على النظر في المتون والمعاني، وإهمال أيِّ شيء يرجع للإسناد.

فيحصر أصحابُ الاتجاهات المعاصرة نقدَ المحدثين في الإسناد، ويرون أن نقد المحدثين انصرف إلى السند وليس إلى المتن، إلى السند وإلى المنسوبات وليس إلى المنهج[1]، وأنه قد ركزت علوم الحديث عند القدماء على تحليل السند أكثرَ من تحليل المتن، فصحَّةُ الحديث تاريخيةٌ صِرْفةٌ، مشروطةٌ باتِّصال سلسلة الرواة من الرسول حتى جامع الحديث الراوي الأخير قبل التدوين»[2].

ومرادهم بنقد المتن عرضُ الحديث على مصادر المعرفة الأخرى أيّاً كانت، ويسمونه في اصطلاحهم بالنقد الداخلي أو (الجواني)، فهذا المعنى يأتي أولاً في مرادهم، خاصة عند أصحاب المشاريع النهضوية، أما عرضُ روايات الحديث على بعضها البعض في المتون، فلا دَخْلَ بها بالنقد الداخلي عند عامة من يتكلم منهم عن نقد المتن، وإن وُجِد في كلام بعضهم التعرُّضُ له.

والحقيقة: أن هذه الشبهة لا يمكن أن تبنى على دليل، لأن الواقع أكبر منها وهو قيام المحدثين بنقد المتن، ولا يكلِّف كشفُ مثلِه شيئاً، فبالبحث عن هذا الواقع في كتب المحدثين يتضح الأمر جلياً، لكن هل استدلوا لشبهتهم هذه؟

---

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد، العالمية الثانية (ص: ٦١).

(٢) حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ١٣٣).

بدايةً هم حين يستدلُّون فإنهم لا يستدلُّون لقولٍ هم توصَّلوا له، وإنما لقول قلَّدوا فيه غيرَهم، ومجموعُ ما يستدلون به يكاد ينحصر في ثلاثة أمور:

خلوُّ تعريفِ الحديث الصحيح عند المحدثين من اشتراط نقدِ المتن.

وفهمُهم لمعنى علمِ الجرح والتعديل الذي قام عليه نقدُ المحدثين.

والأمر الأخير: وجودُ أحاديثَ مستنكرةٍ من جهة متونها في ((صحيح)) البخاري ومسلم، وضربوا لذلك أمثلةً من خلال نقدهم للأحاديث.

وهذا الأخير مثله لا يقال إلا بعد التحقُّق من أمرين ينبغي أن يكونا محلَّ اتفاق:

الأول: وجودُ مثال صالح مُنتقَدٍ من جهة مَتْنِهِ.

الثاني: أن يكون ذلك منهجاً لهما، ولا يثبت أن يكون منهجاً لهم إلا بأن لا يوجد لهما أمثلة فيها نقد للمتن، سواء كانت الأمثلة قليلة أو كثيرة، فكلامُهم واقعٌ على أن المحدثين لم ينقدوا المتنَ، لا أنهم قصّروا في نقده.

فهذان شرطان ضروريان في محاكمة البخاري، بل في إثبات أصلِ تركِ المحدثين لنقد المتن، وما عداه فدعوى يمكن نقلها لهم بسهولة، كما أنه يتناقض مع قولهم في نقد المحدثين للإسناد أيضاً.

ومع القطع بأنهم لم يقيموا لأحد من الشرطين أيَّ اعتبارٍ، وأنهم لم يقوموا بالبحث عن أمثلة المحدثين في نقد المتن، وأن ما فهموه من تعريف الحديث الصحيح، وكذا من علم الجرح والتعديل خطأٌ على المحدثين، فإن أهمَّ من ذلك

كلِّه الرجوعُ مرة أخرى لبحث مرادهم على وجه الدقة من نقد المتن، وذلك من خلال التعرُّف على أدوات نقدِهم للمتن، فالوقوفُ على هذه الأدوات سيكشف ما يعنيه هؤلاء، وسيُظهِر أنه نقدٌ خارج عن نقد المحدثين للمتن، يخرج عن دائرة النقد العلمي إلى غيرِ العلمي، النقدِ المناقضِ للعقل والواقع، سواءٌ في الآلة النقدية بجِدَّتها، أو في فهم طريقة اشتغال الآلة، وفي ضوء هذا فلن يكون القدر الذي نقده المحدثون من المتن مقنعاً ولا مكتفَىً به، ولا يستحق المحدثون بسببه أن يكونوا من نَقَدَةِ المتنِ.

فمثلاً: نقدُ متونِ الأحاديث بالمنهج المادي، فكلُّ ما يتعارض من الأحاديث مع الأمور المادية هو منتقَدٌ من جهة متنه، فيدخل تحت نقدهم بهذا المنهج كثير من أبواب الحديث، ومن أمثلة ذلك: الأحاديث الغيبية.

ففي نظر الخطاب الحداثي الإسلام ليس ديناً غيبيّاً[1]، وأنه ليس من وظيفة النبي صلى الله عليه وسلم الإخبارُ بالغيب، إنما هي وظيفة النبي في اليهودية[2]، وحينها فالغيب خارج عن إيمانيات المسلم، ولا يعني له شيئاً، ويمكن للمسلم المعاصر أن ينكر الجانبَ الغَيبيَّ في الدين ويكون مسلماً حقّاً في سلوكه[3].

(١) حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة (٤/ ٢٠٨).
(٢) حسن حنفي، دراسات من النقل إلى العقل (٢/ ٤٣٩).
(٣) حسن حنفي، قضايا معاصرة (ص: ٩١-٩٣).

وهذه النظرة مبنية على أن الإيمان بالغيب يعارض أساسَ ما قامت عليه الحداثةُ، وهو العقلانية، فالعقلانية -كما يقول أحدهم- جاءت لتعوِّض مركزيةَ القوة الغيبية، التي تلغي أصلاً كلَّ حداثة.(١)

ولذا فأول ما تضرِبُه العقلانيةُ قضايا الغيب، ليدخل العقل معها في جدال ومحاولة كشف لازمِه، شاقّاً طريقه إليه بتحرير العقل من سلطة النصوص الدينية، وإطلاقه حرّاً يتجادلُ مع الطبيعة والواقع الاجتماعي والإنساني، كما يتجادل مع الغيب والمستور(٢).

يقول أحدهم: نحن في حياتنا في أشدُّ حاجةً إلى العقل والنظام، وكيف نقيم نظاماً على الغيبي في حياتنا، ونحن نعاني أشدَّ ما نعاني من سيطرة الوهم والخرافة والأساطير، ونترك أنفسنا فريسةَ الجنِّ والشياطين(٣).

وهو لا يعني بالخرافة والأساطير إلا مجموعةَ الأحاديث النبوية في الصِّحاحِ التي لا تتفق وما عليه هذا الفكرُ، فأحاديث الغيب تعارض العقلَ الحداثيَّ الماديَّ، لأن مضمونَها غيرُ محسوس ولا مُجرَّبٍ، فهي بالتالي مرفوضة فكلُّ الأحاديث الغيبية تدخل في نقد العقل،(٤) وكلُّ حديث من هذا النوع فهو سابق لأوانه(٥).

(١) مصطفى خلال، الحداثة والأدلوجة الأصولية (ص: ٨٥) وانظر: (ص: ١٠٦).
(٢) نصر أبو زيد، الخطاب والتأويل (ص: ١٤٣).
(٣) حسن حنفي، دراسات إسلامية (ص:٣٧٠). وينظر: (ص:٣٨١).
(٤) حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ٤٣٢).
(٥) حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ٥٣٤).

ولذا فقد عمِلتِ الحداثةُ العربية على التهوينِ من شأن الغيب والإيمان به، والتقليلِ من مساحته أو نفيِه بالكلية.

ولأصحاب الخطاب الحداثي في التعامل مع النصوص ذاتِ المضمون الغيبيِّ طرائقُ عدّةٌ: فهي إما أن تقابَل بالردِّ لعدم مادِّيتها، وإما أن تُؤوَّل بشيء مادي لدفع تعارضها مع الماديات، وإما أن تُخرَج من باب الغيب لتُدخَل في باب آخرَ تُحمَل عليه، وفي كل تلك المواقف السابقة ليس هناك حديثٌ غيبيٌّ صحيحٌ في إسناده ومعناه.

يقول أحدهم في مَعرِض ذكرِه وجودَ هذه الأحاديثِ في ((البخاري)) و((مسلم)): من الأحاديث ما ينطق بنظرة ميثية إلى العالم والأشياء **ومسائلِ الغيب** والآخرةِ، ولكن رواةَ الحديث قَبِلوها، وتلقاها المسلمون بعدهم بالقَبول خصوصاً وقد أثبتتها **كتب الصحاح** ومن بينها في ((صحيحي)) البُخاري ومسلم[1].

ويقول آخر عن حديث الإسراء والمعراج وما فيه من أمور غيبية: تشير الرواية إلى جوانبَ غيبيةٍ، والإسلام ليس ديناً غيبيّاً[2]. وقصة الخندق وما فيها من إخبار عن أمور غيبية هي قصة أسطورية[3]، وهكذا يطعن في الأحاديث.

فنحن أمام مبدأ تحاكم إليه الأحاديث لا يناقض مسألةً من مسائل النقد

(١) محمد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث (ص: ٢٢٦).

(٢) حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة (٤/ ٢٠٨). وحديث الإسراء والمعراج وارد في ((الصحيحين)) وغيرهما من كتب الصحاح والسنن والمسانيد.

(٣) بسام الجمل، أسباب النزول (ص: ٤٠١-٤٠٢).

فحسبُ، وإنما أصل من أصول الإسلام.

ومن مراكز المادية المتعددة في الخطاب الحداثي، ما يرجع للأمور السياسة، أي: شبهةِ تضعيف متون الأحاديث بالسياسة، وأن مثلَه نقدٌ تركَه المحدثون، فدخل بسبب تركِه أحاديثُ كثيرة إلى كتب الصحاح، ومنها ((صحيح)) الإمام البخاري.

فيرون بدايةً أن العاملَ السياسي قد لعب دوراً كبيراً، بل وحاسماً في تشكيل التراث ونشره، سواء كان هذا التراث تاريخاً أم تفسيراً أم حديثًا نبويّاً[1].

والذي حمل على مثل هذه النظرة للأحاديث هو غلبةُ المادية على أصحابها، مما جعلهم لا يرون في المتحركات أمامَهم إلا هذه الدوافعَ، ويصعب على حواسِّهم رؤيةُ غيرها، ومثلُها إنما يَحمِل عليه انعكاساتٌ نفسية، أو تقليداتٌ لمناهجَ غربيةٍ نقدية، قد تتناسب مع بيئتها، لكن بلا شكٍّ لا يمكن حملُ بيئةِ الرعيل الأول عليها.

وليست هي نظرةً خاصة بالحديث، بل في عموم قضايا الدين كلِّه، فأحدهم يوصي بأنه لكي نفهم الدينيَّ عندنا لا بد من البحث عن أصوله السياسية»[2].

وأصبحت هذه الأداة أمراً سهلاً للحكم على الأحاديث، فالحديث يصنف سياسيّاً أولاً، ثم يردُّ ثانياً لأجل التصنيف نفسِه، فجعلوا الحديث بذلك مكتفياً

(١) أركون، الإسلام أوربا الغرب (ص: ٢١٦-٢١٧)

(٢) محمد عابد الجابري، التراث والحداثة (ص: ٣٥٨).

بنقد نفسه، وذلك من خلال موضوعه، وكما يقول أحدهم: من السهل أن يشكِّكَ الإنسان في صحة مثلِ هذه الأحاديث التي تُشَمُّ منها رائحة السياسة(١).

غيرَ أن أحدَهم ذكر ما يشبه أن يكون دليلاً مؤثراً من غير أن يصرح به كدليلٍ، فبعد أن يذكر أن الخلاف السياسي أفرز خلافاً عقائديّاً كان له أثرٌ بالغ في عملية تدوين الحديث، وأن التدوين لم يكن بريئاً(٢)، استدل على ذلك باختلاف كتب السُّنَّة الجامعة للحديث فيما بينها في عَدّ الأحاديث زيادة ونقصاناً(٣)، وضرب مثالاً لذلك بما في ((الموطأ)) و((مسند أحمد)) وغيرها من الكتب زائداً على ما في ((الصحيحين)) وتكملتهِما من الكتب الخمسة(٤).

ولكي تصح له مثل هذه الدعوى فإنه يلزمه أن يقدم بين يديها استقراءً للزيادات والمحذوفات من الأحاديث ليتضح من خلال مَضامين تلك الأحاديثِ موضوعُها السياسي، ثم الدوافعُ السياسية إن كانت موجودةً، فقد لا تكون تلك الزيادات أو المحذوفات مما له تعلق بالسياسة، وإنما هي أحاديث في العبادات، أو غيرها من الأبواب الأخرى.

والسبب الذي يعرفه كلُّ من كَلَّف نفسَه بالاطلاع ولو يسيراً في خصوص زيادات بعض المصنفين على بعض، أنه راجع إلى أمور ليس منها ما شَبَّهوا به،

(١) الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح (ص: ١٣٦).
(٢) حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ١٧).
(٣) حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ١٦). وأحال على الباعث الحثيث (ص: ٢٦-٣٦).
(٤) يعني بالكتب الخمسة: ((الصحيحين)) و((أبا داود)) و((الترمذي)) و((ابن ماجه)). المصدر السابق (٢/ ٢٠).

فمن ذلك: شرط كلِّ واحد منهم في الصحة أو فيما يجمع، وكذا ما يَبْلُغه من الحديث، أو ما يرى أن فيه زيادةً على من سبقه ليأتي بجديد.

وثمة أمران آخران يدوران في كلامهم لا بد وأن يكونا مؤثرين في نظرة أصحاب الشبهة السياسية:

الأمر الأول: وجود أحاديثَ موضوعةٍ في هذا الباب، وكذا رواة فرَّغوا أنفسهم لمثل هذه المهمة.

والأمر الآخر: ميلُ الراوي لطائفة أو جماعة، أو انخراطُه في الأحداث السياسية ومباشرتها، فينتصر لكل ذلك من خلال الحديث الذي يرويه.

ويقال في الجواب عن الأول: الأحاديثُ الموضوعة في هذا الباب حقٌّ وواقع، وقد سبق المحدثون للتنبيه عليها ونقدها، وبينوا في كتبهم أن من دوافع الوضع الأهواءَ، سواء كانت سياسية أو مذهبية عقدية، أو دنيوية، وقد نقل ابنُ الجوزي في مقدمة كتابه «الموضوعات» الشهادات على ذلك من أصحابها وغيرهم[1].

غير أن طريق المحدثين لكشفها لم يكن هو وجودَ أحاديث موضوعة في هذا الباب، وإنما لدلالات أخرى، إذ يدركون أن من الأحاديث في هذا الباب ما هو صحيح، فلا سبيل حينها للتفريق بين ما صح وما لم يصح عن طريق الاكتفاء بتعلق الحديث بالسياسة، والذي هو في نقد المحدثين يأتي متأخراً كنتيجةِ نقدٍ، لا علةَ ردٍّ وتضعيفٍ.

(١) ابن الجوزي، الموضوعات (١/ ٢٠-٢٧).

ويقال في الجواب عن الثاني:

أ- يرقى (موضوعُ الحديث) في أعلى حالاته إلى الشبهة، والإطارُ العام لهذه المسألة في منهج المحدثين أن الشبهة أيّاً كان نوعها إنما يُوقَف عندها ولا يُحكَم بمجرَّدِها، فانقداحُ الشبهة هو بمثابة إمساكُ أولِ الخيط، لا نهايتَه ولا نتيجتَه[1]، كما عليه الحداثيون في نقدهم.

فما يسنده بعضهم في نقد الحديث بالسياسة، إلى ميل الراوي لطائفة أو جماعة أو انخراطه في العمل السياسي، هي من هذا الباب.

فإن الميلَ لطائفة أو التحاملَ على أخرى لا يحمل لزاماً على كذبِ الراوي لمصلحته، أو فيما يضر الطائفة الأخرى، والتي يجعل الحداثيون منها شبه القاعدة في نقد الرواة وردِّ أحاديثهم، وبسببها وصل طعنُهم إلى صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

فأصبحت المناقشة ليست للحديث وإنما لأفكار الراوي، وهي أفكار قد تكون متأثرة بما روى، أي: إنها تابعة لروايته لا متقدمةٌ عليها حاملةٌ على خلقها.

ب- بينما يركنون إلى هذه الشبهة بتحليل هو في نهايته مجرَّدُ احتمال، فإنهم يهملون في الوقت نفسه أيَّ مُعطَيات أخرى يمكن أن تَردَّ هذه الشبهة، وهي مُعطَيات لم يخلُ منها أيُّ حديث تناولوه بالنقد، فكان خطؤهم حينها مركَّباً، فقد

(١) ضوابط هذه المسألة وأمثلتها مبحوثة في كتب العلل ومصطلح الحديث وكتب المحققين من أهل العلم، ومن مواضع الكلام عليها في كتب علوم الحديث: مبحث رواية المبتدع، ورواية من يجر لنفسه نفعاً. وينظر في الأخيرة: منهاج السُّنَّة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٥٣٦).

اعتبروا الشبهة دليلاً قائماً بنفسه، ثم قطعوا النظرَ عن كلِّ ما يمكن أن ينقض الشبهة من أصلها.

ج- لا يشعر أصحاب هذه الشبهة بالتناقض وهم يتعاملون مع القضية نفسها وبمنهجية أخرى، فهم إذ يَرَونَ أن الراويَ بخلفيته السياسية قد وظَّف الحديث لمصلحته، فقام باختلاقه، يرون أيضاً أن من الآيات القُرآنية ما قامت تلك الفرق السياسية بتوظيفه[1]، ففي الاثنين حصل التوظيف، غيرَ أن المنهجيةَ متباينةٌ.

والمقصود: أن ردَّ الحديث لأجل موضوعه السياسي ليس إلا دعوىً، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن بمَعْزِلٍ عن السياسة، فقد مارَسها ولابَسَها، وكان الرجلَ الأول فيها، وشرع لأمته من بعده ما يُنَظّم لهم أمورَ دينهم ودنياهم. وشرّعها وبين أحكامها، فهو أمر لا يمكن تصور غيره.

ومن الأمثلة لردِّهم بالشبهة السياسية:

حديثُ ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

يقول أحدهم: ومن جهةٍ أخرى فبِوُسْعِ المرء أن يَشَمَّ في الرواية التي أوردها البُخاريُّ ـ وهي المشهورة ـ شبهةً سياسيةً، لا لومَ للبخاري عليها ما دام قد قَصَرَ مهمَّتَه على اعتبار السند لا غيرُ، هذه الشبهة هي ما نُسب لابن عباس من أنه قال في الحديث المذكور: (لو كنت أنا لم أحرقهم)، وهو قولٌ فيه طعن صريح في

(١) الجابري، تفسير القُرآن الحكيم (٢/ ١٦٤).

تصرُّف عليٍّ، وسواء نطق ابنُ عباس بهذه العبارة، أو نُسبت إليه، فهي عبارة زائدةٌ لا مُوجِبَ لها، اللهم إلا إذا كانت وراءها دوافعُ سياسية أو مذهبية(١).

فهنا لم يُقِم صاحب الشبة دليلاً عليها، ولا ما يُشَمُّ منه أنه دليل! وما ذكره آخرَ كلامه وعدّه دليلاً على وجود الشبهة، فلا يعدو كونَه تلاعباً بمقاصد الأشخاص، فإنه إذ يعد فعلَ ابن عباس طعنًا، يفهم غيرُه أنه نصح لعلي ﷺ، ووجه ظاهر.

كما أن الشبهة السياسية بطبيعتها ذاتُ وجهين، فتأتي مع الموافقة والمخالفة، وبالتالي فلن يكون ابنُ عباس محسوداً عند أصحاب الشبهة السياسية، فإنه لا مفرَّ من وصفه بها سواء روى ما يوافق أو يخالف.

وما دام أن صاحب الشبهة صار إلى اعتماد الروايات، فأثبتَ فعلَ عليٍّ ﷺ، وردَّ ابن عباس ﷺ عليه، فللرواية منطقها الذي يجب مَدُّ خيطِه، فمن ذلك النظر في ألفاظ الروايات الأخرى للحديث، فقد ورد في الرواية نفسِها تصديقُ عليٍّ ﷺ لابن عباس ﷺ، كما أن الحكم بقتل المرتد قد ورد عن غير ابن عباس مما لا يمكن أن تلحقه أيُّ شبهة سياسية(٢).

---

(١) موقع الجابري على الشبكة http://www.aljabriabed.net/mortadd٣.htm

(٢) البُخاري، الصحيح برقم: (٣٠١٦) عن أبي هريرة، وأحمد، المسند برقم: (١٩٦٦٦)، والبُخاري، الصحيح برقم: (٤٣٤١، ٦٩٢٣، ٧١٥٧)، ومسلم، الصحيح برقم: (١٧٣٣)، وأبو داود، السنن برقم: (٤٣٥٤)، والنسائي، السنن الكبرى برقم: (٣٥١٥) من حديث أبي موسى الأشعري.

مثال آخر:

أحاديث فضائل قريش وإمامتهم:

الأحاديث في أن الأئمة من قريش مستَفيضَةٌ مشهورة، واردة عن جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة، وقد اعتنى العلماء بجمعها، فمن ذلك ما جمعه الحافظ ابن حجر في جزء سماه: «لذَّة العيش بطرق الأئمة من قريش»[1] أورد فيه الحديث عن أربعين صحابيّاً[2].

غير أن أصحاب الشبهة السياسية أخضعوا هذه الأحاديث لظروف سياسية وُضِعَتْ هذه الأحاديثُ من أجلها.

من أمثلة هذه الطعون لبعض تلك الأحاديث:

حديث مُحَمَّد بْن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ بَلَغَ مُعَاوِيَةَ وَهْوَ عِنْدَهُ فِي وَفْدٍ مِنْ قُرَيْشٍ أَنَّ عَبْدَالله بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَانَ، فَغَضِبَ مُعَاوِيَةُ، فَقَامَ فَأَثْنَى عَلَى الله بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالاً مِنْكُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ الله، وَلا تُؤْثَرُ عَنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم فَأُولَئِكَ جُهَّالُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَالأَمَانِيَّ الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلا كَبَّهُ اللهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ»[3].

---

(١) ابن حجر، فتح الباري (٨/ ٣٩١).

(٢) ابن حجر، فتح الباري (٨/ ٦٠١)، التلخيص الحبير (٤/ ١١٦).

(٣) البُخاري، الصحيح برقم: (٧١٣٩)، وتقدم برقم: (٣٥٠٠).

يذكر أحدهم أن رواية معاوية هذه وفي السياق المذكور تفتح بابَ الطعن في صحة هذا الحديث... سنرى لاحقاً كيف أن معاويةَ وغيرَه من الأمويين وخصومهم قد رووا أحاديثَ سياسيةً لا يمكن أن تكون صحيحةً لتناقضها بعضِها مع بعضٍ من جهة، وتعارُضِها مع الخُلُقِيَّة الإسلامية من جهة أخرى[1].

واضح جداً من خلال هذا المعترض أن واضعَ الحديث هو معاويةُ رضي الله عنه وأن الحديثَ كذِبٌ، ومثلُه كلام قد انفصل عن كلِّ واقع يمكن أن يستند إليه، فواقع الحال السياسي وقتَها، وكذا واقع الرواية يردُّ عليه اعتراضَه.

فإذ يحدِّث معاوية بهذا الحديث السياسي المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم لا يكذِّبه أحدٌ ممن حدثهم معاوية به، ولا ممن بلغه عن معاوية، ولا خصومُ معاوية الذين قصدهم بهذا الحديث، والذين هم أحرصُ من تَتَبَّعَ سقطاتِ معاويةَ لو وُجِدَتْ = يأتي مثلُ هذا الكاتب ليضعِّف الحديث ويكَذِّب راويَه الأولَ.

كما أن معنى الحديث قد جاء من رواية غير الأمويين، فجاء عن ابن عمر: أخرجه مسلم في ((الصحيح))[2]، وعن أبي هريرة: أخرجه مسلم[3].

---

(١) محمد عابد الجابري، العقل السياسي (ص: ١٣٦).

(٢) مسلم، الصحيح برقم: (٧١٤٠)، وبرقم: (١٨٢٠)، وابن حبان في الصحيح (٦٢٦٦).

(٣) مسلم، الصحيح برقم: (١٨١٨).

فبناؤه الداخلي للشبهة مُتهافِتٌ، كما أن بناءه الخارجيَّ كذلك، فصاحب الاعتراض قد تناقض في أحاديث المسألة نفسها، فهو تارة يضعفها وتارة يصححها.

فقد صحح المعنى وقواه في كتاب آخرَ له، واستدل على تقويته بموافقته لقوانين الطبيعة وظواهر الاجتماع، ونقل عن ابن خلدون ما أيّد به كلامَه.

يقول الكاتب: على هذا الأساس فسّر ابنُ خلدون اشتراطَ الشرع للقرشية في الخلافة: ـ حديث ((الأئمة من قريش)) ـ فقال: إنما فعل الشرع ذلك لأن القوة العصبية التي بها قوام الدولة كانت زمن الخلفاء الراشدين في قريش، فهي وحدَها التي كانت تستطيع حُكْمَ العرب، ولكن عندما ذهبت هذه القوة العصبية من قريش زالت الحكمة من اشتراط الشرع القرشية في الخلافة وبذلك لم يعد لها اعتبار، وينتهي ابن خلدون في مناقشة المسألة إلى القول: وقَلَّ أن يكون الأمر الشرعي مخالفاً للأمر الوجودي[1]. ثم ذكر الكاتب أن العقلانية الدِّيكارْتِية قامت على هذا المبدأ.

والذي يذكره عن ابن خلدون هو معنى كلامه، غير أن غرض ابنِ خلدون ليس هو غرضَه، فابن خلدون يبحث بهذا المبدأ في المعنى الصحيح للحديث وبالأخص المقصد منه، والذي هو فرع عن إثباته مسبقاً[2]، أما الكاتب فيستعمله لتصحيح الأحاديث.

(١) الجابري، حوار الشرق والغرب (ص: ٢١-٢٢).

(٢) ابن خلدون، المقدمة (٢/ ٥٦٩).

ومن الاعتراضات المسجلة بالجملة على أحاديث الأئمة من قريش ما يذكره آخر كدلالة على البعد الأيديولوجي لأحاديث «الأئمة من قريش» فيذكر أن أبا الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ) في كتابه «مقالات الإسلاميين»: يورد أن أبا بكر احتجَّ على الأنصار بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الإمامة في قريش» فأذعنوا له منقادين، ورجعوا إلى الحق طائعين، **وهي حجة لم ترد عند الطبري (٣١٠هـ) الأمر الذي يكشف البعد الأيديولوجي الذي وُضِعت هذه الأقوالُ لمساندته**»[(١)].

وهذا معناه: أن الحديث لو ورد عند الطبري فالبعدُ الأيديولوجي منتفٍ، وقد ورد الحديث عند الطبري في كتابه «تاريخ الأمم والملوك»[(٢)]!

(١) نصر حامد أبو زيد، الإمام الشافعي وتأسيس الأيدلوجية الوسطية (ص: ٤٢).

(٢) ابن جرير، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٢١-٢٢).

الشبهة الثانية: انحراف البخاري في ((صحيحه)) عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وآل البيت بسبب أمور سياسية أو اجتماعية (صراعات أيديولوجية)

بوَّب الإمامُ البخاري رحمه الله في ((صحيحه)) باباً في مناقب علي ﷺ، وأخرج في فضائله أحاديثَ، وهي أحاديثُ عظيمة بعِظَم هذا الإمام، كقوله ﷺ في فتح خيبر: «لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ، أَوْ لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ غَداً رَجُلاً يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ يُحِبُّ اللهُ وَرَسُولَهُ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيْهِ...)) الحديثَ[1]، وقولِه صلى الله عليه وسلم لعلي: «أمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»[2]. وأخرج خبرين مُعَلَّقَين، أحدهما: قوله صلى الله عليه وسلم: «أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ»، والآخر: هو وقول عُمَر بن الخطاب ﷺ: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَنْهُ رَاضٍ.

ويصح لنا أن نعد الإمام البخاري من أكثر الناس نشراً لفضائل علي ﷺ وآل البيت، وذلك لما لهذا الكتاب من شهرة وصحة، وكثرةِ تداولٍ وتوسُّعِ انتشارٍ، وإقبالٍ عليه، وعنايةٍ به في أكثر أقطار المسلمين من حينِ تأليفه إلى يومنا.

فهل يصح مع هذا جعلُ البخاريِّ واقعاً تحت سلطة سياسية أُمويَّةٍ أو غيرِها ضاغطةٍ عليه، حملته بقصدٍ أو بغير قصد على الإعراض عنهم؟

الحقيقة: أن اتهامَ البخاريِّ وغيرِه بهذا صادرٌ من نظرة عامة لكل ما كتب زمن التدوين، الزمنِ الذي يعتبر عندهم الإطارَ المرجعيَّ للسنة النبوية، وهي نظرة ترى أن كتب التاريخ الإسلامي قد ابتُدِئتْ تُكتَب بعد قرن كامل من عهد

---

(١) البخاري، الصحيح رقم: (٣٧٠٢).

(٢) البخاري، الصحيح رقم: (٣٧٠٦).

النبي، وعندما كُتب تاريخُ الإسلام فإن المؤرخين كتبوه داخل السياق الأيديولوجي للسلالة الأموية أولاً ثم العباسية ثانياً، وبالتالي فقد كانوا متأثرين بالجوِّ الجِدالي والصراع السائد آنذاك بين مختلف الفرق الإسلامية...»[1].

ومقصودهم: أن العاملَ السياسيَّ قد لعب دوراً كبيراً بل وحاسماً في تشكيل التراث ونشره، سواء كان هذا التراث تاريخًا أم تفسيرًا أم حديثًا نبويًّا»[2].

فيذكر أحدهم أن ما أخرجه البخاري ومسلم في سيرة عثمانَ وعليٍّ فاقدٌ قيمتَه... وهو ما يَجُرُّنا إلى التساؤل عن المغزى من استنباطها: هل هو الإيهام بصحة الموروث المدون وبمصداقية رواته؟ أم هو رفضُ كل ما خالف المدونةَ السُّنِّيَةَ، وبالتالي ربحُ المعركة أيديولوجيا، لا سيما أن القوة المسيطِرة في القرن الثالث الهجري زمنَ احتداد الصراعات الاجتماعية والسياسية، وتوجُّهِ الأطماع صوبَ الخلافة في عهد الدولة العباسية هي السُّنَّةُ[3].

وأَلْفِتُ إلى أن خَلْفِيَّةَ هؤلاء حول مواضيع السياسة هو ما يدفع لرمي البخاري بهذه التهمة، فهم مُتشبِّعون من خلال قراءتهم في كتب التاريخ بالصراعات السياسية التي تنقلها تلك الكتب، وكثير منها كتبٌ غيرُ موثوقة، إما لأن أصحابها شهداءُ زورٍ، أو لأنها تذكُر كلَّ ما قيل، ولا تراعي الصحة ولا تشترطها، فيأتي هؤلاء مع كل ذلك فينتقون منها ما يريدون، ويتركون ما لا

(١) أركون، الإسلام أوربا الغرب (ص: ٢١٥-٢١٦).

(٢) أركون، الإسلام أوربا الغرب (ص: ٢١٦-٢١٧)

(٣) صورة عثمان وعلي في صحيح البخاري ومسلم (ص: ٥٠).

يريدون، ثم يجعل من تلك الموضوعات والمكذَّبات وما ضَعُف إسناده حقائقَ تاريخيةً.

وهم تارة يجعلونه تحت ضغط الأمويين، وتارة يجعلونه تحت ضغط العباسيين، بحسب الجهة التي ينظر لها المعترض من ((الصحيح))، فلا تدري على أيِّ جنبيه يميل الشخصُ، فمنهم من يجعل من اقتضاب البخاري في ذكر فضل معاوية وقوعَه تحت ضغط العباسيين(١)، لكن سنرى كيف تعامل البخاري أيضاً مع الأحاديث في فضل العباس وابنه.

وقبل الدخول في الأمثلة أذكر بعض الحقائق التي تدحض هذه الشبهة:

أ- أن أهل الحديث من أكثر الناس تجنُّباً للسلطان، وخصومةً مع السلطة متى ما اصطدمت بهم، وقد كانت محنةُ خَلْقِ القرآن من أبرز النماذج على عدم استجابة المحدِّثين للضغوط السياسية مهما كانت، ولو أدَّت للقتل أو السجن.

ب- مواقف البخاري مع بعض الأمراء مشهورة في رفضه ما هو أقل من ممارسة ضغط عليه ليقول باطلاً، أو يسكت عن حقٍّ، فموقفُه مع الأمير خالد بن أحمد الذُّهلي مشهورٌ، فقد أرسل إليه يطلب منه أن يحمل كتابيه «الجامع الصحيح» و«التاريخ الكبير» ليسمعَهما منه، فردَّ البخاريُّ عليه بقوله: (أنا لا أُذِلُّ العلمَ، ولا أحملُه إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجةٌ، فاحضُر في مسجدي، أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان، فامنعني من المجلس،

(١) السلطة في الإسلام، لعبد الجواد ياسين (ص: ٢٦٣).

ليكون لي عذرٌ عند الله يوم القيامة، لأني لا أكتم العلم...) قال الراوي : فكان سببُ الوحشة بينهما هذا[1].

ج- إذا كان البخاري واقعاً تحت ذلك، فكيف فلتت الأحاديث في أول المبحث في ((صحيحه))؟!

د-ثم إن العادة أن الانحراف عن شخص يعني الميلَ لآخر، فهل مال البخاري إلى أشخاص آخرين من بني أمية أو بني العباس، أو عامل الكلَّ معاملةً واحدة؟ إذا نظرنا فسنجد ما هو عكس ذلك، وسأكتفي بمؤشر واحد.

فقد عقد البخاري في ((صحيحه)) كتاباً كبيراً في فضائل الصحابة، وعقد أبواباً في فضل جماعة من الصحابة، وكان يبدأ تلك الأبواب بقوله: (باب فضل فلان) فلما جاء إلى رأس بني العباس، وهو العباس بن عبدالمطلب وابنه عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، ورأس بني أمية، وهو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، استعاض بلفظة (فضل) إلى (ذكر) فقال: (باب ذكر العباس بن عبدالمطلب)، (باب ذكر ابن عباس)، (باب ذكر معاوية) وذكر تحت هذه الأبواب أحاديث ليس فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكرُ فضلٍ صريح لأحد من هؤلاء.

وكان بإمكان البخاري أن يبوِّبها بلفظ (فضل)، أو أن يخرج أحاديث في فضلهم وردت عند غيره، لكن لم يفعل لأمر منهجي علمي لا غيرُ، ذلك أنه لم

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٦٤).

يصح في فضل معاوية ﷺ حديث، كما هو رأي إسحاقَ بن راهويه شيخِ البخاري[1].

هـ- ثم إنه يغيب عن هؤلاء أن عامة أحاديث البخاري هي في ((مسند)) الإمام أحمد، وهو من أبرز خصوم بني العباس، ومَن تعرَّض لأذاهم، وضَحَّى من أجل ألَّا يساوِم في أمر ديني.

وهم لا يجدون في سيرة البخاري أيَّ أثر يوصل تهمتَهم بدليل، فراحوا يستدلون على تأثُّر البخاري بهذا الأمر من خلال أحاديث كتابه ((الصحيح))، فيؤكِّدون دائماً أن البخاري قد عمل من خلال ((صحيحه)) لبني أمية أو بني عباس، وذلك إما بإخراج البخاري لأحاديث في فضائل بعض بني أمية[2]، أو تلك الأحاديث التي تأمر بالسمع والطاعة لولي الأمر، والذي هو من بني أمية أو بني العباس[3]، أو أنه: لِمَ أهمل إخراج فضائل عليٍّ ﷺ وآل البيت؟!

سأذكر بعضَ النماذج المستَدَل بها، وكلامَهم في توجيهها، ليقود الجوابُ عن تلك التوجيهات إلى تقويم ما لم يذكر، وأنه من جنسها في التهافُتِ والتَّجَنِّي على هذا الإمام و((صحيحه))، وحقيقتها راجعة إلى إملاءات على الإمام البخاري

(١) ابن حجر، فتح الباري (٧/ ١٠٤).

(٢) السلطة في الإسلام، لعبد الجواد ياسين، (ص: ٢٦٤).

(٣) محمد شحرور، الكتاب والقُرآن (ص: ٥٦٩)، ونحو أصول جديدة للفقه الإسلامي (ص: ١١٥)، نصر حامد، الإمام الشافعي وتأسيس الأيدلوجية الوسطية (ص: ٤١)، شاكر نابلسي، الفكر العربي في القرن العشرين (٢/ ٢٨٤، ٣١٩)، حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ٦٧)، محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة(ص: ٣٣).

تطالبه بإخراج ما لم يخرجه في ((صحيحه))، سواء كان حديثاً مستقلاً، أو زياداتٍ تقع في حديث أخرجه، وأنه لم يخرج تلك الأحاديث، فكتابه مُسَيَّسٌ لخدمة سلطة قائمة، فهو إذاً إملاء مَذْهَبٍ، لا الأَخْذُ على البخاري بطريقةٍ علمية.

مثال (١):

أخرج البخاري في ((الصحيح)) حديثاً رقم (٣٦٩٩) في (باب مناقب عثمان) من طريق يحيى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَساً ﷺ حَدَّثَهُمْ قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أُحُداً وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَرَجَفَ وَقَالَ: «اسْكُنْ أُحُدُ - أَظُنُّهُ ضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ - فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلاَّ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ».

وذكر أن مُسلِماً أخرج الحديث بزيادة: علي وطلحة والزبير، ثم يقول: فلماذا سكت البخاري على ذكر هؤلاء[1].

غير أن الحديث الذي أخرجه مسلم ليس هو الحديث الذي عند البخاري، لا من جهة طريقه، ولا من جهة لفظه، فقد أخرجه مسلم من طريق سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم كَانَ عَلَى حِرَاءٍ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ فَتَحَرَّكَتِ الصَّخْرَةُ فَقَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: «اهْدَأْ فَمَا عَلَيْكَ إِلاَّ نَبِي أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ».

ومن المعلوم من واقع الرواية أن الطرق إذا اختلفت، فقد يختلف لفظُ الحديث زيادةً ونقصاناً، فكيف إذا كان من طريق صحابي آخر، وهذا الاختلاف مرجعه إلى ما يقع للمصنف حسب تَحَمُّل رواة الحديث.

(١) صورة عثمان وعلي في صحيحي البخاري ومسلم (ص: ٥٣).

ولفظ البخاري ظاهر في أنه لم يكن معه إلا هؤلاء الثلاثة، أو يقال: معه غيرهم لكن لا علاقةَ لهم بنصِّ الحديث، فذِكْرُهم أو عدمُ ذِكرِهم سواءٌ، فلفظ البخاري يمنع أن يشترك مع الثلاثة غيرُهم، ولفظ مسلم يدخل فيه غيرُ هؤلاء الثلاثة.

ثم إن البخاري إن سكت عنهم في ((الصحيح))، فقد ذكرهم في ((تاريخه الكبير)) حين أخرج الحديث عن ابن عباس بلفظ: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم على حراء إذ تَدَعْدَعَ الجبلُ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اسْكُنْ حِراءُ، فإنَّه ليسَ عليكَ إلَّا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شَهيدٌ))، وعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذَكَرَ العشرةَ.

ثم إن مسلِماً حسب روايةِ العشرة عند غيرِه يكون قد حذَف بقيَّتَهم، وهكذا يستمر الأمر في اتهام كثير من المصنفين، إما في هذا الحديث، أو بهذه الطريقة.

مثال (٢):

ذكر الكاتب السابق أن البخاري أخرج حديثَ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي: «أنت مني وأنا منك»، ثم ذكر أن الإمامَ أحمد والنسائي أخرجا الحديث بزيادة: «ولا يقضي عني ديني إلا أنا أو علي»[1].

(١) صورة عثمان وعلي في صحيحي البخاري ومسلم (ص: ٥٤).

ثم علّق على الحديث بقوله : فلماذا حذف البخاري هذا المقطعَ: ((ولا يقضي عني ديني إلا أنا أو علي))؟! إلا إذا كان مرتبطاً بغرض من الأغراض، سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً[1].

وهو يشير بهذا إلى أن اختيارات البخاري في الإخراج خاضعة -كما يعبر في موضع آخر- لإملاءات الواقع وإرهاصاته[2].

والحديث في البخاري هو من رواية البراء بن عازب، بينما الحديث بالزيادة قد رواه حُبْشِيُّ بْنِ جُنَادَةَ السَّلُولِيُّ، فهذا أولاً لم يفرق بين الحديث الواحد والحديثين مع أنه لا التباسَ بينهما، ثم القدر الذي أخرجه البخاري كفيلٌ بإبطال مثل هذه التهمة، فالفضل الذي فيه ينفي أن يكون البخاري واقعاً تحت أيِّ إملاء، كما أن فيه أيضاً معنى ما ورد من الزيادة عند غير البخاري.

والحديث قد نقله الكاتب من ((مسند أحمد))، وقد جاء فيه رقم: (١٧٥٠٥) على النحو التالي:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَابْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، قَالاَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ - قَالَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ : السَّلُولِيُّ وَكَانَ قَدْ شَهِدَ يَوْمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: «عَلِيٌّ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَلاَ يُؤَدِّي عَنِّي إِلاَّ أَنَا أَوْ عَلِيٌّ».

(١) صورة عثمان وعلي في صحيحي البخاري ومسلم (ص: ٥٤).

(٢) صورة عثمان وعلي في صحيحي البخاري ومسلم (ص: ٥٥) .

وبسبب الجملة المعترضة في الإسناد فلم يحسن قراءته، فجعل الحديث «عن جنادة عن **ابن آدم** السلولي!» وقع جاء الإسناد في ((النسائي)) - مصدرِه الثاني- بلا جملة معترضة، كما أن اسم «يحيى بن آدم» قد تقدم عنده في أول الإسناد، فكيف يُؤْمَن مِن مِثلِه وهذا حاله على الأحاديث في نقده؟

مثال (٣):

ذكر الكاتب السابق أن البخاري ومسلماً أخرجا في ((صحيحيهما)): أن عثمان هو من جمع القرآن، ثم يقول: ولكن بعيداً عن ((الصحيحين)) هناك حقائقُ تضع ما أورده البخاري موضعَ سؤال، فقد أخرج عبدالله بن أبي داود السجستاني في كتابه ((المصاحف)) خبراً يُقِرُّ أن علياً قد جمع القرآن بعد وفاة الرسول مباشرة.

ثم نقل الخبر بدون إسناد وهو كما في نقله كالتالي: لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم أقسم علي أن لا يرتدي بِرِداءٍ إلا لجُمعة حتى يجمع القرآن في مصحف ففعل.

ثم قال: فإن كان هناك رغبة من البخاري في تدوين السِّيَرِ بكلِّ موضوعية، لماذا لم يورِدْ كلَّ هذه المعطيات المختلفة حول جمع القرآن؟!.

والحديث الذي أخرجه ابن أبي داود في كتابه «المصاحف» رقم: (٣١) هو من طريق محمد بن فضيل، عن أشعث وهو ابْنُ سَوَّار، عن محمد بن سيرين قال: لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم...

وهذا الحديث مُرسَلٌ، فابنُ سيرينَ لم يسمع ممن روى عنه هذا الحديثَ، كما أن في إسناده أشعثَ بنَ سوار، ضعيفٌ، ومع ضعفه فروايته شاذَّة، فقد خالفه غيره في لفظه، وقد أشار ابن أبي داود إلى هذا عقب إخراجه للحديث، وهو الأمر الذي لم ينقله الكاتب.

قال أبو بكر: لم يذكر «المصحف» أحدٌ إلا أشعثُ، وهو لَيِّنُ الحديث، وإنما رووا: (حتى أجمع القرآن).

وجملة: (أجمع القرآن) غيرُ جملة: (أجمعه في مصحف) في معناها، فالأولى محتملة لمعانٍ، وليست صريحةً في جمع القرآن كالهيئة التي جمعه فيها عثمان، ولهذا قال ابن أبي داود عقب الحديث: وإنما رووا: (حتى أجمع القرآن)، يعني: أُتِمَّ حِفظَه، فإنه يقال للذي يحفظ القرآن: قد جمع القرآن.

كما أن الكاتب نفسه - وقد جرى على محاسبة البخاري لكل ما يسقط من الرواية - قد أسقط هو نفسُه من الرواية السابقة جملتَها الأخيرةَ، فقد اقتصر في نقله على أول الحديث وتركَ آخرَه، ولفظه تاماً: (لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم، أقسم عليٌّ أن لا يرتدي برداء إلا لجُمعة حتى يجمع القرآن في مصحف، ففعل فأرسل إليه أبو بكر بعد أيام: أكرِهْتَ إمارتي يا أبا الحسن؟ قال: لا والله، إلا أني أقسمت أن لا أرتدي برداء إلا لجمعة، فبايعه ثم رجع!!

وقد تقدم أن الكاتب في أول كلامه قال عمّا ورد في هذا الأثر: إنه من الحقائق، والغريبُ أن تتعارض الحقائق عنده، ففي موضع آخر عارض إخراج

البخاري لحديث الشورى في خلافة عثمان، وذكر أن علياً رضي الله عنه عارضهم بقوله: (ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا)، ثم علق عليه بقوله: يتضح وجود فئتين متنازعتين على الخلافة، وأن هذا التنازع له جذورُه المُوغِلة في الزمن[1].

الشبهة الثالثة: شبهةُ انتقائيةِ البخاريِّ المذهبيةِ للرواة في ((صحيحه)):

وصف بعض الطاعنين الإمامَ البخاري بالانتقائية المذهبية في التخريج للرواة، فزعموا: أنه لا يروي عن الراوي الذي وصف بالتشيُّعِ، بينما يروي عن النَّاصِبِيِّ، أي: إن ميزانَه في الرواة يتبع مذهباً معيَّناً، مما يعني اختلالَ ميزانِ البخاري، ذلك أن هذا الميل المذهبيَّ قد يحمله على غضِّ طرْفِه عن إخراج حديث الموافق، وتركِ الإخراج عن غيرِ الموافق ولو احتيج إليه.

ومن أشهر الأمثلة المضروبة في هذا إعراضُ البخاري في ((صحيحه)) عن مروِيّاتِ جعفرِ بنِ محمد[2]، مع روايته في المقابل عمَّن ناصَبُوا عليّاً العداء[3]، مما يقطع –في زعمهم– بأن البخاري مُعرِضٌ عن كلِّ من يَشَمُّ فيه التَّشَيُّعَ[4].

وكان ينبغي للمعترضين على البخاري والطاعنين في ((صحيحه)) من أجل ترك الرواية عن جعفر، أن يرجعوا الأمر إلى ما ألسنتُهم لَهِجَةٌ به، وفَزَّاعَتِهم في

(١) محمد يوسفي، صورة عثمان وعلي في صحيحي الإمام البخاري ومسلم (ص: ٨١).

(٢) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، (٨٠هـ-١٤٨هـ).

(٣) علاء السعيدي، صحيح البخاري من منظور آخر (ص: ١٩٢). وينظر: هاشم معروف الحسني، دراسات في الحديث والمحدثين (ص: ١٠)، جمال البنا، نحو فقه جديد (٢/ ٢٦)، محمد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي (ص: ٢٢٦).

(٤) جمال البنا، نحو فقه جديد (٢/ ٢٣٤).

كثير من التُّهَم، وهو وقوعُ البخاري تحتَ سلطةٍ تمنعه من الرواية عن أهل البيت، فيعذروا البخاريَّ، لكنهم لم يفعلوا.

سبب عدم رواية البخاري عن جعفر الصادق:

متقرر عند أهل السنة، ومنهم أهلُ الحديث: أن جعفرَ بنَ محمدٍ إمامٌ من أئمة الدين باتفاق أهل السنة، كما ينقله شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره(1)، فترك الرواية عنه لن يكون لأمر يرجع بالغضاضة على جعفرٍ في دينه، أو إمامته التي ثبتت، ولن يكون إلا لأمر يتعلق بفنية الرواية لا غيرُ.

ومما يقطع بهذا السابق قد طلب تفسير هذا الترك، أن الإمام البخاري قد أخرج لكثير من الرواة الشيعة ممن لا يقربون من جعفر إمامةً وديناً، بل بعض هؤلاء من الغُلاة، فمنهم:

١- خالد بن مخلد القطواني الكوفي، أبو الهيثم، من كبار شيوخ البخاري، قال ابن معين عنه: (كان يُفْرِط في التشيع)(2) وقال ابن سعد: (كان في التشيع مفرطاً)(3) وقال أبو داود: (صدوق إلا أنه يتشيع)(4).

٢- عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي، أبو سعيد، قال ابن حبان عنه: (كان رافِضِيّاً داعيةً إلى الرَّفْضِ)(5) وقال صالح بن محمد: (كان يَشْتُمُ عثمانَ رضي الله عنه)(1) وكان

(١) ابن تيمية، منهاج السنة (٢/ ١٣٤).
(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٥٢٤)، والعقيلي، الضعفاء (٢/ ١٣٧).
(٣) ابن سعد، الطبقات (٦/ ٤٠٦).
(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (ص: ١٠٣).
(٥) ابن حبان، المجروحين (٢/ ١٧٢).

ابن خزيمة إذا حدَّث عنه يقول: (حدثنا عباد بن يعقوب المتَّهمُ في رأيه، الثقةُ في حديثه)[2]. قال ابن حجر: (رافِضيٌّ مشهور، إلا أنه كان صدوقاً)[3].

٣ - عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي التابعي المشهور، قال ابن حجر في «هدي الساري»: (وثَّقه أحمد والنسائي والعجلي والدارقطني، إلا أنه قال: كان يَغْلُو في التشيع، وكذا قال ابن معين، وقال أبو حاتم: (صدوق، وكان إمامَ مسجدِ الشيعة وقاضيَهم)[4].

فإذا جئنا لتفسير تركِ الإمام البخاري الإخراجَ لجعفرِ بن محمد، فيقال:

لم يلتزمِ البخاريُّ أن يخرج في كتابه حديثَ كلِّ ثقةٍ، فإن صح نقده فيما أخرج فلا يصح نقده فيما ترك فهو إلزامٌ بغير لازمٍ، هذا أولاً.

وثانياً: مع إمامة جعفر بن محمد وجلالتهِ في الدين والعلم، إلا أنه مُتكَلَّمٌ فيه في الحديث، قال سعيد ابن أبي مريم: قيل لأبي بكر بن عياش: ما لكَ لم تسمع من جعفرٍ وقد أدركتَه؟ قال: سألناه عما يَتَحَدَّث به من الأحاديث: أشيءٌ سمعته؟ قال: لا، ولكنها رواية رويناها عن آبائنا[5]. وقد نقل البخاري في ترجمة جعفرٍ من كتابه ((التاريخ الكبير)) قولَ القطان[6]، وهو قولٌ يَستضعِفُ جعفراً، وللقطان

---

(١) التهذيب، لابن حجر (٥/ ٩٦)، وهدي الساري، (ص: ٤١٠).
(٢) ابن خزيمة، الصحيح (٢/ ٣٧٦).
(٣) ابن حجر، هدي الساري، (ص: ٤١٠).
(٤) ابن حجر، هدي الساري (ص: ٤٢٤).
(٥) ابن عدي، الكامل (٢/ ١٣١)، ابن حجر التهذيب (٢: ٨٨).
(٦) البخاري، التاريخ الكبير (٢/ ١٩٩).

كلامٌ آخرُ فيه أيضاً، وهو قول وافقَ القطانَ عليه آخرون، فقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ولا يحتج به، ويُستضعَفُ[1].

وقد اختار هذا التفسيرَ الإمامُ ابن تيمية[2].

كما أن جعفرَ بن محمد رحمه الله قد استغلَّه أصحابه نظراً لمكانته الرفيعة، فخلقوا من الحكايات عنه ما لا أصل له، وأكثروا عنه في ذلك، حتى قال الكَشْيُّ -وهو أحد أئمة الشيعة-: كان جعفرُ بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً، فاكتنفه قوم جُهَّال، يدخلون عليه ويخرجون من عنده، ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد، ويحدِّثون بأحاديث كلُّها منكراتٌ، موضوعةٌ عليه، يَستأكِلُون الناسَ بذلك، ويأخذون منهم الدراهمَ[3]. وفي هذا يذكر ابنُ تيمية أنه لم يُكْذَبْ على أحدٍ ما كُذِبَ على جعفرٍ الصادقِ[4].

الشبهة الرابعة: شبهة أيديولوجية فقه البخاري:

اشتُهر أن فقهَ الإمامِ البخاري في تراجِمهُ، وأن هذه التراجمَ قد ضمَّنها البخاري دقيقَ الاستنباطات الفقهية التي حار فيها كثير، فصُنِّفت الكُتُبُ من أجل الوقوف على هذه الدقائق، غيرَ أن هذا المُستحسَنَ عند كلِّ مَن مرَّ عليه يَسلُب حُسنَه أهلُ الاتجاهات المنحرفة، فيزعم أحدُهم أن تبويب البخاري على

(١) السابق (٢/ ٨٩).
(٢) ابن تيمية، منهاج السنة (٧/ ٣٩٠).
(٣) المجلسي، بحار الأنوار (٢٥/ ٣٠٢).
(٤) ابن تيمية، منهاج السنة (٧/ ٣٩١)، (٤/ ٢٥)، (٨/ ٣٣).

الأحاديث كان اختياراً أيديولوجياً طبقاً للسلوك القديم وما يتفق مع البيئة العربية الأولى[1].

أي: إنه كان خادماً في اختياراته تلك التوجهات، وأنه مسايرٌ للسلطة الاجتماعية، مما يعني أنه قد يُخرِج ما هو ضعيف، أو يوظف ما هو صحيح تحقيقاً لتلك الأيديولوجيةِ والفقهِ الذي يسعون إلى فرضه، وزَعْمِ أنه لا يوجد غيرُه.

وهؤلاء الطاعنون يريدون أن يَخرُجَ البخاريُّ من فقه النصوص إلى فقه آخرَ، لا يقيم للنص الشرعي القرآني أو النبوي أيَّ اعتبار، وإنما يراعي اعتباراتٍ أخرى، من مِثْلِ روحِ النصِّ ومقاصدِ النصِّ وإملاءِ حاجاتِ العصرِ على النصِّ، وأن يمارِس القارئ سلطتَه على النص، فيقرأ في النص ما يريده هو لا ما يريده النصُّ.

ولذا يعتبر المعترضُ السابقُ على البخاريِّ -من الاتجاه الحداثي- النصَّ وعاءً فارغاً من أصله يمكن ملؤه باحتياجات العصر، فيقول: (إن النص بطبيعته مجرَّدُ صورةٍ عامة تحتاج إلى مضمون يملؤها، وهذا المضمون بطبيعته قالَب فارغٌ يمكن ملؤه من حاجات العصر ومقتضياته... لا يعني التأويلُ هنا بالضرورة إخراجَ النص من معنى حقيقي إلى معنى مجازي لقرينة، بل هو وضع مضمونٍ معاصر للنص، لأن النص قالب بلا مضمون»[2].

(١) حسن حنفي، من النقل إلى العقل (٢/ ٢٣).

(٢) مشروع اليسار الإسلامي، حسن حنفي (٢/ ٣٩٧)، وانظر: من العقيدة إلى الثورة له (١/ ٣٩٧-٣٩٨).

فمثلاً: قطعُ يدِ السارق مثلُه مثلُ أيِّ عقوبةٍ أخرى، ليس مقصوداً لذاته، ولا حَرجَ البتةَ في التخلِّي عنهُ، واستبدالِه بعقوبات أخرى تتماشى والأوضاعَ التي تعيشها المجتمعات الإسلامية الحديثة، طالما يمكن تحقيق الغرض منه بوسائل أخرى[1].

ففقه البخاري المتمثل في البحث عن مراد الله ﷻ ورسوله صلى الله عليه وسلم من النصوص فقهٌ قديم أيديولوجي، والفقه الجديد هو الفقه الذي يلغي أيَّ مرادٍ لله ورسوله من النصوص، بل المعتبرَ ما يريده الشخصُ من النص، وحينها فالفقه الجديد لا يكلِّف الشخصَ -أيَّ شخصٍ- شيئاً، فهو لا يحتاج إلا إلى خبرة القارئ الشخصية واليومية التي يكتسبها من خلال تجربته ومعايشته للحياة والواقع، كما يقوله صاحب الاعتراض السابق أيضاً[2].

الشبهة الخامسة: الإسرائيليات في ((البخاري)):

الإسرائيليات: جمع إسرائيلية، نسبة إلى بني إسرائيل، والنسبة في مثل هذا تكون لعجُز المركَّبِ الإضافي لا لصَدْرِه، وإسرائيل هو: يعقوب عليه السلام، وبنو إسرائيل هم: أبناء يعقوب ومن تناسلوا منهم فيما بعد إلى عهد موسى، ومن جاء بعده من الأنبياء[3].

(١) عبدالمجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ (ص: ١٦١).
(٢) حسن حنفي، في فكرنا المعاصر (ص: ١٨٠).
(٣) محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث (ص: ١١).

من المعلوم أن المستشرقين قد أسَّسوا في دراستهم للتراث الإسلامي منهجاً نقديًّا تعاملوا به مع الموروث الإسلامي، من ذلك: أنهم اجتهدوا في إرجاع الآيات القُرآنية والأحاديث النبوية إلى التراث المسيحي أو اليهودي، ليخلصوا إلى أن الإسلام ليس إلا من اختراع محمد صلى الله عليه وسلم، وأنه مَعارِفُ استقاها من اليهودية والمسيحية وغيرِهما، وكان أن اعتمدوا في هذا الإرجاع إلى مجرَّدِ التشابه بين النصوص.

وهي فكرة تجد أصلَها عند كفار قريش، فقد كانت إحدى طرقهم في تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم والطعنِ عليه، حيث زعموا أن ما جاء به أخَذه عمَّن قبلَه من أهل الكتاب، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا ۚ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[الأنعام: ٢٥].

ولقد تلقَّف الحداثيون المعاصرون هذه الشبهة، وبعيداً عن مسألة تبني الخطاب الحداثي أو بعضِ أصحابه للنتيجة الاستشراقية الأهمِّ،[1] فإنهم قد طبَّقوها على الحديث، وقد سلكوا طرقاً متعددة في إرجاع الحديث إلى الإسرائيليات:

(١) هل تقول الحداثة بالنتيجة الاستشراقية في أن الدين الإسلامي دين مخترع؟ ينظر: د أحمد الطعان، العلمانيون والقُرآن الكريم (ص: ٣٢٣-٣٣١)، د عبدالمحسن المطيري، دعاوى الطاعنين في القُرآن الكريم (ص: ٢١٤-٢٢٢).

الطريقة الأولى: حملوا الحديثَ المتشابه مع ما عند اليهود والنصارى من كتب على أنه حديث موضوعٌ مكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم، بل لم يقتصر العرض عندهم على كتب أهل الكتاب، فقد شمل الأديان الأخرى وشتى الثقافات والمذاهب والطرق، فتارة يُرجع بالحديث إلى الثقافة الغنوصية، وتارة الهرمسية، وأخرى الباطنية، ورابعة إلى الثقافة الشعبية[1].

بل إن صاحب هذا الخطاب إذا أَعْوَزَه أن يجد للحديث مرجعيَّتَه اليهوديةَ أو المسيحيةَ أو غيرَهما من الملل والنِّحَل، أخذ يقارِب بين الحديث وقَصصٍ أخرى أو أحداثٍ وفضائلَ عند تلك الملل والنحل، وأن الحديث قد نُسج على منوالها حتى يُصار إلى ردِّه.

كل هذا الاختراق في الأحاديث النبوية، يزعم الحداثيون أنه قد فات المُحدِّثين، فـ(لم يكونوا واعين كلَّ الوعي بأن ما دونوه إنما هو تمثّل معين لِلسُّنَّة وليس السُّنَّةَ ذاتَها، وهو تمثّل فيه من التأثر بالثقافة المحيطة، وكَيَّفَتْهُ المُخَيِّلَةُ الاجتماعيةُ وذاكرةُ الرُّواةِ طيلةَ عقود عديدة من الزمن)[2].

ومن المعلوم أن مسألة التشابه بين الإسلام والأديان السماوية الأخرى غيرُ مدفوعة، ولها أمثلتها في القُرآن والسُّنَّة، فليس هو أمراً بحاجة إلى إعادة اكتشاف، فمثلها لم يكن غائباً قطُّ فضلاً عن أن يكون اكتشافاً صاعقاً كما يعبّر بعضُهم[3].

(١) بسام الجمل، أسباب النزول: (ص: ٣٩١)، محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي (ص: ٢٠٠).

(٢) عبدالمجيد الشرفي، لبنات (١٥٣-١٥٤).

(٣) محمد أركون، القُرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني (ص: ٩٥).

غير أن هذا التشابه وحدَه لا يصح دليلاً على وصف الحديث بأنه من الإسرائيليات أو المسيحيات، بسبب أن النبواتِ ذاتُ رسالةٍ واحدة، ومُرْسِل واحد، فكلُّهم مبلِّغٌ عن الله ﷻ، بل مثلُه يعدُّ تأكيداً على وحدة الوحي واستمرارِ الرسالة الإلهية، والتي تعتبَر هذه الرسالةُ المحمديةُ الآخِرةُ هي تصديقاً لما قبلها.

فالتشابه راجع لوحدة المصدرِ، لا إلى أيِّ عامل آخرَ من اقتراضٍ أو مَدْيونيَّةٍ أو هجرةٍ أو توافُقٍ عَفْويٍّ... فلا غرابةَ أن يكون في الحديث النبوي ما يُحدِّث بمعناه أهلُ الكتاب، أو موجوداً في كتبهم.

كما أن بعضَ ما يتشابه فيه الحديث مع غيره، هو مما يُعلَم بالمشاهدة والسماع، فإرجاعُ بعضِهم كلَّ الأحاديث النبوية في الجنِّ إلى الثقافة الشعبية العربية إرجاعٌ لم يُراعَ فيه إلا مجرَّدُ التشابه[1]، فليست جميع أحوالِ الجنِّ هي من أمور الغيب التي لا يعرف الناس عنها شيئاً إلا عن طريق النبوة.

ثم إن الحديث النبويَّ من باب القُرآن في موضوع التشابه، فإذا لم يأخذ هؤلاء الطاعنون من تشابه القُرآن مع كُتُب أهل الكتاب دليلاً على أن القُرآن مفترىً، فينبغي أن يكون الحديث كذلك، ولا خلاصَ من هذا الطَّرْدِ الواجبِ إلا بمعاملة الكلِّ بمعاملة واحدة.

ومن هذا الباب الواحد فإنه بإمكان المستشرقين القائلين به إلزامَ من لم يقل به، فاتهامُ الحداثيين للرواة بأخذ الحديث من كُتُب أهل الكتاب ونسبتِه زوراً إلى

(١) محمد عابد الجابري، فهم القُرآن الحكيم (١/ ٢٥٢).

النبي صلى الله عليه وسلم، ليس بأَوْلَى عند المستشرقين من اتهام النبي صلى الله عليه وسلم نفسِه بأخذه من كتب أهل الكتاب.

ومع ما يعتري هذه الشبهة من نقص وقصور وآفات باعتراف أصحابها، فهي مُرَحَّب بها، ذلك أن كثيراً من كتب أهل الكتاب قد انقرضت نُسَخُها، فلا سبيل للوصول إليها[1]، كما أن من آفاتها عليهم ما يفتح الباب لقلب المسألة، فإن كتب أهل الكتاب التي بأيدي أهل الكتاب في الزمن الحاضر ومن قبلُ، قد تعرضت للزيادة والنقصان والتحريف، فزِيدَ فيها ونُقِصَ منها، فهي عُرْضَةٌ طيلةُ هذه القرونِ، وبعدَ ظهور الإسلام لأن تتأثر بالتراث الإسلامي نفسِه.

مثال (١):

أخرج البُخاري ومسلم في «صحيحيهما» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الله تبارك وتعالى: «أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لا عَيْنَ رَأَتْ، وَلا أُذُنَ سَمِعَتْ، وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ اقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾» [السجدة: ١٧].

وفي دراسة مُطوَّلة لبعضهم أَعلَّ فيها هذا الحديث بالوضع، لوجوده في بعض الأناجيل، وقد اتَّسعَ ثلاثةَ أرباع هذه الدراسة المطولة لإثبات وجوده في الأناجيل، ثم في ختام البحث حاول الإجابةَ عن السؤال الكبير الذي شَغَله من

(١) أبو رية، الأنوار الكاشفة (ص: ٩٩).

بداية بحثه: من أين جاء أبو هريرة بهذا الحديث؟ محاولاً في جوابه تحميلَ أبي هريرة وضْعَه عن طريق الربط بينه وبين أمثال كعب الأحبار ممن جالسهم.

وقد جاء حكمه النهائي على الحديث بقوله: (حديث إسلامي نسب زوراً إلى نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم الذي ما نال منه أعداء دينه كما ينال منه تابعوه من ذوي الغفلة وأرباب المنفعة)(١).

وإذ يفتش هؤلاء في الأناجيل والأسفار، فقد يكون الأقرب منه التفتيش في السُّنَّة النبوية نفسها لتنقلب الدلالة حينها، فكما قصَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم عن الله في القُرآن بعضَ أخبار أهل الكتاب وأنبيائهم، فقد قصت السُّنَّة أيضاً جملةً أخرى عن أنبياء بني إسرائيل، فحديث أبي هريرة السابق هو مما قصَّه النبيُّ صلى الله عليه وسلم عن موسى عليه السلام.

فأخرج مسلم في «الصحيح» عن المغيرة بن شعبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ: مَا أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً؟ قَالَ: هُوَ رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ فَيُقَالُ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَي رَبِّ كَيْفَ وَقَدْ نَزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ وَأَخَذُوا أَخَذَاتِهِمْ، فَيُقَالُ لَهُ: أَتَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مُلْكِ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا؟ فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ، فَقَالَ فِي الْخَامِسَةِ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ وَلَكَ مَا اشْتَهَتْ نَفْسُكَ وَلَذَّتْ عَيْنُكَ، فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ. قَالَ: رَبِّ فَأَعْلاهُمْ مَنْزِلَةً؟

(١) حسني الأطير، البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام (ص: ٩٥). وينظر: أول المبحث (ص: ٨١).

قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدِي وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا، فَلَمْ تَرَ عَيْنٌ وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنٌ وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ». قَالَ: وَمِصْدَاقُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧][1].

فحديث أبي هريرة السابق إما أنه مختصَر من هذا الحديث المطول، أو النبي صلى الله عليه وسلم قد حدَّث به تارة على هذا الوجه المختصَر، فمصدر أبي هريرة هو النبي صلى الله عليه وسلم، ومصدر النبي صلى الله عليه وسلم فيه هو الوحي الإلهي، فلا غرابةَ أن يكون الحديث موجوداً في كتب أهل الكتاب.

أما محاولته المطولة في الإجابة عن: من أين جاء أبو هريرة بهذا الحديث؟ واتهامُ أبي هريرة بنسبته زوراً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، سرعان ما يتبين تهافُتُها بمعرفةِ أن الحديثَ قد جاء عن غير أبي هريرة، وحينئذ فليس أمامه إلا توسيعُ الطعن والاتهامِ ليتعدَّى لغير أبي هريرة من صحابةٍ آخرين، أو يقدم طعنًا في غير إسناد أبي هريرة ليحصل تفرد أبي هريرة بالحديث، ولا يمكنه.

---

(١) مسلم، الصحيح برقم: (٢٨٢٥)، والترمذي، السنن برقم: (٣١٩٨)، والحميدي، المسند برقم: (٧٦١)، وابن حبان، الصحيح برقم: (٦٢١٦). وقد حصل في رفع الحديث اختلاف وقد أشار مسلم إلى ذلك في صحيحه، وقال الترمذي عقب إخراجه: (هذا حديث حسن صحيح، وروى بعضهم هذا الحديث عن الشعبي عن المغيرة ولم يرفعه، والمرفوع أصح). وانظر: الدارقطني، العلل (٧/ ١٣٠). وقد جاء عن ابن مسعود ﷺ بإسناد لا بأس به أنه قال: إن في التوراة مكتوباً: لقد أعدّ الله للذين تتجافى جنوبهم عن المضاجع ما لم تر عين، ولم يخطر على قلب بشر، ولم تسمع أذن، وما لم يسمعه ملك مقرّب. قال: ونحن نقرؤها ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ ابن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن (٢٠/ ١٨٢ -١٨٣).

ومن هذه الأحاديث، ما تقدم عن المغيرة بن شعبة، ومنها أيضاً: ما أخرجه مسلم في ((صحيحه)) من حديث سهل بن سعد الساعدي ﷺ يَقُولُ: شَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم مَجْلِساً وَصَفَ فِيهِ الْجَنَّةَ حَتَّى انْتَهَى، ثُمَّ قَالَ صلى الله عليه وسلم فِي آخِرِ حَدِيثِهِ: «فِيهَا مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»[1].

كما رُوي الحديث عن صحابة آخرين إلا أن أسانيد هذه الأخيرة لا تخلو من كلام، وفي القرآن تصديق معنى هذه الأحاديث.

مثال (٢):

يقول أحدهم: اعتمد معظم المفسرين على الإسرائيليات في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[النساء: ١] فقالوا: إن الله خلق حواءَ من ضلع آدمَ، وهذا مذكور في التوراة ولكن ليس في القُرآن ما يدل على أن الله خلق حواء من ضلع آدم[2].

وعلّق آخرُ على الحديث بقوله: ثم ألم تخلق المرأة من ضلع أعوجَ من ضلوع آدم؟! أليست هي التي أغوته بالأكل من الشجرة، فكان ذلك مصدرَ الخطيئة وسبباً في الطرد من الجنة؟! وعِوَضَ أن يتدبر المسلمون سكوت القُرآن عن هذين «الميثين» الواردين في سِفْرِ التكوين وتأكيدَه خلافًا لهما، بأن الناس خُلقوا من نَفْسٍ واحدة، وأن الله خلق منها زوجها ليسكن إليها، ونصَّه الصريح أن الغواية

(١) مسلم، الصحيح برقم: (٢٨٢٥)، وأحمد، المسند برقم: (٢٢٨٢٦).
(٢) الجابري، فهم القُرآن الحكيم (١/ ٢٤٠).

كانت من إبليس لا من حواءَ، وأن الله غفر لآدم وبغفرانه مُحِيتِ المعصية، عِوَضَ أن يتدبروا كلَّ هذا انـبَرَوا يتسابقون إلى الإسرائيليات يستقون منها ما يعزز آراءهم القبلية في المرأة[1].

لم أقف على حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه أن الله خلق حواء من ضلع آدم بهذا اللفظ الصريح، وقد رُوي حديث في هذا المعنى لا يصح على منهج المحدثين، لِعِلَلٍ في إسناده تمنع صحةَ مثلِهِ.[2]

(١) عبدالمجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ (ص: ١٠٧).

(٢) أخرج أبو الشيخ في العظمة برقم: (١٠١٥)، وابن منده في الرد على الجهمية برقم: (٢٤)، وابن أبي حاتم في التفسير برقم: (٨٥٣٥) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء ابن يسار، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله تبارك وتعالى لما خلق آدم عليه السلام مسح ظهره فخرت منه كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة، وانتزع ضلعاً من أضلاعه فخلق منها حواء». وقد أشار ابن جرير إلى هذه الرواية حينَ جوابِهِ عن إشكال في الآية (٢١/ ٢٥٥). وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف، والحديث الصحيح عن زيد بن أسلم هو بدون الجملة الأخيرة محلِّ الشاهد. فأخرج الترمذي في السنن برقم: (٣٠٧٦)، والبزار في المسند برقم: (٨٨٩٢) وأبو يَعْلَى برقم: (٦٣٧٧) والحاكم في المستدرك (٣٢٥٧) وابن منده في الرد على الجهمية برقم: (٢٣)، وأبو زرعة في الفوائد المعللة برقم: (١٥٣)، وابن سعد في الطبقات وغيرهم من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لما خلق الله آدم مسح ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصاً من نور ثم عرضهم على آدم فقال: أي رب من هؤلاء؟ قال: هؤلاء ذريتك فرأى رجلاً منهم فأعجبه وبيص ما بين عينيه فقال: أي رب من هذا؟ فقال: هذا رجل من آخر الأمم من ذريتك يقال له: داود فقال: رب كم جعلت عمره؟ قال: ستين سنة قال: أي رب زده من عمري أربعين سنة، فلما قضي عمر آدم جاءه ملك الموت فقال: أو لم يبق من عمري أربعون سنة؟ قال: أو لم تعطها ابنك داود؟ قال: فجحد آدم، فجحدت ذريته، ونسي آدم، فنسيت ذريته، وخطئ آدم فخطئت ذريته». قال

ومن تقدم كلامُهما على الحديث إنما يقصدان ما أخرجه الشيخان في «الصحيح» من حديث أبي هريرة ﷺ المشهور، ولفظه: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ»[1]، وليس في هذا اللفظ أن الله خلق حواء من ضلع آدم.

أما ما يذكر عن بعض الصحابة والتابعين تحت تفسير الآية، فهي أقوال تقف عليهم ولا تتجاوزهم، كما يلاحظ أنه لا أحد منهم يستشهد بالحديث على قوله، فتفسير الحديث بما في التوراة، أو بأقوال المفسرين، ثم رجوع مثله على الحديث بالإبطال باطلٌ في نفسه.

ومجال حمل الحديث على معنى الخلق الحقيقي أو غيره يبقى مسألةً قابلة للاختلاف، وهو شيء آخرُ غيرُ ما يرجع إلى نسبة حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى الصريح[2].

الترمذي: هذا حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) أخرجه البُخاري، الصحيح برقم: (٣٣٣١، ٥١٨٥)، ومسلم، الصحيح برقم: (١٤٦٨).

(٢) قلت: الروايات الأخرى للحديث تحمل معناه على إرادة التشبيه والاستعارة، فقد ورد في بعض ألفاظ الحديث حديث أبي هريرة «المرأة كالضلع»: أخرجه البُخاري برقم: (٥١٨٤)، ومسلم في الصحيح برقم: (١٤٦٨)، والترمذي في سننه برقم: (١١٨٨) وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه وإسناده جيد ، والدارمي في سننه برقم: (٢٢٦٨)، وأحمد في مسنده برقم: (٩٥٢٠)، والبزار في المسند برقم: (٧٩٠٨، ٨٣٦٩). وفي لفظ ابن حبان في الصحيح برقم: (٤١٨٠): «إنما مثل المرأة كالضلع».

والحديث إنما سيق لبيان أصل خلقة المرأة وطبيعتِها المتأثرة بذلك الخلق، كلُّ ذلك ليحسن الرجل معاملتَها وِفقَ طبيعتِها، فهو لم يُسَقْ لِتَنَقُّصِ المرأةِ، وإنما لمزيد الوصيةِ بها كما نصَّ عليه أول الحديث، فلم يبق بعد هذا المعنى إلا الاعتراضُ على ما حكم الله به مِن تفاوتٍ بين الجنسين بسبب تفاوتِ الخَلْقِ، وهو أمر مَرَدُّه للحكمة الإلهية، ولا دخْلَ لمن لا شأنَ له في الخَلْقِ.

وباب التفضيل في الخلق باب واسع، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾[النساء: ٣٢] وقد ورد في سبب نزولها: أن بعض النساء قلنَ للنبي صلى الله عليه وسلم: (تغزو الرجال ولا نغزو، وإنما لنا نصف الميراث)(١).

الطريقة الثانية: تنظر لمعنى الحديث، وتقيسُه بما فيه من تخفيفٍ ورحمةٍ، أو شدَّةٍ وعقوبة، بحسب موازينهم، فالشدةُ والعقوبات تُلحِقُ الحديث بالإسرائيليات، وأن مصدره هو من أسلم من أهل الكتاب، كوهبِ بنِ مُنبِّه وكعبِ الأحبار، فهما مصدرا هذه الأحاديث (التوراتية).

يقول أحدهم: (الأحكام الشرعية كقطع يد السارق، وتطبيقِ حدِّ الحِرَابَة، ورجمِ الزاني، فهذه الأحكام كلُّها ليست من شِرْعَةِ التخفيف والرحمة التي هي من علامات النبي الأمي بموجب نصوص سورة الأعراف... فمن أراد إثباتَ

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان (٨/ ٢٦١)، ابن كثير، تفسير القُرآن العظيم (٢/ ٢٨٦).

أنه طبَّقها عبرَ **أحاديثَ منحولةٍ**، فالقصدُ تكذيبُ علاماتِ النبي الأمي، ومصدر كل هذه الأحاديث يهودٌ أظهروا إسلامهم ككعب الأحبار، ولا علاقة له بالرسول، إذ أسلم في زمن أبي بكر، وقدم إلى المدينة في زمن عمر، ووهب بن منبه وغيرهما من الذين اقتصرت الروايات عليهم، وليس على أقرب المقربين للرسول كفاطمة وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي[1].

فهو يعد الأحكام السابقة أحكاماً توراتية لا علاقة لها بالمسلمين، وقد أوردها القُرآن كتصديق لما سبق من شرائع الأديان ثم نسخها بالهيمنة عليها[2].

ومع أن الطعن في إسلام وهب بن منبه وكعب الأحبار وغيرهما فِرْيَةٌ لا دليلَ عليها، فإن تحميلهم الدَّسَّ في السُّنَّة ناتج عن عدم تصور كيفية الرواية، فإن كعب الأحبار ووهب بن منبه تابعيان، وهذا معناه أن روايتهم المباشرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسَلة، والمرسَل غيرُ مقبول، أما روايتهما عمن أدركا من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فمع اتصالها، فإنها لا بد وأن تعرض على رواية غيرهما ممن شاركَهما عن أولئك الصحابة، وينظر في موافقتها ومخالفتها، وبهذا تعرف ثقتُهم من ضعفهم، وصحةُ روايتهم من ضعفها، أو حتى اتهامهم.

وقد تعامل البُخاري ومسلم مع ما أخرجا من رواية وهب بن منبه بهذه الطريقة، فأخرجا من رواية وهب ما تابعه فيه غيره[1].

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد، أبستمولوجية المعرفة الكونية (ص: ٩٤-٩٥).
(٢) محمد أبو القاسم حاج حمد، أبستمولوجية المعرفة الكونية (ص: ٩٦، ٩٧).

كما أن مسألةً مثل الحدود لا يمكن الدسُّ فيها بحال، فإما أن تثبت ثبوتاً لا شك فيه، أو لا تثبت بلا شك، فهي من الأمور التي إن شُرِعت، لا بد وأن تشتهر، وإن لم تُشرَع، فلا يمكن الدسُّ في مثلها، وقد ظهرت ظهوراً يغني عن النقل، فاستمرارُ العمل بها في الأمة جيلاً بعد جيل، وإسنادُ كلِّ جيل العملَ لمن قبله كافٍ ومُغْنٍ عن تَطَلُّب الأسانيد، فلا يمكن لراوٍ أيّاً كان أن يدسَّ ما لا أصل له ثم لا يُكْتَشَف.

ثم إن ما يذكره (حاج حمد) من أن أحاديث الحدود جاءت من طريق وهب وكعب وغيرهما من مُسْلِمة أهل الكتاب، ولم تأت من طريق أمثال أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وفاطمة، فكذبٌ محضٌ، أو جهل فاضح لا يبقى لمطلقه أيُّ أمانة أو معرفة، فباستعراض ((صحيحي)) البُخاري ومسلم، وكذا السنن الأربع، نجد أن البُخاري ومسلماً لم يخرجا لكعب رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما أن أصحاب السنن الأربع لم يخرجوا لكعب الأحبار إلا حديثًا واحدًا لا علاقة له بالحدود.

وقد أخرج البُخاري ومسلم لوهب بن منبه حديثين أو ثلاثة، وأخرج له أصحاب السنن الأربعة أحاديث معدودة، وليس في شيء منها حديث في العقوبات والحدود.

ويبقى أن ما تَطَلَّبه الكاتبُ من مجيء تلك الأحاديث عمن سمّى من الصحابة، فقد أخرج البُخاري ومسلم أحاديثَ قطعِ يد السارق من حديث

(١) البُخاري، الصحيح برقم (١١٣)، ومسلم، الصحيح برقم: (١٠٣٨).

عائشة وابن عمر، وأبي هريرة، وعلَّقه البُخاري عن علي[1]. وأخرجا أحاديث رجم الزاني من حديث: عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وجابر بن عبدالله، وجابر بن سمرة، وابن عباس، وأبي سعيد الْخُدْرِيِّ، وبُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ، وعبادة بن الصامت، وعمران بن الحصين، وغيرهم.

الطريقة الثالثة: التحسُّس من أيِّ حديث يروى ويكون موضوعه بني إسرائيل، ويعد مثل أبي رية ممن رد الحديث كثيراً بهذه الطريقة وبالغ في ردها، فنفى صحة أحاديثَ لِذِكْرِ فضلِ موسى فيها، فقد علّق على حديث المعراج ومراجعة النبي صلى الله عليه وسلم لربه عز وجل بعد مشورة موسى عليه السلام بقوله: «لم يستطع أحد من الرسل جميعاً غير موسى أن يفقه استحالة أدائها على البشر، فهو وحدَه الذي فَطِنَ لذلك... وكأن الله سبحانه وتعالى لما فرض الصلاة على المسلمين كان لا يعلم مبلغَ قوةِ احتمالِ عباده على أدائها... وكذلك لا يعلم محمد... حتى بصّره موسى! وهكذا ترى الإسرائيليات تنفذ إلى ديننا...»[2].

---

(١) البُخاري، الصحيح باب (قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)، مسلم، الصحيح، باب (حد السرقة ونصابها).

(٢) أبو رية، الأنوار الكاشفة (ص: ١٣٥).

الشبهة السادسة: الكلام عن بعض الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري في ((الصحيح))[1]:

بداية لم يشترط البخاري في ((صحيحه)) أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، فالاعتراض عليه بأنه أخرج لمن فيه كلام أو ضعف ساقط من أصله غيرُ مسموع، لكنه رحمه الله قد التزم بأنه لا يخرج في كتابه إلا ما صح، وفرقٌ بين الأمرين، فالبخاري اشترط صحة الروايات لا ثقة الرواة، فقد قال رحمه الله: (لم أخرج ما في هذا الكتاب إلا صحيحاً)[2].

فمن المعلوم أن الراوي له حالان، أحدهما في نفسه، والآخر في حديثه، فإن وصف بالخطأ أو الوهم لم يمنع ذلك إخراج ما أصاب فيه من الحديث، كما هو الحال في الراوي الموصوف بالثقة والحفظ، فوصفه بذلك لا يعني تصحيحَ كلِّ حديثه، فيتجنب من حديثه ما وهم فيه وأخطأ، والمعترضون على البخاري يلزمهم بهذا الاعتراض تصحيح كل أحاديث الثقة، وإلا اندفع اعتراضهم على إخراج البخاري للرواة المتكلم فيهم.

وبالتالي فمن اعترض على البخاري بمخالفة شرطه في الإخراج لبعض من تُكُلِّم فيهم، فليس بشرطه، ومن اعترض برأيه في إخراج البخاري للراوي المتكلم فيه، فقوله مقابل قول البخاري، والغالب الأعمُّ أنهم يعترضون على

(١) ينظر: علاء السعيدي، صحيح البخاري من منظور آخر (ص: ٧٤)، جمال البنا، نحو فقد جديد (٢/ ٢٥)، إبراهيم فوزي، تدوين السنة (ص: ١٩٦)، محمد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي (ص: ٢٢٨)، عبدالرزاق عيد، سدنة هياكل الوهم (ص: ٥٩).

(٢) الحازمي، شرط الأئمة الخمسة (ص: ١٦٣).

البخاري بأقوال غيره من أئمة الجرح في الراوي، ولقول البخاري مع هؤلاء الأئمة اعتبارُه، فهو إمام من أئمة الجرح والتعديل.

وهذا الأخير يقال حين لا يكون هناك طريق للجمع بين هذه الأقوال المختلفة في الراوي إلا الترجيح بين قول البخاري وغيره، وإلا فقد يكون البخاري موافقاً لهم غيرَ مخالف، لكنه أخرج له بطريقة يؤمن فيها خطأ الراوي، كما سيأتي.

وقد يأتي عن الأئمة أنفسِهم شرحُ طريقتهم في الإخراج لهؤلاء الرواة، كما سنقف عليه من كلام البخاري، ومما يذكر هنا ما أخذه بعضُ الطاعنين المعاصرين على الإمام مسلم من التخريج في ((صحيحه)) لأسباط بن نصر[1]، وهو متكلم فيه[2]، وقد تكفل مسلم رحمه الله بالجواب عن هذا الاعتراض، فقد بيّن مسلم عذرَه في إخراجه لبعض من تُكُلِّم فيهم، مثل أسباط بن نصر، وأرجع السبب إلى أمر فني، فقال في جوابه عمن اعترض عليه: (إِنَّمَا أَدخلت مِنْ حَدِيْثِ أَسْبَاط وَقَطَن وَأَحْمَد مَا رَوَاهُ الثِّقَات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلىّ عنهم بارتفاعٍ، ويكون عندي من رواية مَن هو أوثقُ منهم بنزولٍ، فاقتصر على أولئك،

(١) أسباط ابن نصر الهمْداني، أبو يوسف، ويقال أبو نصر، صدوق كثير الخطأ يغرب، من الثامنة، خت م ٤. تقريب التهذيب (١/ ٧٦).

(٢) ينظر: إسماعيل كردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (ص: ٣١٩).

وَأَصْل الحَدِيث مَعْرُوف من رواية الثقات)[1]. ولم يكثر مسلم من الإخراج لمثل هؤلاء، فلم يخرج لأسباط إلا في موضع واحد من ((صحيحه))[2].

طريقة إخراج البخاري للرواة المتكلَّم فيهم:

نلاحظ بداية أن البخاري مع إخراجه لرواة متكلَّمٍ فيهم إلا أنه أَقَلَّ الروايةَ عنهم، مع أن بعضَهم مُكْثِرٌ جداً من الرواية، وهذا إشارة إلى تحفُّظِه في حديثه، وأن ما أخرجه عنه قد انتقاه من حديثه، وبالتالي فلم يكن غافلاً عما يريد هؤلاء استدراكَه عليه أو تذكيرَهُ به، فلم يكن هذا الإخراج إلا على اعتبار تُؤْمَنُ فيه روايةُ هؤلاء، أما إن أكثَر عن الراوي المتكلَّمِ فيه، فهو على معنى أن للبخاري فيه رأياً آخر غالباً.

وهناك اعتبارات يُخرج البخاريُّ حديثَ المتكلم فيه بناءً عليها، فمن هذه الاعتبارات:

١-منهج الانتقاء عند الشيخين.

٢-التخريج للراوي في باب المتابعات.

٣-التخريج للراوي في باب الشواهد.

٤-التخريج للراوي في باب لا تعلُّق له بالعقائد والأحكام.

٥-التخريج للراوي طلباً لعلوِّ الإسناد.

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (٢/ ٦٧٦).

(٢) مسلم، الصحيح رقم: (٦١٩٧).

١ - منهج الانتقاء عند البخاري:

قد يخرج البخاري لراوٍ متكلَّم فيه من ناحية العموم، لكنه ينتقي من حديثه ما يعلم أنه أصاب فيه، ولهذا الانتقاء صور متعددة، فمن ذلك: أنه يخرج للراوي عن شيخ دون آخر، أو ما حدث به عن أهل بلد دون آخرين، أو في مكان دون مكان آخر، أو في مكان عن شيخ دون مكان آخر عن الشيخ نفسِه، ويخرج لراوٍ ما حدَّثه من كتابه دون حفظِه، لكون الراوي قد أصاب في الأول، وأخطأ في الثاني، أو عُرْضةً للخطأ فيه[1].

وقد ورد عنه رحمه الله كلماتٌ أبانت عن منهجه هذا في بعض تلك القضايا، فمن ذلك قوله: ما روى يحيى بنُ بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتَّقيه[2].

ولابن حجر رحمه الله في كتابه «هدي الساري» جهد كبير في تتبع كل من تُكُلِّم فيه من رجال البخاري، ووجهِ إخراج البخاري له، وعذرِه في ذلك، كما أنه يفصِّل أكثرَ عند الكلام على حديثه في «فتح الباري».

فالضابط العام في هذا: أن البخاري يخرج للراوي المتكلم فيه حين يصلح للرواية، ولا يخرج له حين لا يصلح للرواية، وحينها فالطعن المسموع من أيِّ أحد هو ما يتَّجه للحديث ليثبت خطأ الراوي فيه.

ومن الأمثلة العلمية من ((صحيح البخاري)) على تلك القضايا:

(١) ينظر أمثلة كل ذلك في: ابن رجب، شرح علل الترمذي، وينظر في تطبيق ذلك على صحيح الإمام البخاري: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، لأبي بكر كافي (ص: ١٣٥-١٤٢).

(٢) ينظر: ابن حجر، هدي الساري (ص: ٤٥٢).

اعترض بعض الطاعنين[1] في ((صحيح البخاري)) إخراجه لإسماعيل بن أبي أويس[2]، فقال: فمع أنه ضعيف عند المحدثين، فقد أخرج له في ((صحيحه)) حديثين، وأما اعتذارُ ابنِ حجر عنه بأن البخاري اطَّلع على كتب إسماعيل، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعلِّم على ما يحدِّث به ليحدِّث به، ويعرِضَ عمن سواه... فإن هذا الاعتذار لا ينفع مع راو وصف بأنه ضعيف، أو مغفل، أو يسرق الحديث، فعلى هذا لا يعتمد حتى على أصوله، لأنه ربما وهم فيها، أو وضعها على مشايخه، أو سرقها من غيره[3].

ذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري لم يخرج لإسماعيل إلا ما تُوبع عليه، وقد أخرج البخاري لإسماعيل عدداً من الأحاديث في ((صحيحه))، لم يتعرض الدارقطني لواحد منها في نقده للبخاري سوى حديث واحد، وقد حمل ابنُ حجر فعلَ الدارقطني هذا على أن ما تركه من نقد حديث إسماعيل بسبب وقوفه على متابع له، إلا الحديثَ الواحد الذي انتقده، ثم تعقَّبه ابن حجر في هذا الحديث بوجود متابع له كما هي أحاديثه الأخرى في ((البخاري))[4].

(١) ينظر: جمال البنا، نحو فقه جديد (٢/ ١٣١)، السعيدي، صحيح البخاري من منظور آخر (ص ٨٥).

(٢) ينظر في ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢/ ١٨٠)، الذهبي، ميزان الاعتدال (١/ ٢٢٢)، ابن حجر، التهذيب (١/ ٢٥٥)، وتقريب التهذيب (ص/ ١٤١)، وهدي الساري (ص:٣٩١).

(٣) علاء السعيدي، صحيح البخاري من منظور آخر (ص: ٨٢).

(٤) ابن حجر، هدي الساري (ص: ٣٦٣).

وإنما أخرج البخاري لإسماعيل مع ما قيل فيه، لأن إسماعيل ضعيف إذا حدَّث من حفظه، أما كتابه فأصحُّ، وقد اطلع عليه البخاري وانتقى منه.

وضبط الحديث ينقسم إلى هذين القسمين، ضبطِ الصَّدْر، وضبطِ الكتاب، فحكم الثاني أنه إن لم يكن يحفظ حديثه، فلا يقبل منه إلا ما حدث به من كتابه.

ومن الأمثلة أيضاً: أنه روى في كتابه أحاديث لشيبان بن عبد الرحمن النحوي[1]، وقد ذكر الساجي أنه روى مناكيرَ عن الأعمش[2]، يقول ابن حجر: (وأما قول الساجيِّ، فهو معارَض بقول أحمد بن حنبل: إنه ثَبْتٌ في كلِّ المشايخ، ومع ذلك فلم أر في ((البخاري)) من حديثه عن الأعمش شيئاً، لا أصلاً ولا استشهاداً، نعم أخرج له أحاديث من روايته عن يحيى بن أبي كثير ومنصور بن المعتمر...)[3].

٢- تخريج حديث الراوي في باب المتابعات:

الحكم على الإسناد الواحد هو حكم جزئي لا نهائي، وإنما يتم الحكم النهائي بجمع طرق الحديث والنظر فيها، فقد يتغير الحكمُ الجزئي حينَها، وقد يبقى على ما هو عليه، ومن هنا فنقد البخاريِّ من خلال اجتزاءِ بعض ما أخرج، وقَصْرِهِ عن غيره مما له تعلُّق به، وقد يكون في الموضع نفسه، نقدٌ منحرف.

(١) هو شيبان بن عبد الرحمن التميمي، مولاهم النحوي، أبو معاوية البصري، نزيل الكوفة. قال ابن حجر: (ثقةٌ، صاحب كتاب) مات سنة (٢٦٤هـ). ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٥)، وابن حجر، التهذيب (٤/ ٣٦٢)، وتقريب التهذيب (١/ ٤٤٢).

(٢) ابن حجر، التهذيب (٤/ ٣٢٧).

(٣) ابن حجر، هدي الساري (ص: ٤٠٨).

ويبين لنا ابن حجر -وهو المستقرئ لـ((صحيح البخاري)) وأحد أهمِّ شرّاحه - في خصوص هذا الأمر: (وأما الغلط فتارة يكثر في الراوي، وتارة يقِلُّ، فحيث يوصف بكونه كثيرَ الغلط، يُنظَر فيما أخرج له، إن وجد مرويّاً عنده، أو عند غيره من رواية غيرِ هذا الموصوف بالغلط، عُلِمَ أن المعتمد أصلُ الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقة، فهذا قادح يوجب التوقُّفَ فيما هذا سبيله، وليس في ((الصحيح)) - بحمد الله ـ من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال: سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثرُ منها عند المصنف من الرواية عن أولئك)[1].

وتفاصيل هذه الجملة التي يذكرها ابن حجر قد جاء عليها في ((شرحه)) لـ((صحيح البخاري)) حديثاً حديثاً.

مثال:

أخرج البخاري في ((صحيحه)) لأسباط أبي اليسع البصري[2]، وقد اعترض عليه أحدُهم في تخريج حديثه بأنه ضعيف[3]، وقد جهَّله أبو حاتم[4]، وقال فيه ابن

(١) ابن حجر، هدي الساري (ص: ٣٨٤).

(٢) هو أسباط أبو اليسع البصري، يقال اسم أبيه عبد الواحد. قال ابن حجر عنه: (ضعيف، له حديث واحد متابعة في البخاري). ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٣)، وتقريب التهذيب (١/ ٧٦).

(٣) علاء السعيدي، صحيح البخاري من منظور آخر (ص: ٧٥).

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٣).

حبان: (كان يخالف الثقاتِ في الروايات، ويروى عن شعبةَ أشياءَ، كأنه شعبةُ آخرُ ليس بشعبةَ بنِ الحجاج)[1] ونقل ابن حجر عن ابن معين تكذيبَه[2].

فبعيداً عن الدخول في مناقشة كل ما قيل في هذا الراوي _فهي جهة أخرى في توجيه إخراج البخاري لهذا الراوي- فإن البخاري أخرج لهذا الراوي حديثاً واحداً في ((صحيحه))، وذلك في (كتاب الرهن)، (باب الرهن في السلم)، فقال: (حدثنا مسلم، حدثنا هشام، حدثنا قتادة، عن أنس (ح) وحدثني محمد بن عبدالله بن حوشب، حدثنا أسباط أبو اليسع البصري، حدثنا هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه: أنه مشى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بخبز شعير، وإهالة سَنِخَةٍ، ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعاً له بالمدينة عند يهودي...)[3].

فظاهر من طريقة البخاري أنه أخرج حديث أسباط أبو اليسع متابعة، فتابعه عليه مسلم، وهو إبراهيم (ثِقَةٌ مأمونٌ)، فحديثه في المتابعات، وليس في الأصول.

٣- تخريج حديث الراوي في باب الشواهد:

قد يخرج البخاري حديث راوٍ طُعِن فيه، ثم يخرج الحديث بالمعنى ذاتِه، ولكن من حديث صحابي آخر، وهذا ما يسميه العلماء بالشاهد، فيقال: إن البخاري أخرج لهذا الراوي في باب الشواهد، وليس في الأصول.

---

(١) ابن حبان، المجروحين (١/ ١٨١).

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١/ ١٨٦).

(٣) البخاري، الصحيح رقم: (٢٠٦٩).

ومن الأمثلة: إخراج البخاري لإسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي[1]، فقد اعترض عليه بعضُهم[2] بأن البخاري روى عنه في ((صحيحه)) مع أنه ضعيف، وقد ضعَّفه عامةُ النقاد[3].

فإذا جئنا لطريقة إخراج البخاري له، فسنرى أن البخاري أخرج لإسحاق في موضعين:

الأول : قال البخاري: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي، حدثنا مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تُقَاتِلُونَ الْيَهُودَ حَتَّى يَخْتَبِىءَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الْحَجَرِ، فَيَقُولُ: يَا عَبْدَاللهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي فَاقْتُلْهُ»[4].

والثاني : قال البخاري: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي، حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان، قال: (بينا أنا جالس في أهلي حين مَتَعَ النَّهَارُ، إذا رسول عمر بن الخطاب يأتيني، فقال: أجب أمير المؤمنين، فانطلقت معه حتى أدخل على عمر...) والشاهد منه قول النبي ﷺ: «لا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»[5].

(١) هو إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي، المدني الأموي، مولاهم، قال ابن حجر: (صدوق، كفَّ فساء حفظه) مات سنة (٢٢٦هـ). ينظر: ابن حجر، التهذيب (١/ ٢١٧)، وتقريب التهذيب (١/ ٨٤).

(٢) علاء السعيدي، صحيح البخاري من منظور آخر (ص: ٨٠).

(٣) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٣)، ابن حجر، التهذيب (١/ ٢١٧).

(٤) البخاري، الصحيح رقم: (٢٩٢٥).

(٥) البخاري، الصحيح رقم: (٣٠٩٤).

والحديث الأول له متابع وشاهد، فأما المتابع فقد أخرجه البخاري عن الحكم بن نافع، عن شعيب، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله، أن عبدالله بن عمر.. الحديث(١)، وأما الشاهد فقد أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة بالمعنى ذاته(٢).

والحديث الآخر: «لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ» له شاهدان عند البخاري في الصحيح: من حديث عائشة(٣)، ومن حديث أبي هريرة(٤).

٤- التخريج للراوي في باب لا تعلق له بالعقائد والأحكام:

قد يخرِّج الشيخان أو أحدهما للراوي الذي قدح فيه بعض النقاد، لكن في أحاديث لا تعلق بها بالعقائد أو بالأحكام الشرعية، وإنما فيما هو خارج عن ذلك كله، كالملح والفوائد والفضائل ونحوه، وهو أمر قليل جداً، لا يصاب مثله إلا في موضع أو موضعين.

من ذلك تخريج البخاري لأُبَيِّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ(٥)، فقد اعترض بعضهم على البخاري في تخريج حديثه بأنه ضعيف عند المحدثين(٦)، فقد ضعفه أحمد والبخاري والنسائي والعقيلي(١).

---

(١) البخاري، الصحيح رقم (٣٥٩٣).

(٢) البخاري، الصحيح رقم (٢٩٢٦).

(٣) البخاري، الصحيح رقم (٣٠٩٣).

(٤) البخاري، الصحيح رقم: (٢٧٧٦).

(٥) هو أبي بن العباس بن سهل بن سعد الأنصاري الساعدي، قال ابن حجر: «فيه ضعف، ما له في البخاري غير حديث واحد» . التهذيب (١/ ١٦٣)، وتقريب التهذيب له (١/ ٧١).

(٦) ينظر: علاء السعيدي، صحيح البخاري من منظور آخر (ص: ٧٩).

وبالنظر لطريقة إخراج البخاري لهذا الراوي نجد أنه أخرج له في: (باب: اسم الفرس والحمار) يعني اسم: الفرس والحمار التي يركبها النبي صلى الله عليه وسلم، ولفظه: قال البخاري: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِاللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ! اللُّحَيْفُ»[2] ولم يخرِّج له سوى ذلك.

الشبهة السابعة: أحاديث المدلِّسين المعنعنة في ((البخاري))[3]:

يعتمد أصحاب الشبهات على تبسيط شبههم المستمدِّ من بساطتهم في الفهم لقضايا علوم الحديث، ومن هذا التبسيط جاءت شبهتُهم حول الرواة المدلسين في ((صحيح البخاري))، فشبهة التدليس في ((صحيح)) الإمام البخاري قائمة على مقدمتين: وصف الراوي بأنه مدلس، ثم إن حكم المدلس مردود الرواية، والنتيجة: رد أحاديث المدلسين في ((صحيح)) الإمام البخاري، وبهذا التبسيط انتهت القضية الخطيرة في نتائجها.

وهؤلاء تجدهم يختطفون أحكاماً عامة من كتب مصطلح الحديث ثم يريدون تطبيقها على كتاب ((صحيح)) الإمام البخاري، مع أن حكم رواية المدلس في ((صحيح البخاري)) محكومة بنظرين لا بد قبل النقد من استيفاء النظر فيهما:

الأول: حكم رواية المدلس.

---

(١) ينظر: ابن حجر، التهذيب (١: ١٦٣).

(٢) البخاري، الصحيح البخاري رقم: (٢٨٥٥).

(٣) إسماعيل الكردي، تفعيل قواعد نقد المتن (ص: ٣٠٩).

والثاني: طريقة إخراج الإمام البخاري لرواية المدلس.

فالكلام في الثاني هو عن حكم رواية المدلس في ((صحيح البخاري))، وليس حكماً عاماً، وبالتالي فسيتخصص بأحكام زائدة.

وهم في النظر الأول لا يعرفون من حكم التدليس إلا أن يصرِّح الراوي بالسماع حتى يُقبل حديثُه، فلا يوجد في كتاباتهم ما يشير أدنى إشارة لقيامهم بدراسة حكم التدليس أو الرواة المدلسين، بل قد لا يتجاوز حكمهم على رواية المدلِّس المعنعِن موضعَ وجود تلك الرواية مقطوعاً عن أيِّ شي، فالقضية محسومة بقولهم: (فيه فلان مدلس وقد عنعن).

ومع أن بعض أحاديث المدلسين في ((صحيح البخاري)) لا يوجد لها تصريح بشهادةِ مَن تتبَّعَ هذا الأمرَ واعتنى به، لا في ((البخاري)) ولا خارج ((الصحيح))[1]، فإن الحكم على رواية المدلس غيرُ موقوفة على تصريحه فحسبُ حتى لا يطالب إلا به.

وقضية أحاديث المدلسين، وحكم عنعنتهم ليست قضيةً نظريةً حتى يقضى فيها بحكم واحد، ولو في راوٍ واحد، وإنما هي قضية خاضعة لاعتبارات عدة، وكل حديث لراوٍ مدلِّس قد ينفرد أيضاً باعتبار خاص، ولعل هذا ما يفسر كلام أحمد، وقد سئل عن المدلس إذا لم يقل: سمعتُ، فقال: (لا أدري)[2]. فالإمام أحمد له أحكام تطبيقة كثيرة على روايات المدلسين لكن حين سئل لم يجب.

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٣٦).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد رقم: (١٣٨).

فمما يشار إليه كمثال على حكم رواية المدلسين مسألة (التدليس المقيد) فالبخاري قد يخرج لراوٍ مُكْثِرٍ من التدليس لكن يخرج له عن شيخ اختصَّ به الراوي فلم يدلس عنه، فأصبح الأمر بهذه التركيبة سالماً من آفة التدليس، كرواية ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح، وقد قال ابن جريج عن نفسه في خصوص هذا الأمر: (إذا قلتُ: قال عطاء، فقد سمعتُهُ منه، وإن لم أقل: سمعتُ)[1]. فهو عن عطاء لا يوصف بالتدليس.

في ضوابطَ كثيرة كلها متجاهَلَة تماماً عند من ينتقد ((الصحيحين))، ولستُ بصدد بيان حكم رواية المدلس، ولكن أنبِّه إلى خطئهم المنهجيِّ في بحث قضية التدليس، وتبسيطهم لقضية شائكة مثلِها.

أما النظر الثاني، فيتحقق بالبحث في منهج البخاري في كتابه، وفي خصوص هذه القضية، ومما يقال بداية: إنه يصح وصف الإمام البخاري في ((صحيحه)) بالتشدُّد في قضية المدلسين، على العكس مما يصفه به أولئك، وهو أمر راجع لإخراجه لهم في ((الصحيح))، لا في حكمه العام عنهم، فقد احتاط لـ((صحيحه)) أكثرَ.

فقد بنى تخرج حديثهم على اعتبارات يُؤْمَن معها تدليسُهم، وتعتبر قضية الانتقاء عند البخاري عاملاً فعّالاً في التخريج لأمثال هؤلاء الرواة، كالمدلسين والمختلطين، فهو رحمه الله ينتقي من أحاديث المدلسين -حيث لا تصريحَ- ما يُؤمن خطؤه من جهة أخرى، فكما أن البخاري ينتقي من أحاديث المتكلم فيهم

(١) ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير رقم: (٨٥٨).

فلا يخرج إلا ما صح عنهم ولا يدعهم مطلقاً، فكذلك الحال مع المدلسين، ينتفي من أحاديثهم حيث لا تصريح لهم ما ينفي الخوفَ من علة العنعنة.

وكذا الحال مع المختلطين، واعني بالانتقاء في المختلطين أنه يخرج لهم ما حدَّثوا به بعد الاختلاط، فالراوي قد يحدث بالصحيح بعد اختلاطه، وتمييزُ مثلِه من النقاد لا يكاد يخفى.

يقول ابن حجر في الأحاديث التي أخرجها البخاري لسعيد بن أبي عروبة، والتي حدَّث بها سعيد بعد اختلاطه: (وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلا كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عبادة وبن أبي عدي فإذا أخرج من حديث هؤلاء، انتقى منه ما توافقوا عليه).

وهو رحمه الله يقول عن نفسه: (كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه)(١).

وهم حين يعتبرون برواية المدلس فهو على معنى أن ينتفي عنها بعد البحث والاستقصاء ما يُثبِت تدليسَ المدلس في الرواية بعينها، ولا يكاد يخلو حديث يدَلِّس فيه الراوي، ثم يخفى تدليسُه، فهذا وحدَه -حين يُستَظْهَر بالبحث عنه- يقلِّل من احتمال أن المدلس قد دلس، فكيف إذا انضاف إلى ذلك قرائنُ صوابه في روايته؟!

غير أن ما تضيفه هذه الثانية (قرائن صوابه في الرواية) هي صواب روايته حتى مع تدليسه فيها.

(١) الترمذي، العلل الكبير (٢/ ٩٧٨).

والحقيقة: أن قضية الانتقاءَ عند البخاري، وإرجاعَ أمر إخراجه للرواة المتكلم فيهم إليه، هو الأكثرُ صدقاً في تعامله مع أمثال هؤلاء، وما قد يذهب إليه بعضهم من تقسيمات وتفصيلات لإيجاد حالة لكل مجموعة من الرواة قد لا يصدق تماماً.

فحيث لا تصريحَ للمدلس فقد يكون أخرج له مقروناً بغيره، أو تكون الرواية هكذا وقعت له بذكر المدلس في إسنادها والاعتماد ليس عليه، أو يكون الحديث ليس في الأصول بل في المتابعات والشواهد، أو يكون الحديث غيرَ مرفوع، بل يكون موقوفاً أو مقطوعاً أو معلّقاً، وهذا ليس من مقصودَ البخاري في كتابه وليس داخلاً في شرطه.

وقد كُتب حول هذا الأمر كتاباتٌ جادةٌ كشفت الأمرَ بجلاء، والنظر في هذه الدراسات سيكشف أن أولئك إنما هم لصوصُ نصوصٍ، من هذه الدراسات كتاب «روايات المدلسين في صحيح الإمام البخاري» للدكتور عواد الخلف، وقد قام المؤلف بعمل إحصائية لمن أخرج لهم البخاري في ((الصحيح)) من المدلسين، وأجاب عن مرويات كل راوٍ منهم بالتفصيل وطريقة إخراج البخاري له.

وسآخذ مثالاً من الدراسة السابقة يوضح الأمر، وهو مثال للراوي قتادة بن دِعامة، فهذا الراوي مدلس، فكيف أخرج له البخاري في ((صحيحه))؟

عن طريق الإحصائية النقدية الآتية تتبين هذه الطريقة ونتيجتها.

أ - عدد الأحاديث التي صرح فيها بالسماع: (١١٢) حديث.

ب- عدد الأحاديث التي عنعن فيها: (١٦٢) حديث :

١ - ما رواه شعبة عنه: (٧٣) حديث، وهي محمولة على الاتصال، لأن شعبة لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ما صرحوا فيه بالسماع كما قاله عن نفسه في خصوص قتادة، وقاله عنه غيره في عموم المدلسين[1].

٢ - ما عنعن فيه قتادة من غير ما سبق : (٨٩) حديث :

* (٥) أحاديثَ ليست على شرط البخاري [في المتابعات، أو ما رواه موقوفاً أو مقطوعاً ليس بمرفوعٍ أو معلَّقٍ].

* (٣) أحاديثَ توبع عليها من غيره.

* روايةٌ واحدة مقرونة مع غيره.

* باقي الأحاديث صرح فيها بالسماع في مواضع أخرى.

(١) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل (١/ ١٦١، ١٦٢).

المبحث الثالث

أهم الكتب المصنفة في الذَّبِّ عن ((صحيح البخاري))

الكتب المصنفة في هذا الفرع والتي تفيد في هذا الفرع أيضاً هي على أشكال عِدَّةٍ:

أ- ما خُصِّص لجمع الشبه ومناقشتها حول ((صحيح)) الإمام البخاري.

ولم أجد في هذا الفرع ما هو مؤلف ومطبوع، غير أن هناك دراسةً حديثةً ما زالت قيدَ البحث، مسجلة بإحدى الجامعات في السعودية.

ب- كُتب موضوعُها الشُّبَهُ، لكن غيرُ مختصة بـ((صحيح)) الإمام البخاري أو غيره.

ومما أُلِّف في هذا: «زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً» لصلاح الدين مقبول أحمد، و«السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للدكتور مصطفى السباعي، و«السنة وحُجِّيتها ومكانتها في الإسلام والرد على منكريها» للدكتور محمد لقمان السلفي، و«السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها» للدكتور مكي الشامي، وكتاب «موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية» للأمين الصادق، وغيرها كثير.

ج- كُتب موضوعُها ((صحيح)) الإمام البخاري، لكن غيرُ مختصة بالشُّبَهِ:

من هذه الكتب المؤلفة في هذا: كتاب «الإمام البخاري محدِّثاً وفقيهاً» للدكتور الحسيني عبدالمجيد هاشم، وكتاب «**مكانة الصحيحين**» **للدكتور خليل**

إبراهيم ملا خاطر، وكتاب «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح» لأبي بكر كافي.

د – الكتابات التأصيلية حول مسائل علوم الحديث والنقد (ليس موضوعُها الشبه ولا كتابٌ بعينه)

وهذه الكتب قد تكون أقوى من التي قبلها من جهة كشف الشبه، فلا تُهمَل أو يُفطَن لها لبُعدِ عنوانها عن التي قبلها، فهي كتابات تأتي على كلِّ الشبه من غير أن تضع الشبهة أمامَها لتناقشها، فهناك ما أُلِّف في التدوين، وما أُلِّف في التدليس، وما أُلِّف في الاتصال والانقطاع، وما أُلِّف في الجرح والتعديل، وما أُلِّف في موازنة المرويات، وما أُلِّف في نقد المتن، وما أُلِّف في عدالة الصحابة، وهكذا.

خاتمة وتوصيات

- يعتبر واقع الرواية من أمضى الأسلحةِ في الردِّ على شبهات الطاعنين في السنة، فما إن يُختبر صدقُ كلامهم ومدى إمكانية تنزيله على الأحاديث حتى يتبخَّر كلُّ ما قيل، وتعود الوثوقية بطعونهم إلى سرابٍ لا حقيقةَ له، ولا طائلَ تحتَه.

-لا يعتمد أصحاب الشبهات والطعون على محضِ العلم في إلقاء شبههم، بل يحفُّون الشبهة بكلِّ ما يمكن أن يمرِّرَها، بدءاً من الزخرفة القولية والتحسينات اللفظية والتعقيد في الكلام وغموضه، وصولاً لحدِّ الكذب الصريح فيها، أو الجهل الفاضح القريب من الكذب، والذي لا يلوي فيه مُلقي الشبهة على أيِّ شيء.

ومثل هذه الطريقة السابقة في تمرير الباطل أمرٌ قد فضح الله فيه أسلافهم بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٢ -١١٣].

ففي الآيتين التنبيه إلى الأمرين السابقين، فهم حين يدعون لباطلهم يزخرفون له العبارات حتى يجعلوه في أحسن صورة، ليغترَّ به السفهاء، وينقادَ له الأغبياء، الذين لا يفهمون الحقائق، ولا يفقهون المعانيَ، بل تعجبهم الألفاظ

المزخرفة، والعبارات المموَّهة، فيعتقدون الحقَّ باطلاً والباطلَ حقاً، ثم هم إذا رضُوا بهذا الباطل صار عقيدةً راسخة، وصفةً لازمة، ثم ينتُج من ذلك، أن يقترفوا من الأعمال والأقوال ما هم مقترفون، أي: يأتون من الكذب بالقول والفعل، ما هو من لوازم تلك العقائد القبيحة(١).

-لا بد من تأسيس منهج للردِّ على الشبهات المعاصرة، ولا يترك الأمر لتتبُّع شبهاتٍ أو أجوبةٍ عن أحاديثَ، فالشبهات يمكن إرجاعُها لعدة أصول، وبالجواب عنها تفسد هذه الأصول وتطبيقاتُها في الأحاديث تبعاً.

_ لا ينبغي أن يغيب في معالجة قضية الشبهات أمرُ تبصيرِ الناس بأخذ العلم من طرقه الصحيحة، فالنظر في الشبهة أو البداءة بها كطريق معرفة ليست طريقةً صحيحة، ومن جاء العلمَ من هذا الباب فسيبقى متشكّكاً، وكثيرٌ من الكتابات اليوم في السنة من غيرِ المتخصصين هي شبهاتٌ في صورة دراساتٍ نقديَّةٍ، وإن لم تَعَنْوَنْ بذلك.

- قضية الاعتناء بالرد على الشبه هو أمر يسير بالتوازي مع الكتابات المبتدأة في قضايا الحديث وعلومه، ومن طبيعة الكتابة في الشبهات أنه ينبغي أن تكون كتابةً تحليليةً، وبالتالي فنحن إذا جعلنا الكتابات المبتدأة بهذه الصفة فستخِفُّ كثيراً الحاجةُ إلى الكتابة عن الشبهات، لكن هذا الجانب لم يَحْظَ بالعناية الكافية إلى الآن.

- قد يصح في أحوالٍ جعلُ الشبهِ معياراً على تقصير أهل العلم في بيان العلم

(١) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (١/ ٢٦٩).

بما يدفع عنه كل شبهة، مما يفتح باب مراجعاتٍ في أمرين: جهود أهل العلم في تبليغ العلم، والأمر الثاني: طريقتهم في تبليغ العلم والكتابة فيه.

- ردُّ الشبهات ومناقشتها غيرُ موقوف على محلِّ الشبهة ودورانه معها، فمثله قد لا يكشف الشبهة لصاحبها، لوجود اعتقادٍ عنده هو ما أفرز الشبهةَ، فما لم تتم معالجةُ هذا الأمر، فقد تبقى الشبهةُ كما هي، وبمعالجة الأمر قد تنكشف الشبهة من غير حاجةٍ لردٍّ، فمن لا يثق بالرواة أصلاً، ويتَّخذ من الشبهة طريقاً للطعن، فينبغي مناقشته في الرواية نفسها، ومن يطرح الشُّبَهَ، وهو متشكِّك في الإسلام _مع انتسابه إليه- فالمسألةُ هنا لم تَعُدْ جواباً عن شبهة فحسبُ.

يقول أحدهم عن نفسه في كتاب له مطبوعٍ عدةَ طبعات، وهو ممن له اشتغال بنقد السنة، وتأليف الكتب في خصوص هذا الأمر: (كانت سجادة الصلاة تحت جبهتي قبل (١٩٦٠)، ثم علَّقتها على الحائط كعمل فني بعد ذلك، ثم أعطيتُها بعد (١٩٦٦) إلى فقير ينام عليها)[١].

فهذا حال أحدِ مَن أكثرَ من نقدِ الأحاديث، واعتُبر عند أصحابه فيلسوفَ عصره، فالأصلح في مناقشة هؤلاء الرجوعُ لتثبيت الإسلام في نفوسهم، وتثبيت النبوة، فهؤلاء لن ينكفُّوا عن معاندة السنة ومقابلتها بالشبه إلا بحُسْنِ الإسلام، ولذا من يرجع من هؤلاء للحق، فستجد أن سبب رجوعه غالباً هو عَودُهُ للإسلام الصحيح، وتعظيم الموروث.

هذا، الله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

(١) حسن حنفي، هموم الفكر والوطن (٢/ ٦٢٤).

فهرس الموضوعات

موقف الإمام البخاري من آل البيت	
- مقدمة	٣
- التمهيد..	٦
* التعريف بآل البيت لغة واصطلاحا........................	٦
-التعريف اللغوي	٦
-التعريف الاصطلاحي	٨
-اعتقاد أهل السنة في آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.........	١٢
- الفصل الأول: نبذة عن فضائل آل البيت في كتب الإمام البخاري........	١٧
- الفصل الثاني: علي وفاطمة والحسن والحسين في كتب البخاري رحمه الله...	٢٠
* علي بن أبي طالب رضي الله عنه.................................	٢٠
* ذكر البخاري لعلي رضي الله عنه في صحيحه......................	٣٦
* فاطمة رضي الله عنها..	٤٣
* الحسن بن علي رضي الله عنه..................................	٤٦
* الحسين بن علي رضي الله عنه..................................	٥٠
* جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه..............................	٥٤
- الفصل الثالث: رواة آل البيت في كتب الإمام البخاري	٥٧
- الفصل الرابع: الشهادة المثارة حول موقف البخاري من آل البيت	٧٣
* المبحث الأول: روايته عن النواصب..............................	٧٤
* المبحث الثاني: عدم رواية الإمام البخاري عن بعض آل البيت (جعفر بن محمد الملقب بالصادق نموذجاً)..................	١٠٣

-المطلب الأول: ترجمة جعفر بن محمد	١٠٣
-المطلب الثاني: سبب عدم رواية الإمام البخاري عن جعفر بن محمد رحمهما الله..	١١٣
* المبحث الثالث: عدم ذكر الإمام البخاري لبعض فضائل لآل البيت في كتبه..	١٢٨
- خاتمة	١٣٨
اختيارات البخاري الفقهية	
- مقدمة	١٤١
- تمهيد في قضية أهل الحديث وأهل الرأي............................	١٤٢
- المنزلة الفقهية للإمام للبخاري................................	١٤٥
- أبرز مصادر الوقوف على آراء البخاري الفقهية........................	١٤٧
- نماذج من الاختبارات الفقهية للبخاري:............................	١٤٨
١ – رأيه في القسامة....................	١٤٨
٢ – مسألة القضاء باليمين مع الشاهد....	١٥٦
٣- طهارة الكلب..	١٦٠
٤- نواقض الوضوء..	١٦٤
٥- لا ينتقد القمم بخروج الوقت............................	١٦٩
٦- لا تحتسب الركعة إن أدركها المأموم والإمام راكع............	١٧٢
منهج الإمام البخاري في العقيدة	
- المقدمة..	١٧٩
- منزلة الإمام البخاري في علم العقيدة............................	١٨٧

- نماذج من نقولات العلماء عنه، واعتمادهم عليه..........................	١٨٨
- منهج الإمام البخاري في كتاب خلق أفعال العباد..........	١٩٠
- منهج البُخَاري في تقرير العقيدة من خلال كتبه........................	١٩٠
- منهجه في تقرير العقيدة من خلال كتابه خلق أفعال العباد................	١٩٩
- أقوال البُخَاري في العقيدة....................................	٢٠٣
- منهج الإمام البخاري في كتاب التوحيد من الصحيح...............	٢١٣
- محنة الإمام البخاري في مسألة اللفظ، وموقف العلماء منها...........	٢١٧
- حقيقة قول البخاري والذهلي وما جرى بينهما، وأثره.....................	٢٣٠
فهرس المراجع والمصادر	٢٣٥
تقويم النقد الموجه لصحيح البخاري	
- المقدمة..	٢٤٥
- المبحث الأول: توطئة بين يدي عرض الشبهات والطعون.............	٢٤٨
١ – ما الجديد في هذه الصعوبة الطعون، ونحن نعلم أن هؤلاء الطاعنين..	٢٤٨
٢- الشبهات لا تكاد تخرج عن (الصحيحين) قد تلقفوها عن غيرهم، وعامتها عن المستشرقين............................	٢٤٩
٣-استراتيجية الشبهات والطعون................................	٢٥١
٤- رد الشبهات حول السنة....................................	٢٥٢
٥- أسباب الشبهات..	٢٥٢
- المبحث الثاني: نماذج من الشبهات المثارة حول منهج البخاري في "صحيح"	٢٥٦
❋ مصادر مادة الشبهات......................................	٢٥٦

-المصدر الأول: الطعون التوظيفية	٢٥٦
-المصدر الثاني: تحويل الحقائق إلى شبه	٢٦١
-المصدر الثالث: ما يكون مادة الشبهة من أنفسهم سواء كان من اختراعهم أو من تقليدهم...................	٢٦٨
– المبحث الثالث: نماذج من الشبهات المثارة حول أحاديث صحيح البخاري .	٢٦٩
* الشبهة الأولى: أن البخاري لم ينقد المتن..........................	٢٦٩
* الشبهة الثانية: انحراف البخاري في صحيحه عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وآل البيت بسبب أمور سياسية أو اجتماعية (صراعات إيديولوجية)..	٢٨٤
* الشبهة الثالثة: شبهة انتقائية البخاري المذهبية للرواة في صحيحه)	٢٩٤
* الشبهة الرابعة: شبهة أيديولوجية فقه البخاري..................	٢٩٧
* الشبهة الخامسة: الإسرائيليات في (البخاري)............	٢٩٩
* الشبهة السادسة: الكلام عن بعض الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري في (الصحيح)...	٣١٣
* الشبهة السابعة: أحاديث المدلسين المعنعنة في البخاري..........	٣٢٣
– المبحث الرابع: أهم الكتب المصنفة في الذب عن (صحيح البخاري)........	٣٢٩
– خاتمة وتوصيات.. .	٣٣١

